مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول

معهد البحوث والدراسات العربية

العلاقات العربية التركية

من منظور تركي

الجزء الثاني

١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول

معهد البحوث والدراسات العربية

العلاقات العربية التركية

من منظور تركي

الجزء الثاني

١٩٩٣

اشراف : الأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان اوغلى

المنسق : الدكتور صالح سعداوى

المشاركون :

الأستاذ الدكتور / أكمل الدين احسان اوغلى

الأستاذ الدكتور / رمضان ششن

الدكتور / صالح سعداوى

الأستاذ الدكتور / ميم كمال أوكه

السفير الأستاذ / اسماعيل صويصال

الأستاذ الدكتور / فاخر آرما أوغلى

الدكتور / سليم إيلكين

السيد / محمد محمد عارف (الإعداد البيليوجرافى)

أشرف على الجزء الأول : الأستاذ الدكتور

محمد صفى الدين أبو العز

وتولى تنسيق أبحاثه : الأستاذ الدكتور / جمال زكريا قاسم

الأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق

المشاركون :

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الرحيم مصطفى

الأستاذ الدكتور / جمال زكريا قاسم

الأستاذ الدكتور / سعيد عبد الفتاح عاشور

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز سليمان نوار

الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب بكر

الأستاذة الدكتورة / نازلى معوض أحمد

.. كل الآراء الورادة بهذا الكاتب تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تحمل بالضروة وجهة نظر «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات العربية» أو وجهة نظر «منظمة المؤتمر الإسلامى / مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ، أو أية جهة أخرى يرتبطون بها ..

تقـــديم

يأتى هذا العمل باكورة تعاون علمى بين معهد البحوث والدراسات العربية ، وهو أحد أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستامبول التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى . ويكتسب هذا العمل المشترك أهمية خاصة نابعة من خطورة الموضوع المتناول بالنسبة لكلا الطرفين فى وقت يسعيان فيه معا إلى توثيق العرى والوشائج بينهما فى جميع المجالات ، بالاضافة إلى أن هذا المشروع يمثل فرصة سانحة تتاح لعدد من الباحثين الأجلاء من الطرفين لإبراز خصوصية العلاقات التركية العربية ، وعناصر القوة ومكامن الضعف ، أو جوانب الايجاب والسلب فيها ، وتحليل العوامل التى أثرت فيها خلال الحقبة الأخيرة وعاقت وصولها الى المستوى المطلوب ، وحالت دون إعطائها مزيداً من القوة والزخم .

ومما لا شك فيه أن كلا الطرفين يسعيان معا فى الوقت الحالى لوضع أطر جديدة لعلاقاتهما المتطـورة ، وخاصة أن المشكلات التى تعـانى منها تركيا والبلاد العربية يتشـابه بعضها مع بعض إلى حد كبير ، وتتماثل فى ملامحها وسماتها . ويدور أغلبها حول قضايا الأمن ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والارتقاء بمستوى المعيشة ، وتحقيق التكيف والتلاؤم الحضارى مع متطلبات العصر .. وأغلب هذه القضايا يعتمد حلها - بالدرجة الأولى - على توطيد العلائق بين الشعبين العربى والتركى ، وتكريس التضامن بينهما فى إطار من تبادل التجربة والخبرة ، وتنسيق الجهود والمواقف إقليميا ودوليا ، وهو ما يمكن أن يكون ذا أثر واضح فى تحقيق الاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط .

ويؤمن الجانبان إيمانا راسخا بأن المنطلق الثقافى هو المدخل الفعَّال لاقامة علاقات راسخة فى شتى المجالات الأخرى ، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم تجارية .. والرباط الثقافى بين الأتراك والعرب موجود فى الأساس ، ويجمع بينهما تراث إسلامى عريق ، انعكست آثاره على نسق القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد .

ولسنا هنا بصدد الحديث المفصَّل فى موضوع العلاقات العربية التركية . فهذا أمر قد تولاه بجدارة الباحثون العرب الأجلاء فى الجزء الأول من هذا العمل العلمى الذى يعرض باستفاضة تطور هذه العلاقات منذ بدء التعارف بين العرب والأتراك حتى وقتنا الحالى الذى يشهد تقاربا تركيا عربيا ، سيلعب بلا جدال دورا حاسما فى تحقيق الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط . ويأتى الجزء الثانى من هذا العمل ليمثل طرحا لرؤى مجموعة من الباحثين الأتراك المرموقين قاموا بمعالجة الموضوعات الثمانية التى تناولها مخطط هذه الدراسة على نحو يجعل الجزأين معا يمثلان معالجة شاملة لوجهتى النظر العربية والتركية فى إطار من الحرص على تحليل مراحل التطور التاريخى على أساس من الموضوعية العلمية المجردة التى تؤكد تقاربا واضحا فى وجهات نظر المحللين من كلا الطرفين .

ونحن فى مجال التقديم لهذا العمل العلمى لن نحاول الاستطراد فى عرض القضايا التى أثرت سلبا أو إيجابا على مسار العلاقات التركية العربية ، ولكن حسبنا أن نعرض لآراء المنصفين الذين حرصوا على تصحيح المفاهيم ، وتنقية تاريخنا المشترك من أية شوائب أو سلبيات مما يُمكِّن من وضع الأسس الثقافية المتينة للتقارب العربى التركى الذى نشهده فى هذه الأيام ، وتحقيق الضمانات المثلى لاستمرار هذا التقارب فى شتى مجالاته الأخرى ، كما أن مثل هذا التصحيح ، ووضع الحقائق فى نصابها العلمى الموضوعى سوف يضفى العديد من الايجابيات على بناء الشخصيتين التركية والعربية . وإزاحة أية حواجز أو عقبات قد تقف حائلا دون اطراد نمو هذه العلاقات ، والعمل على انطلاقها نحو آفاق أوسع وأكثر رحابة .

ولايسعنا فى ختام هذا التقديم إلا أن نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل من كلا الجانبين الذين أسهموا بعطائهم العلمى الزاخر ، وجميعهم لم يألوا جهدا ، ولم يدخروا وسعا من أجل أن يخرج هذا العمل إلى النور ، ليسهم فى تحقيق هدف مشترك تسعى إليه مؤسساتنا ، ويتمثل فى توطيد عرى الصداقة والمحبة والتعاون بين الشعبين التركى والعربى فى ظل متغيرات متسارعة يشهدها العالم من حولنا ، مما يحفزنا إلى التعرف على موقعنا منها ، والسعى إلى تحقيق تلاؤمنا معها .

والشكر مستحق أيضا للأخ الفاضل الأستاذ أحمد محمد عيسى الذى كان همزة الوصل بين المعهد والمركز . ويحدونا الأمل فى أن يتواصل تعاوننا المشترك من أجل تحقيق أهداف التعاون العربى التركى .

والله نسأل أن يوفقنا ويهدينا إلى طريق الصواب .

الأستاذ الدكتور

محمد صفى الدين أبو العز

رئيس معهد البحوث

والدراسات العربية

الأستاذ الدكتور

أكمل الدين إحسان أوغلى

المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ

والفنون والثقافة الإسلامية - استانبول

الفصل الأول

التعارف الأول بين العرب والأتراك

(من البداية وحتى ظهور العثمانيين) (*)

الأتراك هم أحد أقوام الأورال - آلتاى ، ووطنهم الأم هو البقعة الممتدة بين بحر الخزر ومغولستان الحالية . ولما قامت دولة الهون العظمى فى القرن الثالث قبل الميلاد أطلق على الأتراك اسم الهون ، كما كان يطلق الاسم نفسه على الأتراك القادمين الى اتيل وأوربا الشرقية والوسطى فى القرن الرابع الميلادى . وكان الهون البيض (الهياطلة) يسكنون فى تلك العصور سيستان وأفغانستان . وفى القرن السادس الميلادى عندما قامت دولة الكوكتورك (توكيو) فى آسيا الوسطى جمعت هذه الدولة تحت حكمها الأقوام من الجنس التركى ، ومن ثم بدأ يطلق على الأتراك اسم تورك وتفتتت دولة الكوكتورك - التى كانت قد قامت نحو عام ٥٤٠ ميلادية - فى أوائل القرن السابع الميلادى وخرج منها عدة دويلات تركية جديدة . ولما انهارت تماماً عام ٧٤٥ م ظهرت على أنقاضها الدولة الأويغورية . وكانت عاصمتها (بَشْبالق) ، إلا أنها دالت على أيدى المغول عام ١٢٠٩ م .

ومن الدول التركية التي سوف نتحدث عنها كثيرا هنا دولة الخزر . فقد عاشت تلك الدولة بين أعوام ٤٦٨ - ٩٦٥ م ، وكانت عاصمتها فى البداية مدينة (بلنجر) التى تقع فى الشمال من مدينة دَرْبَنْد ، فلما استولى مروان الثانى على تلك المدينة نُقلت العاصمة الى مدينة أخرى تعرف باسم أتيل أقيمت عند الموضع الذى يصب فيه نهر الفولغا فى بحر الخزر .

(*) إعداد الأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان أوغلى المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، ورئيس قسم تاريخ العلوم بكلية الآداب جامعة استانبول ، بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور رمضان ششن خبير المركز فى التاريخ والفهرسة والأستاذ بجامعة المعمار سنان باستانبول .

(-) ترجمه عن التركية الأستاذ الدكتور فتحى النكلاوى .

وكنا قد ذكرنا فيما سبق أن اسم (تورك) أطلق على الأتراك مع ظهور دولة الكوكتورك . وقد أصبح ذلك الاسم علماً عليهم فيما بعد . وكان للغة العربية دور عظيم فى نشر ذلك الاسم وذيوعه فى العالم ، فمنذ العصر الجاهلى والعرب يستخدمون ذلك الاسم على الأتراك . فقد استخدمت كلمة تورك دائما بالنسبة للأتراك فى المصنفات التاريخية والجغرافية فى العصور الوسطى ، كما نشهد فى تلك المصنفات أسماء لعديد من القبائل التركية ، بل ونرى بعضها من يعد - على سبيل الخطأ - الروس والصقالبة من الجنس التركى .

والأتراك كالعرب ، ينقسمون الى قبـائل متعددة ، وأشهر تلك القبائل الأوغوز (الذين يعرفون فى المصادر العربية باسم الغز) والخزر والبلغار والهون والقاى والقارلوق والخلج والبجنك والآوار والبشقرد والقبجاق والكيماك والقرغيز والتوركش والجكل والأويغور (الغز التسعة) وغيرهم . وأول دولة مسلمة من الأتراك هى دولة بلغار الفولغا ، فقد اعتنق هؤلاء الإسلام نحو عام ٩٠٠ م ، ثم أعقبهم فى ذلك القرخانيون ، ثم جاء بعدهم السلاجقة ، وهم والعثمانيون من الغز ، ولهذا السبب عُرف الأتراك الذين انتشروا فى العالم الإسلامى على أنهم جميعا من الغز .

وقد كان للخزر عند ظهور الإسلام دولة قوية تسيطر على المناطق الواقعة غرب وشمال بحر الخزر . أما البلغار فكانوا يقطنون فى الشمال من الخزر فوق منطقة الفولغا الوسطى ، ولم تكن قد تشكلت لهم عاصمة . وقد زحف قسم منهم فى اتجاه الغرب واستقر فى المنطقة المعروفة اليوم باسم بلغاريا . أما الهون فكانوا يسكنون فى مغولستان الحالية وفى المجر . وقسم منهم كان - كما ذكرنا سابقا - يعرف باسم الهون البيض ويسكن فى أفغانستان الحالية وشرق إيران . كما كان يوجد فى تلك المنطقة أيضا الخلج ، أما القارلوق فكانوا يعيشون فى أقصى الشرق ، من هؤلاء طاجيكستان الحالية وفى الأراضى الواقعة فى الغرب من كاشغر . وفى الغرب من قازخستان الحالية كان يعيش عدا الغز البجنك والبشقرد ، وفى الشمال منها الكيماك . وبعد ذلك فى القرن الحادى عشر الميلادى رحل قسم من البجنك الى منطقة البلقان . ومن قبل هؤلاء كان قسم من البشقرد قد رحل الى المجر . وفى القرن الثانى عشر الميلادى اعتنق قسم كبير من البشقرد الإسلام (١).

وكان يسكن الكيماك فى شمال الغز والبجنك . أما القبجاق فكانوا فى البداية داخلين فى اتحاد مع الكيماك ، ثم رحلوا بعد ذلك ناحية الغرب وسيطروا فى القرن

الثانى عشر الميلادى على منطقة الاستبس الواقعة شمال البحر الأسود ، وهى المنطقة التى أطلق عليها المؤرخون المسلمون اسم « سهوب القبجاق » ، والتى وفد منها جانب كبير من المماليك البحرية ، وكان القبجاق فى مصر خلال العهد المملوكى يمثلون جانبا كبيرا من مجموع المماليك . وظهرت فى مصر مؤلفات تركية عديدة كتبت باللهجة القبجاقية .

وكان وطن الأوار واللان يقع شرق بحر الخزر ، ثم نراهم فى صدر الإسلام فى منطقة القوقاز والبلقان ، وقد أطلقت المصادر الإسلامية على الأوار اسم « السرير » ، بينما أطلقت على الآخرين اسم « اللان » . وكانت أعداد كبيرة منهم تُجلب إلى البلدان الإسلامية لاستخدامهم فيها عبيدا ، كما تذكر المصادر أيضا أن العبيد كانوا يجلبون من القوقاز ومن الجركس بأعداد وافرة ، ويُنسب المماليك الجراكسة الى تلك القبيلة .

وكان الجِكِل فى غرب منطقة كاشغر الحالية ، والقرخانيون فرع منهم . أما القارلوق فقد انضموا الى الدولة القرخانية . وكان يسكن التوركش فى شرق أراضى الجِكِل ، واستطاعوا فى أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن الميلاديين أن يؤسسوا دولة قوية فى المنطقة . وكان العرب على أيام الأمويين يناوشون الأتراك الذين يتزعمهم التوركش فى الشرق ، ويناوشون الخزر فى منطقة القوقاز .

أما الأويغور فكانوا يسكنون فى أقصى الشرق وتوجد لهم اليوم منطقة فى تركستان الصينية تعرف باسم سنغ يانغ (أو سنجان) . وكان الأويغور قبل اعتناقهم الإسلام أصحاب حياة ثقافية غنية ولهم أدب باللغة التركية .

وجميع هذه القبائل التركية التى تحدثنا عنها كانت تنطق اللغة التركية . ويحدثنا محمود الكاشغرى حول لغات القبائل التركية فى كتابه المعروف باسم « ديوان لغات الترك » الذى ألفه بالعربية فى ١٠ جمادى الآخرة عام ٤٦٦ هـ (٤ مارس ١٠٧٢ م) وقدمه للخليفة العباسى القائم بأمر الله فيقول تحت عنوان « القول فى بيان ألسن الترك » ما يلى :

« أفصح اللغات لمن لا يعرف إلا لسانا واحدا ولم يختلط بالفارسى ولم يتعود نزول البلاد . ومن كان ذا لسانين واختلط بأهل المدن ففى ألفاظه تدخل الركّة ، وهم مثل سغداق وكنجاك وأرْغو . والصنف الثانى مثل خُتْن وتُبّت وبعض من تَنْكُت هذه

الطبقة نزيلة بديار الترك . فانى أبيّن لسان كل جيل منهم . أما أهل جابَرْق لا يُعرف لسانهم لبعدهم وحيلولة البحر الأعظم .. ولأهل ماصين وصين لغة على حدة . ومع هذا أهل الأمصار منهم يحسنون التركية ومراسليهم إلينا تكون بخط التركية . وكذلك لا يُعرف لسان يأجوج ومأجوج .. ولتُبّت لسان على حدة ، وكذلك لخُتَن كتابة ولغة على حدة ولا يحسنان التركية . ولأيْغُر لسان تركية محضة ولغة أخرى مما يتكلمون بها فيما بينهم وكتابة بخط التركية المؤلفة من أربعة وعشرين حرفا التى بَيّنْتُها فى صدر الكتاب يُكْتَب بها الرسائل .. هذا الذى سميتُهم أهل الأمصار .

فأما أهل الوبَر منهم جُمَّل لهم رطانة على حـدة ويعرفون التركيـة . وكذلك قاى ، يَبَاقُو ، تتَار ، يَسْمِل لكل حزب منهم لغة ومع هذا يحسنون بالتركية ، ثم قِرْقِزْ، قفْجَاق ، أُغُز ، تُخْسى ، يَغْما ، جِكِل ، إغراقْ ، جَرْق لهم تركية محضة لغة واحدة . ويقرب لسان يَمَاك وبَشْغرت من لغة هؤلاء . فأما لسان بُلْغار سُوار وبَجَنَك الى قرب الروم تركية محذوفة الأطراف على نمط واحد . أخف الألسن للغُزّية وأصحها ليَغْما ويُخْسى ومن ينزل وادى إيلاَ ووادى إرْتِشْ ووادى يَمَار ووادى أتِل الى بلاد أَبْغُر ، وأفصحها للملوك الخاقانية ومَنْ تَلَبَّد بهم ، وأهل بَلاَ ساغُون يتكلمون سغْدية وتركية ، وكذلك أهل طِراز وأهل مدينة البيضاء كذلك . جملة بلاد أرْغُو وهى التى يُعَد من اسبيجاب الى بلاساغون فى كلام أهلها ركّة . ولكاشْغَر رساتيق يتكلم فيها بالكنجاكية وجوف البلد بالتركية الخاقانية . فجل بلاد الترك من لدن الروم الى ماصين خمسة آلاف فرسخ طولا فى ثلاثة آلاف فرسخ عرضا (٢) .

وقد أثبتت الدراسات والبحوث اللغوية الحديثة أن لغات كل هذه القبائل والقبائل الأخرى التى لم نذكرها هنا شُعبُ من اللغة التركية ، فهى تحتل الترتيب الخامس بين أكثر اللغات المستخدمة فى العالم .

الاتصالات الأولى

ترجع بداية العلاقات بين العرب والترك إلى ما قبل الإسلام بعصور طويلة . ووفقاً للدراسات التى تمت استنادا إلى المصادر القديمة ، فقد وفدت - اعتبارا من عصر الصاقال فى القرن السابع قبل الميلاد - أقوام متعددة من الأتراك عابرة القوقاز عن طريق باب الأبواب (دَرْبند) ، واستقرت فى المناطق الشمالية من أذربيجان . ولهذا أطلق اسم (باب الترك) على (دربند) وتكونت تجمعات تركية فى

آذربيجان الشمالية . ولقد ورد اسم « كوك » " Gok " حاكم الصاقال فى الكتابات الآشورية ، كما ورد فى الوقت نفسه فى التوراة وفى المناقب اليهودية (٣) .

ووفقاً لرواية نقلها ياقوت عن الخليفة أبى جعفر المنصور ، فقد عبر الخزر باب الأبواب قبل الإسلام وكانوا يفدون على همدان والموصل وكان « أنوشيروان » الملك الفارسى (٥٣١ - ٥٧٩) قد قام بسد باب الأبواب لمنع غزوات الخزر تلك (٤). وبالإضافة إلى ذلك كان الآغاجرى والصول واليازور يعيشون فى مناطق إيران وطبرستان وجرجان . وكان أنوشيروان - حتى يحول دون تجمعهم واحتشادهم - قد هجّر قسماً كبيراً منهم إلى آذربيجان . ثم حدث فى الأزمنة القديمة أن أتى قسم من القارلوق والخلج والغــور (Gur) والهفتاليت (الهياطلة) واستقــر فى منطقتى أفغانستان وسيستان (٥) .

وعدا هذا ، فقد كانت هناك دولة اللخميين وعاصمتها الحيرة فى العراق الذى كان ملحقا بالساسانيين . ولهذا كان للأتراك وجود سواء فى جيش الساسانيين أو فى جيش العرب . والأمر نفسه ينطبق أيضاً على الجيش البيزنطى وبدرجة ما . وسيطلق - فيما بعد اسم « تركوبول » على الأتراك فى الجيش البيزنطى . وعاش الأتراك على فترات متفاوته تحت الحكم الساسانى فى مناطق أفغانستان وسيستان وخوارزم وما وراء النهر . وكان قباد أبو أنوشيروان (٤٨٥ / ٥٣١) قد اعتلى العرش الساسانى بمساعدة الهفتاليت . أما أنوشيروان فكان قد تزوج من (قاقوم) ابنة خاقان الخزر وولدت له ابنه وخليفته هرمز (٥٧٩ - ٥٩٦) . وكان قسم كبير من الأتراك فى جيش الساسانيين قد انضم لفتح اليمن إلى جانب الحاكم الإيرانى وهريز عام ٥٧٥ (٦) . وكانت توجد وحدات عربية فى جيش بهرام جوبين قائد هرمز الرابع فى المعركة التى اشتبك فيها مع بَقَا (شَابة) خاقان الكوك تورك فى خراسان عام ٥٨٨ . وكان العرب فى صراع السلطة بين خسرو پرويز وبهرام جوپين يناصرون پرويز ، بينما كان الترك فى جانب بهرام جوبين . وفى واحدة من هذه الحروب التى دارت رحاها على شاطئ نهر نهروان كان حسان بن حنظلة الطائى قد أنقذ خسرو پرويز من الوقوع فى أيدى فرسان الترك وقال بهذه المناسبة هذين البيتين :

وأعطيت كسرى ما أراد ولم أكـن لأتركه فى الخيـل يعثر راجـــلا

بذلت له ظهـر الضبيب وقـد بدت مساومة من خيـل ترك وكابلا (٧)

وعدا هذا ، فقد لعب الكوك تورك والخزر والأوار دوراً فعالا فى الحروب الطويلة التى دارت بين البيزنطيين والساسانيين فى الفترة بين سنوات ٦٠٤ - ٦٢٨ . وقد اهتم العرب كذلك بهذه الأحداث التاريخية ، ووفقا لما ذكر فى القرآن الكريم فى سورة الروم (الآيات ٢ - ٥) ، فإن المسلمين ساندوا الجانب البيزنطى بينما وقف مشركوا مكة بجانب إيران . وقد هُزم خسرو برويز أمام حلف البيزنطيين والخزر والكوك تورك . وبموته حل محله ابنه شيرويه الذى رزق به من ابنة الخاقان التركى . ووفقا لما تذكره المصادر الصينية ، فإن شيرويه أصبح كسرى بمساندة خاقان الكوك تورك . وكان خرخان (Harhan) الذى اعتلى العرش الساسانى عام ٦٢٩ ، وخلفه خسرو الثالث أميرين عاشا فى ديار الترك (٨) .

وأمر آخر ، هو أن الخيام التركية كانت مستخدمة فى بلاد العرب فى عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك كما كان الحال فى إيران ، ووفقا لما أورده الطبرى فإن النبى عليه السلام كان وهو يشرف على أعمال حفر الخندق فى الغزوة المعروفة بهذا الاسم يجلس فى خيمة تركية (٩) . ويقال فى حديث رواه مسلم أن الرسول اعتكف فى خيمة تركية (١٠) .

ومن خلال هذه المعلومات يُفهم أن العلاقات العربية التركية قد بدأت قبل الإسلام بفترة مبكرة . وهناك نقطة أخرى تجلب الاهتمام وهى أن استعمال كلمة « ترك » تطلق دائما على الأتراك منذ العصر الجاهلى . وكان يطلق على الأتراك من قبل اسم سقا ، ثم الهون فيما بعد . واللغة العربية - كما ذكرنا سابقا - هى من أقدم اللغات التى استعملت فيها كلمة الترك ، اذ يمكن القول إن كلمة الترك قد ذاعت فى العالم مع اللغة العربية . والى جانب شعر حسان بن حنظلة الذى مر ذكره ، تمر الكلمة نفسها عند النـابغة الذبيانى (المتوفى ٦٠٤) فى إحدى مراثيه التى كتبها فى موت النعمان بن الحارث (المتوفى ٥٨١ م) وهو من الغساسنة ، فيقول :

قعـــودا له غســان يرجون أوْبَه وتُركٌ ورهط الأعجمينَ وكابلُ (١١)

يقول الأعشى الكبير (ت ٧٢٩/٧) فى قصيدة مستخدما كلمة الترك :

ولقـــد شربتُ الخمــرَ تَرْ كُضُ حولنــا تُركٌ وكابلُ (١٢)

الاتراك كما ورد ذكرهم فى الحديث النبوى

وعـدا ما ورد ذكره فإن هنـاك الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة والأخبار التى تتعلق بالأتراك وتسـند الى الرسول والصـحابة . ويفهم أن نسـبتها ليست صحيحة ، فهى أحاديث موضوعة مثلما هى الحال التى تتعلق بالأقوام والمدن . فقد كان للصراع الذى استمر بين العرب والترك منذ عهد الخليفة عمر وحتى نهاية العصر الأموى تأثير سيىء على العرب ، لهذا وضع الكثير من الأحاديث المعادية للترك. الا أن لها أهميتها من حيث أنها تعكس قناعات المجتمع العربى ونظرته للأتراك آنذاك ، إذ يقول الجاحظ : (وقد سمعتم ما جاء فى سد بنى قنطوراء ... وشأن خيولهم بنخل السواد . وإنما كان الحديث على وجه التهويل والتخويف بهم لجميع الناس ، فصاروا للإسلام مادة وجنـدا كثيفا ، وللخلفـاء وقاية وموئلا وجنـة حصـينة وشعارا دون الدثار) (١٣) . ووفقا للنتائج التى وصلتنا سواء من الأشعار أو من الأحاديث ، فان العرب الأقدمين كانوا يرون فى الترك أبطالا لكنهم جائرون ويشكلون خطرا على الإسلام (١٤) . وقال عمر رضى الله عنه فى حق الأتراك (هذا عدو شديد كَلَبهُ قليل سَلَبُه) . أما الجاحظ فيقول (ولم يرعب أحد قلوب أجنـاد العـرب مثل الترك)(١٥) .

ولأسباب على هذا النحو نرى الكثير من الأحاديث المنسوبة الى الرسول عليه السلام والتى تهاجم الأتراك . وقد ظهر قسم كبير منها منذ فترة مبكرة . وورد ذكرها فى الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث المهمة ، تماما كما وضعت ولفقت أحاديث متشابهة فى حق البربر والبيزنطيين والأحباش (١٦) . ولقد لفتت هذه الأنواع من الأحاديث اهتمام النقاد ، ولاحظوا أن من بينها ما هو مشكوك فيه وموضوع . ويقول على القارى وهو يتحدث عن الأحاديث الموضوعة :«ومنها أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم الخصيان وأحاديث ذم المماليك ... وأما حديث «أتركوا الحبشة ما تركوكم ..» وكذلك حديث أتركوا الترك ما تركوكم . فإن أول من يسلب أمتى ما خولوا بنو قنطوراء (١٧) وهكذا يفهم أن هذا النوع من الأحاديث التى تهاجم الترك كان قليلا

جدا فى البداية . وبمرور الوقت زاد عددها مع تعدد رواياتها . ولقد توقفنا طويلا عند هذه الأحاديث في بحثنا بعنوان« Eski Araplara Gore Turkler » وخصصنا لها خمسة أقسام (١٨) على النحو التالى :

(أ) هناك الأحاديث التى توصى العرب بعدم التعرض للترك وتجنب شرورهم . وأشهرها ذلك الحديث الذى يقول «أتركوا الترك ما تركوكم» .

(ب) وهناك الأحاديث التى تشير إلى أن الترك باعتبارهم «بنى قنطوراء» ، سيستولون على السلطة من يد العرب ، وسيحتلون العراق . وأشهر هذه الأحاديث «أتركوا الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمتى ما خولهم الله بنو قنطوراء » (١٩) .

وكما هو الحال عند العبرانيين القدماء والإيرانيين ، فإن العرب أيضا كانوا يميلون إلى ربط الأمم الأخرى بهم . وكان بعض العرب يزعمون بأن الترك أتوا من نسل أبناء قنطوراء بنت مفطون (Maftun) التى يروى أنها كانت جارية عربية أصيلة للنبى إبراهيم عليه السلام . ويقول الجاحظ فى هذا :

«والستة الباقون من ولد إبراهيم وأمهم قنطوراء بنت مفطون عربية من العرب العاربة . وفى قول القحطانية إن أمنا أشرف فى الحسب إذ كانت عربية ، وأربعة من الستة هم الذين وقعوا بخراسان فأولدوا ترك خراسان (٢٠) .

وقد ظهر من العرب كذلك من ادعى أن الترك من قبيلة مذحج ، ويقول الجاحظ فى هذا :

قيل لمبارك التركى وعنده حماد التركى أنكما من مذحج ؟ قال : ومذحج هذا من هو ذاك . وما نعرف إلا إبراهيم خليل الله وأمير المؤمنين ، ويقول شاعر الشعوبيين وهو ينتقد العرب :

زعمتم بأن الترك أبناء مذحج بينكم قربى وبين البرابر
وذلكم من نسل ابن ضبة باسل وصوفان أنسال كثيرة الجرائر

وقال آخر :

متى كانت الأتراك أبناء مذحج ألا إن فى الدنيا عجبا لمن عجب (٢١)

(جـ) وهناك الأحاديث التى تقول إن الأتراك بعد حروب العرب - سيحتلون الجزيرةوالعراق(٢٢)

(د) وهناك الأحاديث التى تذكر أن الأتراك سيستولون على السلطة (٢٣) .

(هـ) ومن أحاديث ذلك القسم ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه ويفيد بأن من علامات القيامة اشتعال الحرب مع قوم الأتراك . وتصل الأحاديث التى تدخل فى هذا الصنف بأسانيد كاملة ، وعدا كتاب السنن للنسائى والموطأ لمالك بن أنس ، فإنها تصل كذلك لكل كتب الحديث الصحيحة وعن كبار الصحابة وتابعيهم ، مع بعض الزيادات أو النقصان مثل أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى والحسن البصرى . ونسجل من هذه الأحاديث فقط ذاك الحديث .

قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة . ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر (٢٤) . وفى بعض الأحاديث أن الأتراك هم يأجوج ومأجوج .

نظرة سريعة على العلاقات التركية العربية
من عصر عمر رضى الله عنه حتى نهاية عصر الأمويين

لابد أن يكون المسلمون الأوائل قد رأوا الأتراك بين صفوف الجيش الساسانى فى المعارك التى قاموا بها ضدهم فى العراق ، وربما كان هناك عدد من الترك بين الجنود الذين جلبوا كأسرى الى المدن والمعسكرات فى بلاد العرب ، إلا أننا لا نصادف فى المصادر معلومات تتعلق بهؤلاء الأسرى . ولقد تمت أولى الاتصالات المباشرة بين الترك والعرب سنة ٢٠ هـ / ٦٤١ م بعد فتح إيران ، وكان ذلك فى أذربيجان وخراسان ، وفى تلك الفترة كان الخزر يوجدون فى أذربيجان ودربند ، وكان أتراك الصول فى جرجان ، أما الهفتاليت والخلج فكانوا فى سيستان، بينما النيْزك كانوا يوجدون طرخان فى بادغيس ، وكان قسم من القارلوق فى طخارستان بينما كان الأتراك الأوغوز فى أطراف خوارزم وما وراء النهر . وكانت الأسر المالكة المحلية فى خوارزم وما وراء النهر قد أعلنت استقلالها بعد ضعف نفوذ الكوك تورك وانهيار الامبراطورية الساسانية .

وفى سنة ٦٤٢ توجه الأحنف بن قيس قائد القوات المتقدمة لعبد الله بن عامر إلى مرو ، وذلك بعد أن تمت له السيطرة على هرات ونيسابور وسرخس . وتقدم آخر الحكام الساسانيين يزدجرد الثالث مارًا بشمال جيحون حتى مور الروز واستعاد مدينة بلخ من المسلمين . إلا أنه انسحب مهزوما أمام المسلمين بقيادة الأحنف . وعلى هذا النحو تكون الجيوش العربية قد أصبحت فى مواجهة مباشرة مع الأتراك . وقد شهدت خراسان وطخارستان الانتفاضات والتمرد بعد استشهاد الخليفة عمر رضى الله عنه ، وتم للأتراك الاستيلاء على بعض المدن من جديد . وفى السنوات التى تلت سنة ٦٥١/٣٠ استعاد المسلمون بقيادة عبد الله بن عامر ما فقدوه من مدن فى خراسان ، وذلك بعد أن عاودوا الهجوم عليها (٢٥) .

أما الجبهة الثانية التى وقعت فيها مواجهة الجيوش الإسلامية مع الأتراك فكانت جبهة القوقاز ، ففى سنة ٢٢ هـ / ٦٤٣ م ، كان الخليفة عمر قد كلف سراقة ابن عمرو بفتح باب الأبواب (دربند) وأذربيجان الشمالية . وكان فى معية سراقة قادة لهم شأنهم مثل عبد الرحمن بن ربيعة الباهلى وسلمان بن ربيعة ، وحذيفة بن أسيد ، كما كان قد أرسل قبلهم بعام إلى المنطقة بُكير بن عبد الله . وفى الفترة التى وصلت فيها قوات المسلمين كان يوجد فى باب الأبواب أحد القادة الايرانيين هو شهرباراز . وفضل هذا القائد التفاهم مع المسلمين . وفى الوقت نفسه وصلت القوات التى يقودها سراقة ومرت بشمال باب الأبواب وأصبحت فى مواجهة الخزر .

وعين على رأس هذه القوات عبد الرحمن بن ربيعة وذلك بعد موت سراقة . وشن عبد الرحمن فى سنتى ٢٤ ، ٢٥ هـ - / ٦٤٥ ، ٦٤٦ م غارات على بلاد الخزر ، وكان أول صدام كبير بين المسلمين بقيادة عبد الرحمن فى اتجاه بلنجر {Belenger} عاصمة الخزر ، إلا أنهم هزموا فى المعركة التى دارت رحاها مع الخزر عند أبواب المدينة . واستشهد عبد الرحمن وتسلم زمام قيادة الجيش أخوه سلمان بن ربيعة وانسحب إلى باب الأبواب (٢٦) . وحدث بعد هذا أن نشبت المعارك الداخلية فى الدولة الإسلامية ، ولم يحدث تطور جديد فى جبهتى القوقاز وخراسان حتى مجىء الأمويين .

وفى سنة ٤٣ هـ / ٦٦٣ م ، أمر معاوية عبد الرحمن بن سَمُرة وهو من قادة عبد الله بن عامر والى البصرة ، بفتح سيستان . وقام عبد الرحمن بفتح مدن مهمة

مثل كابل وبلخ وبُست . ومرة أخرى وفى الفترة نفسها ، خسر عبد الله بن سوّار العبدى - الذى كان قد أرسل لفتح السند - المعارك التى خاضها مع الأتراك . وعين بدلا منه مهلبُ بن أبى صفرة . وقد ألحق المهلبُ الهزيمة بالأتراك سنة ٤٥ هـ / ٦٦٥م وبدأ فى نشر الإسلام فى منطقة السند . وفى عام ٤٥ هـ / ٦٦٥ م بعد تولى زياد بن أبيه ولاية البصرة تم التوجه بصورة منظمة لفتح مناطق خراسان وسيستان ، وتقدم قائده الحكم بن عمر الغفارى فى سنة ٤٧ هـ / ٦٦٧ م إلى صغانيان وذلك بعد أن عبر جيحون ، وهزم فيروز بن يزدجرد الثالث وأجبره على اللجوء إلى الصين . وعندما وجد زياد أن حروب خراسان وسيستان قد تأخرت بسبب بعدها عن البصرة ، قام بتحويل مرو إلى مدينة تمركز فيها الجيش ، وذلك بعد أن تحدث مع معاوية فى هذا الأمر . وقام بتوطين خمسين ألف أسرة من البصرة والكوفة فى مدن مرو وهرات ونيسابور . وبعد هذا ، كانت مرو هى المركز الذى أديرت منه المعارك فى تركستان . وأصبحت مرو هى مركز ولاية خراسان . وبعد أن تم لربيع بن زياد الحارثى الذى عُين على ولاية خراسان إخماد عصيان شب فى بلخ سنة ٥١ هـ / ٦٧١ م ، توجه إلى كوهتان وهزم الهياطلة المتمركزين فى تلك المنطقة . واستولى المسلمون على مدينتى آمل وزمّ . واستمر ربيع فى هجومه حتى وصل إلى خوارزم ، واستطاع بالتدابير التى اتخذها أن يؤمن للعرب سيطرتهم على خراسان (٢٧) .

دخلت الحروب التى دارت فيما وراء النهر - التى نطلق عليها تركستان الغربية - صفحة جديدة بعد سنة ٥٣ هـ / ٦٧٣ م وذلك فى عصر عبيد الله بن زياد والى خراسان . وتم لعبيد الله الذى عبر جيجون على رأس جيش خراسان سنة ٥٤هـ / ٦٧٤م ، فتح بيكند وبخارى اللتين تعدان من أهم مدن المنطقة . واعترفت قبج خاتون ملكة بخارى بسيادته (٢٨) . وقد استخدم عبيد الله حال عودته من هذه الحرب ألفى رام للسهام (ويرى ابن الفقيه أن عددهم كان أربعة آلاف) وأحضر إليه هؤلاء الرماة عندما عين على ولاية البصرة بعد عام (٢٩) . وقد تم توطين هؤلاء الأتراك فى أحد أحياء البصرة ، وأطلق على هذا الحى إسم « السكة البخارية » . وقد كلف هؤلاء الجنود - مدة وجيزة - بإخماد فتنة اشتعلت فى مدينة البصرة ، ويذكر اسم قائد تركى يسمى رشيد التركى ضمن أحداث سنة ٦٠هـ / ٦٨٠م وفى أثناء وقعة كربلاء . ولابد أن يكون هذا الشخص من الجنود البخاريين (٣٠) .

وبعد عبد الله ، قام خلفه على ولاية خراسان سعيد بن عثمان باشعال حرب امتدت حتى سمرقند وذلك فى سنة ٥٧ هـ / ٦٧٧ م . وفى هذه الحرب ، ألحق الهزيمة بقوات الحلفاء المكونة من الترك والسُعد والكيش والنَّسَف ،وفرض الجزية على سمرقند . وبعد سعيد وفى السنة ٦١ هـ / ٦٨١ م وحتى تعيين سلم بن زياد على خراسان توقفت الحروب التى نشبت فيما وراء النهر . وقام سلم بهجومين على سمرقند وخوارزم . وحدث بعد ذلك أن أعلن أهل ما وراء النهر العصيان على العرب . وانضمت الى هذا العصيان قبج خاتون صاحبة بخارى . وعليه فقد تحرك سلم وألحق الهزيمة بقوات الحلفاء المكونة من الخاتون وطرخون حاكم السُعد وأمير تركستان ، ثم دخل بخارى . وقام عبد الله بن حازم الذى عُيِّن على ولاية خراسان من قِبَل عبد الله بن الزبير بالهجوم مرتين دمر خلالهما – للأتراك – نيسابور وقلعة إفساد(Ihsad) وبمقتله من قِبَل عبد الملك ، أعلن ابنه موسى العصيان واستولى على ترمذ . وفى سنة ٨٥ هـ / ٧٥٤ م ألحق العرب والترك الهزيمة بجيش كبير مكون من الهياطلة وأهل التبت [٣١] .

وبعد أن تم تعيين الحجاج بن يوسف الثقفى واليًا على العراق من قِبَل عبد الملك بن مروان ، أسرعت حركة الفتوح فى الغرب كما هو الحال فى الشرق . وفى سنة ٧٨ هـ / ٦٩٧ م عين الحجاج قتيبة بن مسلم واليًا على خراسان ، كما عين على جبهة السند محمد بن القاسم الثقفى . وقد أعد قتيبة خلال سنوات ٨٠ – ٩٦ هـ / ٦٩٩ – ٧١٥ م لحرب فى خوارزم وما وراء النهر . وقد حقق نجاحًا كبيرا بالتعاون مع أهل البلاد . والتحق الكثير منهم إلى جيشه . وتمكن محمد بن القاسم الثقفى من فتح منطقة السند . وقد دخلت بعض مناطق ما وراء النهر بقيادة التوركش فى صراعات مع العرب من جديد ، وانتهت بتفوق العرب [٣٢] .

وكانت الامتيازات المعروفة للموالى والمهتدين فى عصر عمر بن عبد العزيز (٧١٧ – ٧٢١ م) قد دفعت شعب منطقة ما وراء النهر إلى الدخول فى الإسلام . كما دفع التعاون العاقل الذى تم بين نصر بن سيّار – الذى تولى ولاية خراسان – وشعوب المنطقة فى الفترة بين ١٢٠ – ١٣١ هـ ٧٣٨ – ٧٤٨ م ، السكان المحليين إلى اعتناق الإسلام . ففى عصره امتدت جذور الإسلام فى المنطقة التى تصل حتى طراز . وكانت بلخ أحيانا ، وأحيانا كانت مرو مركزا لخراسان . وكانت قد أقيمت مستعمرات عربية مهمة فى مناطق خوارزم وما وراء النهر وطخارستان . ولقد ظل

سكان هذه المنطقة على ولائهم للدولة الإسلامية حتى فى فترة الصراع الأموى العباسى . ولقد قل ضغط الأتراك غير المسلمين على ما وراء النهر وذلك عقب مقتل « صولو » خاقان التوركش فى سنة ١١٨ هـ / ٧٣٦ م ، وبغا وطرخان (كورسول) سنة ١٢٢ هـ / ٧٤٠ م . ونتيجة لاقتلاع خاقانية التوركش ، أراد الصينيون العبث بشئون ما وراء النهر . فتقدموا صوب المنطقة ، ونتج عن ذلك أن نشبت حرب ضارية سنة ١٣٣ هـ / ٧٥١ م على مقربة من طراز بين زياد بن صالح قائد أبى مسلم والى العباسيين على خزاسان وبين كاوسين جه { Kao Sien tche } والى مدينة قوجه ، فلما التزم القارلوق جانب المسلمين ، لحقت بالصينيين هزيمة نكراء ولم يتدخلوا بعد ذلك فى شئون ما وراء النهر . وقد أنشىء مصنع للورق فى سمرقند من قبل أولئك الذين أسروا فى هذه الحرب ثم انتقلت تلك الصناعة الى بغداد فى عهد هارون الرشيد ، ولم يمض وقت طويل حتى قد انتشرت فى أرجاء العالم الإسلامى (٣٣) .

وعدا مناطق خراسان وسيستان فى عصر الأمويين ، كانت هناك وحدات تركية من الموالى أو المماليك فى مناطق الشام والعراق . ويدور الحديث - بعد عصر عبيد الله بن زياد - عن أتراك كانوا بين قوات الحجاج التى كانت ترابط فى واسط . ووفقا لما نقل عن ابن كثير عن أبى بكر بن خيثمة ، أن عبد الملك كان قد استخدم أتراكا فرغانيين للقضاء على حركة المتنبى الكذاب الحارث بن عبد الرحمن . إلا أنه لم يكن فى هذه الفترة قد سيطر بعد على فرغانة . ولذا فانه ينبغى النظر الى هذه الرواية بالحيطة والحذر . ويقول أبو بكر بن خيثمة ما نصه : «حدثنا عبد الوهاب ابن نجدة الجورى حدثنا محمد بن مبارك حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الرحمن ابن حسان ، قال كان الحارث الكذاب من أهل دمشق .. فورد عليه هناك رجل من أهل الناصرية .. وسأل عبد الملك أن يبعث معه بطائفة من جنود الأتراك ليحتاط عليه ثم قال للفراغنة من أتراك الخليفة .. قال فأخذوه فقيدوه .. وجعل يقول : قل إن ضللت فإنما أضل على نفسى .. وقال لأولئك الأتراك : أتقتلون رجلا أن يقول ربى الله ؟ فقال بلسانهم ولغاتهم : هذا كرآننا فهات كرآنك أى قرآننا فهات قرآنك فلما انتهوا به إلى عبد الملك أمر بصلبه على خشبة وأمر رجلا فطعنه بحربة (٣٤) .

فى العصر نفسه أعدم بأمر الحجاج بادغيس « نيزك طرخان » وابن أخيه عثمان . وفى عصر يزيد بن المهلب الذى ولى على خراسان بعد قتيبة سنة ٩٧ هـ /

٧١٦ م قَبِلَ صول حاكم الترك فى دهستان اعتناق الإسلام ودخل فى خدمة المسلمين، وكان سليمان وهو ابن هذا الشخص ممثل المسلمين فى مباحثات الصلح التى تمت مع حاكم فرغانة فى سنة ١٢١ هـ / ٧٣٩ م [٣٥] .

ووفقا لما نقل عن ابن الفقيه ، فإن هشام بن عبد الملك قد أرسل رسولاً لخاقان الترك حتى يعتنق الإسلام ، ولم يقبل هذا الخاقان بعد أن استقبل الرسول دعوة الخليفة له للإسلام ذاكراً أنه سيصعب عليه - فى حالة اعتناقه الإسلام - إعاشة جنده وشعبه . ومن المحتمل أن يكون هذا الخاقان هو صولو خاقان التوركش (المتوفى ٧٣٨ م) [٣٦] .

ومن ناحية أخرى ، فقد ذكرنا فيما سبق أن سراقة بن عمرو وعبد الرحمن بن ربيعة الباهلى فى سنة ٢٢ هـ / ٦٤٣ م وفيما تلاها من سنوات ، قاما بأمر الخليفة عمر بالحروب التى شنوها على أذربيجان الشمالية وعلى الخزر حتى جعلا من باب الأبواب قاعدة لهما . وهكذا يُفهم أن الخزر قد استغلوا الحروب الداخلية التى حدثت فى الأزمنة الأخيرة من خلافة عثمان رضى الله عنه فاستولوا على باب الأبواب وأذربيجان الشمالية ، حتى أنهم شنوا هجوماً فى عصر معاوية على أرمينية فى شرق الأناضول [٣٧] . وفيما بعد ، خرج مسلمة بن عبد الملك لحرب الخزر - وكان ذلك سنة ٨٩ هـ / ٧٠٨ م . فتقدم حتى باب الأبواب ، واستطاع سنة ٩١ هـ / ٧١٩ م أن يستولى على باب الأبواب فى الهجوم الثانى الذى شنه عليه . وعقب ذلك ، اضطر مسلمة لفرض الحصار على استانبول . وقد أفاد الخزر من هذه الفرصة فهجموا على أذربيجان وأرمينية ، وأخذوا الكثير من المسلمين أسرى . ونتيجة لذلك فقد أرسل الخليفة عمر بن عبد العزيز جيشا بقيادة حاتم بن نعمان الباهلى ، فألحق الهزيمة بالخزر ، وأرسل للخليفة عمر بن عبد العزيز جيشا بقيادة حاتم بن نعمان الباهلى فألحق الهزيمة بالخزر ، وأرسل للخليفة ما قدر بخمسين أسيرا خزريا . ولقد كان - اسحاق بن كنداجيك ، أحد كبار القادة فى العصر العباسى فيما بعد - من أحفاد هؤلاء الأسرى الخزر .

وبعد ذلك شن الخزر على أذربيجان هجوما فى عام ١٠٣ هـ / ٧٢١ م ، وقام العرب بالرد على هذا الهجوم فى سنة ١٠٤ هـ / ٧٢٢ م ، إلا أن الخزر الذين استعانوا بالبلغار والقبجاق قد أوقعوا بالعرب بقيادة سبيت النهرانى هزيمة فادحة .

ولهذا خرج جيش كبير بقيادة الجراح بن عبد الله لمحاربة الخزر ، واستولى حتى على بالنجر - لكن بصورة مؤقتة ، وبعد هذا ، وفى سنوات ١٠٥ / ٧٢٣ ، ١٠٧ / ٧٢٥ ، ١٠٩ هـ / ٧٢٧ م ، ١١١ هـ / ٧٢٩ م ، ١١٢ هـ / ٧٣١ م ، خرج المسلمون لحرب الخزر وتقدموا حتى مدينة دار البيضا (أتيل) عند مصب نهر الفولجا ، إلا أن كل هذا التقدم لم يحقق إلا نجاحا مؤقتا [٣٨] .

وفى سنة ١١٤ هـ / ٧٣٢ م عُين مروان الثانى واليا على الجزيرة وأذربيجان وأرمينية . وخرج لحرب الخزر واستولى على « بردعة » فى أذربيجان وبعض المدن . وفى سنتى ١١٧ هـ / ١١٨ م - ٧٣٥ هـ / ٧٣٦ م شن حروبا أخرى على الخزر . أما أكبر الحروب التى خاضها مروان ضدهم فكانت فى سنة ١١٩ هـ / ٧٣٧ م . ويعطى ابن الأعثم والبلعمى معلومات وافرة حول حرب مروان هذه . ووفقا لما روياه فإن مروان تحرك فى جيش من مائة وخمسين ألف جندى (على حد قولهما) من مدينة قاصاك على نهر كور نحو سمندر . وقد قسّم جيشه قسمين أحدهما من دربند أما القسم الآخر فقد قاده بنفسه ودخل بلاد الخزر بعد أن عبر ممر دَرْبال . وانسحب الخزر الذين أخذوا على غرّة الى داخل البلاد . ووصل مروان مباشرة أمام المدينة وفرض الحصار عليها . وأرسل الخاقان وهو ينسحب جيشا قوامه أربعين ألف مقاتل بقيادة طرخان وذلك لمواجهة مروان . إلا أن مروان ألحق الهزيمة بهذا الجيش . وعليه ، فقد طلب الخاقان بعد أن خارت قواه الصلح من مروان ، فرد عليه مروان بأن الصلح سيتم فى حالة قبوله الإسلام . فقبل الخاقان هذا وتم الصلح . وعاد إلى دار البيضا . وكان مروان قد كلف فقيهين هما نوح بن ثابت الأسدى وعبد الرحمن بن الزبير الخولانى ، بتعليم الخزر الدين الإسلامى . أما مروان فقد عاد بأسراه . وقام بتوطينهم بين شابران وجسر سامور فى الجنوب من باب الأبواب . وكان معظم هؤلاء الأسرى من البلغار الذين جاءوا لمساعدة الخزر [٣٩] وبعد هذا ، وحتى أيام أبى جعفر المنصور فى بداية العصر العباسى لم يحدث بين العرب والخزر ما يستحق الذكر . وأمر المنصور واليه على أرمينية يزيد بن أسيد السلمى بمصاهرة خاقان الخزر . وبناءً على رغبة الخليفة تزوج يزيد بإحدى أميرات الخزر . وأتت الأميرة وبصحبتها الكثير إلى بردعة ، وتم بها حفل العرس . لكن ساءت العلاقة بين الجانبين على أثر موت الأميرة وهى تضع مولودها . ونتيجة لذلك قام الخزر بشن عدة غارات على منطقة أرمينية فى سنوات ١٤٥ - ١٤٧ هـ / ٧٦٢ - ٧٦٤ م وكان ذلك

بقيادة أسترخان الخوارزمى . ويقول البعض إن هذه الأحداث كانت فى عصر هارون الرشيد [٤٠] .

ولم تحدث بعد هذا أحداث ذات بال بين الطرفين حتى عصر هارون الرشيد ، ففى سنة ١٨٣ هـ / ٧٩٩ م عبر خان الخزر باب الأبواب وظل بأرمينية ٤٠ يوما ثم انسحب . وفى نفس الفترة تهودت عائلة الخاقان بتأثير اليهود الذين فروا من البيزنطيين . وهكذا ، انتهى الصراع العسكرى الذى استمر بين الجانبين منذ زمن عمر رضى الله عنه . وبعد هذا ، أخذت العلاقات بين العرب والخزر فى الغالب الأعم – طابعا دينيا واقتصاديا . ورغم كل شىء فقد ظلت جماعة إسلامية تعيش فى مدينة أتيل (دار البيضا) . وبمرور الوقت أصبح المسلمون هم العنصر الحاكم ، فمنهم عُين الوزراء . وبعد هجوم الروس على أتيل عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م قبلت عائلة الخاقان الإسلام بتأثير الخوارزميين ، وأصبح الخزر جميعا مسلمين . غير أن بعض الكتاب اليهود المعاصرين أمثال أرتور كوستا يدعون أن معظم يهود أوربا الشرقية من أصل خزرى [٤١] .

والواقع أن فتوحات قتيبة بن مسلم ومروان الثانى تشكل آخر فتوحات العرب فى ديار الترك ، فلم يفتح العرب مناطق جديدة من بعد ، وكان تأثيرهم أوضح ما يكون فى الناحيتين التجارية والثقافية . وهذا التأثير وقع فى الأغلب على عاتق العناصر الإيرانية والتركية من السامانيين الخوارزميين وأقله ما قام به العرب . وكانت معظم المعارك فى أنحاء تلك المناطق تدور رحاها بين الأتراك المسلمين والأتراك غير المسلمين . وفى أوائل القرن الرابع أسلم البلغار فى منطقة الفولجا الوسطى طواعية ، ثم تبعهم القرخانيون فى شرق ما وراء النهر وجاء بعدهم الغزنويون والسلاجقة . وكان انتشار الغزنويين والقرخانيين فى داخل العالم الإسلامى وخارجه على حد سواء . أما انتشار السلاجقة فكان أكثره داخل العالم الإسلامى .

العباسيون والأتراك

من المعلوم أن الأمويين كانوا دولة غلبت عليها الصبغة العربية . وكانوا يتبعون سياسة عربية ، وينظرون الى غير العرب ممن أطلق عليهم الموالى باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية . ولهذا السبب أطلق المؤرخ الألمانى الشهير فلهاوزن على كتابه

الذى كتبه حول تاريخ الدولة الأموية اسم « الدولة العربية وسقوطها » ، وقد ترجم هذا الكتاب الى التركية والعربية . ولهذا فإن الثورة العباسية التى هبت فى وجه الأمويين كانت فى منطقة خراسان التى يشكل الموالى أغلب سكانها . وانتشرت هذه الثورة من هناك الى الغرب باتجاه بلاد العرب . وكان لأتراك خراسان دور فيها كالإيرانيين تماما . ويتحدث الجاحظ فى كتابه المسمى « مناقب جند الخلافة وفضائل الأتراك » عن أتراك خراسان فى مناطق متعددة (٤٢) . وقد ألقى بعض الضوء على هذا الموضوع فى الدراسات الحديثة (٤٣) .

وينبغى النظر بدقة فى كلمة خراسان التى وردت فى النصوص القديمة ، فقد كان يُقصد بها فى العصر العباسى الأول خوارزم وسيستان بالاضافة الى أراضى خراسان الواقعة فى غرب جيحون ، وكذلك أرض ما وراء النهر حتى طراز التى تقع خلف نهر جيحون . وكان استخدام هذا المصطلح مشتركا لكلتا المنطقتين . ويطلق على ما وراء النهر الواقعة خلف جيحون اسم هيْطَل خراسان ، أما عن ولاة خراسان فى العصرين العباسيين الأول والثانى فقد كان لكل منطقتين والٍ . بينما كانت بخارى هى عاصمة السامانيين ، فقد كان يطلق عليهم سلاطين خراسان . ويتناول المقدسى هذا الموضوع من كل جوانبه ، ويقسم خراسان قسمين باعتبار ما خلف جيحون وما أمامه من أراض (٤٤) . وحين يقول اليعقوبى إن كل أنحاء خراسان هى جبهة تركية ، فهو يقصد كذلك مناطق خوارزم وما وراء النهر (٤٥) . ويقال فى حدود العالم ان منطقة ما وراء النهر تقع داخل حدود خراسان (ص ٨٣) . أما أتراك خراسان الذين تحدث عنهم الجاحظ فلابد أن يكونوا – فى الأغلب – هم الأتراك فى منـــاطق خوارزم وما وراء النهـــر وسيستان وأفغانستان . وكمـــا ورد فى آثار الجغرافيين ، فإنه كان يطلق على المنطقة بين جرجان وخوارزم وبحر الخزر صحراء الأوغوز . ويرى البيرونى سيادة الغزنويين على أنها سيادة الترك .

وكان الأتراك فى مناطق شاش وفرغانة وإيلاق وما وراء النهر وأوشرو سنة يعيشون مختلطين بالسُغد . ولابد أن الأتراك المسلمين فى مناطق سمرقند وبخارى يتحدثون السُغدية بينما كانوا يتحدثون الخوارزمية فى خوارزم . وقد تم انشاء سور ضخم حول بخارى لحماية المنطقة من الأتراك البدو الرحل . والسبب فى عدم إطلاق اسم الترك على أتراك مناطق الغد وخوارزم فى المقام الأول هو أن بعضهم نسى لغته

الأم وتحدث بالفارسية . ويشير محمود الكاشغرى الى هذا الأمر [٤٦] . إلا أنه من المؤكد أن معظم العساكر فى منطقة خراسان كانوا تركا وكان قسم كبير منهم من المماليك ، وكانوا فى صدام مع مواطنيهم من الكفار . ويرى الجغرافيون المسلمون أن جبهة الترك كانت أكبر الجبهات ، إلا أن استخدام كلمة الترك التى كانت تطلق بشكل عام على غير المسلمين من الأتراك قد حال دون معرفتنا بصورة جلية نسبة وجود الترك المسلمين فى منطقة خراسان ، ومع هذا فان تحت أيدينا الكثير من المعلومات التى تدور كلها حول جماعات متزايدة من الترك قد أتت الى الشرق الأوسط ، كما هو الحال بالنسبة لأوربا ، وخدمت فى جيش الخلافة ، قبل مجىء السلاجقة [٤٧] . ويمكن أن نلخص ما لدينا من معلومات تدور حول اشتراك الأتراك فى الثورة العباسية على النحو التالى :

يدور الحديث خلال أحداث سنة ١٢٩ هـ / ٧٤٧ م ، عن شخص يسمى طرخان الجمّال كان من المقربين لأبى مسلم . كما يرد مرة أخرى وفى نفس الفترة - ذكر شخص يسمى طرخون الزائى من أهل مرو . ويُرى كذلك أن محمدا وهو من أبناء صول - وقد مر ذكره من قبل - قد تقلد وظائف مهمة سواء خلال الثورة العباسية أو فى السنوات التى تلتها . حتى أن بعض المصادر ترى أنه أحد نقباء العباسيين . ولقد وجد محمد بن صول هذا فى ولاية الموصل فى سنة ١٣١ هـ / ٧٤٩ م ، وفى ولايتى أذربيجان وشرق الأناضول فى سنة ١٣٤ هـ / ٧٥١ م . ومرة أخرى يدور الحديث وفى الفترة نفسها - عن زهير بن التركى مولى قبيلة خزاعة ووالى همدان خلال أحداث سنة ١٣٧ هـ / ٧٥٤ - ٧٥٥ م . وهو يخبرنا عن الاستعدادات المتعلقة بتأسيس مدينة بغداد عام ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م . يفهم من هذه الأخبار أن حمادا قد كلف بالقيام ببعض الأعمال خلال ذلك . وقد تم تعيين حماد فى ولاية سواد فى سنة ١٤٥ هـ / ٦٧٩ م وذلك من قبل أبى جعفر المنصور . ووفقا لما نقل عن اليعقوبى ، فإن الخليفة المنصور قد خصص إحدى مناطق بغداد لمبارك التركى ورجاله . ولا شك أنه كانت هناك فى الإدارة والجيش عنصر تركى كبير كان يعتمد عليه هؤلاء الأمراء الأتراك[٤٨] .

ورغم وجود الأتراك كذلك - من قبل - فى الخدمة وفى وحدات حماية الخلفاء والقادة فى الدولة الإسلامية ، فان المؤلفين القدامى يرون فى عصر الخليفة المنصور

بداية لنفوذهم الى العالم الإسلامى بصورة أساسية ، فلم يكن يوجد أشخاص منهم من ذوى النفوذ فى إدارة الدولة قبل ذلك . وفى هذا الصدد ينقل أبو الحسن العسكرى عن الصولى فيقول :

« أخبرنا أبو أحمد الصولى قال حدثنا يموت بن المرزّع قال حدثنا الجاحظ قال : أول من اتخذ الأتراك المنصور اتخذ حماداً التركى ثم اتخذ المهدى مباركا التركى وتُوليا التركى وهو الذى قتل الوليد بن طريف الخارجى مع يزيد بن مزيد (٤٩) .

وبالاضافة الى ما ذكرنا من قبل ، فقد قام مبارك التركى عند تعيينه على ولاية قزوين من قبَل الخليفة المهدى (٧٧٥ - ٨٨٥ م) ببناء قلعة هناك ومركز ايواء جعله مقرا لرجاله (٥٠) . ولابد أن يكون عبد الله بن مبارك الذى سنعرض له بالبحث - فيما بعد - هو ابن هذا الرجل . وقد أرسل الخليفة المهدى القراء إلى حكام تركستان ودعاهم للإسلام ، وقبل من كان منهم موجوداً داخل حدود الدولة الإسلامية عرض الخليفة فأسلم . وفى هذا يقول اليعقوبى إن زعيم القارلوق الذى قدم مساعدة لرافع بن الليث كان إسلامه على يد الخليفة المهدى . ويذكر ابن الأثير وهو يتناول الواقعة نفسها أن قسما من الأوغوز قد قبل الإسلام فى هذه الفترة ، فيقول :

« وقد ذكر بعض مؤرخى خراسان من أخبارهم ما فيه زيادة وضوح . وقال : إن هؤلاء الغز قوم انتقلوا من نواحى الثغر من أقاصى الترك إلى ما وراء النهر فى أيام المهدى وأسلموا ، واستنصر بهم المقنع صاحب المخاريق والشعبذة » (٥١) . ومن الضرورة كذلك أن يكون قد تم - فى الفترة نفسها - إيفاد تميم بن بحر المطوعى الى خاقان تقز غز (Tokuz oguz أى الغز التسعة) من قبَل خاقان الترك (٥٢) .

ويقال إنه عندما أحضر السفراء الهنود الهدايا الى هارون الرشيد ، أمر الأتراك بأن يصطفوا بأسلحتهم وعتادهم عند مدخل القصر ، فانتظم هؤلاء فى صفين على جانبى الطريق وارتدوا دروعهم ، ولم يُر منهم شىء عدا عيونهم (٥٣) . وكذلك وفى الفترة نفسها ، كُلف أبو سليم فرج التركى بحكم طرسوس فى سنة ١٧١ هـ / ٧٨٧ م ، فقام بتحويلها الى مدينة عسكرية مهمة . وفيما بعد ، وفى عصر الأمين (٨٠٩ - ٨١٣) تقلد أبو سليم العديد من الوظائف فى منطقة ثغور ، وتم توطين عدد كبير من الأتراك فيها .

وهؤلاء الذين وصلتنا أسماؤهم فى المصادر ، هم أتراك لعبوا دورا مهما فى آسيا الصغرى . ولا شك أنه كان بصحبة هؤلاء مقدار كبير من العناصر التركية . ومن الضرورى فى تلك الفترة أن تكون خراسان وما وراء النهر وأذربيجان والقوقاز هى أكثر المناطق ازدحاما بالترك المسلمين . وكان للعرب فى هذه المناطق عدد كبير من المستعمرات . وكما أن الأتراك فى البلاد العربية يشكلون أقلية فى المجتمع ، فان العرب كذلك كانوا يشكلون أقلية فى المناطق التى تبعد كثيرا عن بلاد العرب . ووفقا لما يُفهم مما أورده الجاحظ فان قسما من الأتراك الذين وفدوا على آسيا الصغرى وخدموا فى جيش الخلافة ، قد عادوا الى ديارهم . ولكن كان كلما وصل إلى الخلافة خليفة أعطى للأتراك الأهمية التى تليق بهم كالخليفة المعتصم ، حتى أنهم عدلوا عن العودة إلى بلادهم وظلوا فى خدمته . وكانت عدم مقدرة هؤلاء الأتراك على تحمل لوعة الحنين الى الوطن وعودتهم ثانية الى ديارهم مثار انتقاد معاصريهم من العرب (٥٤) . ووفقا لما يفهم مما أورده الجاحظ ، فان المأمون (٨١٣ – ٨٣٣ م) والمعتصم (٨٣٣ – ٨٤٣ م) وطاهر بن الحسين وكبار القادة فى زمانهم كانوا يفضلون الأتراك بسبب قدرتهم العسكرية وحسن سجاياهم . ولهذا السبب ، فانه اعتبارا من عصر المأمون قد أعطيت أهمية لجمع الجنود من الترك والأفارقة لاحلالهم محل العرب الذين أخذوا يبتعدون عن خصائصهم القتالية القديمة . وفى عصر المأمون وأخيه المعتصم ، أعطيت أهمية بالغة لجميع الأتراك فى جيش الخلافة، فكان يرسل إلى تركستان لشراء المماليك الأتراك ، وفى هذا ينقل اليعقوبى عن جعفر الخُشُكى ما يلى :

« فى عصر المأمون أرسلنى المعتصم مع نوح بن أسد السامانى إلى سمرقند لشراء العبيد الأتراك ، وكنت أجمع عددا فى كل عام وأحضرهم إلى المعتصم ، وهكذا تجمع فى زمن المأمون ما يقدر بثلاثة آلاف فى الجيش (الحرس) الخاص بالمعتصم » (٥٥) . وكذلك حدث فى هذه الفترة – أن أرسل جزء من الخراج السنوى لخراسان فى صورة عبيد ، وكان عبد الله بن طاهر فى عهد المأمون قد أرسل خراجا مقداره ألفا عبد من الأغوز (٥٦) .

وبعد أن تولى المعتصم الخلافة ، استمر فى شراء المماليك الترك ، كما اشترى منهم من كان فى حوزة العديد من الناس فى بغداد . وفى هذا يقول المسعودى : « إن المعتصم جمع حوله ما يقدر بأربعة آلاف وزوَّجهم من الجوارى

التركيات وألبسهم الحرير ، وجعلهم يتمنطقون بأحزمة موشاه بالفضة والذهب ، وميز لباسهم عن لباس الآخرين من الجند . والى جانب ذلك ، جمع الجنود من مصر واليمن وأطلق عليهم اسم المغاربة (٥٧) . وهكذا راح يزداد عدد الأتراك فى بغداد ، حتى كان من نتيجة ذلك أن أنشئت سامراء وكتب الجاحظ كتابه المسمى « مناقب جند الخلافة وفضائل الأتراك » ، وحاولوا فيه أن يظهر الدور الذى اضطلعوا به فى سبيل الخلافة والإسلام . كما حاول أن يوضح لكل من وقف ضدهم أن مواقفهم خاطئة ، وعرض سجايا الترك الرفيعة ، واستند فى هذا على روايات كبار القادة العرب . وتلا ذلك تأسيس سامراء ، وأصبحت هذه المدينة التى سادها الأتراك مركز الخلافة . وقد استمر هذا النفوذ التركى - مع بعض الهزات - حتى ظهور السلاجقة فى منطقة الشرق الأوسط .

سامراء والاتراك

وبعد أن تولى المعتصم الخلافة ، ونتيجة للزيادة المطردة فى عدد الجنود الأتراك ، حدثت بعض الأحداث السلبية بينهم وبين أهل بغداد . وعليه قرر الخليفة فى سنة ٢٢١ هـ / ٨٣٦ م انشاء سامراء . وكلف القادة الترك بإدارة أعمال الإنشاءات ، وأقيمت المدينة فى فترة زمنية قصيرة . وفيها خصصت للجنود الأتراك أحياء منفصلة بحسب قبائلهم التى ينحدرون اليها . ويقول « ياقوت » إن هؤلاء الجنود الترك كانوا حوالى سبعين ألف جندى . وربما كانوا يبلغون هذا العدد مع عائلاتهم . وظلت سامراء بعد هذا مركزا للخلافة العباسية لثلاث وخمسين سنة . وقد نقلنا بايجاز عن اليعقوبى بمناسبة إنشاء سامراء والأهمية التى أولاها المعتصم للأتراك ما يلى (٥٨) :

« وفى زمن أخيه الأكبر ، كان أرسل المعتصم رجلا إلى نوح بن أسد ليشترى له عبيدًا أتراكًا .. وكنت أحضر له كل عام عدداً من العبيد . وهكذا تجمع فى حياة المأمون ما يقدر بثلاثة آلاف من المماليك الترك (غلام) ، وعندما ولى الخلافة أصر على جمع الأتراك ، فاشترى قسما من العبيد الترك الذين كانوا لدى أهل بغداد وكان من بين العبيد الترك الذين اشتراهم من بغداد أشناس وكان مملوكًا لنعيم بن حازم ، وإيناق مملوك سلام بن الأبرص ، ووصيف (صانع الدوع) وكان مملوكا لآل النعيم

وسيما الدمشقى وكان مملوكا لذى الرياستين الفضل بن سهل . وكان هؤلاء الترك الذين لا يعرفون العربية حين يركبون دوابهم ويسوقونها يصدمون الناس من يمينهم ويسارهم ، فكانوا يهجمون عليهم بأقدامهم ويضربون بعضهم ويقتلون البعض . وكانت تُهدر دماؤهم . ولقد سبب هذا الأمر ضيقا للمعتصم .. ثم خرج لصيد . وبينما هو يتجول وصل الى المكان الذى توجد فيه سامراء .. ولقد فصل - وهو ينشىء سامراء - بين إقطاعات الترك وإقطاعات غيرهم من سائر الناس . ووطنهم فى أماكنهم خصصها لهم بعيدا عن الغير . ولم يكونوا يختلطون بأية جماعات من المولدين (أبناء الزواج الذى تم بين العرب والعجم) . وكانوا يجاورون الفرغانيين فقط وخصص إقطاعية عرفت باسم الكرخ لأشناس ورجاله . وكذلك أقطع رجال الدولة وبعض قادة الترك الذين معه . وأمره ببناء المساجد والأسواق وأعطى أورتوج { Artuk } ورجاله الأماكن التى تلى الجوسق الخاقانى . وأمره بأن يجمع رجاله حوله وألا يسمح لهم بالاختلاط بالناس ، كما خصص لوصيف ورجاله الإقطاع الذى يلى الأرض المسـماة بالحير . وأنشأ فى هـذا المكان سوراً طويلاً أسماه (سور الحير) . واستقلت إقطاعات كل الأتراك والفرغانيين الذين لا يعرفون العربية بعيداً عن الأسواق والزحام بشوارع وأحياء طويلة . وكان لا يختلط بهم أو يوجد فى أحيائهم أى شخص غريب . ثم اشترى الجوارى الترك وزوجهن بهؤلاء الأتراك . ومنع أن يتزوج هؤلاء بالمولدين أو يصاهرونهم إلى أن يكبر أولادهم . وبعد أن يكبر هؤلاء الأولاء يتزوجون من بعضهم البعض وقام بتخصيص مخصصات دائمة للجوارى الأتراك وسجلت أسماؤهن فى الديوان (دفاتر المعاشات) . ولم يكن يستطيع هؤلاء الترك أن يُطلِّقوا زوجاتهم أو ينفصلوا عنهن .

وعندما خصص لأشناس التركى إقطاعا يقع فى أقصى الغرب من المدينة ، خصص كذلك مكانا بجانبه ، وسماه الكرخ وأمر بعدم السماح للتجار بمجاورتهم . وكذلك لم يسمح بقيام صداقة بينهم وبين المولدين . وكان الشارع الرابع فى سامراء يحمل اسم « بَرْغامِش التركى » وكانت توجد فيه مخصصات الأتراك الفرغانيين . وكانت أحياء الأتراك منفصلة عن أحياء الفرغانيين ، وكان الأتراك يسكنون أحياء ناحية القبلة ، وأما الفرغانيون فكانوا يسكنون بحذائها فى الأحياء الشمالية . كل حى فى حذاء الآخر . ولم يكن هناك أحد يخلط بينها . أما إقطاعات الخزر فكانت تقع فى أقصى القسم الشرقى لاقطاعات وبيوت الأتراك . وهذا الشـــارع يبدأ من

« أساطرة » المجاورة لإقطاعات الأفشين التى انتقلت فيما بعد لوصيف ورجاله ، ويمتد حتى الوادى الملاصق لوادى إبراهيم . وكان الشارع الخامس يعرف باسم شارع صالح العباسى ... » (٥٩) . ولابد أن يكون الفرغانيون الذين ذكرناهم هم أنفسهم الأتراك الفرغانيون والذين سبق الحديث عنهم .

وعلى ذلك فقد كان فضلا من الله تعالى أن يظهر الأتراك على الساحة كعنصر ديناميكى فى الدولة الإسلامية ، وذلك حين ابتعد العرب عن مزاياهم العسكرية الرفيعة التى عرفوا بها سابقا . وسوف يصبح الأتراك - فيما بعد - حماة الخلافة والإسلام فى حروبهم الخارجية ضد الأعداء وفى إخماد الفتن الداخلية . وسوف تستمر مشاركة العنصر التركى فى الولاية على مناطق الجزيرة والعراق والشام ومصر حتى مجىء السلاجقة ، و قد ظهر - سواء من هؤلاء أو من الأتراك المسلمين فى الشرق - علماء مشهورون كتبوا مؤلفاتهم باللغة العربية . والعلماء والأدباء الذين ظهروا من عائلتى الصولى وخاقان خير نموذج على ذلك .

أوائل العلماء الترك

الذين ظهروا فى العالم الإسلامى

يُعد أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمى البصرى أقدم العلماء الترك الذين ظهروا فى العالم الإسلامى . وكان والده مولى لبنى مرة ، وكان هذا الرجل من التابعين ومن أوائل علماء الحديث والمغازى ، أما نسبته الى تيم فلأنه عاش بينهم . وكـان يعـد من أكبر علمــاء البصرة فى زمانه . وتوفى بالبصرة سنة ١٤٣ هـ / ٧٦٠ م (٦٠) . وكان ابنه محمد المعتمر من كبار علماء الحديث والمغازى هو الآخر ، وهو أحد شيوخ ابن حنبل ، وقد عاش بين سنوات ١٠٦ - ١٨٧ هـ (٧٢٤ - ٨٠٣ م) وكتب كتابا أسماه كتاب المغازى (٦١) .

وهناك عبد الله بن مبارك المروزى التركى ، وهو ابن مبارك التركى الذى مر ذكـره من قبـل ، ومن موالى بنى حنظلة . وكان مفسرا ومحـدثا ومؤرخا ونحويا وفقيها . وقام بالعديد من الرحلات طلبا للعلم . ولد فى سنة ١١٨ هـ / ٧٣٦ م ، وتوفى فى منطقة عواصم وهو عائد من الجهاد سنة ١٨١ هـ / ٨٩٣ م . وقد وصلنا

جزء من كتابه فى الحديث المسمى بالمسند مع كتابيه باسم كتاب الزهد والرقائق وكتاب الجهاد. وعدا هذه الكتب ، له كتابان باسم تفسير القرآن ، وكتاب التاريخ (٦٢)

وأبو إسحاق إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول تكين ، وهو تركى الأصل من سلالة صول ، وابنه محمد ، وكلاهما سبق ذكرهما . وقد ولد إبراهيم سنة ١٧٦هـ/٧٩٢م فى بغداد وتربى بها . واشتغل بدوره فى ديوان الإنشاء على أيام المعتصم والواثق والمتوكل ، وأصبح وزيرا ورئيسا لهذا الديوان . وكان من الذين حموا الجاحظ ، وأهداه الجاحظ كتابه المسمى كتاب الزرع ، وفى هذه الفترة أسند له ديوان الرسائل ، وفى سنة ٢٤٣هـ / ٨٥٧م توفى وهو رئيسا لديوان الضياع والنفقات فى سامراء . وكان ناثرا وشاعراً كبيرا ، وقد أثنى على شعره ياقوت الحموى والشاعر دعبل الخزاعى المتوفى سنة ٢٤٧هـ ، ويقول المسعودى إنه لم يأت من الكتاب من هو أشعر منه ، وقد كتب كتباً مهمة فى موضوعات الأدب والسياسة والكيمياء والطهى مثل ديوانه الشعرى وكتاب الدولة وكتاب العطر وكتاب الطبيخ (٦٣) . وكذلك أبو بكر محمد بن يحيى الصولى (المتوفى ٣٣٦/٩٤٦) الذى ينحدر من عائلة هذا الشخص وألف الكثير من الكتب المهمة فى موضوعات الشطرنج والأدب والتاريخ ، ويعتبر واحدا من أكبر أساتذة الأدب العربى (٦٤) .

وكان الفتح بن خاقان بن أحمد بن آرتوق هو ابن خاقان بن أحمد من الرجال المقربين للخليفة المعتصم . وقد ولى أعمالا مهمة فى عصر المتوكل بن المعتصم ، وفى سنة ٢٣٦هـ/٨٥٠م ألقى عليه المتوكل مسئولية البريد ، وأصبح فيما بعد وزيرا لفترة، ثم واليا على مصر والشام . وظل هو فى سامراء بينما عين أخاه مزاحم بن خاقان و (كُل أَبه تيكين) نائبين له . وازداد نفوذ ابن أخيه عبيد الله بن يحيى كثيرا فى أواخر عصر المتوكل . وفى شوال سنة ٢٤٧هـ/٨٦١م قتل هو والخليفة فى سامراء ، وكان عالما وأديبا وخطيبا وشاعراً نظم شعرا جيدا . وكان صاحب مكتبة كبيرة ذات قيمة . وكان فصحاء العرب وعلماء البصرة والكوفة يفيدون من هذه المكتبة . وكان مولعا بالقراءة وله كتب بأسماء البستان ، واختلاف الملوك ، والصيد والجوارح ، والروضة والزهر (٦٥) .

أما محمدبن موسى الخوارزمى الذى كتب أول كتاب له أهميته فى علم الجبر وأعطى الاسم لهذا العلم ، وكذلك البيرونى (المتوفى ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م) فمشكوك

فى نسبتهما للترك . إلا أن محمود الغزنوى الذى كان البيرونى تحت حمايته وابنه مسعود فلا شك فى نسبهما . وسواء كان الغزنويون أو السامانيون والقرخانيون والخوارزميون ومن بعدهم السلاجقة ، فجميعهم قدّم الحماية للأدب العربى ولعدد لا يحصى من الذين كتبوا بالعربية ، ومن بين هؤلاء كان العلماء العرب والإيرانيون والترك . ولا يمكن أن نفهم إن كان هؤلاء العلماء من الأتراك أم لا إلا من أسمائهم التركية فقط ، ومما تقدمه المصادر بصفة خاصة . ومن أهم هؤلاء عبد الحميد بن ترك وهو الآخر واحد من أول من كتبوا كتبا فى علم الجبر . وهو من العلماء الذين أدركوا القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى (٦٦) . وكذلك من العلماء الترك الذين أدركوا القرن الثالث الهجرى أبو القاسم عبد الله بن اماجور التركى وابنه أبو الحسن على . وكان لهما أرصاد فلكية طويلة ، وقاما بجمع نتائج مشاهداتهما (٦٧).

وأبو نصر الفارابى تركى من فاراب فى منطقة شاش ، وهو واحد من أكبر العلماء والفلاسفة الذين ظهروا فى العالم الإسلامى . وقد لقب بالمعلم الثانى ، باعتبار أن أرسطو هو المعلم الأول ، وقد فهم ابن سينا كثيرا من الكتب الفلسفية لأرسطو من خلال شروحه . وقد قضى هذا الفيلسوف العظيم شطرا كبيرا من حياته فى العراق والشام ومصر . وعاش فى كنف سيف الدولة فى حلب ، وتوفى فى دمشق سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م . وقد كتب معظم كتبه فى الشام . ويقول فى نهاية كتابه المسمى آراء أهل المدينة الفاضلة : « بدأ أبو النصر الفارابى تأليف هذا الكتاب فى بغداد . وأحضر ملازمه إلى بغداد فى أواخر سنة ٣٣٠ ، وأتم الكتاب فى دمشق سنة ٣٣١ ، ثم أراد أحدهم أن يضيف فصولا الى آخر الكتاب للايضاح . وبعد أن أتمها فى مصر سنة ٣٣٧ ، أضافها الى نهاية الكتاب وهى عبارة عن ستة فصول (٦٨) .

وكذلك اسحاق بن ابراهيم الفارابى الذى عاش فى نفس العصر ، وقدم فى البلدان العربية أبحاثا تتعلق باللغة العربية ، وأتم فى زبيد كتابه المشهور المسمى ديوان الأدب (٦٩) .

وكذلك قام ابن أخت هذا الشخص اسماعيل بن حماد الجوهرى (المتوفى ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م) بدراسات لغوية فى الشام بين مضر وربيعة ، وكتب قاموسه الشهير صحاح الجوهرى (٧٠) .

تأثير الأتراك فى الدولة الإسلامية

منذ عصر الخليفة المعتصم حتى ظهور البويهيين

كان للأتراك دورهم فى خلافة المعتصم ، وكما كان لهم فيما بعد دور كبير فى اختيار الواثق الذى تولى العرش بسامراء ، والخليفة المتوكل والمنتصر والمستعين والمعتز والمهتدى والمعتمد . حتى أصبحوا يعينون الخليفة الذى أرادوه ، ويعزلون من أرادوا عزله . وأصبح الخلفاء لعبة فى أيدى القادة الترك ، حتى قال الشاعر :

خليفـــــة فى قفـص ... بيـن وصيف وبغــا

يقــول مـا قــالا له ... كمـا يقول الببَّغا (٧١)

وفى عصر سامراء (٨٣٦ - ٨٩٢ م) الذى وصل فيه الى السلطة ثمانية خلفاء كان بكامل المعنى عصر سيادة القادة الأتراك ، إذ لعبوا فيه دورا مهما فى الحروب التى دارت مع البيزنطيين ، وفى إخماد حركات العصيان التى ظهرت فى مناطق متعددة فى الدولة الإسلامية ، وفى مقدمتها عصيان بابك الخرمى . وفى هذا العصر تجمع عدد كبير من الترك فى العراق والجزيرة والعواصم والشام ومصر واستقروا فى منطقة الشرق الأوسط . ويمكن أن نعدد بين القادة الترك ذوى الأهمية فى هذا العصر أسماء أشناش ، وبُغا الكبير ، وبُغا الصغير ، والأفشين ، ووصيف . وايناق ، والفتح بن خاقان ، وعبيد الله بن يحيى بن خاقان ، واوتامش ، وباغر ، وبابيكبك ، وصالح بن وصيف وموسى بن بُغا الكبير (٧٢) . وبعد هذا ، ظهر منصب أمير الأمراء ، وذلك إلى جانب لقب السلطان ليطلق كلاهما على الأمراء من الأتراك . واشتهر من بين هؤلاء مؤنس الخادم (٢٣١ - ٣٢١ / ٨٤٦ - ٩٣٣ م) ومحمد بن رائق (المتوفى فى ٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م) وتوزون (المتوفى ٣٣٤ هـ / ٩٤٦ م) (٧٣) .

ولاة مصر والشام

وفى سنة ٢١٩ هـ / ٨٣٤ م عين المعتصم أشناش التركى واليًا على أراضى غرب العراق . وحكم أشناش الشام ومصر بواسطة نوابه . وسلمت الولاية بعد موته سنة ٢٣٠ هـ / ٨٤٥ م الى إيناق . وتولى إيناق - لفترة - ولاية اليمن فى عصر

المعتصم . وأعطى المتوكل لإيناق أيضا سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م ولاية الكوفة والحجاز فكان يحكمها وهو فى بغداد ، اذ كان يدير الولايات بواسطة نوابه . وبعد أن قتل إيناق فى سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٩ م عين المنتصر على الشام ومصر وتوابعها الفتح بن خاقان . وعين الفتح على مصر يزيد بن عبد الله التركى ، وعين كُل آبه تيكين نائباً عنه على الشام . وعلى أثر موت الفتح بن خاقان عُين مكانه أخوه مزاحم بن خاقان ، ولما توفي مزاحم سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م عين مكانه بالإنابة على ولاية مصر يزيد بن عبد الله . وفى سنة ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م عزل يزيد من ولاية مصر وعين بعده عليها أورخوز التركى قائد شرطة مصر . وعند ذهاب أورخوز للحج فى شهر ذى القعدة ٢٥٤ هـ الموافق أكتوبر سنة ٨٦٨ م ، عَيَّن مكانه ابنه بالتبنى أحمد بن طولون ليكون وكيلا عنه . وبإعلان أحمد بن طولون الاستقلال فى مصر ، عُين آماجور التركى على ولاية دمشق سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م . واستمرت ولاية آماجور حتى سنة ٢٦٤ هـ / ٨٧٨ م . وبموته عين ابنه على . ونتيجة لهذا ، وصل أحمد بن طولون الى الشام ، واستولى عليه وعلى العواصم حتى سنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م . وفى هذه الفترة ازدهر العلم والأدب فى مصر ، وأنشىء البيمارستان ، كما اهتم الطولونيون ببناء القصور والحدائق . ويقول المقريزى حول الحديقة التى أنشأها خُمَارَويه فى مصر :

« وقام من بعده ابنه خمارويه أقبل على قصر أبيه وزاد فيه وأخذ الميدان الذى كان لأبيه فجعله كله بستانا وزرع فيه أنواع الرياحين وأصناف الشجر .. وأنواع الورد والزعفران . وكسا أجسام النخل نحاسا مذهبا حسن الصنعة وجعل بين النحاس وأجساد النخل مزاريب الرصاص .. وأهدى إليه من خراسان وغيرها كل أصل عجيب وطعموا له شجر المشمش باللوز ... » (٧٤) .

وفى العصر الطولونى نطالع أحيانا بعض المحاولات من ولاة الجزيرة إسحاق ابن كنداجك وابن أبى الساج وغيرهما للاستيلاء على الشام . وعدا هؤلاء القادة ذوى الأصول التركية ، سار والى الشام طغج بن جُف فى سنة ٢٨١ هـ / ٨٩٤ م من طرسوس وحمل على بيزنطة . وبعد هذا الشخص نرى ابنه الإخشيد محمد بن طغج واليا على الشام . وفى سنوات ٢٩٢ - ٣٢١ هـ / ٩٠٦ - ٩٣٣ م كان من يدعى (تيكين الخاصة) واليا للعباسيين على مصر ، وبموته فى هذا العام ، أصبح أحمد ابن كيغلغ واليا على مصر ، ثم عزله الخليفة الراضى سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م وأعطاها لوالى الشام أخشيد محمد بن طغج (٧٥) . وهكذا بدأ عصر الإخشيديين فى

مصر . واستمرت دولتهم حتى استولى الفاطميون عليها سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م . وكان هؤلاء الولاة تركا ، وكان فى معيتهم أعداد غفيرة من العناصر التركية ، يعتمدون عليهم فى الحكم . وفى عصر الطولونيين توجهت جماعة من الترك جهة الغرب صوب تونس وطرابلس الغرب (٧٦) .

ومرة أخرى ، وبعد الإخشيد استمر الأتراك فى أداء دور مهم فى الشام . فقد كان للترك وجود فى جيش الحمدانيين . وفى رواية ، فقد تحدث الفارابى إلى هؤلاء الأتراك (٧٧) . ونطالع فى عصر الفاطميين أمراء الترك من بين نواب دمشق ومنهم ألبتيكين التركى وبكجور ويلتكين ومنكو تيكين . وهناك أنوشتكين الديزبرى وهو واحد من أعظم ولاة الشام فى عصر الفاطميين . وظل فى ولاية الشام من سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م حتى وفاته فى سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م ، كما استطاع أن يسترد القسم الشمالى من الشام وأوقع بالبيزنطيين ضربات موجعة . ويقول ابن الأثير بمناسبة موته ما يلى : « فلما توفى فسد أمر بلاد الشام وانتشرت الأمور بها وزال النظام ، وطمعت العرب وخرجوا فى نواحيه فخرج حسان بن مفرج الطائى بفلسطين وخرج معز الدولة بن صالح الكلابى بحلب وقصدها وحاصرها وملك المدينة . وامتنع أصحاب الديزبرى بالقلعة وكتبوا إلى مصر يطلبون النجدة » (٧٨) .والخلاصة أن الأتراك لعبوا دورا مؤثرا فى مصر والشام حتى مجئ السلاجقة ، وعلى هذا النحو جرت العلاقات بين الترك والعرب خلال ذلك .

فى الولايات الشرقية

لقد عين الخليفة المعتصم الأفشين على ولايات آذربيجان والجبال وأرمينية ، ومنحه التاج والخلعة والكثير من الهدايا بسبب قضائه على تمرد بابك . وأضاف إليه كذلك ولاية السند . وظل الأفشين فى المركز ، وعين أخاه منكوجور نائبا عنه على آذربيجان . وعندما ولى الواثق الخلافة عين إيناق على ولاية مناطق السند وخراسان ودجلة السفلى . وعين فى سنة ٢٣٧ هـ / ٨٥١ م بُغا الكبير على أرمينية ، وكلفه بالقضاء على التمرد فى هذه المنطقة . وظل بُغا يتولى هذه المهمة حتى سنة ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م . كما ولى بعد هذا ولاية الجزيرة والشام . وأسندت له مهمة إخماد الفتنة فى بلاد العرب . وعين المستعين فى سنة ٢٤٨ هـ / ٨٦٢ م بُغا الصغير واليا على حلوان وما سبزان ومهر جانقازاق . وظل فى منصبه هذا حتى

سنة ٢٥٢ هـ / ٨٦٦ م . وفى نفس الفترة تولى القائد موسى بن بُغا الكبير ولاية مناطق الجبال وقزوين والرى . أما الخليفة المعتمد فقد عَيّنه فى ولاية فارس والأهواز والبصرة والبحرين واليمامة . وفى سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م عُيِّن تيكين البخارى واليا على الأهواز . وفى سنة ٢٦٥ هـ / ٨٧٩ م ، وبعد أن تم عزله عين مكانه أغرتمش التركى . كما عين موسى بن بُغا الكبير فى سنة ٢٦٩ هـ / ٨٧٣ م واليا على الرى . كما نشاهد بعد ذلك أن كيغلغ قد عيّن من بعده واليا على الرى وذلك سنة ٢٦٢ هـ / ٨٧٦ م . وفى سنة ٢٦٦ هـ / ٨٧٩ م وفى الوقت الذى استولى فيه آساتيكن على الرى كان بالمدينة تَلْمَجُور وقد سار آساتيكين وابنه أزكوتيكين بعد الرى باتجاه قزوين حيث يوجد كيغلغ .وقد عُيِّن كَنْجُر العراقى سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م للقضاء على التمرد الشيعى فى الكوفة (٧٩) .

وعدا إبراهيم بن العباس الصولى الذى مر ذكره من قبل هناك عبيد الله بن يحيى بن خاقان الذى كان أحد الوزراء الترك فى أوائل عصر العباسيين . وأبوه خاقان كان فى الأصل من مرو ومن موالى قبيلة أزد . أما أبوه يحيى فقد كان كاتبا للوزير حسن بن سهل فى عصر المأمون . وفيما بعد ، عُيِّن رئيسا لديوان الخراج سنة ٢٣٣ هـ / ٧٤٨ م . وعن ابنه عبيد الله فقد اشتغل فى عدة وظائف فى الديوان ثم أصبح كاتبا للخليفة المتوكل سنة ٢٣٦ هـ / ٨٥١ م ، وبعده أصبح وزيرا . وقد قام بتنظيم الدواوين . فعَيَن والده فى رئاسة ديوان المظالم . وبعد وفاة والده ألحق عمه عبد الرحمن بهذا المنصب ، ثم رقى عبد الرحمن بعد ذلك إلى منصب الإمارة . وكان هو والفتح بن خاقان من أكثر الذين كان يعتمد عليهم الخليفة . واعتزل عن السياسة عقب مقتل الخليفة . وبعد أن ولى المعتمد الخلافة (٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م) ، أعيد عبيد الله بن يحيى مرة أخرى إلى الوزارة ، واستمر بها حتى وفاته فى العاشر من ذى القعدة سنة ٢٣٦ هـ / ١٥ تموز سنة ٨٧٧ م . ورأينا فيما بعد أن أصبح محمد بن عبد الله فى سنوات ٢٩٩ - ٣٠٠ هـ / ٩١٢ - ٩١٣ م وحفيده عبد الله بن محمد فى سنوات ٣١٢ - ٣١٤ هـ / ٩٢٤ - ٩٢٦ م وزيرين للخليفة المقتدر (٨٠) . وكان أوتامش كذلك واحدا من الأتراك الذين تقلدوا منصب الوزارة فى أوائل العصر العباسى . فقد عُين فى ربيع الآخر ٢٤٨ هـ / حزيران ٨٩٢ م وذلك فى عهد المستعين . وظل فى منصبه حتى مقتله فى ربيع الآخر ٢٤٩ هـ / حزيران ٨٦٣ م (٨١) .

ويمكن أن نحصى من بين القادة الترك الذين تقلدوا مناصب الحجابة فى عصر العباسيين وصيف وسيما الدمشقى وأشناش وإيناق وبُغا الصغير وأوتامش وموسى بن بغا وباييكبك [٨٢].

الأتراك فى العراق فى عصر البويهيين

وبعد عصر سامراء الذى تحدثنا عنه من قبل ، كان هناك من الأتراك من تقلدوا منصب أمير الأمراء . ومن هؤلاء مؤنس الخادم ومحمد بن رائق وتوزون . وفى هذه الفترة كان هناك فى بغداد قادة آخرون على قدر من الأهمية من بينهم بارس الصقلابى وقابانج غلام الأفشين وولاة طرسوس بشير الأفشين وبشير الخادم ووالى أصفهان أحمد بن كيغلغ . وفى سنوات ٣١٠ - ٣١٦ هـ كان فى شرطة الضبط والربط فى بغداد نازوك وبالْباك الحاجب وابنه على وبكجم وكورتيكين ، ونوشتكين . وكان يطلق على جماعات الجند التابعين لهؤلاء أسماء مثل النازوكية والبالبكية والتوزونية [٨٣] وبموت توزون فى شهر المحرم ٣٣٤ هـ / أغسطس ٩٤٥ م دعا ينال كوسه معز الدولة بن بويه إلى بغداد ، فبدأ به عصر البويهيين هناك [٨٤] . ثم ساءت العلاقة بين ينال كوسه ومعز الدولة فى نفس العام ، فقام بالاتحاد مع ناصر الدولة ابن حمدان . وبقى معظم هؤلاء الترك فى خدمة الحمدانيين . وعقب ذلك وفى نفس العام قام معز الدولة بتوزيع الإقطاعات على الجنود الترك والديلم (الاسم الذى يطلق على الساكنين فى منطقة من أهل جيلان فى إيران) ، وبعد ذلك بدأ تطبيق نظام الإقطاع وفى سنة ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م قام الأتراك تحت قيادة تيكين الشيرازى بعزل معز الدولة بن حمدان من الموصل . ثم حدث أن هزم ناصر الدولة تيكين والأتراك [٨٥] . ومع هذا فقد استمر وجود الأتراك بجانب الديالمة فى الجيش البويهى . وكان سبكتكين التركى حاجب وقائد معز الدولة البويهى من القادة ذوى الأهمية الذين ظهروا من بين الأتراك . وساءت العلاقة سنة ٣٦٣ / ٩٦٤ بين الديالمة وبين الأتراك بقيادة سبكتكين ، إلا أنه فى سنة ٣٦٤ هـ / ٩٧٥ م تمكن عضد الدولة من حكم العراق بمساندة الأتراك [٨٦] . وحتى مجئ السلاجقة كان يُسمع أحيانا دوى المعارك بين الأتراك والديلم . وفيها كان يشترك الأتراك السنيون والديلم الشيعيون [٨٧] . واستمر وجود هؤلاء الأتراك حتى ظهور السلاجقة . وكان أرسلان البساسيرى قائد شرطة الضبط والربط فى بغداد وأحد مماليك بهاء الدولة

البويهى قائدا لهذه الجبهة . وكانت هناك جماعات محدودة من الترك وفدت على المنطقة بقيادة البساسيرى وذلك قبل مجئ السلاجقة [٨٨] . وفى سنة ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م وصل طغرل بك إلى بغداد ، وانتقلت السيادة فى العراق إلى السلاجقة ، ودالت دولة البويهيين .

السلاجقة والعرب

عرضنا بإيجاز فيما سبق أن بلغار الفولجا أسلموا فى حدود سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٣ م وبينما أسلم القرخانيون فى عصر عبد الكريم ساتوق بغراخان المتوفى ٣٣٤ هـ / ٩٥٥ م فى آسيا الوسطى ، وكان الخزر قد أسلموا كلهم فى سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م . وكان الغزنويون أنفسهم مسلمين . وعن الأتراك الغز فقد بدأ انتشار الإسلام بينهم عندما توجه ابن فضلان إلى بلغار الفولجا وبدأ فى نشر الإسلام بينهم نحو سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢١ . وقد أجاب قائد جيش الغز على ابن فضلان بأنه سيلبى دعوة الخليفة المقتدر له بالدخول فى الإسلام عند رجوع وفد الخليفة . ولابد أن يكون الإسلام قد بدأ فى الإنتشار بين الغز قبل أن يسلم الخزر وذلك بتأثير خوارزم . وكان أمير التركمان (الغز المسلمون) يقيم فى مدينة جند من حوالى سنة (٣٦٠ هـ ٩٧٠ م) وذلك فى عصر المقدسى [٨٩] . وفى مادة آلب ارسلان فى بغية الطلب لابن العديم ووفقا لما نقل عن (ملك نامه) أن دقاق جد السلاجقة كان تابعا للخزر . ولابد أن يكون قد أسلم قبل أن يسلم الخزر بأكملهم . وقد أتى سلجوق بن دقاق الذى حل محله فى حوالى سنة ٩٦٠ م ، إلى جَنْد مع الغز المسلمين الموالين ، وبدأ هؤلاء الأتراك يلعبون - فيما بعد - دورا مهما فى الحياة السياسية للمنطقة تحت قيادة سلجوق . وتوفى سلجوق الذى قاد الغز المسلمين لفترة طويلة فى سنة ١٠٠٩ م وحل محله ولداه جغرى بك وطغرل بك . وفى زمانهما اتسع ملك السلاجقة . واتجهوا نحو جنوب جيحون وخراسان . وخاضوا حروبا متعددة فى هذه المنطقة مع محمود الغزنوى ثم مع ابنه مسعود ، وفى حرب دندانقان التى جرت فى ٧ - ٩ رمضان ٤٣١ / مايو ١٠٤٠ ، ثم أسسوا الدولة السلجوقية وعاصمتها نيسابور ، وذلك بعد أن ألحقوا الهزيمة بمسعود الغزنوى ، وأعلنوا طغرل بك سلطانا . وفى مجلس الشورى الذى اختير فيه السلطان اتخذوا قراراً بإعلان الولاء للخليفة العباسى القائم بأمر الله . وقد اعترف الخليفة بالسلاجقة . وفى نفس المجلس تقرر

أن يتولى طغرل بك شئون الفتح فى نواحى إيران والعراق وآذربيجان والأناضول ، وسيصبح تحت إمرته من أمراء الأسرة المالكة إبراهيم ينال وقتلمش وقاورد . وقد تحقق تحت إدارة طغرل بك - لهذا السبب - الانتشار السلجوقى فى اتجاه البلاد العربية . إلا أن هذا الفتح كان مختلفا عن حركات الفتح فى الديار التركية فى عصرى الخلفاء الراشدين والأمويين ، وذلك لأن العرب وهم يبسطون سيادتهم السياسية والعسكرية فى تلك الفترة كانوا يحملون معهم عنصرين ثقافيين مهمين هما عنصرا الدين واللغة العربية . فقد اقتنع السلاجقة وغيرهم من الترك - لقبولهم الإسلام - بهذين العنصرين الثقافيين .

ومع عدم نسيان السلاجقة للغاتهم فقد استعملوا العربية والفارسية فى معاملاتهم الرسمية . وقد اعتنق السلاجقة الإسلام ، ومن هذه الناحية فإنهم لم يضيفوا إلى العرب شيئا جديدا فى أول الأمر . فقد أخذوا اللغات المستخدمة فى العالم الإسلامى فى الشئون البيروقراطية والعلم . إلا أنه سوف يكون لهم تأثير من الناحيتين اللغوية والمذهبية على العرب فى المستقبل فى عصور المماليك والعثمانيين ، وذلك بسبب استمرار سيادتهم السياسية والعسكرية عليهم لفترة طويلة .

وقد قام السلاجقة بحملات على مملكة واسبورانجان الأرمنية فى الأناضول وعلى الكرج فى آذربيجان الشمالية . وكان ذلك بقيادة جغرى بك فى سنة ٤٠٩ هـ / ١٠١٨ م [٩٠] . ولعلهم أرادوا بذلك أن يبعثوا من جديد الغزوات البيزنطية فى عصر العباسيين . وبعد سنة ١٠٤١ م بدأ قاورد بن جغرى بك وهو من قادة طغرل بك غاراته على منطقة كرمان . وفى سنة ٤٤٢ هـ / ١٠٥١ م انتزع هذه المنطقة من البويهيين . كما أخضع له الإمارة العربية هرمز فى منطقة عمان ، موسعا بذلك سيادته على جنوب إيران . وأسس هناك دولة سلاجقة كرمان . وفى سنة ٤٣٣ هـ / ١٠٤٢ م استولى على طبرستان وجرجان ، كما استولى إبراهيم ينال فى نفس الفترة على مدينة الرى .

وفى سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م انتزع همدان من الكاكويا . وباستيلائه على الرى ترك طغرل بك نيسابور وأتى الى الرى وجعل منها مركزا له . وفى سنوات ٤٣٤ - ٤٣٩ هـ / ١٠٤٣ - ١٠٤٧ م استولى الجيش السلجوقى بقيادة ابراهيم ينال وقوتلمش على دينور وقرميسين وحلوان . وفى نفس الوقت قام القادة قيزيل وبُغا

كوكتاش ومنصور وناص أوغلى بغارات على مناطق وان ،ارضروم . ودخلت بعض الوحدات الغازية مناطق ميافارقين والجزيرة والموصل . ودخل قسم آخر منطقة القوقاز وتحارب مع الكرج . وفى نفس الفترة قام ابراهيم ينال وقوتلمش بهجمات على العراق الفارسى واستوليا على قسم من المنطقة . وفى ١٨ أيلول ١٠٤٨ م ألحقت الوحدات السلجوقية بقيادة ابراهيم ينال وقوتلمش هزيمة ساحقة بالبيزنطيين فى وادى باسينلر . وقد فتح هذا النصر الكبير أبواب الأناضول الشرقية على مصراعيها أمام السلاجقة . وقد انتزع طغرل بك فى سنوات ٤٤٢ - ٤٤٦ هـ / ١٠٥٠ - ١٠٥٤ م مناطق أصفهان وفارس والأهواز والجزيرة من أيدى البويهيين . واستولى فى سنة ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م على قسم من شرق الأناضول ، وقام بفرض الحصار على ملاذكرد وهى قلعة بيزنطية شهيرة . وقام الفرسان الترك بهجمات على قلب الأناضول . وبعد ذلك قرر طغرل بك تخليص بغداد من أيدى البويهيين الذين دخلوا فى تحالف مع القاطميين . وتوجه نحو بغداد بناءً على دعوة الخليفة العباسى القائم بأمر الله ، ودخلها فى ٢٥ رمضان ٤٤٧ هـ / ١٧ يناير ١٠٥٥ م . واستقبله الخليفة بالترحاب . وعين طغرل بك أحد قواده وهو آيتكين قائدا على شحنة (شرطة) بغداد ، وكتب بذلك آخر فصول الدولة البويهية .

وإذا كان أرسلان البساسيرى قائد البويهيين التركى قد ناوش السلاجقة لفترة ، فقد تم القبض عليه سنة ٤٥١ هـ / ١٠٦٠ م ثم أعدم . وتمت علاقة مصاهرة متبادلة بين الخليفة والسلاجقة . وهكذا استقرت سيادة السلاجقة فى الجزيرة والعراق (٩١) .

وفى زمن آلب أرسلان الذى اعتلى العرش بعد طغرل بك وحتى سنة ١٠٦٦ م وصل السلاجقة الى مشارف حلب وأنطاكية . وفى تلك الفترة كان آرتوق بك أحد قواد الغز قد أخضع مناطق الأحساء والبحرين . وقبل موقعة ملاذكرد سنة ١٠٧١ م وصل آلب أرسلان حتى حلب وحاصرها فترة من الزمن .

وعقب هذا اشتعلت نيران الحرب بين آلب آرسلان وبين رومانوس ديوجينيس إمبراطور بيزنطة . وانتهت هذه الحرب ذات الأهمية البالغة بنصر مبين حققه آلب آرسلان ، حتى أن رومانوس امبراطور بيزنطة وقع فى الأسر ، وانتهى بهذا النصر صراع نصف قرن من الزمان لصالح السلاجقة وهزيمة فادحة للبيزنطيين . وفتحت

أمام المسلمين أبواب الأناضول وانتهت الى الأبد قوة بيزنطة التي طالما هددت وجود الإسلام في الشرق الأوسط . وبعد النصر الذى تم فى ملاذكرد ، كلف قائد شرطة بغداد آيتكين وآتسز بفتح الشام . واستوليا فى سنة ٤٦٩ هـ / ١٠٧٧ م على أرض فلسطين بما فيها القدس ، ووصلا حتى حدود مصر . وخلال حرب حلب التى خاضها ملكشاه سنة ٤٧٩ هـ - ١٠٨٦ م كانت قد تمت السيطرة تماما على الشام . وفى تلك الأثناء استقر في الشام ملكشاه سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م كانت قد تمت السيطرة تماما على الشام . وفى تلك الأثناء استقر فى الشام أحد ملوك السلاجقة العظام وهو تُتُش ، وأنشأ فرعا للسلاجقة فى الشام . وكان فى تلك الفترة يوجد صاحب القدس وما جاورها وهو أرتوق بك . وباقتراب سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م كلف ملكشاه تُتُش وبرفقته سعد الدولة كوهرايين وبوزان وقسيم الدولة آقسنقر بفتح سواحل الشام ، غير أنهم لم يتمكنوا من فتح هذه الأراضى التى كانت فى حوزة الفاطميين بسبب موت ملكشاه فى نفس العام . وفى تلك الأثناء كان قد تم فتح قسم كبير من الأناضول حتى بحرى إيجة ومرمرة . وبموت ملكشاه دخلت الدولة السلجوقية فى صراعات داخلية ، وبمجيء الصليبيين الى الشرق الأوسط سنة ١٠٨٩ م ، كان الضعف قد حل بالدولة السلجوقية بسبب الصراعات الداخلية واستعاد الفاطميون فلسطين بما فيها القدس . وعادت الى البيزنطيين أماكن كثيرة من الأناضول . وكان الأرمن قد سيطروا على أروفة ٣. لاطية . وعندما أتى الصليبيون أقاموا مركزا صليبيا فى أروفة وآخر فى أنطاكية وذلك فى سنة ١٠٩٨ م وكذلك أسست مملكة القدس الصليبية فى سنة ١٠٩٩ م . وفى سنة ١١١٠ م أسس مركز صليبى فى طرابلس . وكان دقاق بن تُتُش حاكما على دمشق فى الشام ، بينما كان ابنه الآخر رضوان حاكما على حلب ، وبمرور الوقت اتسعت هذه الدويلات الصليبية على حساب المسلمين فى المنطقة مستفيدة من تمزق المسلمين وتفتتهم .

وهكذا توقف انتشار الأتراك فى البلاد العربية وبدأ بعد ذلك الصراع بينهم وبين الصليبيين هناك ، ومع هذا فقد عاش الترك والعرب معا فى مناطق العراق والجزيرة والشام . كما أسست فى تلك المنطقة الكثير من الامارات التركية . وكان للأتراك الغلبة فى النواحى العسكرية وشئون الإدارة . وكان لهم - فى هذا - تأثيرهم على العرب ، بينما كان العرب متقدمين فى المجالات العلمية والثقافية . وكان الموظفون الذين يعملون مع الإداريين بين الأتراك من العرب يكتبون باللغة العربية ،

ولهذا السبب فإن ظهور الترك لم يقف حجر عثرة فى وجه الثقافة واللغة العربية . بل العكس هو الصحيح فقد قدموا الحماية للإسلام والعرب فى مواجهة الصليبيين والبيزنطيين ، ولم يقم الأتراك بخدمة البلاد العربية والإسلام فحسب ، بل قاموا بنقل هذين العنصرين الثقافيين المهمين الى الهند وآسيا الوسطى ، وشرق أوربا ، وذلك قبل مجيء العثمانيين بفترة طويلة . وقد كان يوجد فى المجر تجمع مسلم الى درجة ما فى سنة ١٢٠٠ م . ووفقا لما رواه ياقوت الحموى فإن هؤلاء المسلمين كانوا يفدون على حلب فى عصر الأيوبيين ليتعلموا الفقه الحنفى (٩٢) . ونستطيع أن نقول على سبيل اليقين ، إن للأتراك نصيباً لا يقل عن نصيب العرب فى نشر الإسلام وتوسيع رقعة هذا الدين والحفاظ على اللغة العربية .

وليس عصر السلاجقة كما يدعى البعض عصر تراجع للعلم والثقافة فى العالم الإسلامى ، فقد استمر ظهور العلماء والمفكرين الكبار فى هذا العصر كذلك . إذ كان عصر الضعف السياسى فى العالم الإسلامى قد بدأ بتفكك الدولة العباسية ، وكان ذلك قبل السلاجقة بقرنين من الزمان . وأعقب هذا - من القرن التاسع وأوائل العاشر - تراجع فى النشاط الفكرى إذ توقفت حركة الترجمة . وبينما كان مذهب المعتزلة العقلى يتراجع بدأت سيادة المحدثين والمتزمتين ، وبدأت تحكم العالم الإسلامى نظرتهم التقليدية . وصرف النظر عن العلوم الطبيعية وعلم الفلك والحساب والفلسفة التى تعرف بأنها علوم الأقدمين . وفيما بعد ، بسطت عليها حماية الدولة والحكام المستنيرين واستمرت تقدم عطاءها . وكان الطب هو أكثر العلوم التى لقيت رعاية بين هذه العلوم . ونتيجة لدخول بيزنطة عصر الازدهار والرقى فى القرن العاشر ، بدأ تراجع الإسلام فى القوقاز وفى البحر الأبيض والشرق الأوسط . وأصبحت بيزنطة تهدد الشام والعراق . وعلى ذلك فان ظهور الفاطميين فى مصر والبويهيين فى العراق قد أوقف تقدم بيزنطة الى حد ما ، فقد ظل التفوق لصالح بيزنطة حتى مجيء السلاجقة . ومن ناحية أخرى فقد كان البويهيون والفاطميون شيعة ، وكانوا يحاولون نشر مذهبهم الإسلامى . ولم يكن مقدم السلاجقة تحجيما للتهديد البيزنطى ومن خلفه من الكرخ والأرمن فحسب ، بل هو وقف فى نفس الوقت حائلا دون الدعاية الباطنية والشيعية التى طوقت العالم الإسلامى . ولأن الغزالى وأمثاله من العلماء رأوا فى هذه الدعاية الباطنية خطرا أشد من خطر الأعداء

الخارجيين ، فقد كتب الغزالى الكثير من مصنفاته رداً على هذا المد الشيعى . وبسط السلاجقة لكونهم سنيين حمايتهم على المذهب السنى . وأنهوا بذلك التفكك الذى كان يهدد العالم الإسلامى من الداخل . وحاولوا الحفاظ على وحدته .

وكان السلاجقة هم الذين أحضروا الى البلاد العربية نظام المدرسة التى هى مؤسسة تعليمية سنية . وفى ظلهم أسست فى البداية المدارس التى تلقن المذهبين الشافعى والحنفى ، ثم الحنبلى والمالكى فيما بعد . وتحولت المدارس الى جانب المساجد والتكايا التى يوجد فيها المتصوفة ، الى مؤسسات تعليمية . وكان انتشار التكايا والمدارس قد نشر القراءة والكتابة بين أدنى الطبقات . ولعل القدر الذى أعطته المدارس للعلوم الرياضية والطبيعية كان مثار انتقاد . إلا أنه لا يمكن بحال انكار ما قدمتــه من نشر للقراءة والكتــابة . وقـد أسست فى عهـد وزارة نظام الملك (المتوفى ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م) المدارس النظامية فى أهم مدن البلاد وفى مقدمتها نيســابور وبغــداد والموصل . ومن المعروف أن آلب أرسـلان (المتوفى ٤٦٤ هـ / ١٩٧٢ م) قد أسس المدارس الحنفية فى بغداد . وكانت بداية هذا النظام فى دمشق حيث المدرسة الحنفية التى أنشئت باسم المدرسة الصادرية . وأعقب ذلك انشاء مدارس جديدة فى عصر سـلاجقة سورية . وقام نور الدين محمـود بن زنكى (المتوفى ٥٦٩ هـ / ١١٧٤ م) بإنشاء المدارس فى مصر عندما تم فتحها فى عصره على يد نائبه هناك صلاح الدين الأيوبى (المتوفى ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م) . وأعقب ذلك دخول المدارس الى اليمن والحجاز على يد الأيوبيين ، ففى عصرهم أنشئت المدارس التى تدرس المذاهب الأربعة . وكذلك فتحت أول مدرسة للطب من قبل مهذب الدين الدَخوار سنة ٦٣٨ هـ / ١٢٣١ م . وفى الأساس فإنه بمقدم الأتراك الى البلاد العربية بعثت حركة العلم والعمران ، وظهر الكثير من العلماء العرب . وعدا المدارس فى عصرى صلاح الدين ونور الدين فقد أنشئت الكروانسرايات (وهى بيوت الضيافة الخاصة بقوافل المسافرين لخدمتهم ورعاية دوابهم) والفنادق والمستشفيات والقيساريات . وفى هذه الفترة كذلك بدأت فى مصر والشام نهضة علمية قوية وشاملة ، واستمرت هذه الحركة طوال عصرى الأيوبيين والمماليك . وبدأت هذه النشاطات فى الشام فى عصر نور الدين وانتقلت الى مصر فى عصر صلاح الدين . حتى أصبحت مصر فى عصر المماليك تمثل مركز الثقل فى هذا المجال .

ولا حاجة لنا أن نحاول هنا أن نثبت أن الذى أسس هذه الدول هم الأتراك الغز ، فابن سناء الملك يبدأ القصيدة التى قدمها لصلاح الدين بمناسبة فتح حلب بهذا البيت :

بدولة الترك عزت ملة العـــرب وبابن أيوب ذلت ملة الصلب (٩٣)

كما يقول القاضى شهاب الدين مادحا صلاح الدين بقصيدة طويلة عندما فتح عكا ، يقول هذا البيت :

الحمــد لله ذلت دولة الصــلب وعز بالترك دين المصطفى العربى (٩٤)

ويرى ابن خلدون فى الأيوبيين والمماليك دولة تركية واحدة . ويقول إنه منذ عصر صلاح الدين شوهدت فى الدولة التركية حماية وحث على طلب العلم ، كما يقول إن القاهرة تحولت الى واحد من مراكز العلم العظيمة فى العالم (٩٥) . المقدمة ، بيروت ١٩٨٣ ، ٧٧٨/٢ و- Magid Turki, De quelques affinites culturelles tunisa-turques, (Estrato della Rivista "Alifba" Gennova-Fivigno 1985, II, 4).

وبعد مجىء السلاجقة وحتى أواسط القرن الثانى عشر الميلادى ، فقد استمر حكم العباسيين والسلاجقة معا فى العراق . وكان السلطان السلجوقى هو الحاكم الفعلى للبلاد . وكان الخلفاء العباسيون أصحاب سلطة معنوية أكثر من كونهم ذوى تأثير فعلى . وإذا كــان الخليفــة العباسى النــاصر لدين الله الــذى تولى فى شوال ٥٧٦ هـ / ١١٨٠ م ، ومن أتى بعده من الخلفاء ، قد حاولوا إحياء الدولة العباسية القديمة من جديد ، فإنه لم يحالفهم فى هذا توفيق كبير . فلم يتمكنوا حتى من بسط سيادتهم على مجمل العراق ، وفضلا عن ذلك ، فقد كانت القوة العسكرية التى اعتمدوا عليها تتكون هى أيضا من الأتراك .

الأتراك والعرب

فى عهد الزنكيين والأيوبيين والمماليك

لقد تطور الموقف فى الشام لصالح الترك . فقد أديرت مدن مهمة مثل دمشق وحلب وحمص وحماة من قبل البكوات الذين يرجعون جميعا الى أصول سلجوقية . وقد عُين عماد الدين زنكى حاكمـا على الموصل من قِبَل السلطان محمــود عام

١١٢٧ م . وكان أبو قسيم الدولة أقسنقر والى ملكشاه على حلب . واشترك هو نفسه فى مهاجمة الصليبيين ، وعمل قائداً للشرطة فى بغداد وهى الوظيفة التى كانت واحدة من أهم الوظائف والقيادات عند السلاجقة . وقد أسس زنكى دولة قوية فى مناطق الجزيرة والشام وشمال العراق بعد أن استولى خلال فترة قصيرة على مدن مهمة فى المنطقة مثل حلب وحران وحمص وبعلبك وحماة ، وفى عام ١١٣٤ م استولى على الرها (أروفة) وطهر الأراضى الواقعة شرق الفرات من الصليبيين . وتولى قيادة الجهاد ضدهم فى المنطقة . ولم يمض وقت طويل ، حتى اعترفت إمارات بنى آرتوق والأكراد فى شمال العراق بسيادته الكاملة .

وخليق بنا أن نتنبه الى تلك النقطة ، وهى أن زنكى اقتفى خطى السلاجقة وألحق الأكراد كذلك بالخدمة العسكرية ولم يفرق قط بين رجاله سواء كانوا تركا أو كردا . وكان يعاملهم جميعا بقدر ولائهم للدولة وللاسلام . وكان من بين الذين دخلوا فى خدمته من الأمراء الأكراد نجم الدين أيوب وأخوه أسد الدين شيركوه . ولقد كان الأيوبيون الذين كان جدهم الأكبر هو رَوّاد بن المثنى الأزدى ، كانوا مولّدين ، خليطا من العرب والترك والكرد . وعملوا من قبل فى خدمة الشداديين فى (دُوَين) ثم وفدوا على العراق فى أوائل القرن الثانى عشر الميلادى ، ودخلوا فى خدمة (بهروز) أحد أمراء السلاجقة . وكان بهروز قد عين نجم الدين واليًا على تكريت وهى الإقطاع الذى كان قد منحه السلطان له من قبل . وفى هذه الفترة كان قد تعرف الأيوبيون على زنكى حاكم الموصل ، وتوجهوا الى الموصل فى العام الذى ولد فيه صلاح الدين ٥٣٢ هـ / ١١٣٨ م ودخلوا فى خدمة زنكى . وعندما استولى زنكى على بعلبك وهى إحدى المراكز الكبرى فى منطقة الشام عام ٥٣٢ هـ / ١١٣٨ م عين نجم الدين أيوب واليا عليها . وأصبح أسد الدين شيركوه أخو أيوب أحد أعظم قواد زنكى . فلما استشهد زنكى أمام قلعة جعبر فى ١٤ أيلول عام ١١٤٦ ، انقسمت الدولة الى قسمين . فتولى حكم الموصل ابنه الأكبر سيف الدين غازى بمساعدة زين الدين على كوجك ، بينما تولى حكم حلب ابنه الثانى ، وذلك بمساعدة أسد الدين شيركوه ، على حد قول عماد الدين الكاتب الأصفهانى ، فان شيركوه قال لنور الدين إن صاحب حلب سيحكم الشام والجزيرة وبموت والده أحضره مباشرة الى حلب (٩٦) . وكان شيركوه محقا فى نظرته ، فقد حقق نور الدين – فى زمن قصير – نجاحات مهمة فى مواجهة الصليبيين . واتسعت دولته فى وقت قصير ، وجعل من نفسه المثل الأول

للجهاد ضد الصليبيين . ونتيجة لهذا استولى نور الدين على دمشق فى سنة ٤٥٩ هـ / ١١٥٤ م ، وحقق الوحدة فى منطقة الشام . وتلا ذلك منطقة الجزيرة ، وألحق الموصل بأراضيه سنة ٥٦٦هـ / ١١٧١ م . وعدا هذا فقد ألحق نور الدين بأراضيه كلا من مصر سنة ٥٦٤ هـ . وطرابلس الغرب فى سنة ١١٧٣ م ، واليمن فى سنة ١١٧٤ م وذلك بمساعدة قادتها شيركوه وصلاح الدين . وكان نور الدين قد ورث عن أبيه حلب وأجوارها فقط . وحين توفى سنة ٥٦٩ هـ / ١١٧٤ م كانت دولته تمتد من همدان حتى طرابلس الغرب ومن اليمن إلى سيواس ، وكان سر نجاحه أنه أقام العدل والنظام ، كما لعب دورا باعتباره أكبر ممثل للجهاد ضد الصليبيين . وكانت دولته تعتمد على العرب والترك والأكراد . وكان كالسلاجقة ممثلا للمذهب السنى . وبفضله أصبحت السيادة فى مناطق كالشام ومصر والحجاز واليمن للمذاهب الحنفية والشافعية والحنبلية والمالكية ، وانتشرت نظم الدولة السلجوقية فى البلاد العربية . ويقول ابن الأثير عن نور الدين محمود بن زنكى : « قرأتُ كتبا تاريخية لا حصر لها وأنا أبحث عن شخصيته ، فلم أجد من هو فى درجته ومنزلته بعد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز (٩٧) » . أما عماد الدين الكاتب فيوضح دوره التاريخى على النحو التالى :

قال : « وصلت الى دمشق فى أيام جلاء حُسنها وانجلاء حزنها وغناء عنائها بالأغاريد ، وانتشاء أنشائها بالمناشيد . فقدمتها فى أطيب زمان ونزلت من المدرسة التى وليتها فى أحسن مكان . وكان مالكها والذى يتولى ممالكها الملك العادل نور الدين أبو القاسم محمود بن زنكى أعف الملوك وأتقاهم ، وأنقبهم وأنقاهم ، وأصلحهم عملا ، وأنجحهم أملا ، وأرجحهم رأيا ، وأوضحهم آيا . وهو الذى أعاد رونق الإسلام الى بلاد الشام ، فاستفتح معاقلها ، واستخلص عقائلها . وكانت الفرنج فى أيام غيره على بلاد الشام قطائع فقطعها ، وعفى رسومها ومنعها ، ونصره الله عليهم مرارا . حتى أسر ملوكهم ، وبدد سلوكهم ، وصان الثغور منهم وحماها عنهم ، وأحيى معالم العلوم الدوارس ، وبنى لمذاهب السنة والجماعة المدارس ، وأنشأ الخانقاهات للصوفية ، وكثرها فى كل بلد ، وكثر وقوفها ، وأجدَّ الأسوار والخنادق ، وأمر فى الطرقات ببناء الربط والخانات . وهو الذى أعان على فتح مصر وأعمالها بانشاء دولته ورجالها . وكان صلاح الدين أحد خواصه وأخلص ذوى استخلاصه – ولد نجم الدين أيوب من أكابر أمرائه – لا يفارقه راكبا فى ميدانه

ولا جالسا فى إيوانه ، يقف على رأسه ووالده من جلاسه ، وقد اقتدى به فى جميع ما اتصف من التقى والعفة والنزاهة والنباهة ، وآداب الملك وأحكام السلطنة ، تلقن منه مبادىء الخيرات ثم جاوز بها فى أيامه الغايات (٩٨) .

وكما ذُكر ، فقد أصبح صلاح الدين قائداً لنور الدين ووارث دولته ، وأصبح مترسم طريقه ، فأتم ما بدأ من أعمال . وألحق بالصليبيين هزيمة ساحقة فى حطّين سنة ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م . وعقب ذلك استولى على القدس والمملكة الصليبية منها ومعظم أراضى إمارة أنطاكية الصليبية . وكان موفقا فى صراعه ضد الحملة الصليبية الثالثة فى سنوات ٥٨٥ - ٥٨٨ هـ / ١١٨٩ - ١١٩٢ م . وقد حافظ السلاطين الأيوبيون الذين جاءوا بعد صلاح الدين على الآثار التى أنجزها والوحدة التى أسسها . فدافعوا بنجاح عن المنطقة ضد الحملات الصليبية الخامسة والسادسة والسابعة . وقد انتشر مع مرور الوقت هذا التطور الثقافى والاقتصادى والعلمى الذى بدأ فى الشام فى هذا العصر ، ومن قبله فى عصر نور الدين ، فى مصر وفى الأراضى الأيوبية الأخرى ، وتوافد العلماء والطلاب على مصر والشام من كل أصقاع العالم الإسلامى . وأنشئت فى البلاد الكثير من المدارس والمستشفيات والتكايا . وخصصت الأوقاف والمساكن للفقراء من الطلاب ، وقد لعب الأتراك كإداريين والعرب كعنصر ثقافى دورا بارزا فى تهيئة هذا التقدم . وأنشئت فى ديار العرب الكثير من القلاع وبيوت الضيافة (كروان سراى) والخانات والحمامات والمدارس والتكايا والجوامع والمستشفيات والأسبلة والجسور . وكتبت أهم الكتب وبأعداد كبيرة باللغة العربية فى المجالات العلمية المتعددة . واستمر تطور الأدب العربى وذاع بين الترك والكرد . وفى هذا العصر قام الترك بحماية العرب فى مواجهة الصليبيين وأشاعوا النظام فى بلادهم . أما العرب فكانوا أساتذة الترك من الناحية الثقافية . كما كان الحال بالنسبة لهم فى العصور الأولى للاسلام ، عندما كان السريانيون والإيرانيون والأروام أساتذة للعرب الفاتحين .

وبمجىء الزنكيين والأيوبيين ضعف المذهب الشيعى فى مصر والشام ، فقد كانت الخلافة الفاطمية الشيعية ودولتها قد اقتلعت جذورها فى سنة ٥٦٧ هـ / ١١٧١ م . ودخلت مصر والأماكن التابعة لها تحت نفوذ الخلافة العباسية . وأصبح المذهب السنى هو الفكر الحاكم . وانتشر المذهب الحنفى فى البلاد العربية .

وأصبحت الأرستقراطية العسكرية التركية هى صاحبة البلد . وانتشر نظام الإقطاع العسكرى . وأصبح اتخاذ القادة والأمراء للمماليك من الترك أمرا مألوفا ، وساد فى المبانى استخدام الحجر بدلا من الطوب اللبن والآجر . وفى عصر الفاطميين كان العالم الإسلامى الغربى هو مجال الإنتشار الثقافى لمصر ، وبدخول هذا البلد فى دائرة المذهب السنى أصبح العالم الإسلامى الشرقى كذلك هو مجال الإنتشار الثقافى لكل من مصر وسوريا . فقد وفد على مصر والشام الكثير من العلماء من تركستان وإيران والعراق وأقاموا بهما . وبعد مجىء السلاجقة كانت الدولة العربية الكبرى الوحيدة التى بقيت فى الشرق الأوسط هى دولة الفاطميين .

وبإزاحة الفاطميين كان قد تم توحيد البلاد العربية عدا المغرب والأندلس – تحت إدارة الترك ، وبدأ عصر تركى طويل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استمر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) . واليوم فإن ثمانين فى المائة من الآثار القديمة من التراث الإسلامى الموجود فى البلاد العربية يرجع إلى عصر الحكم التركى هذا .

وفى سنة ٦٤٨ هـ / ١٢٤٩ م صارت مقاليد الأمور فى يد مماليك الأيوبيين الترك . وكانت العقبة الرئيسية أمام المماليك تتمثل فى المغول والأيوبيين فى الشام . وفى سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م بعد السيطرة على بغداد دخل المغول الجزيرة والشام . وبعد أن أصبح أيوبيو الشام بلا حول ولا قوة ، وبعد أن احتلوا حلب ودمشق نجحوا فى الوصول الى أبواب مصر فى أوائل عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م . ونتيجة لهذا فقد تحرك المماليك بقيادة السلطان قطز وبيبرس وألحقوا الهزيمة بالمغول فى ٤ أيلول سنة ٢٦ رمضان ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ثم ألقوا بهم الى شرق الفرات . وعقب ذلك وفى ٢٩ ذى القعدة ٦٥٨ هـ / ٢٢ أكتوبر سنة ١٢٦٠ م أصبح بيبرس سلطانا . وفى عصره ومن بعده قلاوون وابنه الأشرف موسى حقق المماليك نجاحات فى صراعهم مع الصليبيين وانتهى بذلك وجود الصليبيين فى الشرق .

وهناك من المؤرخين من يرى أن دول الزنكيين والأيوبيين والمماليك ليست منفصلة . فثلاثتها عبارة عن دولة تركية واحدة هى امتداد للدولة السلجوقية . وكانت العناصر المادية والمعنوية التى اعتمد عليها ثلاثتهم واحدة . وكان علَم الدول الثلاث هو اللون الأصفر وعليه شارة الصقر الأحمر . وكما هو الحال فى كل الدول التركية

فإن الدولة ملك مشترك للأسرة الحاكمة . إلا أن الأسر الحاكمة فى بدايات هذه الدول مختلفة . وكانت مهام الدول الثلاث وتشكيلاتها واحدة . ومن الطبيعى أن تحدث فى تشكيلات كل دولة بعض التغيرات ، إلا أن الأسس والخطوط الرئيسية ظلت واحدة . ولو لم تكن هذه الدول التركية التى تبدأ بالسلاجقة وتنتهى بالمماليك ، لما كان من الممكن دفع الضعف والاضطراب السياسى فى البلاد العربية ، ولكان من الممكن أن تدخل البلاد العربية تحت سيطرة الأوربيين والبيزنطيين . ولم يكن من الممكن معرفة الطريق الذى سيؤدى اليه هذا . وكذلك فإن بعض الوحدات التركية الغازية قد توجهت من مصر اعتبارا من عصر صلاح الدين صوب الغرب بامتداد شمال أفريقيا ، وخدموا فى جيش الموحدين وجيوش الدول التى تلتهم . وقد خاض هؤلاء الغز ضمن جيش الموحدين حروبا ضد الصليبيين فى الأندلس ، وكان حكام زمانهم يقدمون لهم الحماية والرعاية بسبب بطولاتهم (٩٩) . والملاحظ أن الأتراك قدموا الى هذه الديار قبل العثمانيين بوقت طويل ، وعرّفوا العرب بادارة الترك ، ولهذا فإن الادارة العثمانية قد استقرت بسهولة فى البلاد العربية ، وتحقق بذلك تفسير الحديث الشريف الذى ذكره محمود الكاشغرى وهو : « تعلموا لسان الترك فإن لهم ملكا طوالا » (١٠٠) .

الثقافة العربية فى العصرين الأيوبى والمملوكى وتأثيرها على الأتراك

لقد عاش العرب والأتراك متلاحمين منذ ظهور السلاجقة وحتى الفتح العثمانى للبلاد العربية فى سنتى ١٥١٦ - ١٥١٧ م . وكان لهذه الصحبة وجود كذلك فى العصر العباسى . وخلال تلك الفترة تأثر كل من الشعبين بعـادات الآخر بدرجة كبيرة . وانتقل الكثير من العادات العربية الى الترك ، كما انتقل كثير من العادات التركية الى العرب . إلا أن أهم تأثير أجراه العرب على الترك كان فى مجالى الدين واللغة . فقد قبل الأتراك مع الدين الإسلامى الذى أتى به العرب اللغة العربية التى هى لغة البيروقراطية والأدب والعلم فى ذلك الزمان بينما أهملت اللغة التركية . غير أن الأتراك بعد أن وصلوا الى مستوى كاف من الثقافة والعلم بدأت التركية تأخذ مكانها لتصبح لغة البيروقراطية والعلم والأدب عند العثمانيين والتيموريين فى نفس العصر ،

وفى إمـــارات الأناضول وذلك فى أوائل القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى . وقد استمروا فى تطورهم فى هذه المجالات حتى بدأوا يؤثرون على العرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين . وانتقلت كلمات كثيرة الى العربية عن طريق الأتراك .

وعدا هذا ، ظهر عدد كبير من العلماء الترك الذين صنفوا مؤلفات مهمة باللغة العربية من عصور الزنكيين والأيوبيين والمماليك . ولسنا هنا بصدد حصرهم ، وإنما نريد فقط أن نتم بحثنا بالحديث باختصار عن أهم هؤلاء العلماء :

هناك علاء الدين أبو بكر مسعود بن محمد الكاسانى (المتوفى ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م) ، وهو أصلا من مدينة كاسان فى تركستان ، وعاش فى حلب فى عصرى نور الدين وصلاح الدين . وقد عُين مدرسا أول فى المدارس الحنفية بحلب وأجوارها من قِبَل صلاح الدين فى سنة ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م . كما يعتبر كتابه بايع الصنايع فى تركيب الشرايع من الكتب الرئيسية فى الفقه الحنفى [١٠١] .

وكـذلك الأمير ياغمـــور بن عيسى العكبرى التركى (المتوفى ٥٦٩ هـ / ١١٧٣ م) ، عاش فى دمشق وكان يجيد العربية . وكانت له رسائل أدبية ، منها رسالة كتبها فى موضوع معاشرة الأحباب والشكوى من الزمان . وقد نقل هذه الرسالة الكبيرة عماد الدين الكاتب (١٠٢) .

وكذلك فخر الدين أبو منصور عيسى بن مودود التركى (المتوفى ٥٨٤ هـ / ١١٨٨ م) : ولد فى حماة ثم ذهب الى تكريت ، وأصبح أميرا عليها . وكان يجيد العربية ، وكتب بها أشعارا جميلة . وله رسائل أدبية ورباعيات [١٠٣] وابن إيْلدُزْمُش ، عماد الدين عمر بن خضر [المتوفى ٩٢٥ هـ / ١٢٢٨ م) : وكان طبيبا دُنَيْسرِيا ، نشأ فى عصر الأيوبيين ، وكان فيلسوفا ومؤرخا وكتب كتابا باسم حلية السريين فى خواص الدنيسريين فى موضوع تاريخ دنيسر (١٠٤) .

كما نذكر صدر الدين القنوى (المتوفى ٦٧٢ هـ / ١٢٧٣ م) أحد العلماء الكبار الذين نشأوا فى الأناضول فى عصر السلاجقة ، وقرأ مع مولانا جلال الدين الرومى فى مدارس دمشق وحلب . وقد تعرف مولانا جلال الدين الرومى على شمس تبريزى فى دمشق ، وكتب الكثير من مؤلفاته باللغة الفارسية . أما صدر الدين القنوى فقد كتب أعماله باللغة العربية ، وكان فى عصره واحدا من أهم الواقفين على

موضوعات الفلسفة والكلام والتفسير والتصوف . وهو ابن بالتبنى لمحيى الدين بن عربى (المتوفى ٦٣٨ هـ / ١٢٤١ م) [١٠٥] .

وهناك محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى التركمانى (المتوفى ٧٤٨ - ٦٣٨ هـ / ١٣٤٧ م) : وهو أحد كبار المحدثين الذين ظهروا فى العصر المملوكى وواحد من كتاب التاريخ والسير . أما أكبر مؤلفاته فهو ميزان الاعتدال ودول الإسلام وسير أعلام النبلاء وتاريخ دولة الإسلام . وهو واحد من أحسن المؤرخين الذين كتبوا باللغة العربية . وقد وصلنا الكثير من آثاره مطبوعة ومخطوطة (١٠٦) .

وخليل بن أيبك الصفدى (المتوفى ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م) : وهو من المؤرخين والأدباء والكتاب الكبار الذين عاشوا فى عصر المماليك . وأشهر كتبه « أعيان العصر » الذى يتناول أشهر الشخصيات فى زمانه ، وكتابه الواقى بالوفيات الذى يتناول شخصيات مهمة فى تاريخ الإسلام . وقد وصل إلينا الكثير من أعماله فى الأدب واللغة والتاريخ وطبع معظمها . سواء كان خليل بن أيبك الصفدى أو الذهبى فكلاهما لعب دورا مهما فى تاريخ الإسلام فيما يتعلق بمؤلفاتهم التى تدور حول السير أو فيما تتعلق بالمؤلفات المكتوبة باللغة العربية والتى تتحدث عن الكثير من الأتراك[١٠٧] .

وبدر الدين محمود بن أحمد العينى (المتوفى ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م) هو واحد من كبار المؤرخين والمحدثين والأدباء الذين ظهروا فى عصر المماليك . عمل فى القاهرة فى مجالى الاحتساب والقضاء . وكتابه المسمى « عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان » يعد من أهم المصادر فى التاريخ الإسلامى . وكذلك كتابه « عمدة القارى فى شرح البخارى » ، وهو كتاب له أهميته فى مجال الحديث . وكذلك له كتبه فى العروض والفقه والأدب [١٠٨] . ونذكر ابن تغرى بردى وابن إياس وهما من أحسن من كتب باللغة العربية . وهنـاك كثيرون عدا هؤلاء منهم داود القيصرى ، ومنلا فنارى ، ومحيى الدين الكافيه جى ، وجمال الدين الأقسرابى ، وأكمل الدين البابرتى، وابن الهمام السيواسى ، وحاجى باشا ، وهؤلاء ذهبوا - وهم من أتراك الأناضول - إلى سوريا ومصر لتحصيل العلم . وظل قسم منهم هناك ، وبعضهم عاد الى الأناضول وقام بخدمة العلوم الإسلامية ونشرها بين أتراك الأناضول . وحول تطور العلم فى مصر ومقدار خدمات الأتراك يقول ابن خلدون ما يلى :

« ونحن نرى أن العلم والتعليم بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها متبحرة وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنايع وتفننت ومن جملتها تعليم العلم . وأكد ذلك فيها وحفظه ما وقع لهذه العصور منها منذ مائتين من السنين فى دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرا . وذلك أن أمراء الترك فى دولتهم استكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلّة .. فكثرت الأوقاف لذلك وعظمت الغلات والفوائد وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها وارتحل إليها الناس فى طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلوم وزخرت بحارها » (١٠٩) .

والى جانب هذا ، جرى ترجمة وتأليف العديد من الكتب باللغة التركية فى مصر والشام فى عصر الأيوبيين والمماليك ، وأصبحت اللغة التركية هى لغة الثقافة فى العالم الإسلامى بعد العربية والفارسية . وكانت لغة القصر آنذاك هى اللغة التركية . اذ كان أغلب المماليك لا يعرفون العربية . وكما قال المقريزى كان السلطان قلاوون (١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) يعرف قليلا من العربية . ولهذا أعطيت أهمية للغة التركية . ونتيجة لذلك ألف قاموس تركى - عربى وطبعه فى مصر فى القرن الثالث عشر (هوتسما) . وكذلك فى نفس العصر ، كتب العالم التركى بيليك القبجاقى كتابه باللغة التركية سماه « الأنوار المضيئة » كما كتب فى نفس الفترة إمام الدين داود بن على بن محمد الوراق المصرى كتابا آخر باللغة التركية سماه « الصحيح من الدرة المضيئة » . وقد يذكر هذان الكتابان فى مقدمة **بلغة المشتاق فى لغة الترك والقفجاق** الذى اكتشفه (جان دينى) فى المكتبة الوطنية بباريس . وأهم الآثار التى كتبت فى مصر فى القرن الثالث عشر والنصف الأول من الرابع عشر الميلاديين فى مجال اللغة التركية هو « الادراك للسان الأتراك » وكتبه أبو حيان الأندلسى (المتوفى ٧٤٤ هـ / ١٣٤٣ م) . ويتناول هذا الكتاب مسائل النحو والصرف فى اللغة التركية ، وقد جرى طبعه . وقد كتب فخر الدين الدوريكى (المتوفى ٧١٣ هـ / ١٣١٣ م) وهو معلم أبى حيان كتابا مهما آخر باسم قواعد لسان الترك . كما أن هناك ثلاثة قواميس تركية أخرى كتبت فى نفس العصر فى اللغة التركية باسم « حيلة الانسان وحلية اللسان » وصاحبه هو « ابن المهنّى » . وفى القرن الرابع عشر كان «الإتقانى» يعطى دروسا فى المدرسة التى أنشئت فى القاهرة من قبل الأمير « سيور غتمش » ، وبموته دعى محمود بن قلتوشاه من مدينة سراى القريبة من قازان ، فبدأ يدرس فى هذه المدرسة (١١٠) .

واستمرت حماية المماليك للغة التركية والعمل على تطويرها ، ودام ذلك عند الجراكسة . وفى الوقت الذى أتى فيــه برقوق أول ســلاطين أولئــك المـــاليك الى حلب (١٣١٨ - ١٣٩٩ م) طلب عالما ليقرئه الكتب التركية . ولهذا فاننا نرى أن كثيرا من الكتب قد ترجع الى اللغة التركية خلال عصر مماليك الجراكسة . وقد أتم ضرير الأرضرومى ترجمة سير النبى المنظومة فى كنف المماليك خلال سنوات (٧٩٠ - ٧٩٩ هـ / ١٣٧٧ - ١٣٨٨ م) .

كما أتم ضـــرير فى حلب سنة (٧٩٥ هـ / ١٣٩٣ م) ترجمة كتابه المســمى « فتوح الشام » والذى ينسب الى الواقدى . وفى نفس الفترة ، قام أحد الأتراك باسم محمد بيدر بترجمة كتاب مهم يدور حول تصوف أبى نصر بن طاهر بن محمد السرخسى الى التركية القبجاقية . وهناك كتاب مهم آخر عدا هذا الكتاب والمترجم الى هذه اللهجة وهو باسم البيطرة الواضح فى معرفة صفات الخيل . وقد ترجم هذا الكتاب بناء على رغبة سيف الدين الخاصكى الظاهرى . ولم تقتصر أعمال ترجمة وتأليف الكتب باللغة التركية على الكتب المذكورة ، بل استمرت وتزايد النشاط فى هذا المجال ، فقد كتب الكثير من الكتب التركية فى مصر والشام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وكان العلماء الذين كتبوا بالعربية من ديار الترك وفى الأناضول يتمتعون بحماية كبيرة ،، وقسم كبير من أعمال عبد اللطيف البغدادى وابن عربى قاما به فى الأناضول . وقد كتب نصير الدين الطوسى كتابه القيم المسمى « تحرير المجسطى » بتوصية من حسام الدين حسن بن محمد السيواسى [١١١] . وقد كتب قطب الدين الشيرازى (المتوفى ٧١١ هـ / ١٣١١ م) بعض كتبه فى الأناضول . وكذلك كتب أثير الدين الأبهرى (المتوفى ٦٦٣ هـ / ١٢٦٥ م) وحفيده أمين الدين عبد الرحمن ابن عمر بن محمد المتوفى (٧٣٣ هـ / ١٣٣٢ م) معظم مؤلفاتهما باللغة العربية حول علم الفلك والحساب فى الأناضول والبلاد العربية . واستمرت إضافة الأتراك عن طريق العربية والتركية وحتى الفارسية ، الى الثقافة الإسلامية حتى وقتنا الحاضر . وكان تأثير الأتراك فى تطور الثقافة العربية أكثر ما يكون عن طريق حماية المؤسسات الثقــافية والمدارس والعلماء . وعندما نراجع أعمــالا متعــددة مثل « الأعلاق الخطيرة » لعز الدين بن شداد (المتوفى ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م) ، والخطط

للمقريزى (المتوفى ٨٤٥ هـ / ١٤٤١م) ، والمدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى (المتوفى ٩٢٧ هـ - ١٥٢١ م) نرى أن معظم المدارس والمستشفيات والخانات والحمامات والجوامع والأوقاف الخاصة بإسكان الطلاب قد جرى انشاؤها على أيدى الأتراك . وأوقفوا على هذه المؤسسات وعلى الطلاب الكثير من الأوقاف وساعدوا على تطور الثقافة فى البلاد العربية . فالأتراك والعرب والإيرانيون هم شعوب ثلاثة كبيرة للأمة الإسلامية . والأتراك هم أكثر هذه الشعوب الثلاثة التى طالت مدة حكمهم . وليس هناك من شك فى أن الصداقة العربية التركية هى نتاج تاريخ طويل ، ولا شك أيضا أن مستقبل هذه الصداقة سوف يكون أفضل بكثير عما كان عليه فى الماضى .

هوامش الفصل الأول

١ - ياقوت ، معجم البلدان ، مادة بشغرد .

٢ - ديوان لغات الترك ، أنقرة ، ١٩٩٠ ، الورقة ١٢ب - ١٣ أ ، ونشر كلسلى رفعت ٢٩/١ - ٣١ .

٣ - سفر التكوين ، ٣/١٠ ، حزقيال ٤٠/٣٨ .

٤ - معجم البلدان ، مادة باب الأبواب .

٥ - Marquart, Eranşehr, s. 119 - 121; Z.V. Togan, **Umumi Turk Tarihine Giris,** birincibaski, s.142, 144, 155, 159 - 166, 392-393; IA, **Azerbaycan** mad., II, 96-100; Belleten,VII, 1943,s. 227-243; Z,. V. Togan, **Eftalitlerin mensei ITED,** IV, 58-65 ; **R.** Şeşen, **islam cografyacilarma göre Türkler.** Ankara 1985, s. 3-4, 130,

٦ - الثعالبى ، غرر ملوك العجم ، الترجمة الفارسية ، هدايت محمود ، طهران ١٩٣٦ ، ص ٢٩٧ .

٧ - المسعودى ، مروج الذهب ، نشر : ب . مينارد ، باريس ١٩٦٣ ، ٢١٧/٢

و R. Şeşen, **Eski Araplara göre Türkler,** TM, XV, II-12, **islam Cografyacilarma göre Türklers**.4. Ayrica bk, **Umumi Türk tarihine giriş**, s69.

٨ - المسـعودى ، مروج الذهب ، ٢٣٦/٢ ، ومعجم البلـدان ، مادة القادسية ،

و **Documents**, s. 17, **Umümi Türk tarihine giris,** s, 70-71: **Eski, Chavennes, Araplara göreTürkler**, s. 12-13, R. Şeşen, **Türklerin faziletleri,** Arikara 1967, s. 90,0. **Turan, Türk cihan hakimiyeti,** Istanbul 1970, I,s. 135-136, H. Dursun Yildiz, **islamiyet ve Türkler,** s.4.

٩ – الطبرى ، التاريخ ، ٣/١ : ١٤٦٨ . (وقال خَطُّ رسولُ الله ... فإنا لا نحب أن نجـاوز خَطَّه فرقى سلمان حتى أتى رسول الله وهو ضـارب قبةً تركية . فقال : يا رسول الله ...) .

١٠ – مسلم ، الصحيح ، استانبول ، ١٣٣٢ ، ٣ : ١٧١ – ١٧٢ ثم اعتكف العشر الأواسط فى قبةٍ تركية على سدتها حصيرة ، وأنظر كذلك: **Eski Araplara göre Türkler,** s. 15, **islamiyet ve, Türkler,** s.6, **islam cografyacilarma göre Türkler s.5.**

١١ – الديوان ، نشر : درنبرج ، باريس ١٩٦٨ ، ص ٩٣ ، البيت ٣٠ .

١٢ – الديوان ، نشر : ر. جاير ، لندن ١٩٢٨ ، ص ٢٢٤ .

١٣ – عبد السلام محمد هارون ، رسائل الجاحظ ، القاهرة ١٣٨٤/١٩٦٤ م ص ٧٥ .

١٤ – أنظر : **Eski Araplara göre Türkler,** s. 15

١٥. – فضائل الأتراك ، نشر : فان فيوتن ، ص ٣٦ ، ٤٩ ورسائل الجاحظ ، ص ٥٧ ، ٧٦ ، و .Eski Arablara göre Türkler s.15

١٦ – معمر بن راشد ، كتاب الجامع ، م. فيض الله أفندى (السلمانية) رقم ٥٤١ ، الورقة ١٩١/ب – ١٩٢/ب و نُعيم بن حماد ، كتـاب الفتن ، م. عاطف أفنـدى ، (السليمانية) رقم ٦٠٢ ، الورقة ٦٦/ب – ٦٧/أ ، ٧٨/أ – ٨١/أ ، ١٢٠/أ.

١٧ – الموضوعات ، طبع استانبول ، ص ١١٩ و **Eski Araplara göre Türkler,** p. 16-19

١٨ – أنظر :. Türkiyat Mecmuasi, XV, 15-29

١٩ – « اتركوا الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمتى ما خوَّلهم الله بنو قنطوراء » (أبو داود ، السنن ، القاهرة ، ١٢٨٠ ، ١١ ، ١٣٧ ، وأحمد بن حنبل المسند ، القاهرة ١٣١٣ ، ٥ ، ٤٥) .

٢٠ – فضائل الأتراك ، ص ٤٨ ، ورسائل الجاحظ ، ص ٧٤ ، والترجمة التركية ، ص ٨٣.

٢١ – رســـائل الجـاحظ ، ص ٧٥ وفضـــائل الأتراك ، الترجمة التركية ، ص ٨٤ .

٢٢ – كتاب الفتن ، الورقة ١٢١/ب ١٢٣/أ ، و : **Eski Araplara göre Türkler**, p. 23-25.

٢٣ – كتاب الفتن – ورقة ١١٢/ب – ١١٣/أ .

٢٤ – انظر : صحيح البخارى ، بولاق ١٣١١ ، ٤ ، ٤٣ ، ١٤٤ ، ١٩٦ – ١٩٧ وصحيح مسلم ٨ ، ١٨٤ : **Eski Araplara göre Türkler**, s. 262

٢٥ – البلاذرى ، فتوح البلدان م نشر : دى غويه ، ليدن ١٨٦٦ ، ص ٣٨١ ، ١٩٣ ، ٤٠٣ وما بعـــدها ، والطبرى ، التـــاريخ ، نشر دى غويه م ١/ ٢٦٨٠ وما بعدها ، ٢٨٦٢ وما بعدها ، و : Islamiyet ve Türkler, s.7-8

٢٦ – الطبرى ، ٢٦٦٧/١ ، ٢٨٠٥ ، ٢٨٠٦ ، و : Michale Kimosko, **Araplar ve Hazarlar**, TM, 1935, III, 133 vd, Dunlop, **The History of the Jewish Khazars**, New York 1967, p. 50-52, islmiyet ve Türkler.

٢٧ – اليعقوبى ، التـــاريخ ، نشر هوتســـما ، ليـــدن ١٨٨٣ ، ٢٥٨/٢ ، والبلاذر ، ص ٤٣٢ ، والطبـرى ، ٨٤/٢، ١٥٥، و : (Glbb, **Orta Asys'da arab fütühati**, istanbul 1930, s. 15,)

٢٨ – الطبرى ، ٦٩/١١ ودائرة المعارف الإسلامية ، الطبقة التركية ، ٢٦٧/١١ .

٢٩ – البلاذرى ، ص ٤١٠ والطبرى ، ١٦٩/١١ – ١٧٠ والمقدم شاكر ، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، بغـداد، ص ٢٩ – ٣٠، و : **Türklerin faziletleri**, p. 28, islamiyet ve Türkler,p. 11-12 45.

٣٠ – فضائل الأتراك ، نفس الموضع والإسلام والأتراك ، ص ٤٥ – ٤٦ .

٣١ – البلاذرى ، ص ٤١١، ٤١٣، ٤١٤ ، والطبرى ١٧٩/٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ١١٥٣ ، و : Gibb. p. 18-22, Welhausen, **Arap Devleti ve sukutu**, çeviren F. Isiltan, Ankara 1963, s. 186 vd, **Islamiyet ve Türkler**, p. 12-13.

Gibb. p. 23-07, Welhausen, p. 204-221.**islamiyet ve** - ٣٢
Türkler, p. 13-251.

وأنظر Gibb, p. 76-82, **islamiyet ve Türkler,** 32-39. - ٣٣
أيضا ابن طيفور ، **كتاب بغداد** ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ١٢ . والمقدسى ، البدء ،
٧٤/٦ ، وابن الأثير ، **الكامل** ، نشر : نورنبرج ، ٤٤٩/٥ و : Chavannes,
Documents, St. Petersbourg 1903, p. 142-148.

٣٤ - ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٢٧/٩ - ٢٨ .

(**Türklerin faziletleri**, s. 28, **islamiyet ve Türkler**, - ٣٥
s. 16, 47, **islam Cografycilarma göre Türkler**, s. 6).

٣٦ - كتاب البلدان ، نسخة مشهد ، ورقة ١٦٨ ب ومعجم البلدان ، مادة
تركستان والقزوينى ، آثار البلدان ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٣٤٦٠ و :Eski
Arapalara göre Türkler, p. 35 36, islam Cografacilarma göre
Türkler, p.7

٣٧ - كتــاب الفتن ، ورقة ، ١٢٢ ب - ١٢٣ و :Eski Araplara Göre
Türkler, p. 18-19

Islamiyet Ve Türkler, P.25 - 30 , P.60 -76 - ٣٨

٣٩ - البـلاذرى ، ص ٢٠٧ والطبـــرى ، ١٥٦٢/٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٩٣ وابن
الأعثم ، ١٩٣/١١ ب - ١٩٤ ب والطـــبرى - البلعمى ، ٢٨٨/٤ وما بعـــدها و :
Islamiyet ve Türkler, p. 30-32, Islam Cografyacilarma Göre
Türkler, p. 7.

٤٠ - الطبرى ، ٣١٨/٢ ، ٦٤٧ و ٣١٨/٣ ، ٣٢٨ والمقدسى ، البدء ١٠٣/٦ ،
واليعقوبى ، ٤٤٦/٢ ، والبلاذرى ص ٢١٠ ، و : Islamiyet ve Türkler, 39,41.

(Islamiyet ve Türkler, s. 42, Islam Cografyacilarma Göre - ٤١
Türkler, s. 7, Arthur Koestler, **Onüçüncü Kabile, Istanbul**,
1977).

٤٢ - الترجمة التركية ، ص ٢٨ ، ٤٢ ، ٨٣.

R.N. Frye ve Aydm Sayih Selcuklulardan Evvel Orta- - ٤٣
şark'ta Türkler, Belleten , X, 1946, S. 96 - 131' islamiyet ve
TÜrkler, s. 50 - 51 .

٤٤ – أحسن التقاسيم ، نشر : دى غويه ، ليدن ١٨٧٧ ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

٤٥ – كتاب البلدان ، نشر : دى غويه ، ليدن ١٨٩٢ ، ص ٢٩٥ .

٤٦ – ديوان لغات الترك ، ١ ، ٧٣ .

٤٧ – islam Cografyacilarma göre Türkler, p . 2-3 .

٤٨ – الطبرى ، ٢٧٦/٣ و islam Cografyacilarma gore Türkler P. 7 - 8; islamiyet ve Türkler, P.52 - 56 .

٤٩ – كتاب الأوائل ، قسم حكيم أوغلى « مكتبة السليمانية » ، رقم ٦٨٠ ، الورقة ١٢٨ أ – ب وفضائل الأتراك ، ص ٢٩ والأتراك عند الجغرافيين الإسلاميين ، ص ٨ ، والمقدم شاكر ، ص ٦٩ – ٧٣ .

٥٠ – البلاذرى ، ص ٣٢٣ وحمد الله المستوفى ، نزهة القلوب ، طهران ١٣٣٦ص ٦٢ و Türklerin Faziletleri, P. 29; islamiyet ve Türkler, p.57.

٥١ – اليعقوبى ، التاريخ ، النجف ١٣٥٨، ١٦٥/٢، وابن الأثير ، الكامل ، بيروت ١٩٦٥ – ١٩٦٧ ، ١٠ / ١٧٨ ، والأتراك عند الجغرافيين الإسلاميين ، ص ٨ – ٩ .

٥٢ – اليعقوبى ، معجم البلدان ، مادة تركستان و. **Umümi Türk Tarihin giriş,** s. 51;Z.V. Togan, **Ibn el-Fakihin Türkler ait haberleri, Belleten,** say 45, s. 13-15; **islam Cografyacilarma göre Türkler,** s. 135 - 136, 204 .

٥٣ – العقد الفريد ، ٢٠٣/٢ وفضائل الأتراك ، ص ٢٩ والإسلام والترك ، ص ٦١ .

٥٤ – فضائل الأتراك ، ص ٧٧ – ٨٠ .

٥٥ – كتاب البلدان ، ص ٢٢٥ والإسلام والترك ، ص ٦٦ و islam Cografyacilarma göre Türkler p. 10 .

٥٦ – ابن خرداذبة ، ص ٣٩ والإسلام والترك ، ص ٦٧ .

٥٧ – مروج الذهب ، ٧ / ١١٧ – ١١٩ واليعقوبى ، كتاب البلدان ، ص ٢٢٥ – ٢٥٦ .

٥٨ - كتاب البلدان ، ص ٢٥٥ - ٢٦٢ .

. islam Cografyacilarma göre Türkler, p. 185 - 186. - ٥٩

٦٠ - تهذيب التهذيب ، ٤ / ٢٥٣ ، والنصار ، نشأة التدوين التاريخى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٥٦ - ٦٠ وفضائل الأتراك ، ص ٢٩ - ٣٠ .

٦١ - ابن سعد ، الطبقات ، ٧ / ٤٥ .

٦٢ - فؤاد سزكين ، ١ / ٩٥ . و Türklerin Faziletleri, p.30.

٦٣ - المروج ، ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١ والفهرست ١ / ١٢٢ والأغانى ١٠ / ٤٤ - ٤٧ وفضائل الأتراك ، ص ٣٠ .

٦٤ - دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة التركية ، ١١ / ٢٢ - ٢٤ وبروكلمان ١ / ١٤٣ والذيل ١ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(O. Pinto, al - Fath b. Haqan, favorito di al- Mutawakkil -٦٥ RSO, XIII, 1932, P. 133 - 149' ودائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة التركية ، ج ٤ ، ص ٥٧٧ و : Sourdel, Le Vizirat 'abbasid, I, 282-283; El2,II, 856; Tüklerin Faziletleri, s. 26 - 27)

٦٦ - ابن النديم ، الفهرست ، ص ٢٨١ و GAS , V , 241 , 232

٦٧ - الفهرست ، ص ٢٨٠ والقفطى ، ص ١٤٩٠ و GAS , VI , 100 .177-178

٦٨ - وفيات الأعيان ، ٥ /٢٥٣ - ١٥٧ والبيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، تحقيق محمد كرد على ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٣٠ - ٣٥ ؛ وعن نسخة الفارابى فهى فى مكتبة ديار بكر (تركيا) ، دولاب رقم ٢٢١٣ ، والنص فى ورقة ٨ ب ؛ و , EI^2 II, 797- 800; DSB , IV, 523

٦٩ - الزركلى ، الأعلام ، ٢٩٣/١ ، وبروكلمان ، ١٢٧/١ . والذيل ١٩٥/١ .

٧٠ - FI^2, II,508 وبروكلمان ١٢٨/١ ، ذيل ١: ١٩٦ ، وحول العلماء فى العصر العباسى انظر المقدم شاكر ، ص ٥٧ - ٦٥ .

٧١ - مروج الذهب ٣٢٥/٧ والسيوطى ، تاريخ الخلفاء ، نشر م . محيى الدين ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٣٥٨٠ .

٧٢ - حول الدور الذى لعبه هؤلاء القادة فى العصر العباسى . انظر الإسلام والترك ، ص ٨٩ - ١٦٤ .

٧٣ - EI^2, I,458-459 .

٧٤ - خطط المقريزى ١ / ٣١٦ ؛ ادم ميتز ، الحضارة الإسلامية ، ترجمة أبى ريدة ، طبع مكتبة الخانجى ، ص ٢١٨ ورمضان ششن ، دور الأتراك فى الشام قبل السلاجقة Türk Dünyasi Arştirmalari استانبول ١٩٩٠ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

٧٥ - ابن الأثير ، ٨ ، ٣٢١ .

٧٦ - دور الأتراك فى الشام قبل السلاجقة ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

٧٧ - وفيات الأعيان : ٥ / ١٥٥ .

٧٨ - الكامل ، ٩ / ٥٠ ؛ ومقالتنا السابقة ، ص ١٤٧ .

٧٩ - الإسلام والأتراك ص ١٧٧ - ١٧٩ .

٨٠ - ابن الأثير ، ٨ / ٦٣ ، ٦٨ ، ١٥٠ - ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦٧ .

٨١ - عن عبيد الله وأوتامش ، انظر : الإسلام والأتراك ، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

٨٢ - الإسلام والأتراك ، ص ١٨٣ - ١٨٥ .

٨٣ - ابن الأثير ، جزء ٨ / ٥٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٣٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ - ٢٥٦ ، ٢٦٠ - ٢٦١ ، ٢٩٨ - ٣٠٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ - ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ... ، ٣٦٩ ، ٣٣٢ - ٣٧٣ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ - ٤٤٨ ، ٤٠٠ - ٤٠١ ، ٤٤٢ .

٨٤ - ابن الأثير ، ٨ / ٤٤٩ - ٤٥٠ .

٨٥ - ابن الأثير ، ٨ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦ - ٤٦٧ .

٨٦ - ابن الأثير ، ٨ / ٤٨٧ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥٧٦ - ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦١٩ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ - ٦٣٧ ، ٦٤٣ - ٦٤٤ ، ٦٤٨ - ٦٥٤ .

٨٧ – ابن الأثير ، ٩ / ٤٩ – ٥٠ سنة ٣٧٦ ، ٦٣ – ٦٤ سنة ٣٧٩ ، ١٠٤ ، ١١١ سنة ٣٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٨ ، ١٤٩ ، ٥٩٣ .

٨٨ – ابن الأثير ، ٩ / ١٦٤ ، ٣٠٧ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٦١ – ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٤٥٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٨٩ – ٤٩٠ ، ٥١٦ ، ٤٥٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠٧ – ٦٠٨ وعن البويهيين انظر كذلك المقدم شاكر تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، بغداد ، ص ٧٥ – ٧٨ .

٨٩ – أحسن التقاويم ، ص ٢٣٥ .

٩٠ – دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة التركية ، ج ١٠ ، ص ٣٥٨ .

٩١ – دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة التركية ، ج ١٠ ، ص ٣٥٨ – ٣٦٧ ، وعن السيدات اللاتى ينتسبن إلى العائلة السلجوقية واللاتى تزوجن بالخلفاء فى عصر العباسيين انظر المقدم شاكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ – ٤٨ .

٩٢ – معجم البلدان ، مادة بشغرد ؛ الأتراك فى نظر الجغرافيين المسلمين ، ص ١٣٢ – ١٣٣ ، ١٥٢ ، ٢٠٣ .

٩٣ – الديوان ، تحقيق م . عبد الحق ، ص ٩ – ١٠ والروضتين ، ٢ / ٤٣ ، ومفرج الكروب ، ٢ / ١٤٥ .

٩٤ – ابن شاكر ، فوات الوفيات ، نشر ، إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر ، ١ / ٤١٠ ، ٤١١ .

٩٥ – المقدمة ، بيروت ١٩٨٣ ، ٢ / ٧٧٨ و Magid Türki, De quelques affirütes culturelles tunisa-turques, (Estrato della Rivista " Alifba, " Gennova-Fivigno 1985, II, 4 .

٩٦ – البندارى ، زبدة النصرة ، ص ٢١٠ – ٢٢١ .

٩٧ – التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية ، ص ١٦٣ .

٩٨ – البندارى ، سنا البرق الشامي ، المجلد الأول ، تحقيق رمضان ششن ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٥٥ – ٥٦ والباهر ، ص ١٧٤ – ١٧٥ وصلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٦٤ .

٩٩ - صلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٦٢ - ٦٣ ، والأتراك بليبيا فى عهد صلاح الدين ، مجلة التاريخ ٣٢ : ١٦٩ - ١٩٨ .

١٠٠ - ديوان لغات الترك ١ : ٣ والأتراك عند العرب القدماء ، ص ٢٩ .

١٠١ - عماد الدين الكاتب ، البرق الشامى ، مجلد ٥ ، استانبول ١٩٧٩ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ وصلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٣٢٣ ، ٣٥٠ .

١٠٢ - فى خريدة القصر ، قسم الشام ، ٢٥٤/١ - ٣٩٠ وصلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٣٧٥ .

١٠٣ - وفيات الأعيان ، ٤٩٨/٣ - ٥٠٠ وصلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٣٧٩ .

١٠٤ - عيون الأنباء ٢٠١/٢ ، والوافى بالوفيات ١٦/٢٣ وصلاح الدين الأيوبى والدولة ، ص ٤٣٣ .

١٠٥ - الزركلى ، الأعلام ٣٠/٤ ، وبروكلمان ٤٤٩/١ ، ذيل ٨٠٧/١ .

١٠٦ - بروكلمان ٤٦/٢ ، ذيل ٤٥/٢ ونوادر المخطوطات العربية ٢١/٢ - ٢٦ و EI^2, II,221-222:

١٠٧ - بروكلمان ٣٢/٢ ، ذيل ٢٧/٢ - ٢٩ ونوادر المخطوطات ، ١٦٢/٢ - ١٦٦ و IA,X,50-52 :

١٠٨ - بروكلمان ٥٢/٢ ، ذيل ٢ / ٥١ ، و EI^2 ,I,814 ونوادر المخطوطات ، ٢٥٩/٢ - ٢٦١ .

١٠٩ - العبر وديوان المبتدأ والخبر ، بيروت ١٩١٣ ، ٢ : ٧٧٨ - ٧٧٩ .

١١٠ - M. F. Köprülü, Türk Edebiyati Tarihi, ist,1981, s. 231,411-313.

١١١ - كشف الظنون ، ص ١٥٩٥ .

الفصل الثانى

العرب فى ظل الرابطة العثمانية (*)

إن الحديث عن « العلاقات التركية العربية» فى أى عهد من العهود السابقة يختلف اختلافاً بيناً عن حديثنا عن علاقاتهما فى العصر الحاضر ، وذلك لأن الدول التى كانت تجمع بين الشعبين العربى والتركى فى الماضى تختلف عن الدول التى ينتميان إليها فى العصر الحاضر . فمكونات الدولة الحديثة ومفهومها يختلف عن مفهومها فى الدول الاسلامية السابقة . لذلك وجب علينا النظر إلى العلاقات التركية العربية فى العهد العثمانى من واقعها التاريخى والمقاييس التى كان تحكمها وتنظم شكلها ، وليس بالمنظور المعاصر الذى اعتدنا تقييم العلاقات من خلاله . فالعلاقات التركية العربية قديمة فى تاريخها متعددة الجوانب والمستويات . فقد خالط الأتراك العرب على اختلاف العصور منذ زمن الأمويين حتى اليوم ، أى لحقبة زمنية تبلغ ثلاثة عشر قرناً ، امتلأ خلالها تاريخ الشرق بأخبار هذين الشعبين فاختلط أعيانهما بعضهم بالبعض الآخر وتحدثت المصادر الإسلامية عن حوادثهما وسياستهما وآدابهما وحضارتهما .

وهناك تشابه فى تاريخ الشعبين التركى والعربى دعت إليه وحدة الدين والتقاليد والشمائل والسجايا حتى كان ذلك من الأسباب القوية فى حدوث الاتصال بينهما والتعايش والتصاهر على امتداد العصور السابقة .

والمتتبع لتاريخ العلاقات التركية العربية يرى أن العرب حملوا الإسلام إلى بلاد الترك ، وأن الأتراك لم يترددوا فى قبوله وسعوا إلى تأييده وتشييد ملكه حتى أصبحت دولته قوية الساعد مرهوبة الجانب . ويرى المتتبع أيضا أن العرب اتصلوا بالأتراك فى أول الأمر غازين لهم فاتحين لبلادهم ، ومع ذلك فلم تنشأ عداوة شديدة

(*) إعداد الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ، والدكتور صالح سعداوى الباحث بالمركز .

بين الشعبين كما هو معلوم من طبائع الشعوب المتحاربة ، بل نشأ بينهما تعاطف وتواد ، وخاصة عندما أدرك الأتراك سمو الدين الإسلامى واتساقه مع طبائعهم ، ودخلوا فيه أفواجا ثم اختلطوا بالعرب رغم اختلاف الجنس واللغة .

ويُرى أيضاً أن العرب لم يحاربوا الأتراك إلا تنفيذا لما أمرهم به الدين الحنيف ، وأن الأتراك لم يقاتلوا العرب إلا دفاعاً عن أنفسهم وعن ديارهم ، وأن الحروب آنذاك أظهرت تكافؤ الطرفين وشجاعتهما فى ميادين الحروب ، فضلاً عن مشاركة العنصر التركى فيما بعد فى مجال إثراء الحضارة الإسلامية ، فرأينا أعيانهم فى الحرب والسياسة والعلم والآدب وغير ذلك بما لا يقل عن مشاركة الشعوب الأخرى فى رفع راية الإسلام وتشييد حضارته .

وفى العهد العثمانى الذى نحن بصدد التعرض لبحثه وإبراز طبيعة العلاقات التركية العربية التى سادت خلاله ؛ فالأمر الذى تجدر الأشارة إليه أولا هو أن العثمانيين عندما دخلوا المنطقة العربية فاتحين لم ينتزعوا حكم البلاد من أهلها العرب أنفسهم بل انتزعوها من عناصر أخرى لم يكن يرى العرب فى حكمها صلاحاً فى أغلب الأحوال . فقد أخذوا العراق من الصفويين ، وأخذوا الشام ومصر من المماليك الجراكسة الذين هم أقرب إلى الجنس التركى من الجنس العربى ، ثم أخذوا الحجاز واليمن باعتبار تبعيتهما لمصر آنذاك بالاضافة إلى الاعتبارات الأخرى ، ودخلوا شمال أفريقيا برضا الأهالى وطلبهم ودفاعاً عنهم ضد الاعتداءات البرتغالية ثم الإسبانية . أما الأمر الثانى فهو أن العثمانيين تركوا أمور البلاد لأهلها فى مجالات كثيرة .

ونستطيع هنا القول إن الأمور تعدت مجرد «العلاقة» التى تحكمها عهود ومواثيق يتعاطاها طرفان إلى «رابطة» جمعت بين الشعبين التركى والعربى خلال العهد العثمانى على مستويات شتى داخل إطار الحضارة الإسلامية الواحدة .

ولا شك أن تقصى هذه الرابطة واستكشاف جوانبها ومستوياتها المختلفة أمر يقتضى من الباحثين القيام بدراسات عديدة حول الحركات الديموغرافية وهجرات الأفراد والجماعات والتلاقح الثقافى والاجتماعى بين الشعبين التركى والعربى على امتداد تاريخ الدولة العثمانية وفى إطار جغرافية مختلفة على امتداد البلدان العربية شرقا وغرباً .

أما الآن فسوف نحاول استعراض بعض الخطوط الأساسية التى من شأنها أن تلقى بعض الضوء على طبيعة تلك الرابطة خلال العهد العثمانى .

العثمانيون وسياستهم فى الفتح والجهاد

لقد اختلفت المصادر التاريخية القديمة فى أصل نشأة العثمانيين ، ويقول التفسير التقليدى إن جد الأسرة هو سليمان شاه زعيم عشيرة (قايى) التركمانية (من قبائل الغز) التى كانت تسيطر على منطقة ماهان الصغرى شمال شرق إيران فى أواخر القرن الثانى عشر الميلادى . وقد قيل إن هذا الزعيم ، لكيلا يقع أسيرا أو يقتل على أيدى الغزاة الجدد الزاحفين من آسيا الوسطى وهم المغول قد فر من أمامهم مع الآلاف من التركمان فى أوائل القرن الثالث عشر وشاء أن يعبر الفرات ليدخل سورية فسقط غريقا فى النهر آنذاك وانقسمت عائلته ، وكان له ولدان أخذ أحدهما قسما كبيرا من العائلة ورجع بها إلى خراسان ثم دخل فى خدمة المغول ، بينما أخذ ابنه الثانى وهو أرطغول القسم المتبقى من العائلة واتجه ناحية الغرب ، فعبر إلى الأناضول (١) .

والمعروف أن أرطغول بك هو مؤسس الأسرة العثمانية فى الأناضول . وقد دخل الأناضول فى خدمة السلاجقة هو وعدد من رجاله يبلغ ٤٠٠ رجل ليكونوا القوة الاحتياطية لهم أمام المغول وأمام البيزنطيين على السواء . ولقاء هذه الخدمة أقطعه السلطان السلجوقى قطعتين صغيرتين من الأرض فى غرب الأناضول ليتخذهما مقرا له ولرجاله هما سوكوت ودومانيك على حدود أيالة بتينيا البيزنطية . ولما توفى أرطغول بك فى الثمانينات من القرن الثالث عشر الميلادى انتقلت هذه الأرض ومعها زعامة عشيرة قايى لابنه عثمان بك . وعلى ذلك فإن أجداد العثمانيين ليسوا ممن دخلوا الأناضول فارين أمام الزحف المغولى فى القرن الثالث عشر ، ولكنهم من التركمان الذين انتشروا فى الأناضول بعد معركة ملازكرد المشهورة (٢) .

وقد ولد عثمان عام ١٢٥٨ م مولعاً بالجهاد والقتال ، فانتزع من البيزنطيين مدينة «قره حصار» وغيرها ، ومنحه السلطان السلجوقى - علاء الدين سلطان قونية التى تأسست عام ١٠٩٢ م - لقب «أوج بكى» أى أمير الحدود . ولما قضى المغول عام ١٣٠٠ م على البقية الباقية من الدولة السلجوقية ، ولم يستطيعوا أن يحكموا

بأنفسهم تلك البلاد استقلت فيها عدة أمارات تركية ، وكانت أمارة «عثمان» هى إحدى تلك الأمارات ، فأخذ يوسع أملاكها فى اتجاه الغرب على حساب البيزنطيين حتى استطاع ابنه «أورخان» قبل وفاته أن يفتح مدينة «بروسة» وتصبح عاصمة للدولة . ولما خلفه ابنه «أورخان» (١٣٢٦ - ١٣٥٩م) واصل الحرب والجهاد ضد أراضى البيزنطيين ففتح أزنيق (نيقية) (١٣٣١م) وأزميد (نيقوميديا) ١٣٣٧ / ١٣٣٨ م ، كما فتح غيرهما من البلاد الآسيوية التى كانت لم تزل فى حوزتها . ثم راح أورخان ينظم دعائم ملكه ويصلح جيشه وحكومته مدة بلغت عشرين عاماً كان لها أكبر الأثر فى اتساع ملكه وإقرار مجده ، إذ أنشأ جيش الانكشارية الذى عرف بقوة بأسه وإقدامه فى خوض الحروب .

ثم لم يلبث «أوخان» بعدها أن عاد إلى أعمال الفتح والجهاد ، فأغار على الشاطىء الأوربى غرب الأناضول ، واستولى على «غليبولى» وغيرها من المدن شمال غرب مضيق الدردنيل (١٣٥٧م) ، وبدأ بذلك حركة الفتوح العثمانية فى أوربا . ولما تولى الملك بعده ابنه «مراد الأول» (١٣٥٩ - ١٣٨٩م) سلك نفس المسلك فأخضع معظم بلاد الروملى واستولى على « أدرنة » و « فلبة » وغيرهما من المدن الشهيرة .

ولما وقع الفزع فى قلوب الأوربيين لتلك الأنتصارات عزموا على التصدى للترك فخرج ملوك «البوسنة» و «المجر» و «الصرب» بجيش عظيم نحو «أدرنة» الا أن الأتراك هزموهم هزيمة نكراء عام ١٣٦٣م ، بل واستطاعوا بعد ذلك أن يخضعوا «بلغاريا» ويضموها إلى أملاكهم عام ١٣٨٨م . وقد عاود الفزع أمارات أوربا الشرقية فتحالفت على هزيمة السلطان العثمانى ، إلا أنه سار إليهم والتقى بهم عند «قوصوه» عام ١٣٨٩م ولكنه قتل على إثر طعنة صربى كان بين القتلى ، وكانت نتيجة تلك الواقعة أن دخلت «الصرب» فى حوزة العثمانيين .

وكانت جيوش الدولة العثمانية تتدفق على آسيا أيضاً ، إذ استطاع مراد الأول فى أوائل حكمه أن يستولى على «انقرة» ويواصل فتوحه هناك حتى أخضع عدداً من الأمارات التركية التى قامت على أنقاض الدولة السلجوقية وضم أراضيها إلى أملاك الدولة . ولما خلفه بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) أخضع بعض الامارات التركية الأخرى هناك ، بل ووطد أركان دولته فى أوربا وزاد عليها كثيرا من مدن الروملى .

ومع سرعة تلك الفتوحات وتقدمها فى أوربا عاد الفزع إلى الأوربيين ، وقام البابا يدعو الناس باسم الدين لمواجهة الأتراك وصدهم ، فخرج «سجسمند» ملك المجر على رأس جيش أوربى كبير ، وكان بايزيد غائبا فى آسيا ، فأستطاعوا أن يستردوا كثيراً من المدن من أيدى الترك ، ثم حاصروا مدينة «نيقوبوليس» على نهر الطونة ، فلما علم السلطان بذلك عاد مسرعاً لقتالهم فدحرهم وهزمهم هزيمة نكراء عام ١٣٩٦م . ثم شرع السلطان بعدها فى فتح بلاد اليونان ، فخضعت له «تساليا» و «ابيروس» . وبينما كان على وشك التأهب لفتح القسطنطينية التى طالما تاقت لفتحها نفوس الفاتحين المسلمين من قبل باغته المغول بقيادة « تيمورلنك » بالهجوم على أملاك الدولة العثمانية فى آسيا ، فسارع بايزيد لصدهم ، وتقابلت الجيوش عند « أنقرة » عام ١٤٠٢ م ودارت الهزيمة على العثمانيين ، وسيق السلطان أسيراً وبقى فى الأسر حتى توفى بعد عدة أشهر .

وكان للسلطان يلدريم بايزيد أربعة أولاد ، ظلوا يتناقلون فيما بينهم على العرش عشر سنوات عرفت فى التاريخ العثمانى « بعهد الفترة » حتى انتهى الأمر بتغلب « جلبى محمد » أو «محمد الأول» (١٤١٣ - ١٤٢١م) ، ولم يلبث أن قام بإعادة تنظيم شئون الدولة وإعادة إخضاع الأمارات التركية التى انتهزت فرصة هزيمة الدولة أمام «تيمورلنك» ، ولم تمض ثمانى سنوات حتى عادت الدولة إلى ما كانت عليه قبل واقعة «انقرة» المشئومة .

وقد تولى العرش من بعده «مراد الثانى» (١٤٢١ - ١٤٥١م) فواصل الفتح والجهاد ، وكان الإمبراطور البيزنطى قد مالأ أحد المطالبين بالعرش من أبناء السلطان ، فقابله السلطان بمحاصرة القسطنطينية حتى كاد يفتحها لولا أنه اضطر فى نهاية الأمر أن يترك حصارها ويمضى لإخماد ثورة أثارها عليه أحد اخوته فى آسيا .

وحاول الأوربيون أن ينهضوا من جديد لقتال العثمانيين فقام القائد المجرى «هونياد» على رأس جيش جرار جمعت كتائبه من ممالك أوربية عديدة ، ومضى ذلك الجيش يكتسح كل شئ حتى اجتاز جبال البلقان ، فاضطر السلطان مراد لأن يعقد مع المسيحيين هدنة لمدة عشر سنوات ، ويتنازل فى الوقت نفسه عن الصرب ويعطى «الافلاق» للمجر (١٤٤٤ م) . ثم رأى السلطان أن يتنازل عن العرش لابنه «محمد

الثانى» الذى كان لا يزال صبياً . فلما رأى المسيحيون ذلك نقضوا عهودهم وهاجمت جيوشهم ، وعلى رأسها «هونياد» الأراضى العثمانية واستولت على الكثير من حصون «بلغاريا» ، مما جعل مراد يرجع إلى عرشه ويسير إليهم بعد أن استولوا على «وارنه» ويلتقى بهم خارجها وينزل الهزيمة بهم ويقتل بعض ملوكهم وامرائهم (١٤٤٤ م) . وكان الجيش العثمانى يحمل فى جملة أعلامه راية عُلقت عليها صورة من المعاهدة لتكون تذكرة للمسيحيين على غدرهم ونقضهم للعهود والمواثيق .

ثم عاد السلطان مراد مرة ثانية بعد ذلك فأتم إخضاع البوسنة والصرب ، حتى توفى عام ١٤٥١ م تاركاً لابنه محمد الثانى ملكا واسعاً ثابت الأركان .

وكان محمد الثانى الذى عرف باسم «الفاتح» (١٤٥١ - ١٤٨١م) فى الحادية والعشرين من عمره ، فراح يعد العدة لفتح القسطنطينية نفسها حتى تم له ذلك عام ١٤٥٣م . وكان فتحها قد استعصى قبل ذلك على ملوك المسلمين فيسره له الله ، وقضى بذلك على دولة الروم الشرقية .

كانت تلك هى المرحلة الأولى من عمر الدولة العثمانية التى بدأت بقيام الأمارة العثمانية فى الأناضول إلى بداية تولى السلطان سليم الأول عرش الدولة عام ١٥١٢م . وكانت الدولة خلال ذلك ذات طابع أناضولى وبلقانى فى وقت واحد ، وتضم رعايا مسلمين ورعايا مسيحيين وهى مرحلة التدرج من دور الأمارة إلى دور الدولة المترامية الأطراف ، تنقلت عاصمتها من آسيا إلى أوربا ، فكانت بروسة ثم أدرنة ثم القسطنطينية .

ولم يكن فتح القسطنطينية هو النهاية ، بل كان هذا الانتصار الذى تحقق باسم الإسلام بداية لما تلاه ؛ إذ اعتبر السلطان الفاتح نفسه مبعوثا برسالة مقدسة تستهدف رفع راية الإسلام وإعزاز أهله أينما كانوا . وحين توفى السلطان محمد الفاتح عام ١٤٨١م كانت قد دانت له آسيا الصغرى وبلاد اليونان ومعظم شبه جزيرة البلقان ، وكان الأتراك العثمانيون قد وضعوا أقدامهم على جانبى بحر الأدرياتيك (٣) .

وتبدأ المرحلة الثانية من عمر الدولة العثمانية بحكم السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠م) ، وهى المرحلة التى تطورت فيها استراتيجية الدولة لتضم لأول مرة عددا من الأقطار العربية ، ويبرز فيها الطابع الإسلامى بكل مظاهره ، ويزداد

عدد رعاياها من المسلمين ، وتتصدى لزعامة العالم الإسلامى السنى والذود عن حياضه ضد القوى المسـيحية على كل الجبهـات ، وتصبح دولة آسيوية إفريقية بلقانية .

أما المرحلة الثالثة فهى التى تبدأ باعتلاء السلطان سليمان القانونى عرش الدولة عام ١٥٢٠م ، وتمتد فيها عمليات الفتح فى أوربا وآسيا وإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط والبحار الشرقية فى المحيط الهندى وخليج البصرة .

الطابع الدينى الإسلامى فى الدولة العثمانية

لقد عرفت الدولة العثمانية منذ نشأتها الأولى على مناطق الحدود الإسلامية بإيمانها الشديد بفكرة الجهاد ، حتى كانت تلك الفكرة هى العامل المهم فى تطورها واشتداد ساعدها ، وامتداد أراضيها من بغداد إلى حدود بلاد المغرب ، ومن خليج البصرة إلى شبه جزيرة القرم ونهر الدانوب . فمنذ أن حاصر الغازى عثمان نيقيه (ازنيق) عام ١٣٠١م ، وهزم الجيش البيزنطى فى بافيون Baphaeon كان لتلك الهزيمة صدى واسع فى أرجاء المعمورة ، إذ ذاعت شهرته ، وأخذت أمارات الحدود الأخرى تنضوى تحت لوائه ليعرفوا فيما بعد باسم الدولة العثمانية . فعقب ذلك الانتصار اقيمت الأمارات العثمانية ، وكان نموذج الغزو والجهاد عنصراً مهماً فى تأسيس وتطوير تلك الأمارات ، واستجاب المجتمع فى امارات الحدود لنموذج ثقافى محدد ، مثله الأعلى هو الجهاد المستمر ، والتوسع الدائم لدار الإسلام حتى يغطى العالم أجمع (٤) . ومن ذلك نرى أن العامل الدينى كان هو المسيطر على تفكير وسلوك السلاطين العثمانيين الأوائل ، فإن الغازى عثمان الذى سار على هدى وإيمان عميق بالدين الإسلامى ، وبنى سياسته على مشورة فقهاء المسلمين ، وحكم الناس حكماً عادلاً مستمداً من تعاليم الإسلام لابد أنه كان يرى نفسه أثناء تأسيسه لدولته على أنقاض الدولة البيزنطية مجاهداً فى سبيل الإسلام ، فإذا ما جاء أبنه اورخان من بعده ليكمل الرسالة فلابد أن العامل الدينى آنذاك هو الذى أملى عليه الدعوة والجهاد (٥) . فلما فتحت القسطنطينية وتمركزت الدولة فى البلقان واتخذت القسطنطينية عاصمة لها ، كان معنى ذلك أن العثمانيين أصبحوا قوة ثابتة الدعائم فى شرق أوربا وكانت خطة العثمانيين بعد ذلك هى اختراق أوربا من شرقها إلى

جنوبها الغربى لنشر الإسلام فيها بدلا من التوسع فى عالم إسلامى سابق ، وكان الغرض من ذلك أيضا هو الوصول للأندلس براً باختراق أوربا وإنقاذ دولة الإسلام فيها (٦) .

وأسندت الدولة منصب بكلر بكى الجزائر إلى قليج على فى ١٤ صفر ٩٧٦هـ/ ١٨ أغسطس ١٥٦٨م ، وعرف بالعزم فى تسيير الإدارة والبطولة الحربية والشجاعة الأدبية ، وكان على معرفة تامة بالإيالة إذ سبق أن ولى على تلمسان ، وقاد المقاومة الإسلامية فيها ضد الإسبان ، وشغل فكره فى إنقاذ المسلمين فى الأندلس ، وتدعيم ثوراتهم ضد اضطهاد النصارى (٧) . واتخذ قليج على خطوات عملية لتنفيذ مشروع خطير للغاية وإعادة الحكم الإسلامى فى إسبانيا وتحرير المغرب العربى من الجيوش الصليبية . فوجه اهتمامه إلى الاسطول أكثر من غيره وصار من بعد مبعث قلق ورهبة للأوربيين (٨) .

فقد كانت الدولة العثمانية دولة دينية ، إذ كانت الأحكام فيها تستند إلى الشريعة الإسلامية تماشيا مع روح العصر الذى كان يضع الدين فوق كل اعتبار ، وكانت الدولة تعمل من ناحيتها على تغذية العاطفة الدينية الإسلامية المشتعلة فى نفوس العثمانيين ، رغبة فى الإفادة منها فى دفع حركات الفتح فى أوربا بوجه خاص ، فكان الاتجاه الدينى ملحوظاً فى نظم الدولة وسياستها .

وعلى ذلك كان للهيئة الإسلامية فى الآستانة مركز مرموق ووضع معترف به ، وكان يطلق على رئيسها المفتى ، ثم أطلق عليه بعد ذلك شيخ الإسلام ، وكان يتمتع فى البروتوكول العثمانى بمركز ممتاز ، وتخضع الهيئات الدينية والقضائية كلها لنفوذه ، وكان السلاطين حريصين على تدعيم سلطته ، ويعملون على الإفادة منها كلما حزبهم أمر أو أقدموا على مشروع خطير ، وكان السلاطين يستشيرون رجال الدين فى كثير من الأمور ويدعمون تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستصدرونها من شيخ الإسلام .

وإلى جانب ذلك المنصب الرفيع كانت توجد مناصب دينية أخرى رفيعة ، مثل منصب قاضى عسكر الروملى وقاضى عسكر الأناضول وقضاة الولايات وغيرهم ممن أطلق عليهم جميعاً طبقة العلماء الذين تمتعوا بسلطة معنوية كبيرة وقاموا بدور فعال فى تصريف شئون الدولة والرعايا .

وقد أجمع الباحثون على أن أركان الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى انهيارها كانت أربعة : العسكر ، العلماء ، التجار ، الرعية ، وكان يقصد بالعلماء علماء الدين ، كما كان متعارفاً عليه بين جميع الكتاب والمفكرين فى ذلك الوقت . فالمساجد العظيمة التى أنشأها السلاطين فى الآستانة وادرنة وغيرهما كانت صدى لاهتمامهم بمسايرة الشعور الدينى المتأجج فى نفوس الأهالى ورغبة منهم فى اكتساب قلوب الرعية ،وكان يلحق بالمسجد الكبير الفخم منشآت خيرية وتكايا وأسبلة ومدارس ومكتبات ، حتى كان المسجد بملحقاته (كلية) أى وحدة مجمعة دينية وخيرية ، كما نرى فى جامع الفاتح وجامع السليمانية وغيرهما .

وهذا الطابع الدينى للدولة العثمانية لم تكن مظاهره مقصورة على الولايات التركية فى الأناضول ، بل رأينا ذلك فى ولاياتها الأوربية ثم ولاياتها العربية فيما بعد ، إذ انعكس ذلك على نظم الحكم والإدارة . والمؤرخ المصرى المشهور الشيخ عبد الرحمن الجبرتى يستهويه كأحد طلائع الفكر الإسلامى الطابع الدينى البارز فى سياسة الدولة العثمانية ، فيتكلم بإعجاب وفى عبارات مسجعة عن اهتمام السلاطين العثمانيين «بإقامة الشعائر الإسلامية والسنن المحمدية ، وتعظيم العلماء وأهل الدين ، وخدمة الحرمين الشريفين ، والتمسك فى الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع ، فتحصنت دولتهم ، وطالت مدتهم ، هابتهم الملوك ، وانقاد لهم المالك والمملوك»(٩) .

وكان العثمانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شئ . فكان ولاؤهـم يتجـه إلى الدين الإسـلامى أولا ، ثم إلى السـلطان ثانيا ، ثم إلى الـدولة ثالثا (١٠) .

وكان من المألوف بين مسيحيى أوربا فى زمن ما أن يستعملوا كلمة «ترك» كمترادف لكلمة مسلم ، ويقولوا عن أى شخص اهتدى إلى الإسلام بأنه أصبح «تركيا» . ولم يكن هذا التعبير بعيدا عن المنطق . فإن الإمبراطورية العثمانية من مبدأ نشوئها إلى نهاية أمرها كانت دولة إسلامية ، نذرت نفسها أولا لحمل راية الإسلام إلى أقطار جديدة ثم الدفاع عنها ضد الكفار . ومنذ القرن السادس عشر شملت ممتلكاتها مراكز الإسلام الأولى - مدينتى مكة والمدينة المقدستين وعاصمتى الخلفاء الأقدمين دمشق وبغداد - ثم أنها كانت آخر الإمبراطوريات الإسلامية وبالتأكيد

أطولها عمرا ، ولعلها أعظمها قاطبة . وكان حاكمها الأعلى حاكم الإسلام الأعلى حسب تعبير كتابها ورجالها الرسميين وجيوشها جيوش الإسلام ، وقوانينها قوانين الإسلام التى كان من واجب السلطان أن يتمسك بها ويقوم بتطبيقها ، وكان يساعده فى القيام بهذا الواجب طبقة عظيمة من العلماء والفقهاء ، حماة الشريعة المطهرة (١١) .

ويذهب بعض المؤرخين العرب إلى أن ذلك كان أمراً طبيعياً . فقد كانت فتوحات العثمانيين فى البلقان ووسط أوربا فتوحات إسلامية ، وباسم الإسلام استولوا على جزر البحر المتوسط ، وباسم الإسلام فتحوا القسطنطينية ، وباسم الإسلام حمل السلطان سليمان القانونى ست عشرة حملة على أوربا حتى وصل إلى أسوار فينا ، وباسم الإسلام والانتصار له تقدم العثمانيون لمساعدة العرب فى شمال إفريقيا فى كفاحهم ضد الإسبان والبرتغاليين ، حتى زالت فكرة العروبة من أذهان الأوربيين أو كادت وحلت محلها فكرة الإسلام فى عمومه تمثلها قوة الأتراك العثمانيين . وانزوى العرب فى مطلع العصور الحديثة فى ميادين السياسة الدولية وانتقل مشعل الإسلام إلى سواعد جديدة قوية هى سواعد الأتراك العثمانيين (١٢) .

وتأسيسا على ذلك الرأى الذى استقر فى أذهان الأوربيين عن الأتراك العثمانيين اعتبروا الانتصارات العثمانية نصراً للإسلام حتى شهرت المحالفات الدولية التى تكونت ضد الدولة العثمانية على امتداد تاريخها واستطاعت فى النهاية أن تمثل العامل الأساسى فى إضعافها والقضاء عليها ، ثم الانقضاض على أملاكها .

أما عن العرب والمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها فقد كانوا ينظرون إليها على أنها دولة الإسلام الكبرى . يستظلون بظلها الظليل ، وينظرون إلى السلطان العثمانى على أنه خليفة المسلمين ، فكانت عواطفهم وآمالهم متعلقة بالدولة العثمانية وعاهلها ، ولم تكن العاطفة القومية قد وجدت – على الأقل بمفهومها الحالى – فى نفوس الشعوب الإسلامية آنذاك ، بل ظلت متوارية وراء العاطفة الدينية ، أو على أحسن الفروض ، كانت العاطفتان الدينية والقومية ممتزجتين متشابكتين حتى مطلع القرن العشرين ، لأن الوشيجة كانت من القوة بحيث ربطت بعروة وثقى بين الدولة العثمانية وشعوب الأمة الإسلامية ، وأبرز مثال فى أواخر عهد الدولة العثمانية على ذلك الولاء الدينى هو ما حدث عند قيام إيطاليا بغزو ليبيا عام ١٩١١م (١٣) .

وخلاصة القول فى ذلك أن مظاهر الطابع الدينى قد تعددت فى سياسة الدولة العثمانية ، وخاصة بعد أن عُقدت لها زعامة العالم الإسلامى بعد أن فتحت الشام ومصر ، وبسطت سيادتها على الأماكن المقدسة الإسلامية فى مكة والمدينة وبيت المقدس ، ودخولها إلى شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط . فرأينا السلاطين العثمانيين يتخذون لقب «خادم الحرمين الشريفين» ولقب «خليفة الإسلام» ، ثم عنايتهم بشئون الحجاز وتيسير أداء فريضة الحج وإنشاء سكة حديد الحجاز . وقد ظل ذلك الطابع الدينى الإسلامى غالباً على سياسة الدولة حتى الحرب العالمية الأولى .

العلاقات التركية العربية

وفتوحات العثمانيين فى الشرق العربى

بدأت العلاقات التركية العربية فى أوائل عهد الدولة العثمانية . أى منذ النصف الثانى من القرن الرابع عشر الميلادى ، عندما كانت تخوض غمار الحروب ضد القوى المسيحية فى الأناضول ، حتى تجاورت أراضيها مع أراضى الدولة المملوكية فى الشام ومصر . وكانت بداية العلاقات ودية طيبة ، ثم أخذت تقوى وتتوطد عندما أدركت الدولتان أن هناك عدواً مشتركاً تمثل فى الخطر المغولى الزاحف من الشرق نحو الغرب يتهدد بلادهما ، وكان المماليك يحكمون مصر وسوريا والجزيرة وجنوب الأناضول والحجاز . وكانت انتصارات الأمارة العثمانية الصغيرة فى منطقة الروملى وجهودها لتوسيع حدود الإسلام يتابعها المماليك بالامتنان والترحيب ، بينما يستغل العثمانيون شتى الفرص للتخابر مع المماليك بسبب موقعهم داخل العالم الإسلامى (١٤) .

ففى عهد السلطان برقوق (١٣٨٢ - ١٣٨٩م ، ١٣٩٠ - ١٣٩٩م) أرسل السلطان مراد الأول (١٣٥٩ - ١٣٨٩م) قاصده عام ١٣٨٤م إليه لتحذيره من مغبة تحرك تيمورلنك نحو الغرب وخطره الدائم على المماليك والعثمانيين على السواء (١٥) . ولما سقط السلطان مراد الأول شهيداً فى معركة قوصوه الكبرى (١٣٨٩) قام برقوق بوقف أجزاء المصحف الشـريف على مقبرته فى مدينة بورصة لتقرأ على روحه هناك (١٦) . ثم جاء بعد مراد الأول السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) ولكنه هاجم قيصرية سنة ١٣٩١م وقبض على أميرها الذى كان مشمولا بحماية المماليك ،

فلما أحس بالخطر المغولى يقرب من بلاده اعتذر لبرقوق عما أقدم عليه ، وأرسل إليه هدية ثمينة مع أحد رسله ، وطلب منه أن يبعث إليه بأحد أطبائه المهرة بعد بناء مستشفى فى بورصة ، فلبى برقوق طلبه وأرسل إليه الطبيب شمس الدين محمد بن صغير ومعه بعض الأدوية والعقاقير (١٧) . ثم تبادل السلطانان رسائل الود والصداقة للتأكيد على التحالف فيما بينهما ، فقد ذكر برقوق فى إحدى رسائله للسلطان بايزيد الصاعقة أن «المملكتين كروحين فى جسد وساعدين فى عضد» ثم شكا له سوء معاملة الجنوبيين وكفار «كفه» ، ورد عليه بايزيد برسالة ذكر له فيها أنه أرسل قاصده إلى أمير جنوة وإلى مشركى كفه لتحذيرهم وكفهم عن التعرض لتجار المسلمين وأموالهم وإطلاق سراح السجناء منهم (١٨) . ثم دأب بايزيد بعد ذلك على تأكيد صداقته لسلاطين المماليك ، فأرسل عام ١٣٩٤م تحفاً وهدايا إلى الخليفة العباسى فى مصر وهو المتوكل على الله طالباً منه تشريفاً وتقليداً باعتماده سلطاناً، فبعث له المتوكل بهذا التقليد (١٩) .

ولما توفى برقوق وخلفه ابنه الملك الناصر فرج أرسل إليه بايزيد قوة عسكرية قوامها ألفا جندى لتمكنه من تثبيت حكمه (١٣٩٩م) (٢٠) . واستمرت علاقات المودة والتعاون على ذلك حتى ساءت عندما تمرد منتاش والى المماليك على ملاطية ثم انتقلت إلى حاكم سيواس القاضى برهان الدين ، وقام بعدها السلطان بايزيد بانتزاعها من برهان الدين .

وبعد وفاة تيمورلنك سنة ١٤٠٥م تجددت العلاقات الطيبة بين الدولتين ، فتبادل السلطان محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١م) الهدايا مع السلطان المملوكى المؤيد سيف الدين شيخ المحمودى (١٤١٢ - ١٤٢١م) (٢١) . ولم تلبث العلاقات بين الطرفين أن توطدت أكثر وأكثر على أيام السلطان مراد الثانى (١٤٢١ - ١٤٥١م) والسلطان المملوكى برسباى (١٤٢٢ - ١٤٣٨م) وذلك للعداوة التى كانت قائمة بين شاهرخ ابن تيمورلنك وبينهما ، فكانا يتبادلان الهدايا والرسل والتهانى على الانتصارات التى كان يحرزها الطرفان ضد أعدائهما القبارصة والمجريين (انظر محمد مصطفى زيادة ، المصدر السابق ، نفس الموضع) ، ويعبران عن فرحهما الشديد لنصرة الإسلام وجنوده .

أما فى عام ١٤٣٣م فقد لجأ إلى القاهرة الأمير سليمان العثمانى وأخته الأميرة فاطمة فراراً من السلطان مراد الثانى ، فأنزلهما السلطان برسباى قصوره

السلطانية ، وأحسن وفادتهما ، ورفض طلب السلطان مراد الثانى إعادتهما إليه (٢٢)، فساءت العلاقات بين الطرفين ، ثم لم تلبث أن عادت إلى سابق عهدها على أيام الظاهر أبى سعيد جقمق (١٤٣٨ - ١٤٥٣م) ، إذ توطدت أواصر الصداقة بين مراد الثانى وبينه وتبادلا الرسائل ، ثم زادت العلاقات توثقاً بينهما بعد زواج جقمق من الأميرة فاطمة بعد وفاة زوجها برسباى .

وقد استمر الأمر على ذلك أيضا فى عهد السلطان محمد الثانى (الفاتح) (١٤٥١ - ١٤٨١م) حتى ظفر بفتح القسطنطينية (١٤٥٣م) وأرسل رسائل البشرى والهدايا إلى السلطان المملوكى الأشرف سيف الدين اينال (١٤٥٣ - ١٤٦١م) فى القاهرة ، فاحتفلت القاهرة بهذا النصر العظيم ، فزينت الأسواق والشوارع ودقت الطبول ، وجاء فى سطور إحدى الرسائل : «من أحسن سنن أسلافنا رحمهم الله أنهم مجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ونحن على تلك السنة قايمون ، وعلى تلك الأمنية دايمون ، ممتثلين بقوله تعالى «وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله» ومستمسكين بقوله عليه السلام «من أغبرت قدماه فى سبيل الله حرمه الله على النار» .. (٢٣) . وقد استمرت تلك العلاقات الطيبة عشر سنوات أو إحدى عشرة سنة أخرى لم تلبث بعدها أن ساءت بسبب الأحداث السياسية التى كانت تستجد كل يوم .

ففى عهد خشقدم (١٤٦١ - ١٤٦٧م) بدأت تسوء العلاقة بين الطرفين لتضارب مصالح الدولتين فى شرق الأناضول وجنوبه لتنافسهما على التدخل فى شئون الامارتين التركمانيتين ذولقادر وقرمان ، واستمر الأمر على ذلك فى عهد خلفة قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٦م) مع السلطان محمد الثانى ثم مع خلفه بايزيد الثانى (١٤٨١ - ١٥٠٢م) الذى نازعه أخوه «جم» على العرش ولم يستطع التغلب عليه فهرب إلى مصر عام ١٤٨١م ، وطلب المدد من قايتباى فأمده بجيش تحرك به من حلب حتى يرغم أخاه على التخلى عن العرش . ثم حدث أول صدام عام ١٤٨٣م على الحدود المملوكية قام به علاء الدولة أمير ذولقادر ومعه بعض الفرق العثمانية فانهزم أمام القوات المملوكية ، فانعقد الصلح عام ١٤٨٥م. ومع ذلك عادت المصادمات بين الطرفين حتى انعقد الصلح مرة ثانية فى أبريل ١٤٩١م (٢٤) .

ولما توفى قايتباى وتولى من بعده ابنه محمد (١٤٩٦ - ١٤٩٨م) أرسل رسوله إلى السلطان بايزيد الثانى لكى يخبره بخبر إعتلائه العرش كما هى العادة حتى

تظل علاقات الود قائمة . وجاء قانصوه الغورى على عرش المماليك (١٥٠١ - ١٥١٦م) فزادت العلاقات تحسناً بين الطرفين حتى نهاية عهد السلطان بايزيد الثانى (١٥١٢م) ، وتبادلا الرسائل والهدايا ، وحاول الغورى أن يحث بايزيد على محاربة طائفة القزلباش الضالة [٢٥] .

ومع وصول السلطان سليم الأول إلى الحكم (١٥١٢ - ١٥٢٠م) تدخل «العلاقات التركية العربية» مرحلة جديدة ، فقد عاصر سليم أيام كان والياً على طرابزون أحداث الصدامات على الحدود بين الدولتين العثمانية والمملوكية ، ومدى تأثير نشر المذهب الشيعى بالقوة فى شرق الأناضول واستفحال خطر الصفويين ، ثم طبيعة العلاقة التى كانت قائمة بين المماليك والشاه إسماعيل الصفوى . أضف إلى ذلك مسألة إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين ، والصراع على الأمارات التركمانية فى شرقى الأناضول ، فقد كان العثمانيون يرون فى تلك الأمارات الأناضولية جسماً غريباً وخطراً دائماً يهددهم ويساعد على انتشار المذهب الشيعى الذى طالما تصدوا له وحالوا دون انتشاره .

ولا شك فى أن الإسلام الذى عاش من أجله العثمانيون هو الإسلام السنى ، وقد ازداد حدبهم عليه زيادة كبيرة بعد ظهور إسماعيل الصفوى وإرغامه السنيين فى إيران على الدخول فى المذهب الشيعى [٢٦] .

وإلى جانب كل ذلك نذكر ما ظهر على الساحة من الظروف الاقتصادية ، فقد بدأت الكشوف الجغرافية تظهر فى أوربا فى أواخر القرن الخامس عشر ، واكتشف فاسكو دى جاما عام ١٤٩٨ طريق رأس الرجاء الصالح مما كان له أثره البالغ على البحرية الأوربية والتجارة العالمية ، فقد كانت تجارة الشرق تمر بالبحر الأحمر إلى السويس ومنها إلى القاهرة والإسكندرية أو تمر بخليج البصرة حتى ميناء البصرة ثم سوريا أو بيروت ثم تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا . وكان المماليك يحصلون منها على المكوس الباهظة . فلما استطاع البرتغاليون أن يغيروا تلك الطرق التجارية اهتزت اقتصاديات المنطقة ، ورغم الحروب العديدة التى خاضها المماليك ضد البرتغاليين لفك الحصار عن المنطقة إلا أن جهودهم لم تفلح فى ذلك .

وقد اجتمعت كل هذه الأمور لتدفع السلطان سليم الأول دفعاً للتحرك ناحية الشرق والسيطرة على المنطقة وتأمين التجارة العثمانية الآتية من الشرق عبر البلاد

العربية . فتحرك من أدرنة متوجها نحو فارس ، وانتصر على الشاه إسماعيل الصفوى فى جالديران عام ١٥١٤م ، ثم دخل تبريز وفتح دياربكر وخربوت وكماخ وإمارة ذولقادر ، ثم عاد إلى القسطنطينية .

وقبل أن يشرع فى محاربة دولة المماليك فى مصر والشام شاء أن يعرف نظرة الشرع إلى ذلك ، خاصة أن الفتوح العثمانية قبل ذلك كانت موجهة لبلاد الكفر أو لبلاد الملاحدة القزلباش ، أما دولة المماليك فى مصر والشام فهى دولة إسلامية سنية . فانعقد مجلس خاص ، أفتى فيه المفتى شيخ الإسلام زنبللى على أفندى (ت ١٥٢٦م) بشرعية قتال المماليك مبرراً ذلك بأنهم «قطاع طرق ، حربهم وقتالهم غزو وجهاد ، وقاتلهم غاز ومرابط ، والمقتول على أيديهم شهيد ومجاهد» (٢٧) . ثم كان لشدة ما حل بأهل حلب من جراء ما ارتكبته جيوش المماليك من منكرات أن أدرك قضاتها وأعيانها وأشرافها أن لا خلاص لهم إلا باللجوء إلى العثمانيين ، فأرسلوا إلى السلطان سليم عندما علموا بتحركه نحو حلب وعرضوا عليه الطاعة والولاء ثم طلبوا الأمان على أرواحهم وأموالهم ، وقالوا «إن تخليصنا من يد الجراكسة بمثابة خلاص لنا من يد الكفار» ، ثم تعهدوا إليه بأن يقفوا إلى جانبه إذا هاجم الغورى عنتاب (٢٨) .

وتحرك السلطان سليم الأول من استانبول نحو الشام فى الخامس من يونيه ١٥١٦م وكان الصدر الأعظم سنان باشا قد سبقه ، كما تحرك الاسطول العثمانى أيضا إلى شواطئ المنطقة (٢٩) ، فهزم المماليك هناك ثم دخل مصر على ما أثبتته المصادر التاريخية . ويذكر ابن زنبل أن السلطان سليم لم يكن ينوى فتح مصر ، فبعد أن دخل دمشق فكر فى العودة إلى بلاده لولا تحريض خاير بك ، حيث قال للسلطان «نركب إلى مصر نأخذها ، ونقطع هذه الطائفة الجراكسة من أرض مصر جملة واحدة ، وأنا ضامن لك هذا الأمر بعناية الله » (٣٠) . فقد كان السلطان سليم يتوقع أن تكون المقاومة المملوكية أكثر عنفا فى مصر ، نظراً لتمركز المماليك فيها ، واعتبارهم مصر آخر معقل لهم . ويضاف إلى هذه الاعتبارات أن توغل العثمانيين فى مصر من شأنه أن يشجع الصفويين على استجماع قوتهم وإعادة تهديد الأراضى العثمانية (٣١) . ولم يجد السلطان سليم مفراً من أن يدخلها بعد أن رفض طومانباى مطالبه فى إعلان الطاعة والولاء ، فأمر الصدر الأعظم سنان باشا أن يتحرك بجيشه لفتح غزة .

وقد اتجه السلطان سليم الأول عقب فتح مصر إلى إصلاح الاقتصاد المصرى ووضع نظاماً للأراضى ، ثم قام قبل مغادرتها بتعيين أول وال عثمانى على مصر وهو خاير بك ، ثم ألغى نظام القضاء المملوكى وفوض القاضي العثمانى (قاضى عسكرى افندى) فى النظر فى شئون القضاء المحلية . ولما تولى السلطان سليمان القانونى السلطنة العثمانية أرسل إلى مصر الوزير إبراهيم باشا ليدرس الوضع العام هناك وجرى إعداد ما عرف باسم (قانوننامة مصر) الذى ينظم شئون الحياة السياسية والعسكرية والمدنية والاقتصادية ، فكان الحاكم تبعاً لذلك النظام وزيراً برتبة باشا ، ويساعده وكيل (كخيا) وقائممقام يحل محله عند غيابه ، كما كان يوجد الدفتر دار وقاضى العسكر وغير هؤلاء من كبار الضباط .

وكان الباشا الوالى هو ممثل السلطان فى مصر ، وكان برتبة (بكلربكى) حتى منتصف القرن السابع عشر ، أما الوكيل (كخيا) فكان برتبة (سنجق) ، ويساعد الباشا الوالى فى الأمور الرسمية وغير الرسمية ، ثم ألغى ذلك المنصب بعد القرن الثامن عشر .

وكانت وظيفة القائممقام أن يحل محل الوالى عند شغر منصبه حتى يتم تعيين وال جديد ، وكان قاضى القضاة أو الدفتر دار هو الذى يتولى ذلك خلال العهد العثمانى الأول فلما قويت شوكة أمراء المماليك استولوا على منصب القائممقام ، وكانوا يعينون واحداً منهم عليه . وكان السلطان سليم رغم أنه كسر شوكة المماليك إلا أنه اعترف لهم ببعض الوظائف ، فكانوا يعينون فى المديريات كسناجق أو كاشفين حتى يضمن بذلك وجود توازن بين سلطات الباشا الوالى وسلطاتهم . ومع ذلك فقد قوى نفوذهم مع مرور الزمن ، وأصبح «شيخ البلد» الذى يعين من المماليك يملك قوة تفوق قوة الباشا ، فكانوا يحاولون الاستقلال بالبلاد عن الدولة العثمانية مثلما فعل على بك الكبير .

وكانت القوة العسكرية التى ترابط فى مصر مكونة من ستة (وجاقات) ، ثم أضاف إليها السلطان سليمان وجاقاً سابعا . أما الديوان فقد تشكل مع تنفيذ القانوننامة مصر ، وحل محل المجلس الذى كان موجودا قبله ، وعرف الديوان باسم : ديوان مصر المحروسة أو ديوان حضرة ولى النعم والى مصر أو الديوان العالى . وكان من بين مهام الديوان النظر فى جميع الشئون المالية وتطبيق التعليمات

الواردة من الحكومة العثمانية ، وتوزيع براءات الالتزام وأمور بيعها وشرائها . وكان هذا الديوان بالنسبة لأمراء المماليك وكبار أصحاب المناصب بمثابة مجلس عال إلا أن صلاحياته وقراراته فقدت قوتها فى القرن الثامن عشر بسبب تصرفات المماليك ومحاولاتهم فى الاستيلاء على السلطة (٣٢) .

ولما دخل السلطان سليم مصر واستتبت الأمور فى القاهرة أرسل شريف مكة زين الدين بركات (١٤٩٧ - ١٥٢٥م) ابنه ابا نمى يطلب الخلعة والإبقاء فى الحكم . فاستقبله السلطان استقبالا حافلا ثم تلقى منه مفاتيح الأماكن المقدسة والآثار النبوية الشريفة فى مكة والمدينة ، وأقر حكم الحرمين الشريفين على ما هو عليه ليكون حكم مكة فى الشريف بركات وابنه الأكبر محمد من بعده ، وهكذا أصبح الحجاز تابعاً للدولة العثمانية .

ويذكر ابن أياس أن السلطان أمر بإرسال بعض الحرفيين من مصر إلى استانبول بطريق البحر كالمهندسين والبنائين والنجارين والحجارين والحدادين والمبلطين والمرخمين وغيرهم (٣٣) ، ويقول المؤرخ التركى الكبير إسماعيل حقى ان السلطان سليم قبل أن يعود إلى استانبول اتخذ بعض التدابير الإدارية وأمر بأن ينقل إلى استتانبول بطريق البحر بعض أولاد الحكام والخليفة العباسى وبعض أقربائه وبعض العلماء من ذوى النفوذ وبعض الشيوخ والامراء الخطرين ، كما أمر فى نفس الوقت بنقل عدد كبير من المعماريين والمهندسين وغيرهم من أصحاب الحرف والفنون وبعض الكتب النفيسة فى المكتبات . وكان من بين المنقولين إلى استانبول الخليفة المتوكل على الله الثالث وأبناء عمه خليل وابن السلطان الغورى محمد (٣٤) . أما المؤرخ التركى إسماعيل حامى دانشمند فيذكر أن هذا الوفد المرسل إلى الاستانة كان يضم بعض الذين تمردوا على الحكم العثمانى من بين الأمراء والعلماء وعائلاتهم ، وأن عددهم بلغ ١٨٠٠ شخص أو ٦٠٠ عائلة (٣٥) . وأيا كان الأمر فقد عاد ابن اياس فذكر ضمن حوادث شهر جمادى الأولى عام ٩٢٧ هـ أن فى هذا الشهر «حضر جماعة كبيرة من اسطانبول ممن كان السلطان سليم شاه أسرهم وأخرجهم من مصر . فلما مات سليم شاه بن عثمان واستقر ولده سليمان بعده رسم بعودة الأسراء قاطبة إلى بلادهم ورأف عليهم ، وأظهر العدل فيهم ..» (٣٦) .

وقد قام السلطان سليم ببعض الإجراءات الأخرى فى مصر ثم عاد متوجهاً إلى استانبول فلما وصل إلى غزة منح جان بردى حكم صفد والقدس وغزة ونابلس ، ثم أعطى اسكندر بك ابن اورنوس حكم سنجق الإسكندرية . ولما دخل دمشق أمر بعزل ابن الحنش حاكم البقاع وحماه وصيدا وتولية محمد أغا ابن قورقماس الجركسى مكانه ، ثم عاد ومنح جان بردى الغزالى حكم الشام بعد أن آنس فيه الإخلاص والولاء . ثم دخل حلب فقدم له أمراء الجراكسة فروض الطاعة ، وبعدها غادرها إلى استانبول .

وعقب وفاة خاير بك وقعت بعض حوادث التمرد المتتالية كان يتزعمها بعض ذوى الأطماع مع بعض المماليك والعربان والسوقة . غير أن اشتراك الأهالى من غير العسكريين فيها ووعود كل زعيم بأنه سوف يخفض الضرائب ويطبق القوانين المملوكية القديمة كان مؤشرا على أن القوانين العثمانية لم توافق طبيعة المصريين ، وأن إصلاح ذلك أصبح أمرا ضروريا . ولأجل هذا فقد تقرر فى عهد السلطان سليمان القانونى إرسال الوزير الأعظم إبراهيم باشا نفسه إلى مصر حتى يقوم بعلاج الداء فى موضعه ومعه صلاحيات واسعة . فوصل القاهرة فى جمادى الآخرة (٩٣١ هـ /أبريل ١٥٢٥م) وقام بدراسة الوضع ، وأدرك السر فى عدم راحة الأهالى. وعلى ذلك فحص القانون الذى وضع زمن السلطان قايتباى ، والصورة التى كان يطبق بها على أيام قانصوه الغورى وخاير بك ، ثم وضع قانوناً عادلا بحيث يرضى عنه الأهالى ويحمى به الخزينة فى نفس الوقت . كما قام عدا ذلك بتعديل وإصلاح القوانين القضائية والعسكرية ثم عرضها على السلطان وصدق عليها ، واستطاع بذلك أن يقضى على حوادث التمرد فى مصر . ثم قام بتعيين والى سورية خادم سليمان باشا بكلربكى على مصر وعاد هو بطريق البر إلى استانبول (٣٧) .

وذلك هو النظام الإدارى الذى وضعه العثمانيون لحكم مصر ، وقد ظل ناجحا نحو قرنين من الزمان ، فلما بدأت ضغوط الدول الأوربية على الدولة العثمانية ضعف نفوذها فى مصر ، وتسلط المماليك على زمام السلطة فيها حتى ساءت أحوالها .

وعلى ذلك ورثت الدولة العثمانية تركة الدولة المملوكية ، وفى مقدمتها مهمة التصدى للخطر البرتغالى الذى كان يهدد الشرق العربى ، وكان لابد أن تسيطر بعد الشام ومصر على الحجاز واليمن ، وباعتبار أن هذين البلدين قواعد ارتكاز لمحاربة

البرتغاليين فى البحر الأحمر والمحيط الهندى . وقد ذكرنا أن دخول الحجاز فى أيدى العثمانيين كان دخولا تلقائيا ، نظراً للتبعية القديمة بين الحجاز ومصر ، فقد كان فيها الكثير من الأوقاف المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين ، فضلا عن أن الحجاز كان يعيش على قوافل الحج ولا سيما القافلة المصرية . وعلى ذلك وجد الشريف بركات من الحكمة قبول السيادة العثمانية طوعاً ، فهو يواجه الخطر البرتغالى ، فضلا عن حاجته لمساعدة دولة إسلامية كبيرة (٣٨) . ودخل الحجاز بذلك فى نطاق السيادة العثمانية واحتفظ بنظام الشرافة فضلاً عما قام به السلاطين العثمانيون من حبس الأوقاف على الحرمين الشريفين والاهتمام بشئونها وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها مع العديد من الامتيازات الأخرى .

أما عن دخول اليمن تحت الحكم العثمانى فقد كان سلمياً هو الآخر فى البداية ، إذ كانت توجد فى اليمن قوة مملوكية تتبع مصر ، فلما دخلت الأخيرة تحت سيادة العثمانيين سارع أمراء هذه القوة المملوكية إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية على اليمن ، ثم قرر العثمانيون تدعيم تلك السيادة تجاه الزحف البرتغالى بعد أن تفاقم خطره فى البحر الأحمر ، إذا هاجم البرتغاليون عدن واستولوا على جزيرة قمران ثم تطلعوا لاحتلال مصوع وجزر دهلك وخططوا للهجوم على جدة . وقد رأى العثمانيون ضرورة ارسال حملة كبيرة إلى بلاد اليمن إلا أنها تأخرت بسبب وفاة السلطان وانشغال ابنه السلطان سليمان القانونى بالأحداث الأوربية ، فلما دعم قبضته على معظم الجيوب والمعاقل الأوربية فى البحر المتوسط وأوربا وفرغ من فتح العراق عام ١٥٣٤م أنفذ الحملة العسكرية إلى اليمن عام ١٥٣٨م .

وعن العراق ودخوله تحت الحكم العثمانى . فالمعروف أن النزاع بين السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوى قد انتهى بهزيمة الأخير عام ١٥١٤م فى موقعة جالديران ، غير أن السلطان سليم لم يتعقبه داخل إيران واكتفت الدولة العثمانية بسياسة حصار الدولة الصفوية دون الاستيلاء عليها . وخلال حملة السلطان سليم لم يخضع العراق كله له ، إذ خضع شماله ، بينما ظل العراق الأوسط والجنوبى فى حوزة الصفويين . وفى عام ١٥٢٤م قام خان العراق ذو الفقار فأرسل إلى السلطان سليمان القانونى يرجو تبعيته والدخول تحت حمايته ضد الشاه طهماسب ، وعلى ذلك استعد السلطان لإيفاد حملة لإنقاذ العراق ، بينما استطاع الشاه خلال

ذلك أن يقتل ذا الفقار ويسلم مدينة بغداد إلى محمد خان لحسابه ، كما اتصل بملك المجر للتفاوض معه ضد السلطان ، غير أن حروب الدولة العثمانية مع المجر جعلتها تؤجل الحرب مع إيران فمضت عدة سنوات حتى جاءت حوادث الحدود لتكون السبب فى اشعال الحروب ، بالإضافة إلى أن أهل السنة فى العراق كانوا يرسلون إلى السلطان سليمان للتضرع إليه لانقاذهم من الحكم الشيعى (٣٩) . وفى عام ١٥٣٣م قام السلطان ومعه الصدر الأعظم إبراهيم بحملة كبرى استولت على العراق ودخلت بغداد . وهناك قام السلطان بوقف العديد من الأوقاف المغلة للمقاصد الدينية عند الشيعة والسنة على السواء ، كما تعرف على موقع قبر أبى حنيفة وأعاد بناء ضريحه ، ثم زار العتبات المقدسة فى الفرات الأوسط وأمر ببناء سد على مدينة كربلاء عُرف بالسليمانية حتى يحميها من مياه الفيضان التى كانت تغمرها عند الربيع ، ثم وسع الترعة المعروفة بالحسينية حتى يستمر وصول الماء ، فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح .

وقبل أن يغادر السلطان العراق خف الشيخ العربى حاكم البصرة فأرسل ولده حاملاً إليه المفاتيح ووسائل الخضوع للسلطان ، فألحقت البصرة بذلك إلى ممتلكات الدولة العثمانية لتكون ايالة تابعة لباشوية بغداد وعليها ابن الشيخ نفسه .

ومع ذلك الفتح العثمانى للعراق لم ينته النزاع عليها بين الدولة العثمانية والإيرانيين ، فعادت إلى السقوط أكثر من مرة فى أيديهم حتى توفى نادر شاه عام ١٧٤٧م وعقد الصلح بين الدولتين حول الحدود التقليدية ، ودخل العراق فى نطاق السيادة العثمانية إلى نهاية عهدها .

جهود العثمانيين لحماية الوطن العربى ضد الخطر البرتغالى والإسبانى

تحدثنا قبل ذلك عن أن فتح العثمانيين للشام ومصر وضم الحجاز قد جعل تبعية التصدى للزحف البرتغالى تقع على العثمانيين ، بل إن هذا الزحف هو الذى دفعهم دفعاً لضم الحجاز وفتح اليمن والعراق . وعلى الرغم من أنهم وصلوا إلى المنطقة العربية متأخرين بعض الشئ إلا أنهم قاموا بجهود ضخمة ، وخاصة بعد أن استطاعوا إخضاع بعض الموانى الآسيوية والإفريقية فى البحر الأحمر وسواكن

ومصوع وزيلع وعدن ، حتى أحكم غلق البحر الأحمر فى وجه البرتغاليين . وهذه الأمور قد دفعتهم أيضا للتفكير فى تقوية اسطولهم فى السويس ، كما فكروا أيضا فى شق قناة تربط البحر الأحمر بالأبيض (٤٠) . وعلى الرغم من أن الدولة أخفقت فى طرد البرتغاليين من مراكزهم فى المحيط الهندى ومنطقة خليج البصرة إلا أنها نجحت فى منع تغلغلهم إلى الحجاز حيث كانوا يعتزمون تنفيذ مخطط وحشى ، وهو دخول البحر الأحمر واجتياح اقليم الحجاز باحتلال ميناء جدة ، ثم الزحف على مكة المكرمة واقتحام المسجد الحرام وهدم الكعبة المشرفة ، ثم الزحف إلى المدينة المنورة لنبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم استئناف الزحف على تبوك ومنها إلى بيت المقدس والاستيلاء على المسجد الأقصى (٤١) . وكان الاسطول البرتغالى قد نجح فى دخول البحر الأحمر ، وقام بمحاولتين لاحتلال ميناء جدة ، لكنه أخفق فى محاولتيه فأرسل البرتغاليون حملة إلى ميناء السويس باعتبارها قاعدة الاسطول العثمانى فى البحر الأحمر مستهدفين تدمير هذه القاعدة ، لكنهم ارتدوا دون الالتحام به (٤٢) ، وعلى ذلك رأت الدولة العثمانية أن تتخذ من اليمن قاعدة حربية للدفاع عن البحر الأحمر ومنع البرتغاليين من دخوله ، بل وعممت ذلك المنع على جميع السفن المسيحية ، وكانت حجتها هى أن الأماكن الإسلامية المقدسة فى الحجاز تطل على البحر الأحمر ، وظل ذلك الحظر حتى أواخر القرن الثامن عشر .

وقد تضاعفت أهمية ولاية الحجاز بعد أن تحالفت الحبشة مع البرتغال ضد القوى الإسلامية فى المنطقة . وكان الاسطول البرتغالى قد دخل البحر الأحمر واستولى على زيلع ثم حط فى قمران . وكانت الحبشة تتطلع إلى مساعدة دولة مسيحية أوربية لتساعدها فى حروبها ضد الدويلات الإسلامية المجاورة لها وأهمها مملكة عادل ومملكة آفات ، وهما مملكتان إسلاميتان مجاورتان للحبشة . فكان أن طالبت الشياخات الإسلامية على ساحل إفريقيا الشرقى مثل هرر وزيلع ومصوع بالدخول فى حماية الدولة العثمانية ، واستجابت الدولة لهذه الرغبة واتخذت من الحجاز مركزاً للإشراف على شئون هذه الشياخات ، ولذلك عرفت صنجقية جدة بصنجقية الحبش أو ولاية الحبش (٤٣) . هذا عن الموقف فى المشرق العربى ، فى الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق ، أما عن شمال إفريقيا فقد ترامت إلى مسامع المسلمين هناك الانتصارات الباهرة التى أحرزتها الدولة العثمانية فى القارة

الأوربية وآسيا وما تخللها من نجاح السلطان محمد الفاتح فى فتح القسطنطينية فاشرأبت الأعناق إليه وإلى خلفائه . وكان المجاهدون المسلمون فى غرب البحر المتوسط ومعظمهم ممن أرغموا على الرحيل عن الأندلس يواصلون تحديهم للسفن والسواحل المسيحية ، وفى أواخر القرن الخامس عشر استقر الأندلسيون فى مدينة تطوان الجديدة ثم اشتبكوا فى حرب مع البرتغاليين من ناحية سبتة ، هذا فى الوقت الذى كان فيه المجاهدون العثمانيون طلائع الدولة العثمانية على سواحل شمال إفريقيا قد هيأوا الظروف لتحرير كل البقاع التى تمتد من الجزائر حتى طرابلس . فلما زادت اسبانيا فى أوائل القرن السادس عشر من تعسفها مع المسلمين فى الأندلس وتطايرت الأخبار فى هذه البلاد صارت حركة متبادلة بين المجاهدين المسلمين والقراصنة المسيحيين ، حتى لم يكن إلى السلم سبيل بين الطرفين ، وصار النهوض لإنقاذ المسلمين فى إسبانيا واجبا شرعيا يتحتم على كل مسلم أن يقوم به للرد على اعتداءات الأساطيل الاسبانية ، وقوى الطابع الدينى فى ذلك الصدام . وقد وافق ذلك هدف الدولة العثمانية التى قدمت العون للمجاهدين ، بل وشجعتهم بكل الوسائل لتحقيق أهدافهم على الرغم من مشاغلها فى الجبهة الشرقية والأوربية ، والمتاعب التى كان يسببها الفرس ، وترقب الخطر البرتغالى القادم من الجنوب (٤٤) .

وفى عام ١٥١٩م اقترح خير الدين برباروس على سكان الجزائر أن يكتبوا رسالة إلى السلطان العثمانى يخبرونه فيها بعرض طاعتهم له ، وأنهم من جملة من يقام فيهم أحكامه ، كما كتب هو الآخر رسالة مماثلة للسلطان (٤٥) . وقد قبل السلطان أن يكون أهل الجزائر ممن تشملهم عنايته وتحرسهم رعايته ، فأرسل ألفى جندى من المدفعية العثمانية مع أربعة آلاف من المتطوعة للجهاد وجند الانكشارية ، كما جاء معهم كثير من المهاجرين الأتراك حتى تكون منهم الأوجاق أو قوة الجزائر الحربية ، ثم منح السلطان العثمانى خير الدين لقب بكلربكى الجزائر ، وهو من أرفع ألقاب الدولة العثمانية . فقد أدرك السلطان سليم أثناء وجوده بالقاهرة مدى أهمية الجزائر بالنسبة للجهاد فسعى لتدعيم وجود الدولة هناك . وهذا يدلنا على أن الهدف الأساسى كان هو الحماية .

وعندما سمع أهل طرابلس بانضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية وشاهدوا مدى عنايتها بها ، وبعد أن عجزوا عن التخلص من الوجود الاسبانى فى طرابلس ،

رأوا أن يسلكوا نفس المسلك فبعثوا عام ١٥١٩م وفداً إلى استانبول ، فاستجاب السلطان لمطالبهم ، وأمر باسناد إمارة طرابلس إلى مراد أغا وبرفقته جنود عثمانيون أقاموا فى تاجوراء ، وبذلوا جهودا كبيرة فى مقاومة فرسان القديس يوحنا الذين يتلقون الدعم من إسبانيا (٤٦) . وقد خلف طورغوت باشا مراد أغا . واستطاع أن يقضى على فلول فرسان القديس يوحنا ومد النفوذ العثمانى ليشمل السواحل الليبية كلها ، وأصبحت ولاية طرابلس منذ عام ١٥٥١ ولاية عربية تحت السيادة العثمانية حتى جاءت أسرة القرمانلى التى حكمت حتى عام ١٨٣٥ م ، ثم عادت طرابلس للحكم العثمانى المباشر حتى عام ١٩١١ حين وقعت فريسة للاحتلال الايطالى .

أما عن تونس فقد اشتد الصراع عليها بين الدولة العثمانية والامبراطورية الرومانية المقدسة وعلى رأسها الامبراطور شارل الخامس ، فقد تبادلت الدولتان الهزيمة والانتصار ، فلما انتصر الامبراطور فى إحدى المرات أقامت البابوية فى روما احتفالات كبيرة ابتهاجا بانتزاع تونس من المسلمين ثم ولوا عليها أميرا من صنائعهم هو مولاى الحسن الحفصى ليحكمها باسم الامبراطور وتحت حمايته . وفى عام ١٥٦٩م نجحت الدولة العثمانية فى اعادة تونس إلى رحاب الكتلة الإسلامية ، ولكن الدولة العثمانية دفعت ثمناً باهظاً لذلك ، فقد تكون ضدها تحالف أوربى أوقع بها هزيمة بحرية فادحة فى معركة لبانت (أينابختى) عام ١٥٧١م ، مما شجع إسبانيا على إعادة غزو تونس ، وإعادة حكم الحفصيين ، ومع ذلك لم يبقوا فيها سوى عام واحد ، إذ عاد إليها العثمانيون عام ١٥٧٤م واستقر حكمهم فيها ، وأسسوا النيابة الثالثة والأخيرة فى شمال إفريقيا (٤٧) . وبعد ذلك تراخى اهتمام الإسبان بشمال إفريقيا ، وقبلوا الوضع السياسى الناجم عن تدخل العثمانيين وإنشاء النيابات الثلاث ، كما فتر أيضا اهتمام الدولة العثمانية ، وخاصة بعد أن اطمأنت إلى حد بعيد بابتعاد أخطار الزحف الأوربى . فقد طلب فيليب الثانى ملك إسبانيا توقيع هدنة مع الدولة عام ١٥٨١م على أيام السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٦م) ، ولكن كان النزاع يتجدد بين اسبانيا ونيابة الجزائر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر بسبب استمرار احتلال الاسبانيين مدينة وهران حتى تم جلاؤهم عنها عام ١٧٩١م .

وبذلك دخل العالم العربى كله تقريبا تحت السيادة العثمانية ، وتكونت منه وحدة سياسية بدأت منذ القرن السادس عشر واستمرت حتى أوائل القرن العشرين ، وقد كان لذلك تأثيره الواضح على الدولة العثمانية وعلى البلدان العربية على حد سواء فقد صبغت تلك الفتوحات الدولة العثمانية بصبغة شرقية بدخول بلدان اسلامية عريقة فى إسلاميتها وعروبتها داخل نطاق الدولة ، كما استطاع العرب فى ظل الوحدة العثمانية أن يحتفظوا بمقوماتهم الأساسية فى الدين واللغة والثقافة العربية والإسلامية والتقاليد والعادات الموروثة عبر العصر .

وقد ضمت هذه الوحدة السياسية شبه جزيرة الأناضول والعراق والشام ومصر والحجاز واليمن وبعض النفوذ على الساحل الشرقى لإفريقيا ، وكانت وحدة متجانسة متكاملة حدودها فاصلة باستثناء الحدود الشرقية على الشاطئ الغربى لخليج البصرة ، فلم يصل إليه النفوذ العثمانى إلا فى القرن التاسع عشر ، فلم تكن تخضع عمان والبحرين والكويت للحكم العثمانى قبل ذلك التاريخ . ومن ثم كانت هذه الحدود الشرقية أضعف حدود الدولة ، مما عرضها لضغط الأوربيين من البرتغاليين ثم الهولنديين ثم الانجليز فالروس (٤٨) .

ولعل الزحف الأوربى على تلك المناطق الشرقية هو الذى دفع الدولة العثمانية لأن تتبع سياسة الحذر والاحتياط إزاء البلدان العربية فحالت من هذه الناحية بينها وبين الاتصال المباشر بالعالم الخارجى ، وأصبحت تسير الحياة فى تلك البلدان وفق أحداث محلية ، كالنزاع بين الحاميات العثمانية دخل الولايات ، أو بين العناصر العثمانية والقوى المحلية ، كالنزاع بين الزيدية والولاة العثمانيين فى اليمن أو بين المماليك والولاة فى مصر ، أو بين المتاولة والمعنيين والشهابيين من ناحية والعثمانيين من ناحية أخرى فى الشام ، أو بين قبائل الأكراد والولاة العثمانيين فى العراق .

ويذهب بعض المؤرخين إلى إن العثمانيين «فرضوا» على بلدان الشرق الأوسط «عزلة» حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وأن الشرق الأوسط حُرِم بذلك من عناصر الحضارة الغربية التى كانت تسير بخطى سريعة على طريق التقدم فيما بين القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر . والواقع أنه ليس هناك دليل ملموس على سياسة كانت تتبعها الدولة فى العزلة ، بل اثبتت البحوث الجديدة عكس ذلك تماما ، ولم يطرح هذا الرأى إلا لتبرير الاحتلال الأوربى للبلاد العربية فيما بعد . أضف إلى

ذلك أن شعور الشك والريبة إزاء الفرنجة وعدم الأخذ عنهم أو التشبه بهم كان شعورا نما عند المسلمين جميعا واستقر فى أذهانهم إبان الحروب الصليبية ، ثم استمر ذلك الشعور مسيطرا خلال العهد العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وعبر عنه علماء الدين وطبقة المثقفين فى مناسبات شتى . ومع ذلك فقد جددت الدولة العثمانية المعاهدات التجارية التى كانت قائمة بين المماليك والأوربيين ، بل وزادت عليها .

وقد تقدمت المدن العربية الكبرى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر واتسع نطاق العمران فيها مرتبطاً بعنصرين أساسيين ، الأول هو التقدم الاقتصادى الناشئ مرتبطا بالسوق الضخمة داخل أراضى الدولة العثمانية ، والثانى هو وجود فئة كبيرة من الحكام والبيروقراطيين داخل عواصم الأيالات كانت تستهلك البضائع الفاخرة . وكان المنسوبون لهذه الفئة من كبار الضباط والموظفين الإداريين قد احتلوا المكان الذى كان يشغله سلطان المماليك ورجاله فى العصر المملوكى .

فقد تقدمت القاهرة بسرعة فى أوائل العهد العثمانى وازداد عدد السكان حتى كان سببا فى حركة إعمار متقدمة اكتمل معها بناء المدينة نحو عام ١٧٠٠م . وأصبحت القاهرة حتى أوائل القرن الثامن عشر تمثل أحد المراكز المهمة فى التجارة العالمية .

كما اتسعت حدود دمشق فى العهد العثمانى نتيجة أعمال التجهيز لموسم الحج بشكل خاص . وعظمت حدود العمران فيها منذ أوائل القرن السادس عشر حتى أواسط الثامن عشر ، وكما اتسع مركزها التجارى . واقيمت بعض العمائر المهمة خلال العهد العثمانى مثل جامع سنان باشا (١٥٨٦م) وجامع درويش باشا ومقبرته الرائعة (١٥٧١ - ١٥٧٩م) وتكية السلطان سليمان ومدرسته وجامعه (١٥٥٤ - ١٥٦٦) .

وبدأ تقدم حلب فى القرن السادس عشر ، إلا أنها مرت بفترة تدهور فى القرن السابع عشر ثم لم تلبث الحيوية أن عادت إليها فى القرن الثامن عشر . وأولى العمائر العثمانية فى حلب هو الجامع الكبير الذى أنشأه خسرو باشا والى حلب أولاً (١٥٣١ - ١٥٣٤م) ثم والى القاهرة ثانيا . وكان لهذا الجامع مبان مهمة أوقفت عليه .

وكان دوقاكين زاده محمد باشا فى حلب ثم القاهرة قد بدأ حركة بناء نحو عام ١٥٥٥م . وقد اقيمت المبانى حول جامع العادلية الذى اكتمل عام ١٥٥٦م . وبعد عشرين سنة أقام محمد باشا واحداً من أهم الأوقاف فى ذلك العصر . وكانت تتشكل الأبنية الملحقة به من ١٢٥ قسماً ، وكان خان الكمرك الذى أنشئ عام ١٥٧٤م هو أهم المنشآت الملحقة بهذه المجموعة ، ويشكل نموذجاً رائعا على العمارة العثمانية فى حلب . وأقيم نحو عام ١٨٥٣م جامع بهرامية الذى يحمل خصائص الأسلوب المعمارى العثمانى تماماً كما هو الحال فى الجامعين اللذين تحدثنا عنهما سابقاً . وهذا الجامع قد أوقف عليه سوقان بقصد الانفاق عليه والعناية به . وبسبب التقدم السريع الذى أحرزته مدينة حلب زاد عدد سكانها باطراد ، حتى كان من نتيجة ذلك أن أقيمت العمائر الصغيرة الحجم وخُطط للمبانى الجديدة أن تأخذ مكانها خارج المدينة .

وخلاصة القول إن التقدم الذى طرأ على المدن العربية عقب الفتح العثمانى ربما نشأ عن التقدم التجارى الذى ظهر هو الآخر مرتبطاً بالتطور الديموغرافى . وقد ظهر بعد البحوث التى قام بها الباحثون الأوربيون والأتراك أن هناك وجودا لتقدم ديموغرافى فى منطقتى الروملى والأناضول فى القرن السادس عشر ، ولابد أن هذا التقدم قد واكبه تقدم مشابه فى المدن العربية ، وعلى ذلك فإن الآثار التى خلفها الحكم العثمانى فى البلدان العربية لم تكن سلبية كما شاع . وعموما فإن هذا الموضوع يستلزم منا أن نبحثه بصورة أعمق (٤٩) .

أضف إلى ذلك أن الأبحاث الجديدة قد أثبتت الاتصال بين العثمانيين والأوربيين فى العلوم والفنون ووجود حركة مبكرة ونشطة فى ترجمة كتب الطب والفلك (٥٠) .

والدارس لطبيعة الحكم العثمانى وخصائصه يرى أنه كان حكما غير مباشر ، وكان مركزيا ولكنه غير شامل ، بمعنى أن الدولة كانت ترى لها وظائف محدودة لا تتعداها فهى تعنى أولا بالدفاع عن ولاياتها ، وهى مهمة يقوم بها الجيش الذى يستخدم فى الوقت نفسه لحفظ الأمن فى الداخل ومساعدة الوالى والدفتردار فى تحصيل الأموال الأميرية ، وثانيا الإدارة المالية التى تقوم بتسلم تلك الأموال وتوزيعها فى وجوهها المختلفة ، وثالثا الهيئة القضائية التى تتولى الفصل فى

الخصومات بين الناس . أما الوظائف الأخرى كالصحة والتعليم فقد تركتها الدولة للأفراد والجماعات حتى القرن التاسع عشر ولا سيما مؤسسات الأوقاف ، بل وعملت على تدعيمها وإثرائها . ولعل هذه الفلسفة فى الحكم هى التى أتاحت للعرب قدراً كبيراً من حرية التصرف فى أمور شتى ، مما ساعد هذه المجتمعات على الاحتفاظ بثقافاتها المحلية وتقاليدها ، بل وبالكثير من أنظمة الحكم التى كانت قائمة فيها بالفعل قبل الفتح العثمانى .

وإذا نظرنا إلى نظام الحكم العثمانى للعرب لوجدنا أنه كان بصفة عامة عملياً للغاية ، ولم يكن ظالماً أو عنيفاً . فالعثمانيون قد قبلوا التقسيم الذى كان شائعا فى المجتمعات الإسلامية إلى طبقات : رجال السيف ، ورجال العلم ، والتجار ، وأصحاب الحرف ، وأهل الذمة والعبيد . وكانت القاعدة أن كل ايالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع لخزانة الدولة قدرا معقولا جدا من الضرائب ، ولذلك لم يكن التشريع الضرائبى العثمانى مرهقا لرعايا الدولة ، فالسلاطين العثمانيون أدركوا أن الضـرائب البسـيطة وأسـاليب الإدارة البسيطة فى صالح كل من الحكام والمحكومين (٥١) . فإذا قورنت الضرائب التى دفعها الفلاحون والتجار فى مصر والشام أيام سلطنة المماليك وفى العراق أيام الحكم الإيرانى بما دفعوه أيام الحكم العثمانى لوجدنا أن الضرائب أيام الدولة العثمانية كانت أخف وطأة (٥٢) .

وإلى جانب كل ذلك فقد أضفت طبيعة الحكم العثمانى على الولايات العربية نوعا من الهدوء والاستقرار السياسى ، بعد أن سلم العرب زمام أمورهم للعثمانيين ، فقد كانوا مسلمين مثلهم ، يعتنقون المذهب السنى ، ويحرصون على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويحافظون على الشعائر الدينية ، ويعنون بتنظيم قوافل الحج وحراستها ، كما أبقوا فى الحجاز على نظام الشرافة وعلى الامتيازات الخاصة بأهل الحجاز ، وحرصوا على إرسال حصيلة الأوقاف والاعتمادات المالية المرصودة على الأشراف وفقراء الأماكن المقدسة وإصلاح الحرمين الشريفين . أما فى اليمن فلم يكن الحكم العثمانى يستقر لفترات طويلة بسبب اختلاف المذهب الدينى ، فقد كان أهل اليمن شديدى التمسك بأن يكون حكامهم من الزيدية .

وفى منطقة خليج البصرة كان الحكم العثمانى شاحباً ، إذ تركت الدولة سكان هذه المناطق يزاولون نشاطهم التقليدى دون تدخل منها . أما فى النيابات الثلاث فى

شمال إفريقيا فكانت السيادة العثمانية عليها سيادة اسمية ، وكان الدايات والبايات والولاة يرسلون الضريبة السنوية إلى الباب العالى أحيانا ويمنعونها أحيانا أخرى ، ومع ذلك كان نشاطهم البحرى ضد القوى الأوربية فى البحر المتوسط يشدهم شدا إلى الدولة العثمانية بصفتها أكبر دولة إسلامية وأن سلطانها هو خليفة المسلمين (٥٣) .

ومع ذلك فلا ندعى أن هذا الهدوء والاستقرار لم يتعرض لهزات سياسية واضطرابات وانتفاضات شعبية كانت تجتاح الولايات العربية من وقت لآخر ، فقد كانت تنطلق الانتفاضات الشعبية ، يقوم بها سكان مدينة أو حى ، لكنها كانت ضد الحكام المحليين أو بعض الولاة العثمانيين ممن يحاولون التصرف منفردين دون علم السلطة المركزية فيتجاوزون المدى فى ظلم الرعية ، ولم تكن تلك الانتفاضات ضد السلطان العثمانى نفسه . أما الحركات السياسية والعسكرية التى كان يقوم بها بعض ذوى الطموح والعصبيات فى الولايات العربية فلم تكن تبغى الانفصال عن الدولة ، بل الانفراد بحكم الولاية مع الاعتراف بالسيادة العثمانية وما يرتبط بها من تبعات . ومع ذلك لم تظفر هذه الحركات باستجابة الجماهير فى أغلب الأحيان أو لقائها الفكرى ، مثل حركة على بك الكبير فى مصر وحركة ظاهر العمر فى فلسطين .

وخلاصة القول فى ذلك إن دخول البلدان العربية تحت السيادة العثمانية منذ القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر قد دفع عن العرب خطر الزحف البرتغالى والاسبانى فى خليج البصرة والبحر الأحمر وحوض البحر المتوسط ، وأن نظام الحكم العثمانى أوجد بينهم لأول مرة بعد الغزو المغولى وسقوط الدولة العباسية وحدة ذات طبيعة خاصة ، فاحتفظت الولايات العربية بمقوماتها الأساسية فى الدين واللغة والثقافة العربية الاسلامية والعادات والتقاليد الموروثة ، وعاشت خلال ذلك فترة من الهدوء والاستقرار السياسى . كما تمتعت الجماهير بحرية واسعة فى الانتقال والسفر والعمل ، ولم تتدخل السلطات العثمانية إلا فى مجالات توفير الأمن وجمع الضرائب والإشراف على القضاء ، بينما تركت الجماهير لشيوخ الطوائف التى ينتمون إليها ، وتركت لهم شئون التعليم والصحة وغير ذلك ، ولهذا ظلت معاهد التعليم ومراكز الثقافة العليا فى العراق والحجاز واليمن والشام ومصر وشمال إفريقيا

تمارس نشاطها على النحو الذى كان سائدا قبل دخول الولايات العربية تحت السيادة العثمانية .

وكانت وشيجة الدين من أقوى الوشائج التى ربطت الجماهير العربية بالدولة العثمانية ، فأخلصوا لها واشتركوا فى حروبها ضد التكتلات الأوربية ، إذ كان الدين يعمل فى تلك العصور عمل القومية فى الوقت الحاضر فى تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية (٥٤) . وكانت تفسيرات علماء الدين للأحداث الكبرى وللعلاقات والروابط الاجتماعية هى التفسيرات التى تتقبلها الجماهير عن طيب خاطر ، ولعل خير مثال للترابط الدينى بين سكان الولايات العربية آبان الحكم العثمانى ما حدث فى مصر عندما هبطت الحملة الفرنسية على أرضها عام ١٧٩٨م بقيادة بونابرت (٥٥) .

الحملة الفرنسية وموقف الدولة العثمانية منها

تمثل الحملة الفرنسية على مصر والشام أول غزو عسكرى أوربى لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية وواحداً من أهم الأحداث التى شهدها العالم العربى فى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . والذى يعنينا هنا هو إلقاء الضوء على موقف الدولة العثمانية منها وليس التعرض لتفاصيل الحملة وتحركاتها .

ففى ١٩ مايو ١٧٩٨ غادرت الحملة ميناء طولون باسطول ضخم واستولى نابليون على مالطة من أيدى فرسانها ، ثم وصل الإسكندرية فى الثانى من شهر يوليو ، وفى ٢١ أغسطس استطاع أن يهزم الجيش المملوكى ويحتل مصر .

وكانت العلاقات التركية الفرنسية حتى ذلك الوقت تسير فى جو من الصداقة والتعاون ، فلما حدث هذا الغزو المفاجئ لمصر إحدى ولايات الدولة المهمة احدث صدمة عظيمة فى نفوس رجال الدولة العثمانية وعلى رأسهم السلطان سليم الثالث . فأمر السلطان الصدر الأعظم باتخاذ التدابير اللازمة على الفور ، فاجتمع الصدر الأعظم بأعضاء الديوان وتدارسوا الأمر وقرروا اتخاذ التدابير التالية على وجه السرعة :

١ - تحرير الخطابات لباشا مصر وأمراء المماليك لحضهم على مقاومة الفرنسيين .

٢ - المسارعة بتعيين بعض الأشخاص فى المناصب اللازمة .

٣ - الكتابة إلى جميع السواحل والمدن والقرى وإعلامهم بالغزو الفرنسى لمصر ودعوتهم للتيقظ والاحتياط .

٤ - كتابة فرمان للموانئ العثمانية بحسن استقبال الاسطول الإنكليزى بالبحر الأبيض .

وكان رأى السلطان المسارعة بكتابة خطاب إلى بكير باشا والى مصر ، وكان قصده من وراء ذلك هو تشجيع عملية المقاومة التى ستبدأ ضد فرنسا وفى نفس الوقت تكذيب الفرنسيين الذين أعلنوا أنهم قدموا إلى مصر بإذن السلطان .

ثم كتب الفرمان بعد ذلك موجها إلى الوالى بكير باشا وابراهيم بك ومراد بك من المماليك وإلى العلماء بأن يتكاتفوا جميعا لمقاومة الفرنسيين أعداء الدين وأن كل المساعدات سوف تقوم بها الدولة . كما كتب فرمانا مشابها إلى الحاج إبراهيم باشا الذى جرى تعيينه واليا على الشام بأن يأخذ جنوده ويتوجه بهم إلى مصر لمحاربة الفرنسيين وتخليصها منهم ، كما كان أحمد باشا الجزار والى صيدا آنذاك يقوم بتوزيع المنشورات والبيانات بين أهالى سوريا والعراق ومصر ليحرضهم على الفرنسيين ، وينقل إليهم فرمانات السلطان سليم التى تدعو جميع المسلمين إلى الجهاد (٥٦) .

وقد كان جنود الانكشارية الذين هم بمثابة العساكر النظامية للدولة العثمانية فى مصر قلة قليلة ، كما كان الوالى ومن معه من كبار الموظفين العثمانيين لا يمثلون أهمية أو قيمة كبيرة هناك ، بينما كان الحاكم الحقيقى للبلاد هم أمراء المماليك ومن يتبعهم من الفرسان ، وكانوا يتظاهرون أحيانا بالطاعة للسلطان ويتصرفون أحيانا أخرى بما يتفق ومصالحهم وأطماعهم (٥٧) .

ولما أنزل بونابرت جنوده على أرض مصر عام ١٧٩٨م واحتل الإسكندرية . أرسل كتابا من هناك إلى الوالى العثمانى فى القاهرة مدعيا أن خروجه إلى مصر لا يخالف رضا السلطان العثمانى ، وذكر أن الفرنسيين هم الأصدقاء المخلصون من قديم للدولة العلية ، وأن ليس لديهم أية نية للإضرار بالدين المحمدى ولا بخلافة سلطان آل عثمان ، وأن الأمة الفرنسية هى وحدها الحليف من بين الدول الأوربية للدولة العليا (٥٨) . ثم حاول بونابرت منذ وصوله أن يعلن للأهالى أن هدفه الأول هو تأديب المماليك ، وأنه صديق السلطان العثمانى ، واستمر على تلك اللهجة حتى نزول

جنود البحرية العثمانية إلى الإسكندرية . كما حاول أيضا أن يغرى بالمال علماء الدين لما لهم على الأهالى من نفوذ ، ويتظاهر بحبه للدين الإسلامى ليستغل بذلك تعصب الناس تجاه دينهم ، وكان يستخدم فى البيانات التى ينشرها عليهم بين الحين والآخر عبارات يدعى فيها أنه مسلم خالص (٥٩) .

وقد ازداد قلق حكومة استانبول عندما أدركت أن الفرنسيين لن يكتفوا باحتلال مصر ويريدون التقدم نحو الشام للاعتداء على سوريا ، فاجتمع رجال الدولة عدة مرات وعلى رأسهم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) ، وتقرر أن يخرج الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا على رأس الجيش الهمايونى (أى السلطانى) ، وأثناء تحركه برا إلى مصر وصلت الأخبار إلى استانبول أن بونابرت الذى كان قد توجه بجيشه ناحية الشام قد عاد إلى مصر مهزوما ، فكان ذلك باعثا على فرحة الجميع .

تلقى بونابرت الخبر فى مصر بأن ثمانين قطعة بحرية عثمانية محملة بالجنود وصلت إلى مياه الإسكندرية ، وهؤلاء الجنود كانوا يشكلون الفرقة التى كانت ترابط فى الروملى تحت قيادة كوسه مصطفى باشا متصرف ترحالة ، فسارع بونابرت بعساكره نحو الساحل ، وأمر بقية الجنرالات باللحاق به هم وجنودهم . فلما وصلت الجنود الفرنسية إلى الإسكندرية وجدوا أن الجنود العثمانيين نزلوا من سفنهم واحتلوا «أبو قير» ، كما راح مصطفى باشا يبعث بأوامره إلى كل الجهات ، ويحرض الأهالى ويحضهم على الثورة ضد الفرنسيين . وقد كان فرح الأهالى عظيما عندما علموا بوصول قوات السلطان ، بل وانضم بعض مشايخ مصر إلى القائد العثمانى وارتدوا «الكرك» (أى معطف الفرو التركى) .

ولما أعلن السلطان العثمانى الجهاد الدينى ضد الفرنسيين استجاب لدعوته العرب فى الحجاز والشام وشمال إفريقيا ، وقد ذكر الجبرتى فى تاريخه تلك الجموع التى خرجت من الحجاز وهو يذكر حوادث شهر شعبان عام ١٢١٧هـ (١٧٩٩م) ، وتكونت منهم فى الصعيد ومن مسلمى أقاليم الوجه القبلى جبهة عسكرية تصدت للجيش الفرنسى (٦٠) .

كما جاء إلى مصر رجل من طرابلس الغرب لقب نفسه بالمهدى ، ودعا لقتال الفرنسيين فانضم إليه رجال القبائل من أولاد على والهنادى وغيرهم ، كما انضم

إليه سكان القرى التى مر بها ، فساروا حتى بلغوا دمنهور وأبادوا الحامية الفرنسية بها ، ثم حاربوا الفرنسيين فى مواقع أخرى وهزموهم (٦١) . وكانت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة تطلق هتافاتها المسجعة وتعلن عن ولائها للسلطان : «الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان» (٦٢) . كما صرح كبار علماء الأزهر للجنرال كليبر عقب اخماد ثورة القاهرة الثانية بأن السلطان العثمانى «هو سلطاننا وسلطان المسلمين» (٦٣) .

ويدلنا ذلك على أن سكان الولايات العربية كانوا ينظرون إلى السلطان العثمانى على أنه سلطان المسلمين وخليفتهم ، فهو «الخليفة الأعظم» و «مالك البرين والبحرين» و «والسلطان الغازى» و «خادم الحرمين الشريفين» . ومن هنا اعترف بونابرت بأهمية العامل الدينى ، واخفقت سياسته الإسلامية فى مصر ، كما أخفقت حملته فى الوصول إلى هدفها .

وعلى ذلك يمكن القول بأن ثورة القاهرة الأولى كانت ثورة مصنوعة ، أى لها كوادر ومحرك ، وإنها كانت على اتصال دائم عن طريق الرسل بعمال العثمانيين فى الشام ، وهم على وجه التحديد الجزار باشا وإبراهيم بك (٦٤) .

العلاقات التركية العربية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

لقد بدأ تغلغل النفوذ الأوربى فى شئون الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وذلك بعد تدهور نظم الحكم العثمانى فى القرن الثامن عشر ، مما أدى إلى ظهور اتجاه جديد فى الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة ونظم الحكم فى ولاياتها المختلفة .

ولا شك أن السلاطين العثمانيين ومن حولهم من دعاة الإصلاح قصدوا من هذه المحاولات سد الفجوة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية فى مجالات النظم والإدارة وغيرهما والعمل على رفاهية الرعايا ثم اقناع الدول الأوربية بأن ثمة إصلاحا يجرى فى الدولة العثمانية فترفع يدها عن التدخل تحت ستار حماية العناصر المسيحية داخل الدولة . وكان من الطبيعى أن تبدأ حركة الإصلاح بالجيش أولا ، وحاول السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤م) أن يتجنب الإنكشارية (الجند

المشاة) ويتجه إلى البحرية والمدفعية ، إلا أن محاولته لم تجد كثيرا ، فاتجه خليفته السلطان سليم الثالث إلى تكوين فرق جديدة من المشاة عرفت باسم «نظام جديد» متجنبا المساس بالإنكشارية ، ثم حاول تعميم ذلك النظام فى الولايات المختلفة ، فأخذ بها سليمان باشا الكبير في بغداد وخسرو باشا فى مصر وأحمد باشا الجزار فى عكا . غير أن الإنكشارية ومن ورائها بعض رجال الدين رفضوا النظام الجديد بحجة عدم التشبه بالغرب وحرضوا الأهالى ضد السلطان عام ١٨٠٦م ، وأعلن شيخ الإسلام طوبال عطاء الله أفندى عزله فرضى حتى يجنب بلاده مخاطر حرب أهلية (٦٥).

وقد تولى بعده السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) ، فأدرك أنه لن يستطيع إصلاح الجيش دون التخلص من الإنكشارية ، فلما سنحت له الفرصة بعد إخفاقهم فى إخماد ثورة اليونان وأخمدتها قوة مصرية صغيرة ، قام بمحاصرة ثكناتهم بالمدفعية وأبادهم عن آخرهم فى يونيه عام ١٨٢٦م فيما عرف «بالواقعة الخيرية» . واستطاع السلطان بعد ذلك أن يسير فى طريق الإصلاح العسكرى سيرا حثيثا حتى استطاع أن ينشئ جيشا حديثا ، إلا أن البلاد ظلت فترة غير قصيرة دون قوة عسكرية أساسية ، وهى الفترة التى استطاعت فيها اليونان أن تثور وتنفصل عن الدولة العثمانية بمساعدة فرنسا وانجلترا وروسيا ، كما ثارت الصرب وبلغاريا ، واستطاع محمد على باشا والى مصر أن يحرز انتصاراته المعروفة فى الشام.

وقام السلطان محمود بإنشاء كلية للطب عرفت باسم (طبية شاهانه) وأكاديمية للعلوم العسكرية عرفت باسم (حربية شاهانه) وعدد كبير من المدارس الثانوية ، وجعل التعليم الإبتدائى إلزاميا ، كما أرسل البعثات التعليمية إلى أوربا ، وأنشأ نظاما جديدا للبريد واسع النطاق ، كما اهتم بالصحة ، وابطلت العادة القديمة فى سد عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين ، كما أمر باستخدام الطربوش لجميع طوائف الرجال لعدم التفرقة بين الرعايا بسبب دياناتهم .

ولما تدفقت الصادرات الأوربية على الدولة العثمانية أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية وكساد الصناعات العثمانية وخاصة صناعة المنسوجات . وكان الوسطاء فى هذه التجارة الأوربية هم رعايا السلطان من العناصر غير الإسلامية الذين كانوا

يتمتعون بحماية بعض الدول الأوربية ، وتحولوا إلى طبقة غنية مميزة . ومع أهمية هذه الطبقة وخطورة الدور الذى تقوم به فى اقتصاد الدوله إلا أنها لم تنسجم تماما فى الكيان العثمانى ، وهذا التناقض الصارخ قد ساعد على خلق ظروف موضوعية اقتضت تشريع «التنظيمات» العثمانية منذ عام ١٨٣٩م .

وقد اشتملت هذه التنظيمات على مرسومين سلطانيين ، صدر أولهما عام ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩م ، وعرف باسم «خط كلخانه» ، أما الثانى فقد صدر عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م وعرف باسم «إصلاحات فرمانى» أى فرمان الإصلاح . وكان ينص المرسوم الأول فى مادته الأولى على أن الدولة العثمانية منذ قيامها وأحكامها تجرى تطبيقاً لأحكام القرآن الكريم وقوانين الشريعة الغراء فكان ذلك سبباً فى قوتها ورفاه رعاياها . وبمقتضى المرسوم الأول تنازل السلطان عن بعض سلطاته لمجلس الأحكام العدلية الذى أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدق عليها السلطان ، وبألا يعاقب أحد دون محاكمة علنية ، وأن يعامل المسلمون وغير المسلمين معاملة متساوية أمام القانون ، كما اعترف المرسوم بالتجنيد الإجبارى للخدمة العسكرية . أما المرسوم الثانى فقد اقر جميع المبادئ التى وردت فى الخط الهمايونى السابق وركز بصفة خاصة على مبدأ المساواة القانونية والمدنية جميع رعايا السلطان وحقهم فى خدمة الدولة (٦٦) .

فماذا كان أثر هذه الحركة على الولايات العربية فى الشرق الأوسط ؟

لقد انتشرت المدارس العثمانية فى الولايات العربية ، ولا سيما المدارس العسكرية ، وكانت ولاية العراق هى الأكثر استفادة منها ، وذلك هو السبب فى ظهور طبقة العسكريين العراقيين الذين لعبوا دورا مهما فى أحداث الدولة العثمانية فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، واستعانت بهم العراق فى بدء تكوينها الحديث.

كما أعلن مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الولايات العربية ، إلا أن بلاد الشام لم تستفد كثيرا من ذلك المبدأ نظرا لكثرة الأقليات المسيحية ، فبينما كان المسلمون يتجهون إلى السلطنة ظلت الأقليات تتجه إلى الدول الأوربية لحمايتها وتأييد وضعها شبه المستقل . كذلك قضت التنظيمات العثمانية على النظم الإقطاعية العثمانية ، وبالتالى على نظام الالتزام ، وحل بدلا منها نظام الحكم المركزى الذى استتبع إعادة تنظيم الولايات العربية .

فقد جرى تقسيم العراق إلى ثلاث ايالات : هى بغداد والبصرة والموصل ، وكانت ولاية الموصل تتكون من سنجق الموصل وتتبعها سنجقية كركوك وسنجقية السليمانية ، أما ولاية بغداد فكانت تتبعها سنجقية الديوانية وسنجقية كربلاء ، بينما كانت ولاية البصرة تضم سنجقية العمارة وسنجقية البصرة نفسها وسنجقية المنتفق. أما الوالى الذى يحكم الولاية والمتصرف الذى يحكم السنجقية فيعينه السلطان ، بينما الأقل مرتبة يعينهم الوالى نفسه . وكان الوالى يمثل السلطان ويعامل القناصل الأجانب وشيوخ القبائل ويتولى الإشراف على دخل الولاية بمساعدة الدفتردار . وتضم كل ولاية مجلسا إداريا يتألف من الموظفين ومن أعضاء منتخبين فيهم ممثلون للمسيحيين واليهود . ووكل حفظ النظام إلى قوة عسكرية صغيرة تسمى الضبطية ، تتبع قيادة الجيش العثمانى مباشرة .

وامتدت يد الاصلاح إلى العراق ، لا سيما عندما استلم الحكم فى بغداد مدحت باشا ، فاهتم بالتعليم والصحة ووضع نظام الطابو (أى تسجيل الأراضى والعقارات) الذى كان يهدف إلى استقرار القبائل فى الأراضى الزراعية (٦٧) .

واجرى العثمانيون فى بلاد الشام تقسيما إداريا جديدا ، وأنشأ الباب العالى سنجقية منفصلة لبيت المقدس تتبعه مباشرة ، وذلك نتيجة لزيادة أهمية بيت المقدس . ولكن على الرغم من هذا التنظيم الجديد فلم تنجح المركزية فى بلاد الشام نظرا للانقسام الشديد بين السكان أنفسهم من الناحية الدينية وتعدد الملل والنحل الإسلامية والمسيحية على السواء . كذلك كان وجود الإقطاع الشامى عاملا آخر عاق نجاح الحكم المركزى ، فهو إقطاع كان يرتكز بصفة خاصة فى جبل لبنان ، فضلا عن تعدد العصبيات القبلية ، وتأخر طرق المواصلات .

ومع ذلك فقد شهدت بلاد الشام فترة انتعاش فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ووالى دمشق مدحت باشا ، إذ استطاع هذا الوالى أن يوفر الأمن فى البلاد ، فجرى فتح طريق دمشق – بيروت عام ١٨٦٣م ، ومدت شبكة للخطوط الحديدية بين المدن السورية الرئيسية فيما بين عامى ١٨٩٢ – ١٩١١ ، كما اتصلت دمشق بالحجاز بخط حديدى انتهى عام ١٩٠٨ ، وكثرت المدارس العثمانية حتى تستطيع أن تقيم نوعا من التوازن إزاء انتشار المؤسسات التعليمية والثقافية التى أقامتها البعثات التبشيرية المسيحية هناك .

أما فى الحجاز فقد زاد اهتمام الدولة العثمانية بشئونه ، وخاصة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى الذى كان مدفوعا بسياسته الإسلامية ، فالحجاز مركز الحرمين الشريفين ، وقبلة المسلمين فى شتى أنحاء الأرض ، فزاد السلطان من الأموال التى كانت تدفع للقبائل لحراسة قوافل الحج وأنشأ - كما ذكرنا - خطا حديديا يصل الحجاز بالشام ، حتى وصل ذلك الخط إلى المدينة المنورة عام ١٩٠٨، لكنه لم يتقدم بعد ذلك خطوة بسبب تمرد قبائل حرب .

ولما تولى الاتحاديون الحكم عام ١٩٠٩ ظلوا يوجهون اهتمامهم بالحجاز ، فعينوا الشريف حسين - الذى عاش فترة طويلة فى استانبول - أميرا على مكة المكرمة حتى يضمنوا ولاءه للدولة العثمانية . والحق أنه بقى على ولائه لها فترة ، فساعدها ضد الحركة الإدريسية فى عسير عام ١٩١٠ - ١٩١١ ، وضد الإمام يحيى فى اليمن ، وساعدها على بسط نفوذها فى نجد عام ١٩١٠ ، إلا أن انجلترا نجحت فى استقطابه ضد الدولة العثمانية ، فانساق وراء وعودها .

وقد حاولت الدولة العثمانية تطبيق برنامج الإصلاحات المعروف باسم التنظيمات فى مصر ، فطالبت عباس الأول بذلك ولكنه عارض وأيدته انجلترا ، ثم لم تلبث مصر أن تباعدت عن الدولة العثمانية بازدياد النفوذ الأوربى فى عهد الخديو اسماعيل ثم الاحتلال البريطانى فى عهد توفيق . ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى عام ١٩١٤ ، وإلى أن أعلنت الحماية البريطانية عليها .

أما منطقة الخليج بساحليها العربى والفارسى فقد كانت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مسرحا لتنافس استعمارى دولى حاد نشب بين بريطانيا وروسيا وفرنسا والمانيا . وكانت انجلترا تنظر إلى الخليج على أنه البوابة الكبرى إلى الهند من ناحية ، وإلى العراق وفارس من ناحية أخرى فشاءت لنفسها دون غيرها السيادة السياسية والعسكرية ، فعقدت سلسلة من الاتفاقيات مع مشايخ المشيخات العربية تعهدوا فيها بألا يتخلوا أو يؤجروا أو يرهنوا بأى شكل من الأشكال ولأى سبب من الأسباب قسما من أراضيهم إلا باذن بريطانيا التى تعهدت مقابل ذلك بحماية تلك المشيخات .

وكان على الدولة العثمانية أن تواجه ذلك الزحف الاستعمارى على أراضيها وتحمى ولاياتها العربية من أخطاره ، فحاولت أن تعيد سيطرتها على المناطق التى

كانت فى يدها ثم استقلت بعد ذلك مثل اليمن ، وأن تسيطر على المناطق التى تركتها من البداية ، مثل المنطقتين الشرقية والوسطى فى شبه الجزيرة العربية ، فاستخدمت فى ذلك الوسائل العسكرية احيانا والوسائل الديبلوماسية احيانا أخرى .

والجدير بالذكر هنا هو تبنى السلطان عبد الحميد الثانى لفكرة الجامعة الاسلامية ، باعتبارها الاداة التى تضمن التفاف الشعوب الاسلامية وشعوب العالم العربى حول الخلافة العثمانية ، وبالتالى توفر امكان الضغط على الدول الأوربية حتى ترفع أيديها عن التدخل فى شئون الدولة العثمانية وتكف عن الاعتداء على ولاياتها . وكان من الطبيعى أن يحظى العرب بالذات – من خلال سياسة الجامعة الاسلامية – بمركز مرموق عند السلطان عبد الحميد ، فاعتمد عليهم ووثق بهم فى شئونه الخاصة فى القصر .

ورغم سقوط السلطان عبد الحميد فى عام ١٩٠٩ إلا أن الاتحاديين ظلوا يتمسكون بالفكرة الاسلامية ويحاولون من خلالها لم شمل المسلمين حول الدولة العثمانية ، وقد استغلوا الفكرة بالفعل فى الحرب الطرابلسية ضد ايطاليا وفى حروب البلقان . ومع ذلك فقد أخذت فكرة الجامعة الاسلامية تضعف لتحل محلها الأفكار القومية التى كانت عاملا وراء تفتيت الوحدة الاسلامية .

ونخرج من ذلك العرض إلى أن حركة الاصلاح فى الدولة العثمانية التى بدأت منذ عهد السلطان مصطفى الثالث واستمرت حتى عهد السلطان عبد الحميد الثانى لم تكن كافية لتقوية مؤسسات الدولة العثمانية وتمكينها من مجابهة الضغوط الأوربية ، إذ ظلت تقاوم الزحف الاستعمارى الضارى على أراضيها حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ولم يهدأ بال الدول الأوربية إلا بعد أن أجهزت عليها وتقاسمت ممتلكاتها . فلم يتوقف الزحف الأوربى على الولايات العربية إلا بعد الاحتلال الفرنسى للجزائر الذى بدأ عام ١٨٣٠ م ، وذلك بسبب اشتداد حدة التنافس بين الدول الأوربية نفسها على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وما صحب هذا التنافس من حروب ومؤتمرات ومعاهدات ازدحم بها تاريخ الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، فبسطت فرنسا حمايتها على تونس عام ١٨٨١ م ، واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ م ، واحتلت ايطاليا طرابلس الغرب وبرقة عام ١٩١١ م .

أما فى مطلع الحرب العالمية الأولى فقد احتلت القوات البريطانية العراق ودخلت بغداد فى الحادى عشر من مارس ١٩١٧ ، ثم تقدمت شمالا فاحتلت الموصل ، حتى سيطرت على العراق كله . ثم نجحت بريطانيا ايضا فى استقطاب الشريف حسين امير مكة المكرمة ضد الدولة العثمانية . فلما انتهت الحرب العالمية الأولى تقاسمت الدول الأوربية ما بقى من اقاليم عربية ، عدا اليمن والحجاز ونجد ، وصارت تلك الاقاليم – التى كانت تشكل وحدة واحدة فى ظل الدولة العثمانية – بلداناً ترزح تحت نير الانتداب أو الحماية أو الاحتلال .

وقد حاولنا من خلال هذا العرض التاريخى الموجز للعلاقات التركية العربية أن نؤكد على الطبيعة التى اتسمت بها تلك العلاقات خلال العهد العثمانى والرابطة التى كانت تجمع بين الشعبين التركى والعربى .

فقد ساد الغرب الاوربى وبالأخص فرنسا تصور خاطىء للعلاقة التى كانت تجمع بين الدولة العلية العثمانية وبين الولايات التابعة لها فى القرن الثامن عشر ، باعتبار أن هذه العلاقة كانت تمثل نوعا من الاستعمار المبنى على تحقيق مصالح مادية للطرف الأقوى . وبدأ هذا التصور – رغم ثبوت خطئه – ينتقل بالتواتر جيلا بعد جيل منذ مقدم الحملة الفرنسية على مصر مسيطرا على الفكر العلمى للتاريخ فى مصر ، ومستندا فى البداية إلى كتابات الرحالة الفرنسيين أو القناصل أو إلى كتابات العلماء الفرنسيين الذين رافقوا الحملة الفرنسية ، وهى كتابات مغرضة وشهادات غير منصفة كان الغرض منها هدم كيان الدولة العثمانية وتحطيم الرابطة التى تجمع شعوبها حول رمز الخلافة الذى يمثله السلطان العثمانى (٦٨) .

وقد ساعد على ترسيخ هذا المفهوم وانتشاره عدد من العوامل التى برزت عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام ، منها سيطرة الدول الاجنبية وعلى الأخص فرنسا وانكلترا على مجالات التعليم فى مصر والشام وشمال أفريقيا ، وانتشار حركات التبشير المسيحية ، ثم محاولات إلهاب الشعور القومى العربى على حساب الرابطة الاسلامية التى تجمع بين الترك والعرب . ثم محاربة الانجليز خلال فترة احتلالهم لمصر لاستخدام اللغة التركية حتى تم الغاؤها من التداول ، وانقطاع الباحثين العرب عن تعلم تلك اللغة ومحاولة التعرف على المصادر العثمانية ووثائق الارشيف العثمانى بوجه خاص مما جعلهم مضطرين للأخذ عن المصادر الأوربية التى يحاول اغلبها تشويه تلك العلاقة.

وقد استمر ذلك التصور الخاطىء عن طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والولايات العربية حتى عهد متأخر ، بل وبدأ ينتقل من علم التاريخ إلى الأدب والثقافة والفنون وغيرها ، وعُلقت على شماعة الحكم العثمانى كل ما أصاب العالم العربى من عزلة وتخلف فى شتى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية ، وهو أمر يخرج عن المنهج العلمى المستقيم الذى لا يخضع لسيطرة اتجاهات فكرية أو سياسية أو يتبنى ايديولوجيات مرحلية (٦٩) . ولا شك أن تصحيح هذا التصور الخاطىءوتنقية التاريخ المشترك للشعبين التركى والعربى سوف يكون من شأنه وضع الاساس المتين لعملية التقارب التى نشهدها هذه الأيام بين الطرفين ، والضمان الأمثل لجدية واستمرار هذا التقارب فى شتى اشكاله . ونحن نعتقد أن الأسس الثقافية المتينة هى أسلم الطرق لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية متينة . أضف إلى ذلك أن تنقية التاريخ المشترك من ذلك التصور الخاطىء عن طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية كفيلة بمحو شبهات الخنوع والسلبية التى يراد إلصاقها بالعرب الذين عاشوا فترة الحكم العثمانى ورضوا به عن طيب خاطر ومحو شبهة الظلم والتجبر التى ألصقت بالعثمانيين ، ولاشك أن محو تلك الشبهات عن الترك والعرب سوف يكون من شأنه إضفاء العديد من الايجابيات فى بناء الشخصيتين التركية والعربية المعاصرتين من ناحية وازاحة الجدار الذى يقف حائلا دون النمو السريع للعلاقات بين الطرفين من ناحية أخرى .

الجانب الثقافى والحضارى

فى العلاقات التركية العـربية (٧٠)

تحدثنا فيما سبق عن طبيعة الدولة العثمانية والأسس الدينية الاسلامية التى قامت عليها دعائمها ، فهو طابع اتسمت به تشريعاتها ومعظم تصرفاتها ، وانعكس بالتالى على التطور الثقافى والحضارى الذى مرت به الدولة ، وكان العامل الاساسى فى تلاحمها ثقافيا وحضاريا مع الشعوب الاسلامية الاخرى ، ولا سيما الشعب العربى ، فتأثرت وأثرت فى إطار الحضارة الاسلامية بشكلها العام .

وقد بدأت العلاقات الثقافية بين الترك والعرب قبل ظهور الدولة العثمانية نفسها ، فقد كانت هناك دولة السلاجقة والدولة المملوكية ، وكلتاهما دولتان تركيتان

ظهرتا قبل دولة العثمانيين وكان لهما دورهما فى إثراء الحضارة الاسلامية . والذى يعنينا هنا هو العلاقات الثقافية بين الترك والعرب فى العهد العثمانى .

والحق أن الاتراك العثمانيين كانوا قد تأثروا بتأثرات عربية قبل فتحهم لبلادهم ، فكانت العربية لغة الدين والقانون كما كانت الفارسية لغة الآداب والعلوم . وجاء عدد ملحوظ من رجال الدين العثمانيين من البلاد العربية ، أو من الذين كانوا قد تعلموا بها . وأن ضم الأراضى العربية إلى الامبراطورية قد فتح طريقا لتأثيرات جديدة من تلك الآراضى (٧١) .

ويمكن القول إن العلاقات العثمانية المملوكية قد بدأت فى عهد السلطان برقوق ونظيره العثمانى يلديرم بايزيد ، إذ ذكر القلقشندى فى صبح الاعشى ذلك (جـ ٨ ، ص ١٥) ، وذكر ابن اياس فى بدائع الزهور أن قاصد السلطان العثمان بايزيد جاء فى ذى القعدة ٧٩٥ هـ وعلى يديه تقادم (هدية) للسلطان المملوكى برقوق ، وذلك ليخبره بأمر تيمورلنك الذى كان يشكل خطرا مشتركا على الدولتين آنذاك ، وأن يكون السلطان على حذر منه ، كما أرسل يطلب من برقوق طبيبا حاذقا وأدوية توافق مرضه ، إذ كان يشكو من ضربان المفاصل (٧٢) . وبعد وقوف برقوق على مطالعة بايزيد العثمانى وعلمه ما فيها عين له الريس علاء الدين بن صغير رئيس الاطباء بالديار المصرية وأرسل بصحبته حملين من الادوية التى توافق مرضه كما أرسل له هدية حافلة (٧٣) .

وعن طبيعة العلاقات العلمية والثقافية والتبادل فى تلك النواحى بين الدولتين فيمكن القول إنها تميزت بشكل من التأثير المتبادل والحركة العلمية النشطة المتمثلة فى سفر العلماء والطلاب ، إذ كان العثمانيون ينظرون إلى القاهرة فى أوائل عهد الدولة العثمانية على أنها مركز علمى رائد ، كما نظر العلماء والطلاب العرب إلى الأستانة نفس النظرة ، وخاصة بعد أن أنشأ فيها السلطان محمد الفاتح مدارسه العلمية العالية المعروفة بمدارس الصحن العثمانى والمدارس الأخرى التى أقيمت بعدها .

ومن العلماء الذين نزحوا من الاناضول إلى مصر لأجل العلم نذكر قاضى القضاة علاء الدين القونوى ، فقد قدم دمشق اولا عام ٦٩٣ هـ ، ثم سافر إلى مصر ودرّس بها فى عدة مدارس كبار إلى أن ولى مشيخة الشيوخ فيها ثم توفى فى دمشق عام ٧٢٧ هـ (٧٤) .

كذلك كان هناك العالم داود القيصرى القرمانى الذى رحل إلى مصر وقرأ على علمائها التفسير والحديث والاصول وبرع فى العلوم العقلية وشرح فصول ابن عربى (٧٥) . وقد عين القيصرى بعد رجوعه إلى الأناضول فى أول مدرسة بنيت فى الدولة العثمانية وهى مدرسة أورخـــان ببلدة ازنيق فدّرس فيها وأفاد وصنّف وأجـاد (٧٦) .

ومن علماء الترك الاجلاء الذين كان لهم اثر بارز فى الحياة الدينية والعلمية فى مصر فى العصر المملوكى لفترة طويلة الشيخ أكمل الدين الرومى البابرتى الحنفى ، فقد رحل إلى مصر فى أواخر عهد المماليك وترجم له أغلب كتاب التراجم ، فذكروا علمه وفضله فى كثير من المواضيع (٧٧) .

وقد ذكر ابن حجر ان أكمل الدين البابرتى اشتغل بالعلم ثم رحل إلى حلب فانزله القاضى ناصر الدين بن العديم بالمدرسة الساوجية فاقام بها مدة ثم قدم إلى القاهرة فأخـذ عن الشيخ شـمس الدين الاصبهانى وأبى حيان وسـمع من ابن عبد الهادى والدلاصى وغيرهما . وصحب شيخون واختص به وقرره شيخا بالخانقاه التى أنشأها وفوض أمورها اليه .. وكان حسن المعرفة بالفقه والعربية والأصول وصنف شرح مشارق الانوار وشرح البزدوى والهداية وعمل تفسيرا حسنا وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح المنار والتلخيص وغير ذلك ... وكانت رسالته لا تُرد مع حسن البشر والقيام مع من يقصده والانصاف والتواضع والتلطف فى المعاشرة والتنزه عن الدخول فى المناصب الكبار ، بل كان أصحاب المناصب على بابه قائمين بأوامره مسرعين إلى قضاء مأربه وكان الظاهر (بيبرس) يبالغ فى تعظيمه حتى إذا اجتاز به لا يزال راكبا واقفا على باب الخانقاه إلى أن يخرج فيركب معه ويتحدث إليه فى الطريق ، ولم يزل على ذلك إلى أن مات فى ليلة الجمعة تاسع عشر شهر رمضان وحضر السلطان فمن دونه جنازته واراد السلطان حمل نعشه فمنعه الأمراء وحمله ايتمش وأحمد بن يلبغا وسودون النائب ونحوهم وتقدم فى الصلاة عليه عز الدين الرازى ودفن بالخانقاه المذكورة .

أما عن تلاميذ أكمل الدين وملازميه فقد كانوا كثرة من العرب والترك وغيرهم من الوافدين من شتى انحاء العالم الاسلامى ، نذكر منهم القاضى صدر الدين ابن القاضى جمال الدين ابن القاضى علاء الدين التركمانى ، الذى كان كما يذكر ابن حجر (٧٨) ممن لازم الشيخ أكمل الدين ثم تفقه واشتغل ومهر فى العلم وناب فى

الحكم ولازم الشيخ إلى أن مات فى ذى القعدة عام ٧٧٦ هـ . ثم نذكر موفق الدين الرومى الذى ولى قضاء غزة ثم قضاء حلب ثم قضاء العسكر بالقاهرة ثم قضاء القدس ثم مات فى القاهرة فى رجب ٨١٠ هـ ، وقال عنه ابن حجر إنه كان من طلبة أكمل الدين وتولى قضاء الحنفية بعده باشارته وكان دينا مشاركا فى العلوم (٧٩) .

ونذكر الفنارى الرومى الذى رحل إلى الديار المصرية عام ٧٧٨ هـ فأخذ عن الشيخ اكمل الدين وغيره ثم رحل إلى بلاد الروم فولى قضاء بورصة ثم تحول إلى قونية فأقام بها ثم فوض إليه قضاء الدولة العثمانية وصار فى معنى الوزير واشتهر ذكره وشاع فضله . ثم حج عام ٨٢٢ هـ وبعد عودته طلبه « المؤيد شيخ » السلطان المملوكى آنذاك ودخل القاهرة واجتمع بفضلائها وذاكروه وباحثوه وشهدوا له بالفضيلة ثم رجع إلى القدس فزاره ثم رجع إلى بلاده فتولى مشيخة الاسلام وأفتى ويرجح أنه توفى فى بورصة عام ٨٣٤ (٨٠) . ويذكر ابن حجر فى ترجمته أنه كان عارفا بالقراءات والعربية والمعانى كثير المشاركة فى الفنون ، وله تصنيف فى أصول الفقه جمع فيه المنار والبزدوى وأقام فى عمله ثلاثين سنة ، كما ذكر ابن حجر أن الفنارى اجازه لما قدم القاهرة (٨١) .

ونذكر من تلامذة الشيخ أكمل الدين ايضا ابن قاضى سماونه الذى أخذ العلم عن ابيه أولا وبعض العلماء من بلاده ثم رحل إلى مصر وقرأ بها مع الشريف الجرجانى على المولى مباركشاه وقرأ بمكة على الشيخ الزيلعى ثم قدم إلى القاهرة وقرأ مع الشيخ الجرجانى على الشيخ أكمل الدين وحصل عنده جميع العلوم (٨٢) . وقيل إنه أقرأ السلطان فرجبن برقوق سلطان مصر ثم رحل إلى تبريز ثم عاد إلى مصر ثم إلى حلب ثم تيره من بلاد الروم ثم ادرنه ثم نصب قاضيا عندما تسلطن موسى جلبى ، ومات عام ٨١٨ هـ ، وله مؤلفات كثيرة (٨٣) .

ونذكر من تلامذه الشيخ أكمل الدين المولى الحاج باشا (وهو خضر بن على ابن خطاب الذى كان معاصراً للسلطان بايزيد) ، وهو الذى ارتحل إلى القاهرة وقرأ بها عليه مع ابن قاضى سماونه ثم اشتغل بالطب ومهر به وفوض اليه مارستان مصر فدبره احسن تدبير وصنف كتاب الشفاء فى الطب باسم الامير محمد بن آيدين ثم صنف فيه مختصرا بالتركية سماه التسهيل (٨٤) .

ومن العلماء العرب الذين كان لهم أثر بارز فى إثراء الحياة العلمية والثقافية فى بلاد الترك وبلاد العجم الشيخ شمس الدين محمد بن الجزرى * الذى التحق

بالسلطان يلديرم بايزيد العثمانى فأكرمه وعظمه وأخذ أهل البلاد عنه علم القراءات حتى طبقت شهرته الآفاق وانتهت اليه رئاسة ذلك العلم فى الممالك الاسلامية فكان يلقب بالامام الاعظم ، وله مؤلفات عديدة فى القراءات (٨٥) . وكان ابنه الشيخ أبو الخير قد قدم بلاد الروم فى عهد السلطان محمد الفاتح ، وكان عالما فاضلا بارعا فى صنعة الانشاء فنصبه السلطان موقعا بالديوان العالى وأكرمه غاية الاكرام لوقوفه على فضله وحسن اخلاقه وشمائله (٨٦) .

ومن العلماء الاتراك الذين وفدوا إلى مصر محيى الدين أبو عبد الله الرومى الكافيجى ، فقد دخل عليها وأخذ عنه الفضلاء والاعيان وولى مشيخة الشيخانية ، وكان اماما كبيرا فى المعقولات كلها وأصول النحو والتصريف والاعراب والمعانى والبيان والجدل والمنطق والفلسفة والهيئة ، كما كان له باع فى الفقه والتفسير والنظر فى علوم الحديث ، وقد ذكر السيوطى أن تصانيفه بلغت من الكثرة بحيث لا يمكن احصاؤها (٨٧) . وكان هو نفسه من تلامذته ؛ إذ لازمه أربع عشرة سنة ، نهل فيها من علمه وفضله .

وتتحدث كتب التراجم عن المولى الكورانى أحد علماء الدولة العثمانية فى عهد السلطان محمد الفاتح ، وقد قرأ أولا فى بلاده ثم ارتحل إلى القاهرة وتفقه بها وقرأ هناك القراءات العشر بطريق الاتقان والاحكام وقرأ التفسير والحديث وأجازه علماء عصره فى العلوم المذكورة واجازه ابن حجر ايضا فى الحديث . وقد درس الكورانى بالقاهرة درسا حضره الفحول وشهدوا له بالفضيلة التامة وقابله بالقاهرة المولى يكان اثناء سفره إلى الحجاز وأخذه معه إلى بلاد الروم لما رأى من فضيلته وقدمه للسلطان فأعطاه مدرسة جده السلطان مراد فى بورصة ومدرسة جده بايزيد بنفس المدينة . وتدرج الكورانى فى المناصب حتى عرض عليه الفاتح الوزارة فلم يقبلها وقبل القضاء ثم قلد بعد ذلك منصب الفتوى . وللكورانى مؤلفات كثيرة ؛ منها تفسير يسمى غاية الامانى فى تفسير السبع المثانى ، أورد فيه مؤاخذات كثيرة على الزمخشرى والبيضاوى ، وشرح البخارى المسمى بالكوثر الجارى على رياض البخارى ، وغير ذلك (٨٨) . وقد توفى عام ٨٩٣ هـ وهو قاض على استانبول ، فكان أول قاض لها بعد فتحها ودفن بها . ومن التلاميذ العرب الذين تتلمذوا عليه المولى على العربى ، وأصله من نواحى حلب قرأ بها أولا ثم رحل إلى بلاد الروم وقرأ على المولى الكورانى وكان وقتها مدرسا بمدرسة السلطان بايزيد الأول فى بورصة ، وقيل

إنه كان يقول لتلميذه العـــربى : أنت عندى بمنزلة الشـــريف عند مباركشاه المنطقى (٨٩) .

والحق أن المشرق العربى خلال العصور الوسطى ، ولا سيما العصر المملوكى، قد نال حظا وافرا من الازدهار الحضارى ، وذلك نتيجة لرواج التجارة بين الشرق والغرب عبر الطرق التى كانت تجتاز البلاد العربية ، فلما تحولت التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح وشرع البرتغاليون يحتكرون تجارة الشرق بدأت موارد البلاد فى النضوب . وقد صادف ذلك دخول العثمانيين إلى المشرق العربى فتحولت مصر من دولة قوية كانت تضم عاصمة الخلافة الاسلامية إلى ولاية عثمانية تابعة ، واصبحت استانبول هى عاصمة الاسلام الكبرى التى تهفو اليها كل الافئدة . وذلك بالطبع كان له أثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى على الحياة الثقافية فى مصر وغيرها من بلدان العالم العربى .

غير أن هذا لا يعنى البتة أن الحركة العلمية والثقافية فى مصر والبلدان العربية قد توقفت خلال العهد العثمانى ، فقد ظل الازهر الشريف قائما يضطلع بدروه الثقافى وريادته العلمية كأكبر جامعة اسلامية كانت ولا تزال مقصد الطلاب وقبلة أهل العلم من شتى أنحاء العالم الاسلامى ، فقد انجب العديد من الاساتذة والعلماء العرب والوافدين الذى حملوا على عاتقهم مسيرة الحركة العلمية فى مصر وغيرها ، وقد ترجمت لهم كتب الطبقات والتراجم (٩٠) . كما يمكن للمطلع على كتاب الجبرتى وغيره أن يرى أن العثمانيين أقاموا عددا من المدارس فى مصر عدا المدارس القائمة بها منذ العهد المملوكى مثل المدرسة السنانية والمدرسة القطبية والمدرســة الجنبلاطية وغيرها ، وســيلاحظ أن تلك المدارس كانت نشيطة هى الأخرى .

ومن العلماء العثمانيين الذين ترجمت لهم كتب الطبقات أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، فقد أفرد له التميمى الغزى فى الطبقات السنية خمس صفحات امتدح فيها علمه وفضله ثم أورد فى نهايتها كلام صاحب الشقائق الذى عقد المقارنة بينه وبين السيوطى ، بل وقال إن ابن كمال باشا ادق نظرا واحسن فهما واكثر تصرفا (٩١) .

وقد دخل ابن كمال باشا القاهرة بصحبة السلطان سليم الأول ، وكان اذ ذاك قاضيا لعسكر الاناضول ، وأجازه بعض علماء الحديث هناك واستفاد وشهد له علماء

القاهرة بالفضائل الجمة والإتقان فى سائر العلوم المهمة . وقد صنف العديد من المصنفات ، وكان له باع طويل فى الإنشاء بالعربية والتركية والفارسية ، كما وضع كتابا بالتركية فى تواريخ آل عثمان .

والمعروف أن الدولة العثمانية بدأت عقب دخولها المنطقة العربية ترسل قضاتها إلى الولايات المختلفة ، فكانوا ينظرون طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية فى جميع القضايا المدنية والجنائية ، وهؤلاء القضاة كانوا يمثلون فى الوقت نفسه جانبا عريضا من طبقة العلماء فى الدولة العثمانية ، وكان منهم عديدون درسوا وألفوا وأجادوا . ونذكر من هؤلاء القاضى « سيدى جلبى » الذى جاء إلى مصر عام ٩٢٨ هـ ليتولى شئون القضاء ، وقد مدحه ابن اياس فقال إنه كان من اعظم قضاة ابن عثمان (٩٢) . وكان عالما بالعلوم العربية كلها وبالتفسير والحديث والأصول والفروع والعلوم العقلية ، وكان صاحب بيان ، فصيح اللسان واسع التقرير كامل التحرير ، وكان له إنشاء بليغ فى العربية (٩٣) .

ومن قضاة العثمانيين فى البلاد العربية المولى حامد افندى المتوفى عام ٩٨٥ هـ ، وهو من قونيه ، تقلد قضاء دمشق ثم انتقل إلى مصر ثم عاد إلى استانبول فتولى قضاء بورصة ثم قضاء استانبول ثم قضاء عسكر الروملى ، ولما توفى شيخ الاسلام الشهير أبو السعود افندى (٨٩٦ هـ - ٩٨٢ هـ / ١٤٩١ م - ١٥٧٤ م) أقيم مقامه فى الفتوى وظل على ذلك حتى وفاته (٩٤) .

ومن العلماء المصريين الذين ذهبوا إلى استانبول واقاموا بها الشريف العباسى عبد الرحيم ، وذكره صاحب الشقائق فى الطبقة التاسعة ضمن علماء دولة السلطان سليم الأول ، فقال إنه ولد بمصر وقرأ على علمائها وحصل العلوم الأدبية والبلاغة والحديث والتفسير ، ثم أتى إلى أستانبول زمن السلطان بايزيد وكان له شرح للبخارى قدمه للسلطان فأعطاه جائزة سنية ، وكان للشريف إنشاء بليغ ونظم حسن وخط مليح (٩٥) . ونذكر ايضا من العلماء العرب الذين رحلوا إلى استانبول واشتغلوا بالعلم المولى عرب جلبى المتوفى عام ٩٥١ هـ ، والشيخ عرب امام من حلب المتوفى عام ٩٥٦ هـ وصاحب « ملتقى الابحر » .

كذلك من الولاة العثمانيين المشهورين فى العلوم الادبية راغب باشا الذى ولى مصر بين عام (١١٥٧ - ١١٦١ هـ) وموسوعته المشهورة «سفينة الراغب فى الأدب

العربى » ، وقد ترجم له الجبرتى فى وفيات عام ١١٧٦ هـ ، ونعته بأنه كان معدودا من أفاضل العلماء وأكابر الحكماء جامعا للرياستين حاويا للفضيلتين ، وأنه كان صاحب تآليف وأبحاث فى المعقول والمنقول والفروع والأصول (٩٦) .

ونذكر من الولاة العثمانيين على مصر الوالى أحمد باشا (ولايته ١١٦١ - ١١٦٣ هـ) المعروف بكور وزير ، فقد كان ممن يهتمون بالعلوم الرياضية فأرسله شيخ الأزهر عبد الله الشبراوى إلى الشيخ حسن الجبرتى والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فطالع عليه ربع الدستور واتقنه ثم طالع وسيلة الطلاب فى استخراج الاعمال بالحساب ، وهو مؤلف دقيق للعلامة الماردينى . ثم اشتغل الباشا بعد ذلك برسم المزاول والمنحرفات حتى اتقنها ورسم على اسمه عدة منحرفات على ألواح كبيرة من الرخام صناعة وحفرا بالازمير (٩٧) .

ومن المقرئين الذين ذاع صيتهم فى انحاء دار الخلافة العثمانية المقرىء المحدث الشيخ عبد القادر بن خليل بن عبد الله الرومى الاصل المدنى المولد والمعروف بلقب « كديك زاده » . فقد ولد بالمدينة المنورة عام ١١٤٠ هـ فنشأ بها وحفظ القرآن وجوّده على شيخ القراء شمس الدين محمد الشجاعى نزيل المدينة وحفظ الشاطبية واشتغل بالعلم . وكان حسن النغمة طيب الاداء ، ولى الخطابة والامامة بالروضة المطهرة ، ثم ورد إلى مصر وتلقى عن الشيخ سليمان الخربتاوى وأجازه فى عام ١١٦٨ هـ وحضر غيره من المشايخ ، ثم توجه إلى الروم ثم عاد إلى المدينة ثم أتى مصر ودار على الشيوخ ثانيا . وقد تنقل كديك زاده ورحل إلى بلاد كثيرة بعد ذلك فدخل حلب وخادم احدى قرى الروم ثم عاد إلى مصر واخذ الحديث عن السيد مرتضى ثم عاد إلى الحرمين الشريفين ومنهما إلى اليمن فدخل صنعاء ثم كوكبان وشبام واللحية ، ثم عاد إلى مصر بالفوائد الغزار وبما حمل فى غيبته وأسفاره من النوادر والاسرار . ولم تزل تنتقل به الأحوال حتى سافر إلى القدس وزار المشاهد الكرام ثم ارتحل إلى نابلس وبها مات عام ١١٧٨ هـ ووصل نعيه إلى مصر (٩٨) .

ويذكر الجبرتى أنه لما تمهر الآخذون عن والده والملازمون عنده ترك والده الاشتغال بعلم الهندسة وأحال الطلاب على هؤلاء التلاميذ الذين اخذوا عنه وتمهروا فإذا كان الطالب من أبناء العرب تقيد بتلميذه الشيخ محمد بن اسماعيل النفراوى وإذا كان من الاتراك أو الاعاجم تقيد بمحمود افندى النيشى (٩٩) .

وهناك أيضا من علماء الاتراك عبد السلام افندى الارزنجانى المتوفى عام ١١٩٢ هـ ، فقد كان اماما فاضلا محققا له معرفة بالاصول ، قرأ العلوم ببلاده واتقن فى المعقول والمنقول ثم قدم مصر فمكث بها مدة ولما كمل بناء المدرسة المحمودية بالحبانية تقرر مدرسا فيها وكان يقرأ فيها الدرر لمنلا خسرو وتفسير البيضاوى ويورد ابحاثا نفيسة (١٠٠) . وتقلد التدريس باعدادية المحمودية عدد من علماء الأتراك الافاضل كان اخرهم الاستاذ الشيخ محمد احسان اليوزغادى النشأة الازهرى التحصيل والمتوفى بالقاهرة (١١٠٩ - ١١٩٦) . ونذكر كذلك الشيخ خالد أفندى ابن يوسف الديار بكرلى ، وكان واعظا اشتغل بالوعظ بمكة المكرمة ثم جاء إلى مصر ولازم المشايخ بها والوعظ للاتراك وأخذ عن الشيخ السيد محمد مرتضى الحسينى فى دروس الصحيح بجامع شيخون عام ١١٩٠ هـ وفى دروس الأمالى والشمائل بجامع الحنفى وسافر إلى دمشق وأدرك جلة الاشياخ بديار بكر والرها (أورفة) وأرضروم ثم توفى عام ١١٩٣ هـ . ومن هؤلاء أيضا الشيخ مصطفى بن صادق أفندى اللازجى الحنفى المولود عام ١١٧٤هـ ، والذى نشأ فى حجر والده وحفظ القرآن وبعض المتون ومهر فى اللغة التركية وحضر على بعض الأشياخ ولازم الشيخ محمد الفرماوى وأخذ عنه النحو وقرأ عليه مختصر السعد وغيره برواق الجبرت بالأزهر ، ثم تصدر للإفادة والمطالعة لطلبة الأتراك المجاورين برواق الأروام (الأتراك) ولبس له تاجا وفراجه ، وعمل له مجلس وعظ على كرسى بالجامع المؤيدى واجتمع لسماع وعظه كثير من أبناء العرب والأتراك والأمراء والأجناد فيقرر لهم بالعربى والتركى بفصاحة وطلاقة لسان (١٠١) .

وثمة إشارة أوردها الجبرتى تدلنا على مدى اهتمام السلاطين العثمانيين وكبار رجال الدولة بالعلم والعلماء فى شتى ولايات الدولة ، إذ ذكر أن السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ - ١١٨٧هـ) كانت له عناية ومعرفة بالعلوم الرياضية والفلكية ، كما كان يكرم أرباب المعارف ، وكان يراسل والده الشيخ حسن الجبرتى والشيخ أحمد الدمنهورى ويهاديهما ويرسل إليهما الصلات والكتب ، ومرة أرسل إلى والد الجبرتى ثلاثة كتب مكلفة من خزائنه وهى كتاب القهستانى الكبير وفتاوى الانقروى ونور العين فى اصلاح جامع الفصولين كلاهما فى الفقه الحنفى ، كما ذكر الجبرتى أن للسلطان مصطفى مؤلفا دقيقا فى الفن ينسب إليه ، غير أنه لم يذكر اسمه (١٠٢) .

على أن الحركة العلمية والثقافية بين الأتراك والعرب فى العهد العثمانى لم تقتصر على تنقل العلماء والقضاة والولاة وغيرهم ، بل شملت أيضا أهل الصناعات والفنون بمختلف أنواعها . كما ارتبطت تلك الحركة أيضا بحركة أخرى واكبتها فى مجال العمارة فى العهد العثمانى داخل المدن العربية .

فقد خرج الأتراك العثمانيون على العالم فى القرن (١٠هـ/١٦م) برؤية جديدة للفن الإسلامى عكست بوضوح شديد كثيرا من الجوانب التاريخية والحضارية والفلسفية فى حياة هذا الشعب التركى العثمانى ، ولم تعد هذه الرؤية مقصورة على الأقاليم التى كانت أساس دولتهم ، بل امتدت إلى معظم البلاد العربية لتعطى صفة الانتشار والعالمية لهذا الفن ، ففى مجال العمارة الدينية ابتكر المعمار العثمانى شكلا جديدا فى عمارة المسجد ساد طراز المساجد فى مدن استانبول وادرنة وبورصة ، ويتمثل فى التخطيط المكون من قسمين ، وفى المآذن التى تمتاز بالبساطة والارتفاع (١٠٣) .

وقد تأثرت عمارة المسجد فى البلدان العربية فى العهد العثمانى بهذا التخطيط ، فنجد فى القاهرة مسجد سليمان باشا (سيدى سارية الجبل) (٩٣٥هـ/١٥٢٨م) ومسجد الملكة صفية (١٠١٩هـ/١٦١٠م) ومسجد سنان باشا ببولاق ومسجد محمد أبو الدهب وغيرها .

ومن أهم المساجد العثمانية فى العراق مسجد المرادية (٩٧٨هـ/١٥٧٠م) ومسجد الأحمدية (١٢١٠هـ/١٧٩٥م) ومسجد الحيدر خانة (١٢٣٤هـ/١٨١٨م) ومسجد عمر الأسود فى الموصل (١٠٩٣هـ/١٦٨٥م) ومسجد جمشيد (٩٦٨هـ/١٥٦٠م) وغيرها .

ونرى فى بلاد الشام مسجد درويش باشا (٩٨٢هـ/١٥٧١م) ومسجد سنان باشا (٩٩٩هـ/١٥٩١م) وغيرهما . وفى الجزائر جامع على بنشين (١٠٣١هـ/١٦٢٢م) فى مدينة الجزائر وجامع الصيدية أو الحواتين (١٠٧٠هـ/١٦٦٠م) ومسجد صلاح باى فى عنابة (١٢٠٦هـ/١٧٩١م) . وفى تونس مسجد سيدى محرز (١٠٨٦هـ/١٦٧٥م) .

وإلى جانب الجوامع والمساجد العثمانية فى البلدان العربية نرى أيضا المدارس ، فهناك فى مصر المدرسة السليمانية (٩٥٠هـ/١٥٤٣م) والمدرسة المحمودية

(١١٦٤هـ/١٧٥٠م) وغيرهما . وفى دمشق المدرسة السليمانية (٩٦٢هـ/١٥٥٤م) والمدرسة السليمية (٩٧٤هـ/١٠٦٦م) .

وتدل هذه المنشآت التعليمية بالقاهرة ودمشق على عالمية طراز المدرسة العثمانية . بل وتقف دليلا ماديا ينفى الرأى القائل بأن العثمانيين كانوا ضد الحركة التعليمية فى البلاد العربية (١٠٤) .

ومن الفنون التى أحرز فيها العثمانيون تقدماً باهراً ونقلوها إلى بعض البلدان العربية فن الخزف والسجاد الوبرى المعقود وغيرهما .

وفى مجال فن الخط ، فالملاحظ أن الأتراك كان لهم دور بارز فى استمرار مدرسة تجويد الخط المصرى حتى عهد متأخر . وسوف نكتفى هنا بذكر بعض الأسماء اللامعة فقط ، مثل : الخطاط عبد الله أفندى الملقب بالأنيس المتوفى عام ١١٨٧هـ ، والخطاط سليمان بن عبد الله الرومى المتوفى عام ١١٧٩هـ ، والخطاط الوهبى وشيخ الخطاطين بمصر المتوفى عام ١١٨٧هـ ، والخطاط الرشدى المتوفى عام ١٢٠٥ هـ شيخ الخطاطين بمصر بعد الوهبى ، وهو الذى ألف من أجله السيد محمد مرتضى الحسينى كتاب **حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق** جمع فيه ما يتعلق بفنهم مع ذكر أسانيدهم (١٠٥) ، أما قواعد مدرسة الخط المصرية الحديثة فقد شارك فى وضعها فى أوائل القرن العشرين خطاطون أتراك أيضا ، تذكر منهم الخطاط الشيخ عبد العزيز الرفاعى (ت ١٣٥٣هـ) ، ومحمد أفندى على زادة (ت ١٣٥٦هـ) وغيرهما .

أما فى مجال الموسيقى فيرى البعض أن التفاعل قديم بين الثقافتين التركية والعربية فى ذلك المجال ، إذ ذكر أبو الفرج الأصبهانى فى كتابه الأغانى أن أبا يحيى عبد الله بن سريج المغنى الذى طوت شهرته أرجاء الحجاز ليعتبر من أصول الغناء العربى فى العهد الأموى مع ابن محرز ومعبد ومالك ، قد ولد بمكة المكرمة فى السنة الثانية عشرة للهجرة من أب تركى ، ولابد أنه قد تأثر بكلامه وألحانه وتقاليده التركية (١٠٦) .

ثم استمر التفاعل بعد ذلك على هذا المنوال ، وكانت مدينة استانبول كعبة الأدباء والعلماء والفنانين من جميع الأقطار العربية والإسلامية ، باعتبارها عاصمة الخلافة ، فيقدمون بها إنتاجهم ، ويقتبسون من روائع ما يسمعون بها ، ومن هذا

وذلك تولد ما نلاحظه الآن من تشابه كبير بين القطع العربية و التركية ، وقد كان من أبرز الزائرين لها المرحومون : عبده الحامولى من مصر ، وعثمان الموصلى من العراق، وعلى الدرويش من حلب ، ومحسن ظافر من ليبيا ، وأحمد الطويلى من تونس، وتولد من هذا التلاقح إنتاج غنائى جيد ظهر فى أدوار وموشحات عبده الحامولى ومحمد عثمان .. كما برزت مقامات جديدة لا عهد للعروبة بها من قبل مثل الحجاز كار والشاهناز والنواثر (نو أثر = الأثر الجديد) وغيرها (١٠٧) .

وقد ذكرنا سابقاً أن الولايات العربية نالت حظا وافراً من حركة الإصلاح التى أجرتها الدولة العثمانية وانتشر بها العديد من المؤسسات الحديثة فى مجالات شتى ولا نبالغ إذا قلنا إن البنية الأساسية لبناء الدولة الحديثة فى العالم العربى قد وضع على أساس مما تركه العثمانيون فى مجالات شتى كالقضاء والتعليم والصحة والإدارة ونظم الجندية والمواصلات والصحافة والطباعة وغير ذلك .

وفى مجال القضاء فالمعروف أن الدولة العثمانية كانت تعتمد عند إصدار الأحكام القضائية على الكتب الفقهية وآراء العلماء والفتاوى والعرف . فلما اتصلت الدولة العثمانية باوربا الحديثة وانفتح المجتمع الإسلامى بصورة أوسع على العالم الغربى بوجه خاص فى القرن التاسع عشر ظهرت الحاجة إلى صياغة تشريعات فقهية تواجه ما بدأ يستجد فى الحياة اليومية من أمور ، وظهرت الحاجة إلى تدوين جميع الأحكام والقوانين الإسلامية الموجودة ووضعها فى ترتيب منطقى يزيح عنها ما كان يصاحبها من التضارب وعدم الوضع والتداخل والتكرار أحياناً .

وعلى ذلك قام رجل الدولة والتشريعى الكبير أحمد جودت باشا (١٨٢٢ - ١٨٩٥) مع عدد من زملائه بتدوين وصياغة الأحكام الإسلامية على أساس من الفقه الحنفى ، ثم أخذوا ينشرون ذلك تباعاً فيما عرف باسم «مجلة الأحكام العدلية» ، واستمرت أعمال تلك اللجنة من عام ١٨٦٨ حتى عام ١٨٨٩ باستثناء بعض الانقطاعات .

وكان المقصود هو تدوين جميع الأحكام والقوانين الإسلامية ، غير أن ذلك لم يتحقق ، فتوقفت أعمال اللجنة بعد ٢١ سنة ، بعد أن تم تدوين ١٨٥١ مادة قانونية تضمها أعداد تلك المجلة . فكانت أول محاولة جادة لجمع القوانين والأحكام الإسلامية بشكل عصرى ، واحتوت على الأبواب والفصول التالية : مقدمة عامة تتناول

أسـباب الإقدام على إصدار هذه المجلة ومنهج التدوين المتبع فيها والوضع القانونى فى الدولة العثمانية آنذاك ، ثم تحدثت المادة الأولى عن المسائل الفقهية وتقسيماتها ، أما المواد القضائية التالية حتى المادة ٩٩ فهى تتناول الأصول القضائية وأصول المحاكمات والأحكام الأساسية التى يجب أن يعلمها كل قاض ، وهى أصول وقواعد حقوقية عامة وثابتة ، ثم يأتى الكتاب الأول فى البيوع ، والثانى فى الاجارات ، والثالث فى الكفالة ، والرابع فى الحوالة ، والخامس فى الرهن ، والسادس فى الأمانات ، والسابع فى الهبة ، والثامن فى الغصب والاتلاف ، والتاسع فى الحجر والإكراه والشفعة ، والعاشر فى الشركات ، والحادى عشر فى الوكالة ، والثانى عشر فى الصلح والابراء ، والثالث عشر فى الإقرار ، والرابع عشر فى الدعوى ، والخامس عشر فى البينات والتحليف ، والسادس عشر فى القضاة .

وبعد الانتهاء من صياغة وتدوين مواد وفصول وأبواب كل كتاب من الكتب السابقة فى المجلة كانت تجرى طباعته ونشره وترجمته إلى العربية أولا ثم إلى بعض اللغات الأخرى ، ووضعه بعد ذلك موضع التنفيذ . وقد استمر - مع بعض التعديل من حين إلى آخر - تطبيق أحكام المجلة فى ولايات الدولة العثمانية مدة بلغت ٥٧ عاماً ثم ألغيت مع إلغاء السلطنة والخلافة . غير أن تطبيقها استمر فى بعض البلدان العربية مثل سوريا ولبنان والأردن والعراق والكويت وفلسطين ، بل وظلت أحكامها سارية المفعول فى بعض هذه الدول حتى عام ١٩٥٩ (١٠٨) .

وفى مجال التعليم فقد زادت فى العهد العثمانى الأخير (١٩١٠ - ١٩١٨م) نسبة القيد فى المدارس فى الولايات والسناجق المستقلة فى شبه الجزيرة العربية ، فكانت نسبة القيد فى المدارس الإبتدائية فى الولايات والسناجق المستقلة الخارجة عن بيروت وحلب والموصل تزيد على نسبة ٩٧.٨ فى الألف التى هى النسبة العامة فى كل ولايات الدولة العثمانية . وهذا التقدم الذى تحقق فى مجال التعليم الإبتدائى قد تحقق أيضا فى مجال التعليم المتوسط ، إذ جرى خلال ذلك فتح ٢٣ مدرسة إعدادية وسلطانية (ثانوية) فى ٤٨ ولاية ولواء وقضاء داخل البلدان العربية ، وكانت حالة التعليم العامة فى تلك المدارس ذات طابع حديث يتناسب وظروف تلك الفترة (١٠٩) ، وعن الناحية الصحية فقد أقامت الدولة العثمانية فى ولاياتها العربية العديد من المؤسسات والمنشآت الصحية التى لايزال بعضها قائما حتى الآن . فنرى فى

ولاية الشام مثلا أن الدولة أولتها خلال الحقبة الأخيرة أهمية خاصة ، فعملت على استكمال المؤسسات الصحية لها ، وسعت لتقديم نعمة الطب الحديث لخدمة شعبها فى دمشق وحلب وبيروت وغيرها . وتعد المستشفيات العثمانية الحديثة فى سورية من المستشفيات المتقدمة آنذاك ، إذ كانت كاملة التخطيط والتنظيم سواء كان فى مبانيها أو فى تجهيزاتها ، كما كان يتم اختيار فريق العاملين فيها من الأطباء وغيرهم بعناية تامة . وقد كان وجود أربعة مستشفيات كبيرة كاملة التجهيز وكلية الطب فى سورية مؤشراً على تقدمها إلى حد كبير فى هذا المجال ، وكانت هذه المنشآت والمؤسسات الصحية هناك على مستوى تستطيع معه مواجهة الاحتياجات المحلية فى الظروف العادية . وكذلك كان للعثمانيين إسهام بارز فى مجال تدريس الطب ، إذ كشفت الدراسات الحديثة حول ترجمة الطب العربى الحديث أن الأتراك حين ترجموا الطب الحديث إلى اللغة العثمانية استمدوا أغلب اصطلاحاته من مصادر الطب الإسلامى الكلاسيكى المدون بالعربية ، واشتقوا كثيراً من المصطلحات الطبية الحديثة من أصول عربية ، وكان تدريسهم للطب فى سورية باللغة العثمانية هو العامل الأساسى الذى سهل على الأطباء السوريين أمر تدريس الطب والعلوم الحديثة باللغة العربية ، حيث وجدوا تراثاً كبيراً وقاموسا واسعاً جعل كلية الطب السورية هى الوحيدة فى الوطن العربى التى استطاعت أن تدرس الطب باللغة العربية (١١٠) .

ولن نستطرد هنا فى سرد الأمثلة على الأسس العثمانية التى قام عليها بناء الدولة الحديثة فى المنطقة العربية ومدى استفادتها من حركة الإصلاح التى سعت الدولة العثمانية لأن تشمل جميع ولاياتها .

فقد كان الزعماء العرب من الأسر المعروفة فى كبريات المدن العربية – وخاصة مدن سورية والعراق – قد اندمجوا اندماجا وثيقا فى الجهاز النظامى العثمانى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان أبناؤهم يدخلون الخدمة العسكرية والمدنية فى أنحاء الدولة العثمانية بعد تخرجهم من المدارس المهنية ، وقام هؤلاء الزعماء بعد إعادة الدستور فى ١٩٠٨ بدور مهم فى السياسة العثمانية ، فلم يستطيعوا أن يتجاهلوا دعوى السلطان بأنه الشئ الذى تتجسد فيه عظمة الإسلام (١١١) . ورغم حدوث الثورة العربية ضد العثمانيين إلا أن معظم العرب الذين انضموا إليها كانت تشغلهم المخاوف من تجزئة الدولة وتفريق وحدتها ووحدة الشعوب

الإسلامية ، وكثير من هؤلاء ندموا فيما بعد على انضمامهم للثورة ضد الأتراك . ومع ذلك فقد ظل التراث العثمانى فى الأقطار العربية باقيا بعد الانفصال السياسى بين الشعبين التركى والعربى ، وفى الاجتماعات التى نشأت عنها الجامعة العربية فى ١٩٤٤ – ١٩٤٥ لاحظ كثير من المراقبين مبلغ الصلات العثمانية والعربية ، فقد كان هؤلاء معا فى المدارس فى استانبول ، وكانوا فى جيش واحد وخدموا حكومة واحدة ، وكانت نظرتهم إلى العالم نظرة مشتركة (١١٢) .

هوامش الفصل الثانى

١ – انظر :

Ismail Hakki UZUNÇARŞ, III, Osmanli I.C., 3. baski, Ankara 1972, s. 97 ve devami; M. Fuad KÖPRÜLÜ, Osmanli imparatorlugu'nun Kuruluşu, Istanbul 1981; Stanford SHAW, Osmanli Imparatorluglu ve Modern Türkiye, tercüme : Mehmet Harmanci, I.C. Ist. 1982., s. 33.

٢ – ستانفورد شو ، نفس المصدر ص ٣٤ .

٣ – هربرت فيشر : أصول التاريخ الأوربى الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنيسة ، ترجمة د. زينب عصمت راشد و د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٨٩ .

٤ – أنظر :

Halil inalcik, The Ottoman Empire, p. 7.

٥ – فيشر ، هـ . أ. ل. : تاريخ أوربا فى العصور الوسطى ، ص ٤٤٦ ومحمد عبد المنعم الراقد : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى ، ص ٨٥ .

٦ – نبيل عبد الحى رضوان : جهود العثمانيين لانقاذ الأندلس واسترداده ، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، ص ٢٦ .

٧ – عبد الرحمن الجيلالى ، تاريخ الجزائر العام ، ج٣ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ، ص ٩٥ بيروت .

٨ – شارل اندرى جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية من الفتح الإسلامى إلى سنة ١٨٣٠ ، تعريب محمد مزالى ، البشير بن سلامة ، تونس ١٩٧٨ ، ج٣ ، ص ٣٤٦ .

٩ – الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة ١٢٩٦هـ ، جـ١ ، ص ٢١ .

١٠– أنظر لذلك :

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, second edition, London 1986. p. 2.

١١– أنظر المصدر السابق ص ١٣ ، ولنفس المؤلف أيضا : استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة سيد رضوان على ، الطبعة الثانية ، العربية السعودية ١٤٠٢/١٩٨٢ ص٥٢ – ٥٣) .

١٢– أنظر : محمد بديع شريف وزكى المحاسنى وأحمد عزت عبد الكريم : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ١٩٣ .

١٣– أنظر : بكر فائق الصواف : العلاقات بين الدولة العثمانية واقليم الحجاز ، ط. القاهرة ١٩٧٨ ،

ص ٢٣ - ٢٤ ، والمصادر التى أشار إليها فى هامش كتابه .

١٤- إسماعيل حقى ، المصدر السابق ص ١٨٧ .

١٥- أحمد فؤاد متولى : الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٤ .

١٦- إسماعيل حقى ، المصدر السابق ، نفس الصحيفة .

١٧- أحمد فؤاد نفس المصدر والصحيفة نقلاً عن بدائع الزهور لابن اياس ، جـ ١ ، ص ٢٠٠ .

١٨- أنظر الرسالة عند فريدون بك : منشآت الملوك والسلاطين ، مخطوط بمكتبة طوب قابى سراى باستانبول تحت رقم R. 1960 ، ورقة ١٨١/ب - ٢١٨٣ و ٢١٨٣ - ٢٣٨٤ .

١٩- محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر ، المجلة التاريخية المصرية ، م٤ ، ع٤ ، ص ٢٠٠ ، مايو ١٩٥١ .

٢٠- إسماعيل حقى ، المصدر السابق ، نفس الصحيفة .

٢١- فريدون بك ، المصدر السابق ب، ورقة ٢١٩/ب والورقة ٢٢١/ب والورقة ٢٤٦/ب - ٢٤٧/ب .

٢٢- انظر تفاصيل ذلك عند ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، نور عثمانية ، استانبول ، رقم ٣٤٢٨ ، ورقة ٣٣٩ . وحوادث الدهور ذيل السلوك ، مكتبة أياصوفيا - استانبول ، رقم ٣١٨٥ ، ورقة ٣٦١ .

٢٣- انظر الرسالة عند فريدون بك ، المصدر السابق ، ٣٣٩/أ .

٢٤- انظر تفاصيل ذلك عند إسماعيل حقى ، المصدر السابق ، ص ١٨٩- ١٩٥ .

٢٥- انظر رسالة الغورى عند فريدون بك ، المصدر السابق ، ورقة ٥٠٠/أ - ٥٠٢/أ .

٢٦- أحمد السعيد سليمان : التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة ، القاهرة ١٩٦١م ، ص ١٦ - ١٧ .

٢٧- أنظر :

Muallim Fuad Gücüyener, Yavuz Sultan Selim, Vol. I, pp. 128-130, istanbul 1945.

٢٨- أنظر أرشيف سراى طوب قابى باستانبول ، الوثيقة رقم E. 11634 .

٢٩- أنظر :

Ismail H. Uzunçarşili, Anadolu Beylikleri, Ankara 1969, p. 283.

٣٠- آخر المماليك ، واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٤٢ .

٣١- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون ، ط ٢ ، دمشق ١٩٦٨ ، ص ١٠٤ .

٣٢- انظر :

Ibrahim el-MOUELHY, Organisation et Fonctionnement Des Institutions Ottomanes En Egypte (1517-1917), Ankara, 1989, pp. 2-16; Abdul Rahim Abdul Rahman, The Ottoman Rule and its effect on Egyptian Society (223 - 123/1517 - 1798) Journal of Asian and African Studies, no. 13, 1977.

٣٣- بدائع الزهور ، جـ٥ ، تحقيق ونشر الاستاذ الدكتور محمد مصطفى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م ، ص ٢٠٧ حوادث شهر شعبان ٩٢٣ هـ .

٣٤- انظر :

Ismail H. Uzunçarşili, Osmanli Tarihi, II. C., S. 293.

٣٥- أنظر :

Ismail H. DANIŞMEND, izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, Vol. 2, p. 61, ist. 1950 .

٣٦- نفس المصدر ج٥ ، ص ٣٩٤ .

٣٧- انظر إسماعيل حقى ، المصدر السابق ج٢ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

٣٨- انظر محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٢٩ .

٣٩- نفسه ، ص ١٣٥ - ١٣٩ .

٤٠- انظر أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، دفتر المهمة رقم ٧ ، ص ٢٨٥ .

٤١- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، جـ٢ ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٨٦٢ .

٤٢- نفس المصدر ؛ نفس الصحيفة .

٤٣- فائق بكر الصواف ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

٤٤- انظر نبيل عبد الحى رضوان ، جهود العثمانيين لانقاذ الأندلس واسترداده ، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص ٢٥٧ - ٢٩٤ .

٤٥- انظر الرسالة عند عبد الجليل التميمى ، فى بحث بعنوان : «أول رسالة من أهالى مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة ١٥١٩» المجلة المغربية ، تونس ، العدد السادس ، يوليو/تموز ١٩٧٩ .

٤٦- انظر عزيز سامح : الأتراك العثمانيون فى إفريقيا الشمالية ، ترجمة عبد السلام أدهم ، بيروت ١٩٦٩م ، ص ٢٢ - ٢٣ واصل الكتاب بالتركية : Simali Afrikada Tûrkler, Ist. 1936 - 7, 2 c.

٤٧- أنظر عبد العزيز الشناوى ، مصدر سبق ذكره ، جـ٢ ، ص ٨٦٥ .

٤٨- انظر محمد أنيس : مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

٤٩- انظر :

Andre Reymond, The Ottoman Conquest and the Development of the Great Towns, International Journal of Turkish Studies, Vol, 1, No. 1, 1979-80)

ولتفاصيل أكثر عن الموضوع انظر لنفس المؤلف : The Great Arab Cities in the 16th Century, New York Unversity Press New York and London 1984.

٥٠- انظر اكمل الدين إحسان أوغلى ، دخول العلوم الحديثة إلى العالم الإسلامى ، محاضرات الموسم الثقافى الرابع لعام ١٩٨٨/٨٧ ، مؤسسة الثقافة والفنون ، المجمع الثقافى ، أبو ظبى ، ص ٢٤١ - ٢٧٩ . وانظر أيضا : Science and Technology Transfer from the West to Muslim World from the Renaissance to the Beginig of the xx th. Century, editor Ekmeleddin ihsanoglu, IRCICA, Istanbul (Under prin) .

٥١- انظر محمد أنيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

٥٢- نفسه ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، وانظر أيضا : روبير مونتران ، العلاقات بين القاهرة واستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن ١٦ حتى ١٨ ، ترجمة زهير الشايب ، مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ فبراير ١٩٧٠ ، ص ٥٦ - ٦٥ ، ١١٥ .

٥٣- انظر عبد العزيز الشناوى ، مصدر سبق ذكره ، جـ٢ ، ص ٩٦١ - ٩٦٢ .

٥٤- عبد العزيز الشناوى ، مصدر سبق ذكره ؛ ص ٩٣٧ - ٩٣٨ .

٥٥- نفسه ، ص ٩٣٨ .

٥٦- انظر تفاصيل الحملة الفرنسية وفرمانات السلطان سليم الثالث حولها فى : Enver Ziya KARAL, Selim III. ün Hatt - 1 Humayunlari, Ankara 1942, pp. 47-151; Osmanli Tarihi, Nizam-1 Cedid ve Tanzimat Devileri (1789-1856), Ankara 1983, pp. 21-42.

٥٧- انظر :

Yusuf Akçura, Osmanli Devlerinin Dagilma Devri, XVIII. ve XIX. asirlarda, Ank. 1988, pp. 62-88.

٥٨- انظر الوثيقة رقم ١٩ فى : (Cevdet Tarihi, Tertibi Cedid, Vol. VI).

٥٩- انظر المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٢٠ .

٦٠- جـ٣ ، ٤٤٩ .

٦١- انظر الجبرتى ، جـ٣ ، ص ٥٨ .

٦٢- نفسه ، جـ٣ ، ص ٨٨ ، ٩٣ .

٦٣- نفسه ، جـ٣ ، ص ١٠٧ .

٦٤- انظر عن ثورة القاهرة الأولى وطبيعة العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية مقالة للاستاذ إسماعيل عبد الله ضمن كتاب الندوة التى عقدت بالقاهرة تخليدا لذكرى الاستاذ عبد العزيز إحسان تحت عنوان «دراسات فى الأدب والتاريخ التركى المصرى » إشراف أحمد فؤاد متولى - القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١١٨ - ١٤٤ .

٦٥- انظر :

Enver Ziya KARAL, Selim III. ün Hat.., p. 83.

٦٦- انظر للمزيد من المعلومات : Enver Ziya KARAL, Osmanli Tarihi.., pp. 165-253.

٦٧- انظر محمد أنيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ - ٢٤٤ .

٦٨- انظر مقالة الاستاذ إسماعيل عبد الله ، علاقة الدولة العثمانية بمصر إبان الحملة الفرنسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ - ١٢٤ .

٦٩- أكمل الدين إحسان أوغلى ، قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربى من خلال كتب التاريخ المدرسية المقررة فى مصر بين عامى ١٩١٢ - ١٩٨٠ : Studies On Turkish Arab Relations, Annual 1986, TAIV, pp. 85-118.

٧٠- اكمل الدين احسان اوغلى ، الثقافة التركية فى مصر (تحت الطبع) .

٧١- برنارد لويس ، استانبول .. مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ - ٥٤ .

٧٢- جـ ١ ، القسم الثانى ، ص ٤٦٢ .

٧٣- نفس المصدر والجزء والصحيفة .

٧٤- ابن كثير ، البداية والنهاية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨١ ، جـ١٣ ، ص ٤٧ ، والسبكى ، طبقات الشافعية ، تحقيق محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح الحلو ، (١٠ أجزاء) القاهرة ١٩٦٤ ، جـ١ ، ص ١٣٢ .

٧٥- طاشكوبرى زاده ، الشقائق ، تحقيق أحمد صبحى فرات ، استانبول ١٤٠٥ هـ ، علماء الطبقة الثانية .

٧٦- نفسه ، ص ٨ .

٧٧- انظر مثلا ابن حجر فى الدرر الكامنة ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، جـ ٤ ، ص ٢٥٠ وفى انباء الغمر ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٦ ، جـ٢ ، ص ١٧٩ ، وفيات عام ٧٨٩ هـ ، وفيات عام ٧٨٦هـ ، وله فى النجوم الزاهرة جـ١١ ، ص ٣٠٢ ترجمة واسعة ضمن وفيات ٧٨٦ هـ .

٧٨- انباء الغمر ، جـ١ ، ص ١٣٥ ، وفيات ٧٧٦هـ .

٧٩- انباء الغمر ، جـ٦ ، ص ٥٢ ، حوادث ٨١٠ هـ .

٨٠- طاشكوبرى زاده ، الشقائق ، ط ٤ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

٨١- انباء ؛ جـ٨ ، ص ٢٤٣ ، وفيات ٨٣٤ هـ .

٨٢- الشقائق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

٨٣- نفس المصدر والصحيفة .

٨٤- انظر الشقائق ، ص ٥٢ وعبد العزيز محمد الشناوى ، الدولة العثمانية .. ، جـ١ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

★ - نسبة إلى جزرة Cizre فى جنوب شرق الاناضول .

٨٥- انظر عن أخباره ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ٨ ، ص ٢٤٥ - ٢٤٨ ، وفيات عام ٨٣٤هـ ، والمجلد ٣ ، ص ٢٨٧ . وابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ١ . قسم ٢ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ . والشقائق النعمانية ص ٣٧ .

٨٦- الشقائق ، ص ٤١ .

٨٧- السيوطى ، بغية الوعاة ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم (جزءان) ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٩ ، جـ١ ، ص ١١٧ ، والشقائق ، ص ٨٣ - ٨٤ .

٨٩- الشقائق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

٩٠- انظر على سبيل المثال بدائع الزهور لابن اياس ، الجزء الأخير الذى يؤرخ لأواخر العهد المملوكى وأوائل العهد العثمانى حتى عام ٩٢٨هـ ، وعجائب الآثار للجبرتى ، وخلاصة الآثر للمحبى ، وشذرات الذهب لابن العماد ، والشقائق النعمانية لطاشكوبرى زاده وذيولها ، وكشف الظنون لكاتب جلبى ، والطبقات السنية للتميمى الغزى وغيرها .

٩١- الطبقات السنية ، ترجمة رقم ١٩٩ ، ص ٤٠٩ - ٩١٣ .

٩٢- بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٤١٧ .

٩٣- الشقائق ، ص ٣٠٠ .

٩٤- ابن العماد ، شذرات الذهب ، طبعة بيروت ، دار احياء التراث ، جـ٢ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

٩٥- نفسه ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

٩٦- عجاب الأثار ، جـ١ ، ص ٣٢٥ .

٩٧- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

٩٨- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٤٢٨ - ٤٣٠ .

٩٩- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٤٦٢ .

١٠٠- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٥٢٨ - ٥٢٩ .

١٠١- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٥٤٥ - ٥٤٦ وجـ٢ ، ص ١٥٦ .

١٠٢- الجبرتى ، جـ١ ، ص ٤٣٨ ، ٤٦٠ - ٤٦١ .

١٠٣- ربيع حامد ، اثر الفن والعمارة العثمانية على مصر والبلاد العربية ، دراسات فى الأدب والتاريخ التركى المصرى ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ - ١٨٥ .

١٠٤- المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

١٠٥- انظر الجبرتى ، جـ١ ، ص ٢٤٧ ، ٣٢٢ ، ٤٤٠ ، جـ٢ ، ص ١١٦ - ١١٧ ، ١٢١ .

١٠٦- صالح المهدى ، تأثير الموسيقى التركية على الموسيقى العربية ، ضمن كتاب ندوة الفنون الإسلامية الذى نشره مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ، ط دمشق ١٩٨٩ ، ص ٩٣ - ٩٤ .

١٠٧- نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .

١٠٨- انظر عثمان اوزتورك ، مجلة الأحكام العدلية وآثارها التطبيقية فى البلاد العربية ، Studies On Turkish Arab Relations, Annual, TAIV 1986, Istanbul, pp. 215 - 223 .

١٠٩- للمزيد من التفاصيل والاطلاع على الإحصائيات الخاصة بإقامة تلك المدارس انظر ، Halil AYTEKIN, Osmanli Imparatorlugu'nun Arap Topraklarinda yaptigi Maarif Hizmetleri (1813 - 1918), Türk Kültürü, Sayi 304, yil XXVI, Agostos 1988, S. 480 - 486 . وعن المؤسسات التعليمية الحديثة فى الحجاز فى العهد العثمانى الأخير انظر : Fethi TEVETOGLU, Hicaz'da Ilk Modern Egitim Kuruluslari ve Türkler, Türk : Kütürü, Sayi 281, Yil XXIV, Eylül 1986, s. 541 - 549 .

١١٠- للمزيد من التفاصيل انظر : أكمل الدين إحسان اوغلى ، دراسة أولية حول المؤسسات الصحية العثمانية فى سورية فى الحقبة الأخيرة - تحت الطبع .

١١١- ألبرت حورانى ، الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث ، من منشورات جامعة اسكس ١٩٦٩ ، ص ٢٥ .

١١٢- نفسه ، ص ٢٦ .

الفصل الثالث

الخروج العربى عن الدولة العثمانية (*)

تعنى هذه الدراسة بالاتجاهات والقضايا التى أدت إلى الفرقة بين الشعبين العربى والتركى فى الامبراطورية العثمانية . وفى تقدير الباحثين ان توجه العرب نحو الانفصال يؤرخ بظهور « اليقظة العربية » على عهد السلطان عبد الحميد الثانى واستمرارها خلال العهد الدستورى الثانى . ولقد عزز من هذا التوجه نحو الانفصال قضية العرب الكبرى فى صراعها ضد الصهيونية ، ومن ثم فإن هذه الدراسة سوف تركز على الجوانب المحلية الإقليمية ، والدولية لتلك الظاهرة من أجل تقديم تصور كامل لهذا الأمر الخلافى .

– ١ –

عبرَّت « اليقظة العربية » عن نفسها خلال العهد الطويل للسلطان عبد الحميد بالحملات التى قامت بها جمعية بيروت السرية من ناحية ، وبتحريض عدد من المفكرين السياسيين العرب من ناحية أخرى [١] . وتحدد جمعية بيروت السرية التى أسسها فى عام ١٨٧٥ – قبل سنتين من اعتلاء السلطان عبد الحميد الحكم – خمسة من الشباب الذين تلقوا تعليمهم فى الكلية السورية البروتستنتية أول جهد منظم لحركة القومية العربية ، وكان نهجهم محددا فى الاجتماعات السرية التى كانوا يتبادلون خلالها وجهات النظر ويناقشون الخطط ، والعمل على بث افكارهم السياسية عن طريق المنشورات المجهولة المصدر التى كانوا يعلقونها فى الشوارع .

(*) إعداد الأستاذ الدكتور ميم كمال أوكه أستاذ التاريخ بجامعة بوغازايجى (البوسفور) .

– ترجمه عن الإنجليزية أ . د . جمال زكريا قاسم الأستاذ بكلية الآداب – جامعة عين شمس .

وكانت تلك المنشورات تتضمن فى المقام الأول الشجب العنيف لشرور الحكم التركى : « ان رجال الدولة التركية يقهرونكم ويمتصون دماءكم ويسلبون ممتلكاتكم ويغتصبون نساءكم وحتى أطفالكم . وبدلا من تنفيذ وعودهم « بالاصلاحات » فانهم يخادعونكم ويتسلطون عليكم ويطالبونكم بدفع ضرائبكم مقدما بحجة انهم يدافعون عن حقوق بلادكم . وحقيقة الأمر على النقيض من ذلك فهم يعملون على انفاق أموالكم فى الملذات والمجون ، وبعد سفك دمائكم سيبيعون بلادكم إلى اليونانيين والروس والصرب وسكان الجبل الأخضر والبلغار ، مدخلين فى روعكم أن ذلك من مسلمات الامور » (٢) . وعقب تلك الهجمات القاسية ضد العثمانيين تحض المنشورات السكان العرب على النهوض بالثورة والاطاحة بالهيمنة التركية .

ومن الاهمية ان نشير فى هذا المقام إلى أن الثوريين العرب قد تبنوا لأول مرة يمكن تسجيلها بندا رئيسيا لبرنامج دولة مستقلة ترتكز على أسس قومية وليست طائفية . وعلى الرغم من أن الاضطرابات نشأت فى سوريا فانها لم تقتصر عليها بل تعدتها إلى المناطق الأخرى فى العالم العربى ؛ إذ تشهد العديد من التقارير التى وضعها مراقبون أجانب بظهور منشورات مشابهة فى شبه الجزيرة العربية وبغداد ودمشق والقاهرة ، رغم عدم وجود تعاون محسوس بين هذه المناطق لتنسيق جهودها ضد الحكومة التركية حتى ذلك الحين .

وعلى المستوى الثقافى وجدت الجامعة العربية المتنامية مساندا متحمسا لها فى شخص نجيب عزورى (٣) ، الذى نشر فى باريس فى عام ١٩٠٥ كتابا بعنوان **يقظة الأمة العربية** Le Reveil de le Nation Arabe .

وكان عزورى عثمانيا مسيحيا درس فى باريس ثم أصبح موظفا رسميا فى الحكومة المحلية للقدس ، غير أنه قد تخلى عن منصبه فى ظروف مريبة . ومن المعروف أنه قد حكم عليه بالإعدام غيابيا فى عام ١٩٠٤ لنشاطاته التى وصفت بالخيانة فى باريس . وقد أسس عزورى فى باريس رابطة التجمع العربى Ligue de la Patrie Arabe وأصدر دورية شهرية تدعى الاستقلال العربى L'Independence Arabe صدر منها ثمانية عشر عددا . وكان عزورى يرغب فى وجود امبراطورية عربية بحدودها « الطبيعية » فى وادى الفرات ودجلة وقناة السويس والبحر المتوسط والمحيط الهندى . (٤)

وكان الباب العالى على دراية كافية بنمو مشاعر الاستياء فى الولايات الآسيوية من الامبراطورية العثمانية ؛ إذ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطانى فى الاستانة ، لايارد Layard فى عام ١٨٧٩ بأنه على علم « بالحالة المؤسفة فى الولايات (العربية) » وفى « ضرورة اتخاذ خطوات فورية ونافذة لوضع نهاية لها »(٥) كما كان السلطان عبد الحميد وهو المتشكك دائما فى النشاطات السرية للعرب ، كما لاحظ ذلك هربرت ، القائم بأعمال السفارة البريطانية « يدرك جيدا خطورة (قيام خلافة عربية) ومن ثم كان يتبنى كل الاحتياطات اللازمة » (٦) وتيقنا منه بأن الادارة فى ولاياته العربية أضحت لا مركزية إلى حد كبير فقد أخذ يشدد السيطرة من الاستانة ، ويفرض قبضة حديدية بدرجة أكبر على حكومة تلك الولايات . وبفضل الاختراع الحديث لخطوط البرق أصبحت عاصمة السلطان فى تماس وثيق آنذاك مع المدن الرئيسية فى ولاياته ، كما يرجع الفضل أيضا لادخال السكك الحديدية فى انتقال القوات العسكرية إلى المناطق المضطربة بسرعة ومرونة أكثر . وبالإضافة إلى ذلك فان الحكومة العثمانية لم تدخر وسعا فى ادخال الاصلاحات فى تلك الولايات بدءا من تحسين جباية الضرائب وادارة القضاء إلى الدرجة التى تجعله أكثر فاعلية للحفاظ على الأرواح والممتلكات ؛ فضلا عن الاختيار الواعى للموظفين المحليين ومراقبتهم . ويتضح من رسالة بعث بها ايرل أوف روزيرى Rosbery إلى وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٨٨٦ ، أن هذه المشاعر من الاستياء ونفاد الصبر التى كان معترفا إلى حد ما بوجودها قد هدأت بإجراءات بسيطة وجهت لتحسين أوضاع الناس المعيشية وتطوير موارد البلاد » (٧) .

وقد استخدم السلطان عبد الحميد الجامعة الاسلامية كوسيلة بارعة فى جانب من محاولاته الرامية لاكتساب العرب إلى جانبه ، وهى ترمز (٨) كمبدأ إلى الرغبة فى تخليص الاقطار الاسلامية من السيطرة الأجنبية كمقدمة لاعادة بعثها الروحى واتحادها بعد ذلك فى ظل خليفة معترف به عالميا كما كان عليه الحال فى العصر الذهبى للاسلام . وكانت السياسة الاسلامية للسلطان عبد الحميد محاولة ناجحة من جانبه كسلطان وخليفة لتقوية نفوذه كرئيس للامبراطورية العثمانية باستعراض عظيم لمنصبه باعتباره خليفة للاسلام . وقد استخدم السلطان الجامعة الاسلامية كاداة للتكامل الاجتماعى وحفز الولاء نحو عرشه ، من ناحية ، وتوفير ذخيرة من الطاقة

الروحية التى من الممكن استخدامها فى الحالات الطارئة أو فى الحرب من ناحية أخرى .

وقد تأسست كلية لتدريب الدعاة الذين ارسلوا على الفور فى جماعات إلى أكثر المناطق بعدا فى البلاد العربية بهدف الدعوة إلى الروابط الحسنة وتمجيد طاعة الخليفة . كما انفق السلطان عبد الحميد مبالغ سخية من الأموال لاصلاح وتجميل المساجد فى مكة والمدينة والقدس ، وهى المساجد الرئيسية الثلاثة فى الاسلام ، وجميعها تقع فى رعاية العرب . وفضلا عن ذلك فقد ادخل عبد الحميد العرب فى خدمته الشخصية فى القصر ، واستعان بهم فى تنظيم وتوجيه سياسته فى الجامعة الاسلامية . وكان من أبرز أولئك الأشخاص عزت باشا العابد وهو عربى سورى وصفه هرتزل Herzl ، بسبب موقفه المعادى للمشروعات الصهيونية « بالوغد الوضيع »(٩) ، وقد خدم عزت باشا ثلاثة عشر عاما كسكرتير ثان للسلطان حتى سقوط عبد الحميد ، وفى خلال تلك الفترة كان من أعظم الموظفين نفوذا فى الامبراطورية ، كما كان الثانى فقط لسيده فى الثروة والنفوذ .

وكان عزت باشا هو المسئول الرئيسى عن تشييد خط حديد الحجاز بين دمشق والمدينة . وقد نجح ذلك الخط الذى بنى بالتبرعات المالية للمسلمين من جميع أنحاء العالم ، تحت ادعاء وحيد بتسهيل الحج ، فى كسب تأييد واحترام المسلمين للخليفة العثمانى (١٠) .

حققت السياسة العربية نجاحا كبيرا فرغم أنها لم تقض على الحركة العربية القومية إلا أنها قللت من فاعليتها إلى حالة من العجز . وحتى إذا كانت هنا اية آثار تخلفت عن مقاومة عربية منتظمة فانها تكونت أساسا من تحريض المسيحيين ، اذ علينا أن نتذكر بأن الاضطرابات الأولية المعادية للترك فى سوريا كانت بسبب الجهود التى قام بها المسيحيون العرب الذين كونوا جمعية بيروت . وكان نجيب عزورى عربياً مسيحيا أيضا ، وعلى نقيض المسلم العربى الذى كان ينظر إلي الامبراطورية العثمانية باعتبارها امبراطوريته ، لانها امبراطورية مسلمة ، كان المسيحى يدرك فى معظم الأوقات أنه لا يعدو أن يكون واحدا من « أهل الكتاب » ، قد يتمتع بالتسامح ، ولكنه مع ذلك فى وضع أقل من المسلمين . والحقيقة ان المسيحيين كانوا يعتبرون انفسهم بمثابة جزيرة غربية فى محيط السيادة التركية الاسلامية ، وكانوا ببساطة لا يشعرون تحت الادارة التركية ، التى هى ليست حكومتهم ، بأنهم فى وطنهم .

ولم يلبث أن تحقق مؤسسو جمعية بيروت أنه يتحتم التعاون مع المسلمين لنجاح هدفهم ، وانه من الضرورى إيجاد جبهة عامة ومتحدة لمواجهة الآتراك . وقد التحق الأعضاء القياديون للجمعية بالمحفل الماسونى فى بيروت ، وأملوا بتلك الطريقة إدخال مسلمين بارزين فى المحفل ، ثم جعلهم يلتحقون بجمعيتهم فيما بعد . وقد التحق بالفعل عدد قليل من المسلمين بالمحفل ، وعلموا عن الجمعية ، ومع ذلك فلم يتم التوصل إلى اتفاق بين المسيحيين والمسلمين لطرد الاتراك من سوريا (١١) .

وفى حقيقة الأمر ان السلطان لم يواجه معارضة إسلامية ، ولم تكن لديه أية هواجس فى أن يقوم العرب ، اخوانه فى الدين ، بثورة مسلحة ضد الخلافة . وقد ظلت فكرة الجنسية فى الغرب الاوربى فى القرن التاسع عشر فكرة مهمة فى الامبراطورية العثمانية ؛ إذ كانت الهوية السياسية لرعية السلطان هى الرعية العثمانية (**عثمانلى**) كما كانت جنسيته ترتكز على دين الطائفة (**الملة**) التى ينتمى إليها . وعلى ذلك فان الإسلام كان هو العامل الأكثر أهمية الذى ربط العرب بسادتهم الترك وجعلهم يخضعون لهم ، وهم الغرباء عنهم فى الجنس . لقد واصل السلاطين العثمانيون ، باعتبارهم **غزاة** (المقاتلون من أجل العقيدة) مد رقعة الاسلام ، إذ غزا الاتراك أوربا قلب المسيحية وحملوا راية الاسلام إلى أبواب فينا . وكان العرب باعتبارهم مسلمين فخورين بالقوة والمكانة التركية . وحقيقة الأمر ان الامبراطورية العثمانية كامبراطورية « تركية » لم تكن تعنى كثيرا عن حقيقة كونها اسلامية . ومما ينبغى تذكره أيضا ان الاتراك لم ينتزعوا البلدان العربية من العرب ؛ فهم قد حاربوا المماليك وليس العرب . وعلاوة على ذلك فان الحكومة التركية لم تقم بمحاولة لاستيعاب أو « تتريك » العناصر غير التركية فى امبراطوريتها .

وقد أفاد العرب من حيث كونهم أكبر تلك العناصر من الاحتلال التركى «فسوريا» ، كما كتب جيب وبون « من المحتمل أن تكون قد استفادت ماديا من اندماجها فى الامبراطورية العثمانية أكثر من أية ولاية آسيوية أخرى نتيجة للاتصالات التجارية التى وجدت ، وتمتعت بحياة إجتماعية واقتصادية عظيمة الازدهار » (١٢) . كما لعب المسلمون العرب دورا مهما أيضا فى شئون الامبراطورية العثمانية ، فقد كتب الجنرال نورى باشا السعيد ، الذى كان لعدة مرات رئيسا لوزراء العراق الحديث ، وخدم فى الجيش التركى خلال الحرب العالمية الأولى « إن العرب كمسلمين كان ينظر اليهم فى الامبراطورية العثمانية كشركاء للترك ؛ فهم

يتقاسمون معهم الحقوق والمسئوليات دون أية تفرقة عنصرية : كما كانت التعيينات فى المناصب العليا فى الدولة سواء عسكرية أو مدنية ، مفتوحة امام العرب » (١٣) .

ولم يكن العداء الذى كان سائداً بين المسلمين العرب فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٨ موجها ضد الترك وإنما ضد المسيحيين ، إذ كان المفكرون المسلمون فى ذلك الوقت من أمثال رشيد رضا ينبهون العرب لإعداد أنفسهم ضد تعديات الغرب وليس دفعهم للاطاحة بالنظام التركى . وكان العرب المسلمون المستنيرون يرتابون فى تسلل الافكار الغربية ووسائل الحياة الغربية المساندة بالمصالح السياسية للقوى ، وما ستؤدى إليه من إحتلال الشرق الأوسط العربى من قبل واحدة أو أكثر من تلك القوى الغربية .

وكان رد المسلمين على ذلك هو محاولتهم تقوية نفوذ الاسلام كوسيلة للتقدم وكأسلوب دفاعى ضد الغرب (١٤) ولم يكن لديهم أى تفكير فى تحطيم السيادة التركية أو الانفصال عن الامبراطورية العثمانية ، وانما كل ما كانوا يطالبون به هو الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى بواسطتها يمكن ان يحرزوا التقدم ويضعوا أنفسهم على قدم المساواة مع أبناء الغرب . وعلى ذلك فان هذا التزيد اللفظى « لليقظة العربية » كانت فى أساسها يقظة لتطهير وتقوية الامبراطورية العثمانية بالعودة إلى نقاء الاسلام ، والتعاليم الاسلامية من أجل الدفاع عن الشعوب الاسلامية ضد الغرب .

وفى الوقت الذى أدخل فيه السلطان عبد الحميد الاصلاحات من أجل تحسين الأوضاع فى الولايات العربية ، اضافة إلى السياسة التى انتهجها لتدعيم الاسلام كان من المسلَّم به أن تأخذ مواقف المسلمين العرب اتجاهات عدائية عنيفة ضد أعداء الخلافة الممثلة فى القوى المسيحية . ومن ثم فقد تكدست المكاتبات الخاصة بممثلى القوى الأوربية بتقارير مصطبغة بالمخاوف من « الاقتراب المواتى لإعادة تأكيد الهيمنة الاسلامية » (١٥) . واتخذ المسلمون كل الظروف التى اتيحت لهم للاعتداء أو الاهانة واشتركوا مرات عديدة فى سلسلة من الاغتيالات ضد السكان المسيحيين فى ولاياتهم ، ولم تقتصر تلك الظاهرة على سوريا فحسب وانما انتشرت فى الشرق الأوسط بأكمله ، ففى صيف عام ١٨٩٥ هاجم البدو المسلحون القناصل الاجانب فى الحجاز واحدثوا جروحا بالغة فى الممثلين الفرنسيين والروس وقتلوا الممثلين البريطانيين . وقدأثارت « حادثة جدة » (١٦) كما سميت آنذاك غضبا بالغا فى لندن وباريس ، وقامت الحكومتان بارسال قوارب حربية لتهدئة ذلك الشغب .

- ٢ -

حينما اطاح فتيان الترك فى صيف عام ١٩٠٨ بالنظام الاستبدادى لعبد الحميد الثانى الذى استمر اثنين وثلاثين عاما وأعادوا دستور ١٨٧٦ ظنوا أن البرلمانية ، كصيغة سحرية ، ستكون كافية ليس لكبح الحركات الانفصالية فحسب ولكنها بما سيترتب على ذلك الفعل الأخير ستضع حدا للتدخل الأجنبى فى شئون الامبراطورية العثمانية لصالح اقلياتها .

وطبقا لما ارتآه فتيان الترك فانه مادامت جميع المجموعات العنصرية سوف تمثل فى البرلمان فسوف يتم التعبير عن شكواها وآمالها من خلال القنوات المسلمة المناسبة . وإلى الحد الذى تقنع فيه الاقليات العثمانية بحقوقها السياسية فى تركيا فإن القوى الأوربية لن تجد مبررا من نوع ما فى ضغوطها من أجل الاصلاح . وكما كان يأمل فتيان الترك فإن تلك القوى سوف تمتدح فى الحال انجازهم الرائع وتبدأ فى معاملة تركيا التى أصبحت آنئذ دولة دستورية بالاحترام الواجب (١٧) .

غيران فتيان الترك مالبثوا أن تحرروا من ذلك الوهم ، فعلى عكس ما كانوا يتوقعونه وجدت القوى الأوربية فى وضع تركيا غير المستقر خلال الشهور الأولى من النظام الحديث المولد فرصة ذهبية لتعزيز مطالبها ضد الامبراطورية العثمانية . وعلى ذلك ففى أكتوبر ١٩٠٨ ضمت امبراطورية النمسا والمجر ، البوسنه والهرسك ، ووطد اليونانيون حكمهم على كريت ، بينما أعلنت بلغاريا إستقلالها الكامل عن الباب العالى . وفى نهاية عام ١٩١٢ فقد حكام تركيا الجدد ليبيا لصالح الايطاليين ، وأكثر أهمية من ذلك كان عليهم تسليم ممتلكاتهم البلقانية فيما عدا أدرنه إلى الصرب واليونانيين والبلغار ، ذلك بعد سلسلة من الانتكاسات العسكرية التى منوا بها .

وعلى المسرح الداخلى لم تتجسد رؤية فتيان الترك « لاتحاد العناصر » فبعد حماس أولى انفجر بإعلان الدستور بدأت مختلف العناصر فى هيكل الدولة السياسى فى تعزيز مطالبها القومية حيث أقام اليونانيون والالبان والعرب والأكراد والجراكسة نوادى قومية للدعاية لمطالبهم ودخلوا انتخابات ١٩٠٨ « ببرامجهم القومية » وكانت هناك جماعات عنصرية أكثر جراءة ؛ إذ ثار الأرمن فى اضنة فى عام ١٩٠٩ وتبعهم الألبانيون فى العام التالى .

وأدرك فتيان الترك نتيجة للتجارب المريرة التى كان عليهم ان يخوضوها خلال السنوات الأولى من عهدهم بأن تكامل الامبراطورية العثمانية يعتمد على الحفاظ على الطبقة التركية الحاكمة . ومن ثم ظهرت جمعية الاتحاد والترقى ، وهى فرع من فتيان الترك « كحزب للاتراك » ، وحاولوا التأكيد على أن هيمنتهم على الحياة التركية السياسية تسير بدون تحديات . ولم يتردد الاتحاديون فى تقسيم البلاد إلى منطاق انتخابية لإعطاء حزبهم الأغلبية ، كما أسكتوا المعارضة بأكثر مما كانت عليه بوسائل عنيفة .

وفيما يتعلق باستيعاب المجموعات العنصرية طبق الاتحاديون سياسة «العثمنة» الشاملة ، ولم يحتفظوا إلا بالنظام المركزى للعهد الحميدى ، بينما الغوا الامتيازات الكثيرة التى اعتاد السلطان عبد الحميد الثانى أن يغدقها على السكان المسلمين من غير الترك . ومن ثم فقد أُرغم الالبانيون لأول مرة منذ ثلاثين عاما على دفع الضرائب بينما فرضت الخدمة فى القوات المسلحة على السكان غير المسلمين لأول مرة منذ تأسيس الامبراطورية .

لقد كان كثيرا ما يقال بأن واحدا من الأسباب التى ادت إلى تصاعد الاستياء العربى ضد الحكم العثمانى هو ما أقدم عليه فتيان الترك من « تتريك التعليم » . وقد يكون حقيقة أن اللغة العثمانية التى تحتوى على العربية والفارسية فى هيكلها الأدبى الثرى كانت هى اللغة « الرسمية » للامبراطورية بيد أن كونها لغة صعبة إلى حد كبير فإنها كانت تستخدم فقط بين الدرجات العليا فى الحكومة العثمانية ، أما بقية الناس فكانوا يتحدثون بألسنتهم القومية ، التركية ، العربية أو الارمينية ... الخ . ولكن كونك عثمانيا يعنى ارتباطك المميز مقابل خدماتك التى تؤديها إلى الدولة دون اعتبار للاصول العنصرية . وفضلا عن ذلك فإنه على حين كانت الارساليات التبشيرية المسيحية والدول المسيحية التى تقوم بحمايتها تفتح المدارس الأجنبية فى الأراضى العثمانية ، كوسائل للامبريالية الثقافية ، بادر العثمانيون على عهد السلطان عبد الحميد الثانى بادخال اللغة العثمانية كمقرر إجبارى فى جميع المدارس الموجودة فى البلاد بما فى ذلك البلدان العربية . وينبغى ألا ننسى مع ذلك ان اللغة العربية - باعتبارها لغة القرآن - كانت تدرس أيضا فى جميع المدارس للشباب التركى كلغة اجبارية ثانية . أما ما فعله فتيان الترك بعد أن لاحظوا الفجوة الادبية بين اللغة التركية المكتوبة - وبين العثمانية والتركية - التى يتحدث بها الناس على نطاق واسع

– فهو تضييق تلك الفجوة ، وذلك بتخليص العثمانية من الإضافات الثرية العالية من القواعد والمفردات . وكان ذلك مهما لتنقية اللغة التى أدت فيما بعد إلى عملية «التتريك» للغة فى عام ١٩١٢ ، وهى الحركة التى أساءت بطريقة غير مباشرة إلى الرعايا العرب فى الدولة العثمانية . (انظر :

B.Kodaman II.Abdulhamid Devri Egitim Sistemi, Ankara, 1980

وطبقا للرويات المعاصرة فقد أعاد الاتحاديون الوسائل القمعية التى استخدمها السلطان عبد الحميد الثانى [١٨] . ويعترف طلعت بك (باشا فيما بعد) وهو واحد من البارزين فى فتيان الترك ، حتى أنه أصبح صدرا ، بأن حكمهم كان «استبداديا مستنيرا» [١٩] .

ولم تكن الجهود المركزية للاتحاديين هى وحدها التى أثارت العرب وانما موقف هؤلاء تجاه الصهيونية ؛ فقد احس العرب بأن الاتحاديين غير مكترثين بالتسلل الصهيونى دع عنك تشجيعهم له . ان تلك الرؤية قد أدت مع مرور الوقت إلى التورط فى مؤامرة تركية ماسونية صهيونية على حساب الفلسطينيين . وان كان يبدو فى ضوء المصادر الوثائقية أن بريطانيا كانت من وراء إثارة تلك المزاعم . فقد أدعى السير جيرارد لوثر Gerard Lowther السفير البريطاني فى أستانبول فى رسالة طويلة ومفصلة بعث بها إلى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية فى ٢٩ مايو ١٩١٠ أنه أكتشف وجود صلة بين الحكام الجدد لتركيا الذين وصلوا إلى السلطة بعد ثورة ١٩٠٨ وبين مؤامرة يهودية – ماسونية . ويفهم من رواية السفير ، التى لا يمكن إغفالها تماما على الرغم مما يغلب عليها من التلون والتعقيد أن «الماسونية القارية تتقدم بسرعة من خلال حركة « فتيان الترك » . وتمضى الرسالة فتذكر أن «ناثان عمدة مدينة روما اليهودى وبعضا من الشيوخ والنواب اليهود كانوا أيضا ، وكما يبدو من الماسونيين» . وأن الحكومة الايطالية عينت يهوديا وما سونيا يدعى بريمو ليفى ، لم يكن من قبل فى السلك القنصلى قنصلا عاما فى سالونيك ، وعينت أوسكار ستراوس «كذا» سفيرا أمريكيا هنا ، وكان له مع يعقوب سكيف تأثير على الأمريكيين اليهود لصالح الهجرة اليهودية إلى بلاد ما بين النهرين لمعارضة الخطط الأقليمية وكشكل ممتد للصهيونية (كذا) « وظهر أن كل المتآمرين كانوا يتخذون من سالونيك [٢٠] مسرحا لعملياتهم ، » وهى مدينة بتعداد يصل إلى حوالى ١٤٠,٠٠٠ من

بينهم ٨٠,٠٠٠ من اليهود الإسبان و ٢٠,٠٠٠ من طائفة زاباتى ليفى (كذا) أو اليهود المتسترين (الدونمة) ، الذين يدعون الإسلام ظاهريا ، وكثير من أولئك كانوا يحملون فى الماضى الجنسية الإيطالية وهم ماسونيون ينتمون إلى المحافل الايطالية » (٢١).

وفيما يبدو أن المؤامرة قد تركزت حول عمانويل قره صو وهو « يهودى ماسونى من سالونيك » أصبح مبعوثا لتلك المدينة فى عام ١٩٠٨ . وقد أقام فى سالونيك محفلا عرف « بالمقر المقدونى « Macedonia Risonta " » كان على اتصال بالماسونية الايطالية، «وكان يعمل على اغواء فتيان الترك ، ضباطا ومدنيين ، لتبنى الماسونية بهدف ممارسة نفوذ يهودى ملموس على الحكم الجديد فى تركيا » . وكان لوثر على اقتناع بأن الأفكار المستوحاة لحركة فتيان الترك التى نجم عنها إعلان الدستور وإعادة افتتاح البرلمان بعد انقلاب ناجح فى عام ١٩٠٨ قد جاءت من سالونيك ، وكانت فى أساسها أيضا حركة يهودية . وعلى ذلك فان كلمات « الحرية » « والمساواة » « والاخاء » وهى شعار فتيان الترك كانت من مخادعات الماسونيين الايطاليين . « وحين اقامت الجمعية (الاتحاد والترقى) نفسها فى استانبول عقب ثورة يوليو بوقت قصير سرعان ما أصبح معروفا أن كثيرا من أعضائها القياديين كانوا من الماسونيين . وقد بدأ قره صو يلعب دورا كبيرا بما فى ذلك استيلاؤه الناجح على جمعية البلقان ، وأصبح واضحا أن اليهود على اختلاف ألوانهم ، من أهالى البلاد والأجانب من المؤيدين المتحمسين للنظام الجديد . وكان الاعتقاد أن كل عبرانى يمكن أن يصبح جاسوسا ضالعا فى الجمعية السرية ، وأخذ الناس يدركون أن الحركة يهودية أكثر من كونها ثورة تركية » . وللمرة الثانية وطبقا لما كتبه السفير أن تركيا الجديدة أصبحت كما لو كانت خاضعة لليهود : « فطلعت بك ناظر المالية الذى ينتمى إلى أصل غجرى ... وجاويد ناظر المالية وهو يهودى متستر وراء الاسلام كانا بمثابة الواجهة الرسمية للسلطة السرية للجمعية ، وكانا فى حقيقة الأمر العضوين الوحيدين فقط فى مجلس النظار اللذين يعتد بهما ، كما كانا أيضا على رأس الماسونية فى تركيا ؛ فمنذ أن أصبح طلعت بك ناظراً للداخلية قام بنشر شبكة من الجمعيات الماسونية فى الامبراطورية وعين فى الوظائف المحلية ، بما فى ذلك مناصب الحكام والحكام الفرعيين ... وغيرها ،رجالا ماسونيين أو من المرتبطين بالجمعية المعتمد عليهم أو الاثنين معا فى معظم الأحوال . وهكذا كانت الحكومة الخفية لتركيا الشرق الكبير ممثلة فى طلعت بك الذى كان يديرشئونها ويمسك بزمام الأمور بها باعتباره سيد الموقف . (٢٢)

وكان لبريطانيا العظمى المبرر القوى لكى تخشى من توغل المانيا الاقتصادى فى الامبراطرية العثمانية ؛ فبين عامى ١٨٩١ و ١٩١٣ تضاعفت تجارة الرايخ الالمانى الثانى مع تركيا ، وبنشوب الحرب كان عشر الأربعة وعشرين بليون مارك المستثمرة فى الخارج قد أودعت فى الامبراطورية العثمانية . وكانت هناك أيضا زيادة ملحوظة فى تجارة المانيا مع فلسطين وسوريا وبلاد ما بين النهرين [٢٣] وعلى النقيض من ذلك فان حجم وثقل البضائع القطنية البريطانية المصدرة إلى بلاد ما بين النهرين قد عانت من تدهور مقلق . وفى عام ١٩٠٣ كانت مثل تلك الصادرات إلى بغداد قد وصلت قيمتها إلى ١.١٨٥.٠٠٠ جنيه استرلينى وشكلت ٨٠٪ من جميع البضائع الواردة إليها ، وبلغت القيمة لعام ١٩٠٦ ، ٨٦٧,٠٠٠ جنيه استرلينى و ٥٦٪ على التوالى . وقد عد الارتفاع المتزامن فى الصادرات الهندية إلى المنطقة من ٨١.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه استرلينى أقل أهمية من الارتفاع المفاجىء فى الاستيراد المحلى من المكينة الزراعية التى ترجع إلى مصادر المانية . وكان من المعروف أيضا أن إنشاء خط حديد بغداد حسب طبيعة الامتياز الذى منح من السلطان قد أتاح للألمان مزايا إضافية أخرى بدءا من إستغلال المناجم إلى زراعة الأراضى . [٢٤]

ولم تكن المنافسة الإنجليزية الالمانية وقفا على بلاد ما بين النهرين أو تركيا إذ شعرت بريطانيا بأن سيادتها العالمية قد أصبحت مهددة بالسياسة العالمية الألمانية Welt Politik إذ إن المانيا لم تبرز كقوة امبريالية عظمى فحسب ولكنها وضعت بالإضافة إلى ذلك كلا من إيطاليا وإمبراطورية النمسا والمجر إلى جانبها ، وبدأت تمثل خطرا عاما على بريطانيا . وبتأثير نمو النفوذ الالمانى فى السياسة العالمية بصفة عامة ، وباحتمال التفوق الالمانى فى أوربا بصفة خاصة ابرمت بريطانيا التحالف الإنجليزى اليابانى فى عام ١٩٠٢ ، ثم الوفاق الودى ١٩٠٤ ، وأخيرا الاتفاق الروسى فى عام ١٩٠٧ [٢٥] . وكان الوفاق الإنجليزى الروسى نقطة تحول فى السياسة الشرقية لبريطانيا . ونتيجة لتلك « الثورة السياسية » كانت وزارة الخارجية البريطانية مرغمة على تعديل سياستها التقليدية الخاصة بدعم تكامل الإمبراطورية العثمانية ضد التوسع الروسى فى إتجاه المضايق [٢٦] لقد وجدت وزارة الخارجية البريطانية نفسها فى عام ١٩٠٨ فى موقف حرج : فى ممارسة سياسة تقليدية إزاء عـدو تقليدى أصبح الآن صديقا لها [٢٧] . وقـد عرض السير ادوارد جرى ، وزير

الخارجية البريطانية بوضوح تلك الاشكالية التى تواجه بريطانيا على الباب العالى بقوله : «ان روسيا ستكون حاليا هى المسألة الحساسة ؛ ذلك اننا لانستطيع أن نعود إلى السياسة القديمة التى ينتهجها اللورد باكونسفليد Baconsfield ، إذ يتعين علينا الآن أن نكون إلى جانب الترك دون إثارة أية شبهة فى اننا ضد الروس (٢٨) . ومع ذلك فبحساب مستويات توازن القوى الأوربية فانه كان لا يمكن تجاهل روسيا كعامل أكثر أهمية فى السياسة البريطانية عما كان عليه النظام العثمانى الجديد . وقد وجد الحفاظ على صلابة التقارب الانجليزى الروسى على حساب الامبراطورية العثمانية دليلا له فى موقف بريطانيا تجاه نزاع الحدود التركى الفارسى ومسألة البلقان . وعلى الرغم من مشاعر التعاطف التى كان يبديها جرى أحيانا نحو نظام تركيا الفتاة ، فإن هاردنج كان مع الرأى القائل « بأنه لا ينبغى أن نضحى بمصالحنا من أجل الصداقة التركية ، السريعة الزوال » (٢٩) وبصرف النظر عن مظاهر الود التى لقيها لوثر وقت وصوله فان الاتحاديين كانوا دون شك قد حددوا موقفهم فى الوقوف إلى صف الالمان ، فبكونهم من الضباط الشبان الذين تلقوا تدريبهم على أيدى خبراء ألمان كانوا شديدى الاعجاب بالنهج العسكرى البروسى . وبعد أن خابت آمالهم فى التجربة الليبرالية لعام ١٩٠٨ فإن جمعية الاتحاد والترقى قد ألقت بثقلها مع الاوتوقراطية الألمانية بدلا من البرلمانية البريطانية كأســاس للحكم ، وكان هذا عاملا إضافيا قرب الشقة بينهم وبين برلين (٣٠) .

وإلى جانب سياسة فتيان الترك المتعاطفة مع ألمانيا فإن سياستهم القومية لقيت أيضاً استياء من وزارة الخارجية ، إذ كان فتيان الترك مصممين على تخليص امبراطوريتهم من النفوذ الأوربى ، وإذا ما نجحت جهودهم فإن تركيا سوف تشكل تهديدا ليس لانجلترا فحسب وانما لحليفتها روسيا أيضا . وطبقا لما أدلى به المترجم البريطانى فيتز موريس Fitz Maurice بأنه إذا نجح الحكام الجدد لتركيا فى جهودهم فانهم فى هذه الحالة سوف « يجعلون الهلال حلية دائمة تزدان بها أيا صوفيا ، وسيكون ذلك شيئا مريرا لروسيا حين ترى آمالها العزيزة المترسبة فى وجدانها قد احيقت بثورة من الممكن أن تجعل تركيا قوة عدوانية مصممة على استعادة ولايتها القديمة فى القوقاز والقرم والبلقان وغيرها » (٣١) . ان تركيا الناهضة التى نفضت عن كاهلها عبء الامبريالية الغربية سوف تثير أيضاً الآسيويين ضد الحكم البريطانى ، وأوضح جرى بان « النتائج ستصل إلى أبعد مما

قد يتوقعه أى منا فالتأثير على مصر سيكون هائلا ، وسيجعل نفسه محسوسا فى الهند ... ولو طبق الدستور التركى تطبيقا جيدا فان الأمور ستسير سيرا حسنا فى تركيا ، وسننشغل بالقوة والعنف فى قمع ثورة فى مصر لشعب يطالب بالدستور أيضا . أن الموقف سيكون حرجا إلى حد كبير » [٣٢] .

لم يكن أعضاء تركيا الفتاة مهتمين بيقظة الجامعة الاسلامية فحسب وإنما كانوا مصممين بالإضافة إلى ذلك - وكما شهدت السنوات الأخيرة من حكمهم - على تحرير إخوانهم من العناصر التركية الأخرى فى اواسط آسيا [٣٣] . وفيما يلى يتبين كيف كان الأمريكيون يعتقدون بتفسير البريطانيين لجهود فتيان الترك : « ان حركة الجامعة الطورانية .. هى مفهوم تيتونى فى الأساس . وهى مثل معظم التنظيمات الحديثة الأخرى فى تركيا وفدت من أوربا . والمذهل ... أن مشروع الجامعة الطورانية قد ادخلت عليه تعديلات حماسية وأدارته العقليات الألمانية التى تسيطر على جمعية الاتحاد والترقى فى بنيتها الأساسية الحالية ... لقد وجدت هذه الحركة ... دعما غير مباشر لها من قبل جمعية الاتحاد والترقى ، وذلك من خلال يهود سالونيك الذين كانوا يعملون دائما فى تعاون وثيق معهم » . [٣٤] وكان من المعتقد فيما لو استخدمت دوائر ويلهم ستراس خط حديد بغداد لمخططاتها الامبريالية فى بلاد ما بين النهرين ؛ فقد أصبحت تأمل فى تكملته بمشروع برلين بخارى لهدف أساسى بطبيعة الحال وهو تقويض النفوذ البريطانى فى الهند والروسى فى أواسط آسيا [٣٥] « ان اليهودى يكره روسيا وحكومتها المعادية للسامية ، والحقيقة فى أن انجلترا قد أصبحت الآن صديقة لروسيا كان لها أثر فى جعل اليهودى يتخذ إلى حد ما موقفا ضد البريطانيين فى تركيا وفارس - وهذا الاعتبار كان واردا فى ذهن الألمان » وهو الذى أوضحه لوثر فى مبررات الصهيونية للتعاون مع فتيان الترك . فحين شن جلال نورى وأحمد أغاييف ، وهما من الدعاة البارزين المتحمسين للجامعة التركية فى جمعية الاتحاد والترقى ، هجوما شرسا ضد بريطانيا فى الجريدة الصهيونية المولة - Le Jeume Ture أحس لوثر بأن شكوكه قد تأكدت . [٣٦]

إن الدور الصهيونى المفترض فى المؤامرة التيتونية قد أعد له بخطة محكمة الاعداد، وحيث أن فتيان الترك بما لديهم من ظروف اقتصادية محدودة لم يكن فى إمكانهم القيام بهذا العمل الهرقلى فقد كان عليهم أن يعتمدوا على اليهود . واعقب

توضيح السفير البريطانى : أن اليهودى « يبدو أنه احتوى فى أمره العقلية التركية الغافلة عن التطورات الاقتصادية الجارية حيالها . ولما كانت تركيا تحتوى على الأماكن المقدسة لإسرائيل ؛ فقد كان من الطبيعى أن يجاهد اليهودى للحفاظ على مركز متنفذ مقصور عليه كى يستخدمه فى تحقيق أهدافه ، أى ، البناء الأساسى لدولة يهودية ذات استقلال ذاتى فى فلسطين أو بابل » . « وفى امكانية اليهود مساعدة فتيان الترك بالعقول والمشروعات التجارية ، وبنفوذهم القوى فى الصحافة الأوربية ، وبالأموال التى يقدمونها مقابل الامتيازات الاقتصادية والانجازات المحققة لأهداف إسرائيل ، بينما يتطلع فتيان الترك لاستعادة وتأكيد استقلالهم القومى والتخلص من النفوذ الأوربى كجزء من الصحوة الآسيوية العامة » . وباستخدام اليهود العثمانيين كقنطرة للالتقاء بين الصهيونيين وفتيان الترك بواسطة قوى الماسونية « فاليهودى الشرقى خبير بالعمل ببراعة فى الأنشطة السرية واختيرت الماسونية السياسية ذات الطابع القارى باعتبارها رابطا من أكثر الروابط فاعلية وستارا لاخفاء الأنشطة الداخلية للحركة » (٣٧) .

وعلى ذلك وفى التحليل النهائى كان الممثلون البريطانيون فى استانبول يعتقدون بأن اليهود السياسيين فى تركيا مرتبطون بتنظيم صهيونى من خلال الماسونية الشرقية وأن الجميع يعملون لصالح ألمانيا وعلى حساب بريطانيا العظمى . ان كل تلك الأسباب والاعتبارات والرؤى التى اتضحت معالمها فيما سبق والتى صورت فيها جمعية الأتحاد والترقى باعتبارها الممثل الرئيسى فى المؤمراة الشهيرة ضد بريطانيا أشعرت لوثر وجميع معاونيه بضرورة رحيل فتيان الترك – ومن الأفضل أن يكون ذلك على الفور . ومن أجل وضع نهاية لهم حاولت السفارة التشكيك فى مصداقية جمعية الاتحاد والترقى ، وأن تغرس اسفينا بين الجمعية ومعارضيها الليبراليين، وكذلك بين الآتراك والعرب، وذلك بالإيحاء بأن فتيان الترك يواصلون العمل من أجل النهايات الغامضة لهم . ووجدت السفارة البريطانية أخيرا بأنه من المناسب التلميح للعرب بأن بريطانيا هى صديقهم مهما خطط الصهاينة لغير صالحهم (٣٨) .

وسارعت السفارة البريطانية لامداد المعارضة بسلاح قوى للتشكيك فى مصداقية الجمعية . وكان من حسن الحظ أن سيطر اللبراليون التابعون لمدرسة صباح الدين وكذلك القوميون العرب على المؤامرة اليهودية الماسونية التى كان فتيان

الترك فى مركز الثقل بها . ووجدت جمعية الاتحاد والترقى نفسها وهى الجمعية القوية التى ظهرت فى الشهر الأول من الثورة كمحررة للبلاد من الطغيان الحميدى تهاجم بشراسة من كل الاتجاهات مما أفقدها على الفور جانبا كبيرا من شعبيتها ومركزها . وفى خلال تسعة شهور من الثورة كان مقدرا لجمعية الاتحاد والترقى أن تواجه بثورة مضادة أديرت مرحليا من قبل المسلمين الاصوليين واتباع صباح الدين الذين عملوا معا . وقد يصعب التأكيد على الدور الذى لعبته السفارة البريطانية فى الثورة المضادة التى تعرف فى التاريخ العثمانى بحادثة ١٣ ابريل (13 Mart Dlay) (٣٩) إذ أن مصادر وزارة الخارجية ليست لديها إلا القليل جدا لكى تتحدث عن ذلك الدور . وان كان من رأى الأستاذ فيروز أحمد بأن السفارة لم تلعب فى حقيقة الأمر أى دور على الاطلاق ، ولم تتحمل عبئا كبيرا لمواجهة آثارها (٤٠) . أما عن المصادر التركية المعاصرة التى عالجت هذا الموضوع فانها لم تقدم الادلة المقنعة فيما يتعلق بحدوث أى تورط بريطانى فى تلك الحادثة . وتذكر خالدة أديب التى شهدت تلك الأحداث ان درويش قاهديتى ، المسلم المتعصب ، الذى يبدو أنه قاد الحركة الرجعية « كان يعتقد أنه استخدم عميلا من قبل السفارة البريطانية واداة للمستر فيتزموريس » (٤١) ولم تكن نشاطات فيتزموريس خلال وبعد الثورة بعيدة على آية حال عن انتباه حسين كحيت (Yalsin) ، وهو واحد من الاتحاديين البارزين إذ كتب فى جريدة طنين كيف كان يعمل فيزموريس على تقويض نفوذ جمعية الاتحاد والترقى . وطبقا لما كتبه كحيت فإن فينزموريس كان « منافقا لعب الدور الأكثر خسة فى خلال العهد الدستورى » (٤٢) وقد علق محمود مختار باشا أيضاً فى سطور مشابهه (٤٣) وعلى الرغم من أن اكسين Aksin (٤٤) وافجيو جلو Avcioglu (٤٥) فى دراسة كل منهما المعنية ذكرا أن هناك أسبابا مؤيدة للإعتقاد بأن السفارة البريطانية قدمت فى واقع الأمر خدمات كبيرة للمتآمرين إلا أنهما لم يتمكنا من توثيق ما ذهب إليه . غير اننا نعلم من أوراق محمود شوكت باشا (٤٦) التى تثير علامات تساؤل حول قاهديتى وأصدقائه بأن تقييم خالدة أديب كان صحيحا فى حقيقة الأمر ، وان الثوار كانوا موجهين من قبل صباح الدين الذى كان يؤازره البريطانيون أيضا . ومع أن جمعية الاتحاد والترقى استطاعت أن تواجه الانقلاب

إلا أنها فشلت فيما بعد فى التغلب على المعارضة التى أخذت تنمو باطراد فى البرلمان العثمانى حاملة معها كل عناصر الاستياء فى هيكل البنية السياسية العثمانية ، وكانت معظم الاتهامات التى وجهت فى عام ١٩١١ إلى طلعت وجافيت ، من قادة فتيان الترك ، ان لديهما اتجاهات مؤيدة للصهيونية مما كان يتعين عليهما التخلى عن مناصبهما الوزارية .

وفى عام ١٩١٢ اطاحت إنتفاضة فى البانيا متلازمة بتمرد عسكرى بالجمعية من السلطة ، وحلت وزارة كامل باشا بدلا من فتيان الترك . وكان كامل باشا سياسيا من العهد القديم ومعروفا بتعاطفه القوى مع البريطانيين .

وعلى الرغم من أن اكسين وافجيو جلو يميلان للافتراض بأنه كانت هناك مبادرة بريطانية وراء الأحداث التى عجلت بتحرك « الضباط المخلصين (Halaska ranzabizan) فان ارشيف شوكت باشا لا يلقى أى ضوء فيما يتعلق بذلك .(٤٧)

وعلى أية حال فإن الاتحاديين لم يتقبلوا الهزيمة بسهولة ؛ ففى ٢٣ يناير ١٩١٣ تحركوا بقيادة أنور إلى الباب العالى وبعد اشتباك مع الحراس ارغموا كامل على توقيع استقالته « وبتلك الغارة على الباب العالى » (Bab ali Baskins) لم يدعم الاتحاديون مركزهم فى العاصمة العثمانية فحسب بل أنهم نجحوا أيضا فى اعادة الاستيلاء على ادرين . ولشدة خيبة البريطانيين بدا أن فتيان الترك يعملون على اقامة تقارب بين العرب والصهاينة فى إطار ما أطلق عليه طلعت بك « التحالف المسلم اليهودى » (٤٨) وكان مقدرا لذلك التحالف كما تصورته الجمعية أن يبنى جبهة متحدة من اليهود الشرقيين والعرب والترك ضد تعديات المسيحية فى آسيا وفى عبارات عملية كان يعنى محاربة السياسة الامبريالية البريطانية .

وحين وجدت السفارة البريطانية فى استانبول ان الاتحاديين عادوا لاتخاذ مواقف مهددة للمصالح الحيوية البريطانية فى الشرق الأوسط بدأت السفارة للمرة الثانية تدخل مبادىء جديدة بهدف معاكسة ذلك التيار حيث جمع العرب المعادين للنظام فتيان الترك معا فى حزب اللامركزية العثمانية -

(Hizb Al - Lamarkaziya Al Idariya - 'Uthmani) .

الذى تأسس فى القاهرة تحت الحماية البريطانية حوالى نهاية ١٩١٢ (٤٩) وبالمثل تم تجميع المعارضة التركية بدءا من المسلمين الاصوليين إلى اتباع صباح

الدين الليبراليين تحت مظلة الاتحاد الليبرالى (Hûrriyetve Itilâf Partisi) الذى اشتمل فى صفوفه على قوميين عرب (٥٠) . وقد تركزت المؤامرة حول الأمير صباح الدين الذى برز للمرة الثانية كزعيم روحى للانقلاب مع الداماد صالح باشا ، أبى خير الدين باشا التونسى ، عن القوميين العرب وشريف باشا الذى كان مقيما آنذاك فى باريس عن الانفصاليين الاكراد . (٥١)

ومن القرائن التى امكن تجميعها من تقرير المدعى العام ظهر أن المؤامرة كانت تستهدف من بين تخطيطها اغتيال كل من محمود شوكت وطلعت وكمال باشا . وطبقا للخطة كان يتعين أيضا اطلاق النيران على كل من قره صو ونسيم روسو ونسيم مازلياح ، وهم ثلاثة من اليهود البارزين فى صفوف فتيان الترك والمؤسسين للنادى الصهيونى العثمانى . وقد لا يبدو الأمر مثيرا إلى حد كبير حين نقرأ فى تقرير المدعى العام كيف أن القتلة المأجورين كانوا يعتقدون بوجود مؤامرة يهودية ماسونية تورطت فيها جمعية الاتحاد والترقى . وطبقا لما أدلوا به أن الجمعية كانت ستؤدى بالإمبراطورية إلى الدمار نتيجة صلاتها بالصهيونية ، وهو أمر أميط اللثام عنه وكانوا مصممين على منعه . (٥٢) وفيما يبدو أن فيتزموريس والكابتن تيريل Tyrell ، الملحق العسكرى فى السفارة ، لم يمدا المتآمرين بالمبرر ، ولكنهما تورطا أيضا فى تعبئة المعارضة تحت القيادة الثنائية لكامل وصباح الدين اللذين كانا يعدان بمثابة القطبين التوائم للنظام الجديد فى تركيا . وكان مقدرا بعد التحطيم النهائى لجمعية الاتحاد والترقى أن يمسك كامل باشا بزمام الحكومة مع الأمير كشبه خليفة يصدر الأوامر والاشارات الروحية من خلف الستار . وتمشيا مع مبادىء الأمير فان الإمبراطورية ستصبح لامركزية مع منح العناصر غير التركية استقلالها الذاتى .

وبدا ان الأمور تسير بنفس الهدوء الذى كان مخططا له فى البداية ، إذ احضر القناصة إلى استنبول تحت حماية تيريل وفيتزموريس واتخذوا من منزل سيدة إنجليزية ملجأ لهم . ومع ذلك فلم تكن الاستعدادات بعيدة عن انتباه جمال باشا فهو من فتيان الترك المتحمسين ، وأصبح عضوا فى الثلاثى الاتحادى الذى قدر له أن يحكم البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكان فى ذلك الوقت القائد العسكرى للعاصمة . (٥٣) ومن أوراق محمود شوكت باشا نعلم أنه ما فتىء يحذر الصدر الأعظم من المحاولة المحتملة للإطاحة بحياته ومن الألاعيب الشريرة (resad) للمعارضة التى تجد دعما من قبل سفارة فى استانبول . وقد أشير إلى الدور

البريطانى بصورة قاطعة فى تقرير قصير مؤرخ فى ١١ يونيه ١٩١٣ وهو نفس اليوم الذى قتل فيه محمود شوكت فى بايزيد ، (٥٤) ونعلم أيضا ان جمال باشا قد عرض بنفسه هذا التقرير على الوزارة ، ولكن محمود شوكت رفض الخضوع لتحذيرات الأخير . وقد تمكن جمال بعد عملية سريعة قام بها تقديم القناصة إلى المحاكمة . أما عن كامل الذى جاء من مصر إلى استانبول لكى ينتظر ما سيسفر عنه الانقلاب فقد طلب منه جمال الرحيل رغم الاحتجاجات البريطانية ، ولكنه نفذ الطلب فى النهاية حيث رحل برفقة لوثر . وحين وجد صباح الدين أن الحلقة الأخيرة قد انتهت بإخفاق تام رافق كامل على نفس السفينة البريطانية لكى يتجنب المياه التركية الكثيرة الاضطراب . وذهبت جهود السلطان لإنقاذ الداماد صالح باشا عبثا إذ إنه حوكم وأعدم على الفور . ولكى تنقذ وزارة الخارجية البريطانية ماء الوجه احلت بدلا من لوثر سفيرا مؤيدا للترك وهو السير لويس مالت Louis Mallet وطلب الاتحاديون من السفير البريطانى الجديد ترحيل كل من فيتزموريس وتيريل إلى بلادهما . ومع ذلك ففى التغطية العامة للمحاكمة لم يكن الاتحاديون حريصين على استبعاد بريطانيا العظمى تماما . حقيقة أنه لم يكن هناك ذكر للدور البريطانى ، ولكن أشير إلى « سفارة » و« ترجمان » وفى حالة المنزل الذى اتخذه القتلة ملجأ لهم، فقد وصف بأنه « منزل لأحد الرعايا الاجانب » . (٥٥)

وفى التحليل الأخير يمكننا أن نلاحظ أن فتيان الترك كانت لديهم المبررات العميقة الراسخة لرفض الاستيطان اليهودى فى بلاد ما بين النهرين وأكثر من ذلك فى فلسطين . ومع ذلك فقد يكون حقيقة ان العلاقة العثمانية الصهيونية خلال العهد الدستورى والتى كشفت على ذلك النحو قد منعت فتيان الترك من أن يتخذوا موقفا متعاطفا ، وربما يكون من سخريات التاريخ أن بريطانيا بتصريح بلفور هى التى كفلت المسألة الصهيونية ، وهى نفس الأمة صاحبة النظرية التى وصفت « الأعمال الشريرة » للصهاينة مع اليهود الشرقيين والماسونيين فى مؤامرة دولية ضد بريطانيا قد افتضح أمرها .

وفى ضوء الدلائل يبدو أن البريطانيين استخدموا المؤامرة اليهودية الماسونية الصهيونية كى يجدوا تبريرا لإسقاط ان لم يكن التحطيم الكامل لجمعية الاتحاد والترقى فى السياسة التركية . ذلك أنه فى أعقاب ثورة ١٩٠٨ ظهر فتيان الترك

بمثابة « حزب للاتراك » كانوا مصممين على تحديث وانهاض بلادهم . وكانت هناك شواهد بنجاحهم فى وضع توقف للتفكك المنتظر للإمبراطورية العثمانية . كما كان الاتحاديون ناجحين على وجه ملحوظ باللجوء إلى الجامعة الاسلامية فى رعايتهم للمسلمين من غير العثمانيين . ومع ذلك فقد ارتأوا بأنها ستكون فكرة جيدة إذا ما أظهروا أنفسهم بأنهم ليسوا تركا أو مسلمين . وفى هذا السياق فإن النظرية التآمرية كان لديها الكثير لكى تقدمه كذريعة للتشكيك فى مصداقية فتيان الترك فى نظر مواطنيهم فى الداخل وإخوانهم فى الدين فى الخارج . وفى خلال الحرب العالمية الأولى امسك دعاة الحلفاء بتلك الفكرة الرئيسية واستخدموها فى الحال بين العرب . وقد أعد وصف جيد فى المجلة العربية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩١٦ التى حوت مقالة غير معروف كاتبها بعنوان « ملاحظات حول الماسونية فى تركيا فى ظل العهد الجديد ١٩٠٨ - ١٩١٤ » وقد أعادت الرواية التى وضعها لوثر فى خطابه بتاريخ ٢٩ مايو ١٩١٠ مع ابراز منمق لها . (٥٦)

وبدخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى أعلنت الجهاد . وهو إجراء كان يهدف إلى المحافظة على التماسك الداخلى بين السكان المسلمين من غير الترك وخاصة العرب . وقد استجاب الشعب العربى إلى تلك الدعوة . وفى العامين الأولين من الحرب لم يظهر استياء من نوع معين . ومع ذلك فان الحلفاء وعلى وجه خاص بريطانيا كانت مصممة منذ بداية نزولها البصرة على إثارة انتفاضة لتقضى على الجهاد التركى . وعلى ذلك كان افتتاحها للمراسلات مع الشريف حسين ، أمير مكة .

وعلى أية حال فإن « الثورة العربية » لعام ١٩١٦ كانت محدودة فقط بالحجاز . وفى ظل تلك الظروف طبق الاتحاديون تجاه العرب سياسة ذات حدين : التهدئة والقمع .

وقد يكون حقيقة أن جمال باشا الحاكم العام للعربية العثمانية قد حاكم القوميين العرب فى عاليه ، وأعقب ذلك توقيع عقوبات الإعدام ، غير أن الادارة المركزية كانت مؤيدة على العكس من ذلك لتقارب مخلص مع العرب . وارسلت جماعات من الشخصيات الدينية للعمل على التماسك العربى التركى ، كما وصل الأمر إلى محاولات لإعادة بناء الإمبراطورية فى اتجاه مملكة ثنائية مثل ما كانت عليه امبراطورية النمسا والمجر ، وذلك بأن يكون العرب هم الشريك الآخر . (٥٧) .

ومن الأهمية أن نلاحظ أيضا أن الحكومة الاتحادية قاومت رغم الضغوط الألمانية الصهيونية المشتركة ضمان أى امتيازات إقليمية أو إدارية لتأسيس مستعمرة رسمية لليهود فى فلسطين .

وبإعلان الهدنة هرب الاتحاديون إلى أوربا ووجدت تركيا نفسها فى وضع الاحتلال . ونحن نعلم أن الهاشميين صمموا على الخروج عن سادتهم العثمانيين حيث حملوا شعار الثورة فى عام ١٩١٦ مستندين على الوعود التى قدمها الحلفاء لهم فيما يتعلق باستقلالهم . غير أن التجارب المواكبة لفترة الهدنة كانت محبطة . وفى ظل تلك الظروف طلب القوميون الراديكاليون من الترك التعاون الذى لباه مصطفى كمال على الفور والذى كان لا يمكن لفيصل أن يسقطه من حساباته .

وعلى الرغم من أن فيصل غازل الكماليين فى محاولاته المحبطة لإقامة حكومة فى سوريا إلا أنه بعد أن نصب على عرش العراق أخذ يفصل نفسه تدريجيا عن روابطه التركية .

لقد كان الاتصال التركى بالنسبة لفيصل - كما يأتى فى التحليل الأخير - أساساً لا يمكن الاستغناء عنه فى مساوماته مع البريطانيين لكى يضمن أوضاعا أفضل فى بلاد ما بين النهرين . وبالمثل فإن مصطفى كمال قد أفاد أيضاً من تقاربه مع فيصل . وكانت استراتيجيته هى ضمان دعم من الاقطار الاسلامية . وبإيحائه للغرب بان القوميين العراقيين والسوريين والفلسطينيين يقفون إلى جانبه أعطى الانطباع للبريطانيين بأن معارضة صلبة قد اقامت نفسها فى الشرق الأوسط لهدف واحد وهو تقويض الخطة النهائية للحلفاء . ونحن نعلم بأن تصاعد القوميتين التركية والعربية على السواء قد زودهم بأساس الخلاف الذى عبر عن نفسه فى مسألتى الموصل والاسكندرونة (٥٨) .

ومع ذلك فإن جهود التعاون ، مهما كانت محبطة ، إلا أنها أثبتت فى التحليل النهائى ، اسهامها تجاه مسعى الطرفين لتحقيق أهدافهما القومية .

هوامش الفصل الثالث

1 - G. Antonius, **The Arab Awakening** (N. Y. 1934), Chap. V.

2 - J. M. Landan, " An Arab Anti - Turk Handbill (1881)" , Turcica, Revue d' Etudes Turques .

3 - S. Haim, Arab Nationalism An Anthology, (Berkley, 1962) PP. 92 - 31,81 - 83.

4 - N. Azoury, **Le Reveil de la Nation Arabe dans I'Asie Turquie,** (Paris, 1905) .

5 - AEP, LXXX (499), Layard to Salisbury, Therapia, 12 June 1879 .

6 - OPFOCP, (6820), Doc. no. 311, Herbert to Salisbury, Constantinople, 4 November 1895.

7 - OPFOCP (5396), Doc. 13, Rosebery Thornton, Constantinople, 6 July 1886 .

8 - HMSO Handbook, Mohammedanism in Asia, Vol x, 1920, Adbulhamid, op. cit. Part 111.

9 - Diarias, iii, P. 1277.

تتضح القيمة الاسترتيجية للسكة الحديد فى :

10 - OPFOCP (8186), Doc. no. 150, Richard to O'Conor, Damascs, .19 November 1902 .

11 - C. E. Dawn, **From Ottomanism to Arabism** (Essays on the Origins of Arab Nationalism), (Illinos, 1973), P. 132 .

12 - Z. Zeine, **Arab - Trab Turkish Relations and the Emergence of of Arab Nationalism,** (Beirut, 1958), P. 16.

13 - Gnl. Nuri As - Said, **Arab Indepence and Unity,** (Op. 32200. 953. 1), UL.

14 - AEP, CVI, Richards to Currie, Damacus, l April 1897 .

15 - OPFOCP (2621), Grean to Granville, Damascus, 17 September 1873 .

16 - OPFOCP (6775) , Doc. no. 49, Admiralty to Foreign Office, Admiralty, 5 July 1890.

17 - Serif Mardin, Jön Türklerin Siyass Finkirleri, 2nd ed. (Istanbul, 1962), 225; T. Z. Tunaya, Türkiye' de Siyasi partiler (Istanbul, 1952), P.167, and my "Jön Turkler in Türk Dili ve Edebiyati Ansiklopedist, Vol. 5 (Istanbul, 1982) .

18 - PROFO. Turkey : Annual Report (1909), P 7. On the Young Turki, See : M.Salahaddin, Bildiklerim. Ittihad ve Terakki Cemiyeti ' nin Maksad - l Thesis ve suret - i Teskili ve Devlet - i Aliyye - Osmaniye ' nin Seleb - i Felaket ve Inkisanit, (Cairo, 1934); M. R. Esatli, Ittihad ve Terakki (Istanbul 1975); Vardar, Ittihad ve Terakki ' nin Icinde Danenler (Istanbul, 1969) .

19 - Mithat Sükrü (Bleda), **Imparatorlugun Cokusu** - 19 (Istanbul, 1979), P. 88 .

عن سالونيك انظر :

20 - G. W. Steevens, **With the conquering Turk** (New York 1897), Chap. 2 .

21 - Cf. Leskovikli Mohamet Rauf, **Ittihad ve Terakki Cemiyeti ne** idi (Istanbul, 1327), PP.79 - 85' (Anonymous), Dänmeler, (Istanbul, 1335) : Sadik, Dönmelerin Hakikati (Istanbul, 1335) .

22 - Public Record Office (hereafter P. R. O.), Foreign Office (hereafter F. O.) 800/193 A (Lowther Paper), in Elie Kedourie, " Young Turks, Freemasons and Jews " **Middle Eastern Studies,** Vol. 7, (Janury 1971) .

A. Galanté, Encore un nouveau recueil de documents concernant l' histoire des Juifs De Turquie - Etudes Scientifiques (Istanbul,

1953), PP.62 - 63 .

23 - I. Friedmen, **Germany, Turkey and Zionism 1897 - 1918** (Oxford, 1977) P. 155 .

24 - Cohen, Britain's Interest, P. 53 .

25 - G. ann, **The History of Germany since 1789 (Middlesex,** 1974), Chap. 8' I. Geiss, German Foreign Policy 1871 - 1914 (London, 1976), H. Halborn, **The History of Modern Germany** (London, 1969) , PP 298 - 368 .

راجع دراستنا :

26 - Ingiliz Casusu Prof. Arminius Vambery ' nin Gizli Raportarinda ll. Abdulhamid ve Dönemi (Istanbul, 1983), PP. 130 - 131 .

27 - F. Ahmad "Great Britain' s Relations with the Young Turki 1908 - 1914 ", **Middle Eastern Studies,** Vol. 2, 4 (July, 1966), P. 302 .

28 - Joseph Heller, **British Policy towards the Ottoman Empire 1908**-1914 (London, 1983), P. ll .

29 - Ibid ., P. 43 .

30 - S. Hanioglu, Bin Siyasal Düsünür Olarak Dokyor Abdullah Cevdet ve Dönemi (Istanbul, 1982) PP. 229 - 243 .

31 - Fitzmaurice to Tyrell, Istanbul, 25 August 1908 in H. N. Gooch & Temperley,**British Documents in the Origins of the War,** Vol. 5, The Near East 1903 - 1909 (London - 1928 - 33), P. 268 .

32 - Ibid., P. 263, Grey to Lowther, London 31 July 1908 .

33 - A. B. Kuran, Osmanls Imparatorlugnda Inkilab - Harehatleri ve Milli Mücadala (Istanbul, 1959), P. 481 .

ذكر ج . كوتاى لكاتب هذه الدراسة ان جدى (الأستاذ الدكتور ميم كمال أوكه) الذى كان سيد ا عظيما فى تركيا لوقت طويل ، كان لديه تاريخ غير منشور عن الماسونية التركية يحتوى على أدلة دامغة تؤيد هذه النقطة . وقد سلم م . كمال المخطوطة إلى كوتاى لإعدادها للنشر . وفيما يبدو ان تلك المخطوطة فقدت من خير الله اورس الذى كان قد استعارها من كوتاى قبل وفاته .

34 - J.M. Landau, **Pan - Turkism in Turkey : A Study in Irredentism** (London 1982).

National Archives (of the United States of America). Microfilm Collection, 369/29, Records of the Department of State relating to political relations between - Turkey and other States 1910 - 29, Memorandum of the Pan - Turanism and Pan - Islamism Movements, 22 July 1918.

35 - N. Berkes, Türk Düsününde Sorunu (Istanbul, 1975), PP. 76-77.

36 - Kedourie, "Young Turks", P. 100; Pro, Fo. 371/992, nos., Marling to Grey, Istanbul, 27 December 1909, With enclusures.

37 - Kedourie, "Young Turks", PP. 99 - 100.

38 - Oke, Siyonizm, 126ff.

لمزيد من المعلومات أنظر :

39 - C. kutay, 31 Mert Ihtialinde Sultan Hamit (Istanbul, 1965) and I. Il Deninsmend, B. Mart Vale' ast (Istanbul, 1974) and O. Farini, " The Seriati as Political Clogan - or the Incident of the 31 st March", **Middle Eastern Studies,** Vol. 7, no. 3, 1971.

40 - Ahmad, "Great Britain's Relations", P.312.

41 - Memoirs, (London 1926), P. 278.

42 - Yakin Tarihimiz, Vol. 2 (Ankara, 1962), P.278.

43 - Maziye Bin Nazar (Istanbul, 1341), P.104.

44 - Sina Aksin, 31 Mart Olay (Ankara, 1968), PP. 255 - 267.

45 - Dogan Avicoglu, 31 Mart ta Yabanci Paramagi (Ankara, 1969).

46 - Infossession of the Okte Dockümentasyon ve Arastirma Merkezi "Istanbul, The Report is dated 3 May 1909.

47 - Aksin, 31 Mart Clayn, P. 193; Avcioglu, Yabanci Paramagi, Chap. 10.

48 - Esalth (Ittihad ve Terakki PP. 96 - 100) .

وهذه الدراسة تقدم لنا سجلا تفصيليا ومتنوعا للحادثة .

49 - N. J. Mandel , The Arabs and Zionism before World War 1, (California, 1967), Chap . 7, and Oke, Siyonizm, PP. 147 - 157.

50 - (Iv, Ordu), Aliye Divan, Harb Orfiside Tetkik Olunan Mesele - 1 Siyasiye Hakkinda of Zahat (Istanbul, 1332) , PP. 35-47.

51 - Riza Nur, Hürriyet ve Hilat Nosil Dogdu, Nasil Oldü (Istanbul, 1334) .

52 - Unpublished Manuscript of 79 PP. Concerning the tribanal of Mahmut Sevket Pas a's assasination, Personal Possession .

٥٣ – للتعـرف على مـا سـجله جمـال باشـا عـن ذلك الاغتيـال أنـظر مـذكرات :

والتـرجمة الانجليزية بعنوان (Memoirs of - Hatiralar (Istanbul, 1977)
Turkish Statesman :1913 - 1919) .(London, n. d.) is "Somewhat" edited .

54 - See note 57 .

أنظر على سبيل المثال :

55 - Le Moniteur Oriental (Istanbul Daily), 11 - 24 June 1913; Z.S. Soko, Mahmut Serkt Paşa (Istanbul, n. d.) PP.201 - 203, 208 .

من المعلومات عن العلاقات العربية التركية خلال الحرب العالمية الأولى توجد فى دراسة المؤلف :

56 - Pro - fo 882/25 .

57 - Kutsal Topraklarda Siyonistlar ve Masonlar, Istanbul, 1991 Part 111 .

راجع دراستنا :

58 - Abortive Attempts for Arab - Türkish Rapprochement 1918 - 1921 : Themas and Sources (Pamplikt), Ankara, 1988 .

الفصل الرابع

العلاقات العربية التركية بين الحربين

(١٩١٩ - ١٩٣٩) (*)

مقدمة :

الدراسات التى عقدت عن العلاقات العربية - التركية فى فترة ما بين الحربين دراسات قليلة ، تتراوح بين فصول فى كتب عن التاريخ السياسى ومقالات فى الصحف والمجلات وما إلى ذلك .

فضلا عن ذلك فإنه لما كان لم يتم بعد تصنيف أرشيف وزارة الخارجية التركية ، فإنه لم يفتح بعد للباحثين ، نظرا لذلك فإن الكاتب وإن كان قد رجع لبعض الوثائق المتصلة بالعلاقات التركية - السورية والعلاقات التركية - المصرية ، بحكم إنه كان من قبل من العاملين فى وزارة الخارجية ، إلا أنه لم يستطع الإطلاع على محاضر المحادثات المهمة التى تتناولها هذه العلاقات (مثلا محادثات أتاتورك مع الشخصيات العربية الرسمية .. الخ ..) . بالإضافة إلى ذلك فإن مذكرات رجال الدولة الترك لا تحتوى إلا على إشارات محدودة للعلاقات التركية - العربية (١) ، أما الاهتمامات الأكادمية بالموضوع فلم تبدأ إلا فى أواخر السبعينات (٢) وتم تأسيس أول المراكز المعنية بالموضوع فى أوائل الثمانينات (٣) ، وان كان لا يتوافر حتى هذه اللحظة بيبليوجرافيا شاملة عن العلاقات العربية - التركية عموما .

(*) إعداد الأستاذ إسماعيل صُويْصَال - السفير السابق ورئيس وقف بحوث ودراسات العلاقات التركية العربية باستانبول .

- ترجمه عن الإنجليزية أ . د . يونان لبيب رزق - الاستاذ بكلية البنات جامعة عين شمس .

ويعزى هذا الفراغ لمجموعة من الأسباب ، فعندما انهارت الإمبراطورية العثمانية فى نهاية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فرضت كل من بريطانيا وفرنسا سيادتهما على فلسطين والعراق وسوريا ولبنان بمقتضى نظام الانتداب ، وكانت اليمن الدولة العربية الأولى التى نالت استقلالها بعد انسحاب القوات العثمانية منها خلال الحرب العالمية الأولى ، تتبعها مصر عام ١٩٢٢ ، فالعربية السعودية عام ١٩٢٦ ، فالعراق عام ١٩٣٢ ، مع ذلك فإن تلك الدول قد حصلت على استقلالها فى ظل قيود محددة ، أو تحت ضغوط سياسية مارستها القوى الغربية ، أما بقية البلاد العربية فقد انشغلت فى النضال للحصول على الاستقلال خلال فترة ما بين الحربين .

وإبَّان ذلك الوقت كان من الصعب على أتاتورك أن يحقق رغبته فى إقامة علاقات وثيقة بين الشعبين التركى والعربى ، وتشير أحاديثه الرسمية إلى أن السبب فى ذلك الدول الأجنبية التى تحكمت فى البلاد العربية والتى لم تكن مستريحة من أحاديث أتاتورك عن تحرير الأمم المضطهدة .

وفى تلك الأثناء ، كانت سلطات الانتداب فى بعض البلدان العربية تحاول كسب عطف شعوبها بتشويه صورة الحكم العثمانى السابق ، وبتقديم نفسها باعتبارها قوة تحضيرية ، فضلا عن ذلك فإن غالبية الكتاب العرب إبان تلك الفترة صوروا العصر العثمانى باعتباره عصر الركود وسوء الإدارة الأمر الذى عاق تقدم العالم العربى ، وقد انعكست هذه الآراء على الكتب المدرسية ، وأدى أيضا إلى احتدام جو التوتر بين الأتراك والعرب فى فترة ما بعد الحرب إلى رواج المشاعر التى انتشرت فى تركيا بأن العرب تحت التحريض البريطانى والفرنسى قد طعنوا الجيش التركى فى ظهره فى كل من الحجاز وسوريا والأردن .

وفى ظل هذه الظروف ، وحتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى السبعينات استمر كل من العرب والترك يديرون ظهورهم لبعضهم البعض مما لم يتح الفرصة للتعرف على بعضهما بقدر كاف ، أو إتاحة الفرصة ليتفهم كل طرف مشاكل الطرف الآخر أو يتعاون معه .

(١) العلاقات العربية - التركية خلال فترة الانتقال من الامبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية (١٩١٨ - ١٩٢٣)

نتيجة للهزيمة التى لقيتها الامبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الأولى اضطرت إلى توقيع هدنة مدروس فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ ، وكان الجيش التركى وقت توقيع الإتفاقية يسيطر على إقليم الموصل وسنجق الاسكندرونة (هاتاى) اللذين كانا يقعان ضمن الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا ، غير أنه بناء على المادة ٧ من الهدنة احتلت كل من بريطانيا وفرنسا الموصل والسنجق وقسما من جنوب شرق الاناضول ، وقد شكّل هذا العمل جانبا من خطة القوتين العظميين مع كل من ايطاليا واليونان لاقتسام تركيا وبدأت فى وضعها موضع التنفيذ ، وقد قبلت الحكومة العثمانية مبدأ التقسيم بتوقيعها على معاهدة السلام فى سيفر فى ١٠ أغسطس عام ١٩٢٠ ، والحقيقة أن حركة التحرر الوطنى التى قادها مصطفى كمال والتى بدأت فى ١٩ مايو ١٩٢٠ كانت تستهدف منع هذا التقسيم وإنشاء جمهورية تركية حديثة داخل الحدود التركية القومية محل الإمبراطوية العثمانية المتهاوية .

وقد قبل آخر البرلمانات العثمانية فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٠ مبادئ الميثاق الملى (الوطنى) التى كان قد وضعها مصطفى كمال وأرسلها سرا إلى استانبول ، وقد جاء فى المادة الأولى من هذا الميثاق « مناطق الإمبراطورية العثمانية . خاصة الأرض الواقعة تحت احتلال الأعداء وقت توقيع هدنة مدروس التى دخلت حيز التنفيذ فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ ، والتى يشكل العرب أغلبية فيها ، يتقرر مستقبلها بالتصويت الحر لشعوبها » .

وتظهر هذه المادة ما أعاره مصطفى كمال من اهتمام خاص لاستقلال البلاد العربيـة ، كرد فعل لما أرادت الدول الاستعمارية أن تفرضه من نير على العرب والترك ، وفى يوليو عام ١٩١٩ ، وفى خطبته الافتتاحية لمؤتمر ارضروم ربط مصطفى كمال بين النضال الوطنى الذى يخوضه الترك وبين نضال الشعوب المقهورة

قائلا « وتخوض شعوب مصر وأفغانستان والعراق وسوريا نضالا بطوليا ضد الاستعمارين البريطانى والفرنسى » .

وعندما إحتلت قوات الحلفاء استانبول فى ١٦ مارس عام ١٩٢٠ أدان بشدة هذا العمل وخاطب العالم الإسلامى بعبارات جاء فيها : « بعد إحتلال دمشق وقرطبة والقاهرة وبغداد سقطت أخيراً دار الخلافة فى استانبول فى أيدى الأعداء ، لا ترددوا اللحظة فى تقديم مساندتكم لشعبنا فى نضاله من أجل الاستقلال » .

وقرب نهاية حرب التحرير وفى ٧ يوليو عام ١٩٢٢ أصدر مصطفى كمال البيان التالى « لو كان النضال الذى تخوضه تركيا اليوم يتم فحسب لاسمها ولحسابها الخاص لكان أقصر وأقل دموية ولانتهى بسرعة كبيرة ، أما ما تفعله تركيا فهو الدفا ع عن قضية كل الشعوب المضطهدة فى الشرق كله » .

فى نفس الوقت ، وبينما كانت الحكومة العثمانية فى إستانبول تكرس تقسيم تركيا بتوقيعها على إتفاقية سيفر كان المجلس الوطنى الكبير لتركيا الذى تأسس فى أنقرة فى ٢٣ أبريل عام ١٩٢٠ يصعد من نضاله من أجل التحرر من كل من اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين الأمر الذى انتهى إلى النصر التركى وعقد هدنة مدانيا Mudanya فى ١١ أكتوبر ، وتم الغاء السلطنة فى أول نوفمبر عام ١٩٢٢ وغادر آخر السلاطين وحيد الدين البلاد فى ١٨ نوفمبر ، وعين المجلس الوطنى الكبير وريثه عبد المجيد أفندى خليفة ، أخيرا أعلن المجلس الوطنى قيام الجمهورية التركية فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٣ ، وتم توقيع معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو عام ١٩٢٤ التى أعلنت بطلان معاهدة سيفر .

وقد أعلن عصمت اينونو أقرب معاونى أتاتورك ووزير الخارجية ورئيس الوفد التركى فى مؤتمر السلام فى لوزان .. أعلن فى يناير عام ١٩٢٣ ان حكومته لا تعترف بنظم الانتداب التى فرضتها أية دولة على الأراضى التى تم انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية ، مما كان يعنى سوريا ولبنان ، والعراق ، وفلسطين وشرق الأردن ، وكان هذا التحفظ الشفهى من الأسباب التى أدت إلى استبعاد تركيا من عصبة الأمم حتى عام ١٩٣٢ حين انضمت إليها .

وفى ٣٠ أغسطس عام ١٩٢٤ ، وفى الاحتفال بذكرى النصر النهائى للقوات التركية فى حرب التحرير أعلن أتاتورك ما يلى :

« اليوم وأنا أرى الفجر ينبلج ، ولن يكون بعيدا أن أرى أيضا يقظة كل الشعوب الشرقية ، وما زال هناك عدد من الامم الشقيقة التى تتطلع إلى الاستقلال والحرية ، وسوف يتخذ اعادة مولد هذه الشعوب شكل التقدم والبحث عن الرخاء ، وسوف تتغلب هذه الأمم على كل الصعوبات وكل العقبات لبلوغ المستقبل الذى ترنو اليه ، وسوف يمكن محو الاستغلال والإمبريالية من على وجه الأرض ليحل محلها عصر من النظام والتعاون تسقط فيه كل الاختلافات فى اللون أو الدين أو الجنس » .

بعد ذلك بثلاث سنوات وفى الخطبة التى القاها فى البرلمان عام ١٩٢٧ تناول نفس الموضوع من زاوية مختلفة :

« لقد اعتدنا منذ مئات السنوات أن نقتسم حقوق المواطنة مع الإخوة المسلمين الذين يعيشون الآن خارج الحدود التى رسمناها ، وفى كل مكان فى سوريا ، وفى العراق ، وفى اليمن وفى الشرق ، فهم يناضلون للدفاع عن هويتهم والحصول على الاستقلال ، وان الحصول على الاستقلال سوف يكون مبعثا للسعادة لكل البلاد الإسلامية ، وانى على ايمان أن النجاح النهائى للعالم الإسلامى سوف يملأ جوانحى بسرور بالغ » .

ولقد كان تأثير النصر وتعاظم مكانة مصطفى كمال فى العالم الإسلامى هائلا فى كل بلاد هذا العالم ، من المغرب إلى اندونيسيا ، فقد أعطى النضال التركى من أجل الحرية الأمل لتلك الشعوب ، والمثل الذى يعزز روحهم المعنوية فى النضال من أجل الاستقلال وضد الدول الاستعمارية ، وبعد جيل واحد فإن الزعماء السياسيين المسلمين من أمثال بورقيبة ، ناصر ، السادات ، سوكانو ، وعدد من الكتاب قد عبروا فيما قالوه عن أهمية الأثر الذى خلفه أتاتورك .

فضلا عن ذلك فإنه من الجدير بالذكر هنا أن تركيا قد أولت اهتماما خاصا للحساسية الوطنية التى أخذت تشعر بها جاراتاها العربيتان ، سوريا والعراق ، عندما عقدت عام ١٩٢٦ إتفاقية علاقات حسن الجوار مع فرنسا باعتبارها سلطة الانتداب فى سوريا ، وعندما وقعت معاهدة الحدود التركية – العراقية مع بريطانيا ، وقد بذلت جهدا عظيما لتؤكد على طبيعة الأعمال التى اتخذتها حيال سوريا والعراق على التوالى ، اللتين عقدت الاتفاقيات باسميهما .

ويطرح هنا سؤال : ماذا كان هدف أتاتورك فى مخاطبة الشعب الإسلامى ؟

بالطبع كان يعلم أن هناك استحالة ليتمثل العرب أو غيرهم من الشعوب بالنموذج الذى قدمه فى ذلك الوقت ، هل كان يبحث عن الانتقام من الإستعماريين الغربيين ، لأنهم أنهوا الامبراطورية العثمانية ؟ لا ، لأن خطته كانت تترتكز على اقامة دولة قومية لتركيا ، وكان ميالا لتبنى الأسس الغربية لإقامة مجتمع حديث ، اعتقد أن هدفه كان بتشجيع قيام الدول المستقلة فى سائر أنحاء العالم ، خاصة فى البلاد الإسلامية المقهورة ، على أمل أن تحقق تلك البلاد الأمن والرخاء ، فضلا عن ذلك فقد كان مما يحقق الأمن لتركيا تخفيف الدول الكبرى لقبضتها خاصة على بلدان الشرق الأوسط . وبالامكان القول أن خطاب مصطفى كمال خلال حرب الاستقلال كان يستهدف جعل الحياة أكثر صعوبة أمام كل من بريطانيا وفرنسا فى مستعمراتهما ، وفى الحقيقة فإن هذا الخطاب قد نجح فى الهند فى اثاره الشعور بالسخط بين المسلمين ، الأمر الذى عبر عن نفسه بتقديم مساعدات مالية قوية لأنقرة ، وفى الجزائر شجعت نشاطات مصالى وأصدقائه ، وحتى المغرب وصلت اليها هذه التأثيرات عندما لفت المقيم الفرنسى العام ، الماريشال ليوتى أنظار حكومته لهذه الظاهرة فى يونيه عام ١٩٢١ ، واقترح اتخاذ اجراء ايجابى تجاه مصطفى كمال .

(٢) إصلاحات أتاتورك : تأثيرها وردود فعلها فى البلاد العربية (١٩٢٤ - ١٩٣٨)

بعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ أولى أتاتورك اهتمامه إلى بناء دولة علمانية وإقامة مجتمع علمانى ، وكانت أول محاولة من هذا النوع فى العالم الإسلامى ، وكانت عملا مليئا بالحساسيات . ومن المؤكد أن عملية التغريب التى تم الشروع فيها تحت الدولة العثمانية وبدأت باصلاحات التنظيمات عام ١٨٣٩ قد أخذت مكانها فى ميادين العلوم والتكنولوجيا والقانون ، الا انها أحرزت تقدما ضئيلا فى مجالات الفكر والسياسة والحضارة والقانون المدنى والتعليم ، وكان من الضرورى لاستكمال أسباب التطور اجراء تحويلات عميقة فى النظام الاجتماعى بطرح الشريعة جانبا ، وهى الخطوة التى لم يجد أحد فى نفسه الشجاعة لاتخاذها . ذلك أن الجماهير استمرت على طريقتها التقليدية فى الحياة . وبدا هناك انفصام بين

الأقلية المحدودة التى تحبذ النظام الغربى والجماهير ، وقد انحاز أتاتورك إلى رأى الأقلية ، فقد اعتقد أنه ليس هناك خيار آخر لتقدم المجتمع ، وكان مصمما على أن يترك الجانب العقيدى للإسلام لمشاعر الناس وأن يعلمن كل الشئون الزمنية ، وهو فى هذه المحاولة الجريئة اعتمد على الفطرة السليمة للأمة التركية وولائها غير المتناهى لذاتها .

وجاءت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه بالغاء الخلافة فى ٣ مارس عام ١٩٢٤ ، فقد صدق البرلمان فى هذا اليوم على ثلاثة قوانين ، الأول بالغاء الخلافة ، والثانى متعلق بسيادة النظام المدنى فى التعليم ، وينص الثالث على إغلاق المدارس الدينية . وتم من خلال ذلك وضع الأساس لدولة علمانية ولمجتمع مدنى ، واستمرت العملية خلال الـ ١٤ عاما التالية والتى دعمها عدد من الإصلاحات مثل الغاء وزارة الشئون الدينية والأوقاف ، والغاء الطرق الصوفية ، واصلاح خاص بارتداء الزى والقبعة ، وقبول القانون المدنى المستمد من المجموعة السويسرية ، وتطبيق النظام المترى ، والتقويم الجريجورى ، كما أخذت أيام العمل فى الأسبوع الشكل الغربى ، والأبجدية اللاتينية ، وحق التصويت للمرأة الخ ، وفى الدستور الصادر عام ١٩٢٨ فقد الدين الإسلامى مكانته كالدين الرسمى للدولة ، ثم أقر دستور عام ١٩٣٧ مبدأ علمانية الدولة .

ويحدد المؤرخ الأمريكى ستانفورد شو Stanford Shaw التصور الواسع النطاق من جانب أتاتورك للعلمانية كما يلى : « ان العلمانية بالنسبة له لم تعن فصل الدولة عن المؤسسات الإسلامية ، ولكن أيضا تحرير العقل الفردى من القيود التى فرضتها عليه التقاليد الإسلامية وممارسة تحديث كل جوانب الدولة والمجتمع التى تقولبت داخل التقاليد والطرق الإسلامية . (٥)

وقد خلقت الإصلاحات التى أنجزها أتاتورك بسرعة ملحوظة عددا من العقبات للتعددية السياسية . ومن ثم فقد حاول تحريك نظام التعدد الحزبى عام ١٩٣٠ غير أنه خرج من هذه التجربة بأن المجتمع لم يكن مستعدا بعد لها ، فقد حاولت الدوائر الإسلامية استغلال الحريات السياسية التى كفلت للتقدم بإتجاه الديموقراطية ، لزيادة سلطاتهم الخاصة سعيا وراء وقف الإصلاحات التى تمت ، وتم حل حزب المعارضة اللبرالى ، ولم تتحقق الحياة الديموقراطية لتركيا إلا عام ١٩٤٦ بعد ثمان سنوات من وفاة أتاتورك .

وفى عام ١٩٣٠ كانت تركيا قد حلت مشاكلها مع الدول الغربية وبدأت فى عقد معاهدات صداقة وتعاون معها ، مما أضاف إلى عملية التغريب مزيدا من الزخم .

أما بالنسبة لاستيعاب البلاد العربية لإصلاحات أتاتورك فإن الغاء الخلافة ونفى آخر الخلفاء عبد المجيد قد سبب صدمة فى كل أنحاء العالم تعاظم حجمها فى البلاد الإسلامية حيث لم يكن يتوقع أحد حدوث مثل هذا الاحتمال . وقد انتقدت الدوائر الإسلامية بعنف هذا التحطيم للتقاليد التى استمرت قائمة من القرن السابع ، وما حدث بعد ذلك من ترجمة القرآن من العربية إلى التركية ، وقد اتهم العلماء أتاتورك بتشجيع الإلحاد . بينما حاول الإصلاحيون وقد اعترتهم الدهشة تقويم الظاهرة .

وما أن تم الغاء الخلافة حتى أعلن حسين ملك الحجاز نفسه خليفة وهو ما اعترضت عليه كل من مصر ومسلمى الهند . فى نفس الوقت فشل ملوك مصر والمغرب وأفغانستان فى ترشيح أنفسهم للمنصب . وتم عقد مؤتمر فى القاهرة عام ١٩٢٥ للبحث عن طريق للخروج من المأزق ولكنه فشل فى ذلك ، كما لم يخرج مؤتمر الشعوب الإسلامية الذى انعقد فى مكة عام ١٩٢٦ ، والذى شارك فيه أراس وزير الخارجية التركى ، بأية نتيجة . وتم فى مؤتمر القدس عام ١٩٣١ (والذى لم تشارك فيه تركيا) بحث الطرق الكفيلة بالحفاظ على الخلافة ، بيد أنه لم يتم التوصل لحل . فى نفس الوقت ساندت بعض الدوائر فكرة الإلغاء . مثلا ابن باديس فى الجزائر وساطع الحصرى فى سوريا رأوا أنها قد عرقلت اليقظة الوطنية ، وأن ذلك سوف يقوى الحس بالدولة القومية ويشجع سير الجماهير فى هذا الاتجاه ، ولما عقدت مجلة مصرية استفتاء عام ١٩٢٧ عن الشخصية التى تعتبر «أكبر شخصية وطنية فى العالم» فاز مصطفى كمال باللقب .(٦)

وكان من أكثر الإصلاحات التى أزعجت الإسلاميين فى العالم العربى إحلال الأبجدية اللاتينية محل الأبجدية العربية . وقد ادعت تلك الدوائر أن تركيا أصبحت امتدادا لأوربا ، وأنها تسير قدما فى عملية ترك الإسلام ، أو على الأقل الحضارة الإسلامية .

وفيما يتصل بقضية الإصلاحات عموما فإنه يمكن القول أنه فى فترة ما بين الحربين، وبالرغم من المديح الدائم الذى لقيه دور أتاتورك كمحرر فإن إصلاحاته لم

تلق إلا قليلا من الاهتمام ، ولم يوضع نموذجه فى المجتمع العلمانى قيد التحليل ، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات ، الكاتب الإصلاحى عبد الرازق فى مصر ، ابن باديس فى الجزائر ، ساطع الحصرى فى سوريا ، شكيب أرسلان فى لبنان ، وبعض الشخصيات السياسية مثل عبد الكريم وفرحات عباس والحبيب بورقيبة فى شمال أفريقيا . (٧)

وقد قال لى هوارى بومدين ، الرئيس الاسبق للجزائر والمعروف بميوله الإسلامية، عندما كنت أودعه بعد أن قضيت أربع سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٩ سفيرا لبلادى فى الجزائر . قال «إن حركة مصطفى كمال التى تحدت الغرب كانت نموذجا لنا ، وقد اعتدنا فى ذلك الوقت أن نحمل صور أتاتورك خفية فى جاكتاتنا لأن الفرنسيين كانوا قد منعوا تداولها ، إلا أنه بعد حرب التحرير تخلى أتاتورك عن الإسلام وأصبحت تركيا أمتدادا للغرب» وعندما أجبته بأن الأتراك قد استمروا متمسكين بالإسلام أجاب : «أن الإسلام ليس مجرد عقيدة ، إنه نظام اجتماعى وحضارة ، ولا يمكن تقسيمه إلى نصفين . وفى الحقيقة أن ردود الفعل ضد إصلاحات أتاتورك قد بدأت فى تركيا . ولو أخذت بقية البلاد الإسلامية بالنموذج الذى وضعه أتاتورك فماذا يبقى من الإسلام ؟» .

وحتى بورقيبة ، رئيس الدولة السابق فى تونس ، والذى كان معروفا بأنه من أكبر المعجبين بأتاتورك ، انتقد موقف الأخير فى خطبته أمام البرلمان التركى فى مارس عام ١٩٦٥ حين اتهم نهجه بعدم الانسجام مع الإسلام .

مع ذلك فإن أغلب رؤساء الدول الإسلامية ، عدا الملك فؤاد ملك مصر ، لم يترددوا فى المجىء لتركيا وزيارة أتاتورك (الملك أمان الله ملك أفغانستان عام ١٩٢٨ ، الأمير فيصل وزير خارجية السعودية وملكها بعد ذلك عام ١٩٢٨ أيضا ، فيصل ملك العراق عام ١٩٣١ ، محمد رضا بهلوى شاه إيران عام ١٩٣١ ، وعبدالله أمير شرق الأردن عام ١٩٣٧).

. ولم يشن أتاتورك أية حملة دعائية لكسب العالم الإسلامى إلى صف إصلاحاته ، وفى الحقيقة فإنه حتى لم تصدر أية نشرة إعلامية بالعربية بينما كانت تصدر مجلة باللغة الفرنسية تحت عنوان «تركيا الكمالية La Turquie Kemaliste». وفى عام ١٩٢٧ تمت ترجمة خطبة أتاتورك البالغة الطول إلى الإنجليزية ، كما تم

إصدار عدد من الكتيبات باللغة الفرنسية . وكانت فى مجموعها تستهدف شد انتباه الغرب ، ويبدو أن أتاتورك قد أعتقد أنه سوف يأتى اليوم الذى تحبذ فيه البلاد الإسلامية النموذج الذى قدمه للعالم ، وفى رأيه أن الأفضل والحال على هذه النحو أن يتركها لتقيم هذه الإصلاحات عندما يأتى الوقت المناسب دون أى تأثير خارجي .

وخلال تلك الفترة لقيت إصلاحات أتاتورك ثناءاً متواصلا من الصحافة الغربية ، وكانت موضوعا لعدد من الكتب التى أصدرها المفكرون فى الغرب . ومن المهم أن نتذكر أن السلطات الفرنسية فى شمال أفريقيا وفى سوريا ولبنان لم تستحسن اهتمام الشعوب الواقعة تحت حكمها بحركة أتاتورك ووصل بها الأمر إلي اتخاذ الأجراءات لمنع انتشارها ، غير أنه مع الوقت فإن الحساسية الزائدة من جانب الفرنسيين حيال ذلك قد أخذت تتآكل . فى نفس الوقت أخذت فى التزايد أعداد الكتب التى تنشر عن أتاتورك .

اخيرا فانى أرغب أن اؤكد هنا أنه لم توضع حتى هذه اللحظة دراسة تفسر أسباب هذه المشاعر المتضاربة حيال أتاتورك ، غير أنه قد يكون من المفيد أن نضع فى الحسبان الحقائق والانطباعات التى تمثل على وجه التأكيد جذورالمشكلة ، فقبل أى شىء هناك الادارة العثمانية التى حكمت العالم العربى لأربعمائة عام والتى نظرت إليها على الأقل النخبة العربية الوطنية باعتبارها تسلطا أجنبيا . ثانيا كان من الصعب أن تتوافق الطريقة التى قدم بها أتاتورك إصلاحاته مع الأحكام التقليدية للمجتمع الإسلامى مما أدى إلى نفور العرب من تركيا . ثالثا فإنه بعد الثلاثينات دخلت تركيا مرحلة التعاون الوثيق مع الغرب ولم تعد تكترث بالعرب إلى حد ما ، وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات فإنه قد حدث منذ الحرب العالمية الثانية عدد من الإصلاحات فى النظم القضائية وطرق الحياة فى عدد من البلدان العربية ، وهى وإن كانت قد حدثت بشكل غير ثورى إلا أنها قد أحدثت بعض التغيرات فى الحياة الإسلامية التقليدية ، وتم تطبيقها بهدوء . وليس من شك أن إصدار أحكام نهائية فى هذا الشأن يتطلب الانتظار لفترة تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ سنة .

(٣) نزاعان حول الحدود بين تركيا وجاراتها العربية

فى الجنوب (١٩٢٥ - ١٩٢٦ و ١٩٣٦ - ١٩٣٩)

بعد توقيع معاهدة لوزان للسلام بين تركيا والحلفاء عام ١٩٢٣ نشب خلافان مهمان حول الحدود ، الأول حول منطقة الموصل فى العراق حيث فرضت بريطانيا انتدابها ، والمنطقة الثانية كانت سنجق الإسكندرونة (هاتاى) التى حكمتها فرنسا ضمن مناطق الانتداب فى سوريا (بما فيها لبنان) ، والتى منحتها إياها أيضا عصبة الأمم ، ووفقا للميثاق الوطنى (الملى) الذى تبناه آخر برلمان عثمانى في ٢٨ يناير عام ١٩٢٠ وقعت كل من منطقة الموصل (مدن الموصل وكركوك والسليمانية والمناطق المحيطة) وسنجق الإسكندرونة (ويضم الإسكندرونة وأنطاكية والمناطق المحيطة) داخل الحدود التركية . وبعد أسبوع من افتتاح المؤتمر الوطنى الكبير فى أنقرة أعلن مصطفى كمال (أتاتورك) فى أول مايو عام ١٩٢٠ «سوف تمر حدودنا الجنوبية جنوب الإسكندرونة وتمتد شرقا لتضم الموصل والسليمانية وكوكوك » .

وانبعثت المشكلة من أنه فى الوقت الذى عقدت فيه هدنة مدروس بين تركيا والحلفاء فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ كانت كل من الإسكندرونة والموصل تحت السيطرة التركية إلا أنه بعد فترة قصيرة إنتهكت بريطانيا وفرنسا المادة ٧ من اتفاق الهدنة واحتلال تلك الأراضى ورفضا الأنسحاب ، وانتقلوا بعد ذلك إلى إدارة تلك المناطق فى إطار نظام الانتداب على كل من العراق وسوريا .

مسألة الموصل

بلغ مجموع السكان فى الموصل حوالى ٦٠٠,٠٠٠ وفقا لآخر إحصاء خلال العصر العثمانى ، كان من هؤلاء ٤٥٠,٠٠٠ بنسبة ٥٥٪ من الأكراد و ٣٤٪ من الأتراك و ٩٪ من العرب (٨) . وعلى أى الأحوال فقد كان واضحا أن الأكراد راغبون فى العيش داخل الحدود التركية ، الأمر الذى دعا تركيا للمطالبة بالتعرف على آراء السكان المحليين من خلال الاستفتاء .

ووفقا للمادة الثالثة من معاهدة السلام فى لوزان وقعت الموصل تحت الاحتلال البريطانى المؤقت إلى حين عقد اتفاقية نهائية بين كل من بريطانيا وتركيا . وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال تسعة شهور تحال المسألة عندئذ إلى مجلس عصبة الأمم ، ولما كانت المفاوضات الدبلوماسية التى جرت فى استانبول فى مايو - يونيه قد انتهت دون نتيجة فإن بريطانيا نقلت الخلاف إلى عصبة الأمم فى أغسطس عام ١٩٢٤ .

وقد أدرجت مسألة الموصل فى جدول أعمال المجلس فى سبتمبر ١٩٢٥ واستمر قيد البحث حتى تخذ المجلس قراره النهائى فى ديسمبر من نفس العام . وقد وضعت بريطانيا فى حساباتها طوال الوقت حقول النفط فى منطقة أو ولاية الموصل وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للعراق ، ورفضت أن تتخلى عن الموصل وصممت على جعل تركيا تقبل بالوضع القائم Status Quo ، ونجحت فى الحصول على تأييد القوى الكبرى فى المجلس ، إيطاليا وفرنسا ، وحتى على دعمها فى الضغط على تركيا .

وبعد الاستماع إلى حجج الجانبين قرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق للتشاور مع الحكومتين البريطانية والتركية ولتبحث الأمر على الطبيعة . وبينما كانت اللجنة تقوم بمهامها فإن البريطانيين لم يكتفوا بعرقلة أعمال الوفد التركى وإنما احتلوا مزيدا من الأراضى شمال الحدود ، واستعصت المسألة بذلك على الحل وتعرض «الوضع القائم» للتهديد ، ومرر المجلس قرارا فى بروكسل فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٤ بإقامة حدود مؤقتة . وهذه الحدود (حدود بروكسل) والتى توافقت مع «الوضع القائم» قبلتها تركيا أيضا بالنظر لطبيعتها الإقليمية .

وتم تقديم تقرير لجنة التحقيق إلى المجلس فى ١٦ يوليو عام ١٩٢٥ وقد جاء فى مقدمة التقرير أن الاستفتاء الذى أقترحته تركيا يتوقف تنفيذه على قبول سائر الأطراف به . وعلى أى الأحوال فقد اعترضت بريطانيا على الاستفتاء . وبناءًا على الاقتراح الذى قدمته لجنة خاصة منبثقة عن لجنة التحقيق قرر المجلس فى سبتمبر عام ١٩٢٥ استشارة محكمة العدل فى لاهاى حول بعض المشاكل القانونية . وقد انزعجت تركيا من أن يعتبر حكم المجلس ملزما من الناحية القانونية ، وجادلت فى أن الموضوع المطروح ذو طبيعة سياسية ترتبها المادة الثالثة الفقرة ٢ من معاهدة لوزان الأمر الذى لا تحتاج معه إلى تحكيم قانونى . أدى ذلك بالحكومة التركية إلى

الاعلان أنها لن ترسل ممثلا لها إلى الجلسة ، وقد وصلت المحكمة إلى قرارها فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وبعد استعراض الحقائق جاءت الاستشارة على النحو التالى :

١ - أن يأتى قرار عصبة الأمم وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من معاهدة لوزان الزاميا ويؤدى إلى الإقرار النهائى للحدود بين تركيا والعراق .

٢ - أن يأتى القرار من خلال التصويت بالاجماع ، ويشارك ممثلو الطرفين المعنيين فى التصويت مع عدم احتساب أصواتهما فيما يتصل بالاجماع .

وبناء على حكم المحكمة ووجهة النظر البريطانية قرر المجلس فى ديسمبر عام ١٩٢٥ أن يسير خط الحدود طبقا للخط الذى تقرر فى بروكسل والذى أقر الوضع القائم Status Quo ، ومن ثم فقد بقيت كل ولاية الموصل فى العراق .

ولم تشارك تركيا فى المجلس الذى أخذ هذا القرار بالاجماع ، وعلى الرغم من هذا فإن تركيا لم تكن فى وضع يمكنها من تغيير ما تم بحكم ما كان يعنيه ذلك بالدخول فى حرب مع بريطانيا ، ومن ثم فعوضا عن ذلك دخلت فى مفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٢٦ ، وفى عملية لتبادل المزايا قبلت تركيا قرار عصبة الأمم وتم توقيع « معاهدة بين تركيا والمملكة المتحدة والعراق» بشأن إقامة الحدود بين تركيا والعراق مما وضع حدا لهذا النزاع على الحدود .

نشوء مسألة الإسكندرونة وحلها

ظهرت مشكلة الإسكندرونة (هاتاى) عام ١٩٣٦ وتم بشكل نهائى بضم تركيا لهاتاى فى عام ١٩٣٩ قبل شهور قليلة من قيام الحرب العالمية الثانية . وعندما أصبحت سوريا دولة مستقلة عام ١٩٤٦ إدعت أن فرنسا ، دولة الأنتداب ، لاتملك الحق لتسليم هذا الأقليم السورى إلى تركيا ، ورفضت قبول القرار الذى اتفقت عليه كل من فرنسا وتركيا دون موافقة من السوريين ، وقد خلف هذا الموقف من سوريا تأثيرا سلبيا على العلاقات بين سوريا وتركيا لبضع سنوات التى فاقم منها ما عمدت إليه الخرائط السورية منذ عهد الشيشكلى فصاعدا من وضع المنطقة داخل سوريا ، كما لم توافق الحكومة السورية على ترسيم الحدود بين سوريا وبين هاتاى ، كما استمر تدبير سير المظاهرات يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام ضد الترك باعتباره يوم

«استلاب الإسكندرونة» . وفيما يلى محاولة لمتابعة الحقائق حول نشوء المشكلة وكيفية البحث عن حل ، ثم أخيرا محاولة للتحليل . (١٠)

الموقف الذى أدى إلى مشكلة هاتاى (١٩١٨ - ١٩٣٦)

فى العصر العثمانى كانت المنطقة تعرف باسم «سنجق الإسكندرونة» وكانت تابعة لولاية سوريا ، وعندما عقدت هدنة مدروس فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ بين الإمبراطورية العثمانية والحلفاء الغربيين كانت منطقة الإسكندرونة - أنطاكية ذات الأغلبية التركية المطلقة فى أيدى القوات التركية . ووفقا للميثاق الوطنى الذى أقره آخر برلمان عثمانى عام ١٩٢٠ كانت هذه المنطقة ضمن حدود تركيا ، غير أن فرنسا التى كانت قد وصلت إلى ترتيب سرى (اتفاقية سايكس - بيكو) فى ١٦ مايو عام ١٩١٦ مع بريطانيا لتقسيم الأراضى العثمانية ، مصممة على تملك كل سوريا ولبنان ، وتم تحقيق ما طمحت إليه من خلال نظام الانتداب الذى تقرر فى ٢٨ يونيه عام ١٩١٩ وفقا للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، وبالفعل تم بعد الحرب وفى المجلس الأعلى للدول المتحالفة فى مؤتمر السلام المنعقد فى سان ريمو فى ٢٥ أبريل عام ١٩٢٠ سلم إلي فرنسا كلا من سوريا ولبنان (التى كانت لا تزال من الناحية الرسمية جزءا من سوريا إلا أن فرنسا بادرت بفصلهما) واللتين أدارتهما فرنسا كمنطقتى انتداب مختلفتين ، فى نفس الأثناء وكما سبقت الأشارة ، فإنه بعد فترة قصيرة من هدنة مدروس عام ١٩١٨ استخدمت فرنسا المادة ٧ من الميثاق كمبرر لاحتلال السنجق أولا ثم المنطقة المحيطة بأورفا ، عنتاب ، أطنة ومرسين فى جنوب تركيا .

وفى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٢١ ، وخلال حرب التحرير وقعت حكومة أنقرة اتفاقا مع فرنسا التزمت بمقتضاه فرنسا بترك جنوب شرقى الاناضول ، غير أنها سحبت من الترك أمتيازاً بابقاء السنجق جزءاً من سوريا ، وتم تأكيد هذا الوضع فى معاهدة السلام فى لوزان عام ١٩٢٣ . وقد تبين فيما بعد أن حكومة أنقرة قد أرتأت تقديم هذه التضحية المؤقتة فى مقابل مصلحة أكبر بإنهاء الحرب مع فرنسا فى أقرب وقت (حيث أن تركيا كانت لا تزال مشتبكة فى حرب مع كل من إيطاليا

واليونان) . وبالرغم من هذا فإن المادة ٧ من اتفاقية أنقرة أشارت إلى أنه «سوف ينشأ نظام إدارى خاص لمنطقة الإسكندرونة ، وسوف يتمتع السكان الأتراك لتلك المنطقة بكل التسهيلات اللازمة لتطورهم الثقافى ، وسوف يظل معترفا باللغة التركية كلغة رسمية » .

وفى ٢٤ يوليو عام ١٩٢٢ قبل مجلس عصبة الأمم ميثاق الانتداب على سوريا ولبنان ومنذ هذا التاريخ بدأت فرنسا إدارة تلك البلاد رسميا ، وفى ٣٠ مايو عام ١٩٢٦ وقعت فى أنقرة معاهدة صداقة وحسن جوار بين تركيا وبين فرنسا بالنيابة عن سوريا وذلك لتحكم مستقبل العلاقات بين تركيا وسوريا . وقد تضمنت هذه المعاهدة تفصيلات أدق للحدود التى كان قد تم تعيينها بشكل فضفاض فى« اتفاقية أنقرة . وفى البروتوكول الملحق بالمعاهدة تقرر أن تولي فرنسا اهتماما خاصا للإدارة الخاصة للسنجق ، ولم يتم الترسيم النهائى للحدود السورية – التركية إلا بعد أربع سنوات حين تم توقيع البروتوكول النهائى فى ٣ مايو عام ١٩٣٠ ، وخلال الفترة بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٢٥ جعلت فرنسا السنجق ناحية ذات وضعية خاصة ملحقا بمحافظة حلب ، ثم وضعته بعد ذلك تحت الأشراف المباشر للحكومة المركزية فى دمشق ، وحتى تقلل فرنسا من الأغلبية التركية فى السنجق أخذت فى توطين مجموعات من غير الأتراك (الأرمن ، ألخ) فى المنطقة . (١١)

نشــوء المشـــكلة

فى ٩ سبتمبر وقعت حكومة الجبهة الوطنية التى كانت قد وصلت إلى السلطة في فرنسا فى مستهل ذلك العام على معاهدة الصداقة والتحالف التى كانت قد عقدتها مع ممثل سوريا . وبصفتها دولة انتداب أبلغت فرنسا عصبة الأمم بهذه المعاهدة في ٢٦ من نفس الشهر . وبمقتضى المعاهدة التى صدق عليها البرلمان السورى بالاجماع فى ٢٠ ديسمبر تعهدت فرنسا بالاعتراف باستقلال تلك البلاد بعد ثلاث سنوات ، وقد نصت المعاهدة على الإدارة المشتركة للشئون الخارجية فى شكل تحالف بين الجانبين ، وأنها ستوضع موضع التنفيذ فور أن تصبح سوريا عضوا فى عصبة الأمم ، الأمر الذى يترتب عليه انتهاء الأنتداب .

وقد اعترض الجناح اليمينى من الساسة الفرنسيين بشدة على تلك المعاهدة

التى رأت الحكومة عدم عرضها على البرلمان ليصدق عليها ، وفى تلك الظروف لم تضيع تركيا وقتا فى اللجوء إلى العمل الدبلوماسى فقد أعلن وزير الخارجية دكتور توفيق روستو (أراس) فى اجتماع مجلس عصبة الأمم فى ٢٦ سبتمبر أن تركيا بدورها تريد أن ترى سوريا مستقلة ولكن ينبغى إعطاء سكان السنجق فرصة إدارة شئونهم الخاصة بالقدر الذى سوف تتاح به الفرصة للشعب السورى . غير أن ممثل فرنسا مسيو فينو Vienot رد بأن بلاده لن تقبل مثل هذا الطلب والذى يتجاوز حدود الانتداب ، والحقيقة أنه ، وفقا للمادة ٤ من ميثاق الانتداب « فإن دولة الانتداب مسئولة عن عدم التنازل أو التأجير بأى شكل لقطعة من أراضى سوريا ولبنان التى وضعت تحت إدارتها لأية دولة أجنبية» .

وقد ارتأى الرئيس كمال أتاتورك أن الفرصة مواتية للتوصل إلى حل نهائى لموضوع السنجق ، وبدا الجو السياسى ملائما ، فقد قدمت مخاوف فرنسا من هتلر الفرصة التى يمكن أن تدفع فرنسا إلى القبول بتسوية المسائل من هذا القبيل .

وفى ٩ أكتوبر تقدم السفير التركى فى باريس سعاد داواز Suad Davaz بمذكرة إلى وزير الخارجية Yvon Delbos تقترح رسميا حل موضوع السنجق ، وقد صيغت المذكرة بعبارات ودية ، وشددت فى القول بأنه مادامت فرنسا قد قررت منح الاستقلال لكل من سوريا ولبنان فإن عليها أن تعترف أيضا باستقلال السنجق الذى يتألف من غالبية من السكان الأتراك ، مما يمثل النتاج الطبيعى لمعاهدتى ١٩٢١ و ١٩٢٦ . أجاب Yvon Delbos فى ١٠ نوفمبر وبنفس الروح الودية أن فرنسا مكلفة بمقتضى شروط الانتداب التى قررتها عصبة الأمم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، وبصفتها دولة انتداب ، أن تسعى لتوفير الاستقلال لكل من سوريا ولبنان ، وأنها ليست مخولة أن تمزق سوريا ، ولكن تستطيع وفقا لمعاهدة ١٩٢١ أن تقر نظاما محليا خاصا هناك ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يسمح بتطوير أوضاع الأقليات ، وتبع هذه المذكرات الأولية مذكرات أخرى فى نوفمبر وديسمبر عندما نشبت بعض الأحداث الدموية فى السنجق .

وبينما كان يتم بحث المسألة بين الجانبين التركى والفرنسى من خلال القنوات الدبلوماسية أعلن أتاتورك فى خطبة افتتاح دورة المجلس الوطنى الكبير فى أول نوفمبر عام ١٩٣٦ أن السنجق ينتمى للترك ، وأن هذه المسألة ينبغى حلها بحكم أنها

المنطقة الوحيدة الأخيرة التى لم يتم الاتفاق عليها بين فرنسا وتركيا ، وفى مواجهة روح التصميم التى بدت فى التحركات التركية اقترحت فرنسا عرض الموضوع على مجلس عصبة الأمم ، وهو ما قبلته تركيا على الفور .

وجرت المباحثات الأولية حول الموضوع فى مجلس العصبة يومى ١٤ و ١٥ ديسمبر ، وطرح كل من الدكتور توفيق روستو والمسيو فينو آراءهما . وفى ١٦ ديسمبر قرر المجلس وضع تقرير عن المسألة ينظر فيه للبحث عن حل الصراع وكلف المندوب السويدى ساندلرSandler بوضع هذا التقرير ، قرر المجلس أيضا إرسال مجموعة من ثلاثة من المراقبين إلى السنجق ، وقد نصح كلا من فرنسا وتركيا بأن يستمرا فى التفاوض فى تلك الأثناء . وقد تغيبت تركيا عند التصويت على قرار المجلس .

وقرر مراقبو عصبة الأمم إلى السنجق فى ٣١ ديسمبر ، وفى نفس الوقت كانت تجرى المفاوضات فى باريس بين الجانبين ، وهى المفاوضات التى أصرت تركيا فيها على أن يكون السنجق عضوا فى كونفدرالية تضمه مع كل من سوريا ولبنان بصفته دولة مستقلة ، وأن يتم نزع سلاح هذه الأراضى ، وأن يتم تأجير منطقة من الأراضى فى ميناء الإسكندرونة لتركيا ، وأن تتخذ كل من فرنسا وتركيا الاجراءات المشتركة لإقرار القانون والنظام فى السنجق ، غير أن فرنسا اعترضت على تلك المقترحات خلال هذه المرحلة .

خلق « كيان متميز»

فى ٢٠ يناير عام ١٩٣٧ عاد المجلس لبحث المسألة . وفى هذه المرة بذل أنطونى أيدن وزير الخارجية البريطانية جهوده لدفع الجانبين إلى الاتفاق . وأخيرا عدلت فرنسا من توجهاتها، وتوفر أساساً للاتفاق على نحو يتفق مع وجهة النظر التركية التى قدمها ساندلر إلى المجلس فى تقرير أصبح الأساس للاتفاق . وفى ٢٧ يناير عام ١٩٣٧ وبينما كان المجلس يبحث هذه الوثيقة أصدر كل من دكتور توفيق روستو وأيفون دلبو بيانات يدافع فيها كل منهما عن وجهة النظر التى تحملها ، وتم فى نفس اليوم قبول المجلس للتقرير .

وكانت بمثابة صيغة توفيقية بين تركيا التى أرادت منح السنجق استقلالا غير

محدود وغير مشروط وبين فرنسا التى اعترضت على ذلك مدعية أن مثل هذا الوضع يتناقض مع شروط الانتداب التى أسندت إليها من قبل عصبة الأمم ، ولهذا السبب فقد كانت على استعداد أن تمنح فقط للسنجق وضعية خاصة تماشيا مع الترتيبات التى تقررت فى اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١ . وفى الحقيقة فإن هذه التسوية مثلت صيغة مؤقتة تستمر قائمة حتى تحصل سوريا على استقلالها . وعندما يتم ذلك فإنه من الممكن وضع نهاية لمثل هذا الموقف فى السنجق ويصبح الطريق ممهدا للتحرك نحو الاستقلال الكامل ، ولما كانت هذه الصيغة المؤقتة لا تتعارض مع ميثاق الانتداب فقد صدق عليها مجلس العصبة .

واستمرت الحكومة الفرنسية تحول دون إنجاز مشروع منح الاستقلال نتيجة للمعارضة داخل البلاد . وما لبثت الحرب العالمية الثانية أن اشتعلت ، وكان على كل القضايا الانتظار إلى ما بعد انتهائها .

وفى خلال دورة عصبة الأمم فى ٢٠ فبراير عام ١٩٣٧ قرر المجلس تشكيل لجنة ، بناء على اقتراح من ساندلر ، تضم خمسة من الخبراء ، لتقوم بإعداد تقرير عن وضعية ودستور السنجق . وبعد أن قامت اللجنة بتقصى الأمور فى السنجق أعدت ووفقا للمبادىء التى وضعها ساندلر :

(١) مرسوماً لتعيين حدود السنجق (٢) وضعيته (٣) دستوره (القانون الأساسى) ، وفى ٢ مايو عام ١٩٣٧ قدمت اللجنة لأول مرة عرضا شفهيا لكل المجلس ، وفى ٢٩ مايو قدم ساندلر للمجلس تقرير اللجنة ومشروع قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع ، وأصبح السنجق بذلك كيانا متميزا ، وفى نفس اليوم وقع وزيرا الخارجية التركى والفرنسى فى جنيف على اتفاقية بضمان وحدة أراضى السنجق واتفاقية أخرى بضمان الحدود التركية - السورية ، فضلا عن عدد من الملاحق ، وتم تبادل التصديق على هذه الوثائق فى باريس ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٢ يوليو عام ١٩٣٧ .

وفى ٣ يونيه عام ١٩٣٧ احتج البرلمان السورى على هذه الاتفاقات وسارت المظاهرات ضد الفرنسيين فى سائر أنحاء البلاد .

وفى الفصل الخاص بحدود السنجق فقد تقررت طبقا للمناطق الإدارية التى سبق ترسيمها . وكان السبب وراء استبقاء مدن Bucak Bayir ، وHazne ذات الأغلبية التركية على الجانب الآخر من هذه الحدود .

أما الوثيقة الخاصة بالنظام الأساسى فقد تضمنت المبادىء الاساسية لتقرير ساندلر بعد أن اتخذت شكلا دوليا تقرر بمقتضاه أن يصبح السنجق « كياناً متميزاً » ، فضلا عن ذلك فإنه بينما أسندت العلاقات الخارجية للسنجق (والحقيقة دولة الانتداب ممثلة فى فرنسا مادامت سوريا لم تحصل على استقلالها) فإنه قد وضعت تحفظات فى هذا الشأن ، منها منع سوريا من عقد أية معاهدات دولية تمس استقلال أو سيادة السنجق دون تخويل من مجلس عصبة الأمم ، والتزاما بإبلاغ حكومة السنجق فى حالة ابرام أية اتفاقيات تمس مصالحه الأساسية (مواد ١٥ - ١٨ من القانون الأساسى) .

واعترف القانون الأساسى بالتركية باعتبارها اللغة الرسمية الأولى والعربية كلغة ثانية (الفقرة الأخيرة من مادة ١) وصورت مواد عديدة من القانون الأساسى شكل سيطرة مجلس عصبة الأمم ، والتعاون بين كل من فرنسا وتركيا لتسهيل وضع القانون الأساسى موضع التطبيق ، ومسألة الجنسية (مواطنو السنجق كانوا أيضا مواطنين سوريين) ، كذا النص على تبادل المندوبين الحكوميين بين السنجق والحكومة السورية بهدف خلق شكل من أشكال الاتصال ، هذا فضلا عن مواد خاصة بنزع سلاح السنجق ، وحقوق الأقليات ، وما يتصل بالحقوق الجمركية والنظام النقدى (وتقرر أن يكون بالأساس الجنيه السورى) ، كما منحت الحكومة التركية التسهيلات فى ميناء الإسكندرونة والخدمات فى البريد والاتصالات .

وكشف الدستور عن النقاط الآتية : يتم التدقيق فى القوانين بشكل يضع فى الاعتبار تنوع المجتمعات ، وذلك من خلال برلمان يتم انتخابه على درجتين ويتشكل من ٤٠ عضوا ، ولكن ومهما كانت نتيجة التصويت فى المرحلة الأولى يبقى لتمثيل الطوائف الأعداد التالية : ٨ من الأتراك و٦ علويين و ٢ عرب سنة و ٢ من الأرمن ، وينتخب البرلمان رئيس الجمهورية الذى سيصبح رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) ، والتى تتكون من خمسة أعضاء بمن فيهم الرئيس ، وأن يكون أعضاء السلطة القضائية مستقلين كما تقرر الحفاظ على حقوق الأنسان الأساسية .

وقد شملت دولة السنجق التى ظهرت مساحة تبلغ ٨٠٥و٤ كم ٢ ووفقا للاحصاءات الفرنسية السابقه على عام ١٩٣٧ بعدد سكان ٢١٠,٠٠٠ (منهم ٣٩,٧٪ أتراك ، ٢٨٪ علويون ، ١١٪ أرمن ، ١٠٪ عرب سنة ، ٨٪ روم أرثوذكس وغيرهم من المسيحيين ، ٣,٣٪ كرد وشركس ويهود وإسماعيلية وألبان) ، غير أن هذه

الاحصاءات لم تعكس الحقيقة ، حيث أن الانتخابات البرلمانية التى جرت فى أول أغسطس عام ١٩٣٨ تمخض عنها حصول الأتراك على الأغلبية الساحقة . ووفقا للتقديرات التركية كان من بين ٣٠٠ ألف هم عدد السكان ٢٤٠ ألفا من الأتراك .

وقد جاء فى التصريح المشترك الملحق باتفاقية ضمان وحدة أراضى السنجق أن فرنسا على استعداد لضمان استقلال سوريا ولبنان ، وأن الحكومة التركية تعهد من جانبها لمعاونة هذه البلاد فى الحصول على استقلالها ، وأنها بالتعاون مع فرنسا تشمل الحفاظ على وحدة أراضيها .

التوتر بين تركيا وفرنسا بشأن انتخابات السنجق وعقد اتفاقية عام ١٩٣٨

بدا أنه من الصعب اجراء الانتخابات البرلمانية التى كان مقررا اجراؤها تحت إشراف اللجنة فى أبريل عام ١٩٣٨ ، وقد خلف الموقف المائع من جانب الحكومة الفرنسية ردود فعل حادة فى أنقرة ، وتأجلت الانتخابات ، أخيرا قررت فرنسا وتحت وطأة الموقف الدولى المخيف أن تسعى إلى تحسين علاقاتها مع تركيا ، ووقعت الدولتان اتفاقية عسكرية سميت بال Accord General فى انطاكية فى ٣ يوليو عام ١٩٣٨ ، وطبقا لهذه الاتفاقية التى عقدت لمواجهة التهديد الأجنبى (من المحتمل أن المقصود كان التهديد الايطالى) ، صرح للقوات (الفرنسية والتركية) بدخول السنجق ، ونصت الاتفاقية على أن يكون عدد القوات من كلا الجانبين متساويا ، وأن يمكن زيادتها إذا ما دعت الحاجة بقرار مشترك ، وفى« بروتكول من ٣٢ مادة ألحق بالاتفاقية تم توصيف القوات التركية التى تقرر أن تدخل السنجق بأن يقودها ضابط برتبة عقيد وألا يزيد عددها على ٢٥٠٠ .

وفى اليوم التالى لتوقيع المعاهدة (٤يوليو عام ١٩٣٨) دخلت القوات التركية بقيادة العقيد شكرى قناتلى السنجق ، وكان هذا الحدث نقطة تحول فى تطور مسألة هاتاى ، فقد تلقى الشعب التركى فى السنجق أو فى تركيا أنباءه بسرور بالغ ، ثم أنه قدم تأكيدا على أن انتخابات البرلمان سوف تجرى فى نظام وأمن تامين .

فى نفس اليوم وقع كل من توفيق رشدى آراس والسفير الفرنسى هنرى بونسو Henri Ponsot فى أنقرة «اتفاقية صداقة وتوفيق وتحكيم» حلت محل

معاهدة ١٩٣٠ التى كانت قد ألغتها تركيا مع بداية الأزمة ، وصدر تصريح مشترك فى هذه المناسبة يعلن أن الطرفين المتعاقدين يتعهدان بوضع القانون الأساسى ودستور السنجق موضع التنفيذ ، وأضاف إلى ذلك أنه مع الاعتراف بأن العنصر التركى يشكل غالبية سكان السنجق فإن ذلك لا يرتب لتركيا مشكلة اقليمة ، وأنه بالنظر إلى هذا فإنه سوف يستمر تطبيق اتفاقية أنقرة المعقودة فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٢١ ، وهذا التحفظ الأخير يظهر أن فرنسا رغم سماحها للقوات التركية بدخول السنجق فإنها معنية بمنع ضم تلك الأراضى من جانب تركيا .

غير أن معاهدة الصداقة تلك لم يتم التصديق عليها من الجانب التركى ، ليس فقط بسبب الأحداث المتعلقة بمسألة هاتاى ، ولكن أيضا بسبب التقدم السريع الذى شهده عام ١٩٣٩ فى المفاوضات التى كانت تجرى لعقد معاهدة تحالف بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا ، الأمر الذى لم توضع معه الاتفاقية موضع التنفيذ .

بعد تلك التطورات بدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات ثانية فى ٢٢ يوليه عام ١٩٣٨ ، وكان البرلمان الذى انعقد فى ٢ سبتمبر بعد إجراء الانتخابات يضم ٢٢ تركيا و ٩ من العلويين و ٥ من الأرمن و ٢ من العرب و ٢ من الروم الأرثوذكس . وعند افتتاح البرلمان أقسم جميع الأعضاء اليمين باللغة التركية . وتم انتخاب عبد الغنى تركمن رئيسا للبرلمان وأصبح طيفور سوكمن Teyfur Sökmen رئيسا للدولة ، وعين عبد الرحمن مالك رئيسا للوزراء . وقبل البرلمان مشروع الدستور الذى وضعته عصبة الأمم . وتغير اسم الدولة من السنجق إلى هاتاى وتم رفع علم الأخير ، وفى ٥ سبتمبر شكل عبدالرحمن مالك حكومته ، وفى ١٠ نوفمبر توفى أتاتورك الذى استمر لفترة طويلة العقل الموجه لهذه المسألة ذات الأهمية الوطنية .

ضم هاتاى إلى تركيا (١٩٣٩)

كان واضحا الطبيعة الاصطناعية والاقليمية لدولة هاتاى وصلتها بتركيا (١٩٣٨ - ١٩٣٩) . وفى الحقيقة فإن أتراك هذه البلاد كانوا يريدون الانضمام إلى تركيا بأسرع ما يمكن ، ومن وجهة النظر التركية ومادامت استمرت فرنسا تتأخر فى الاعتراف باستقلال سوريا فلم تكن مسألة ربط مستقبل هاتاى بسوريا مطروحة ، وفى تلك الأثناء كانت أوربا تندفع بسرعة تجاه الحرب العالمية ، وفى ٢١ يناير عام

١٩٣٩ وفى وقت كانت الأحداث خلاله تأخذ بتلابيب أوربا أبلغ وزير الخارجية التركى شكرى سراج أوغلى Sukru Saracoglu السفير الفرنسى Rene Massigli أن تركيا تريد أن تضم هاتاى وأنه لا يشك فى أن ذلك سوف يحدث إن عاجلا أو آجلا ، وبالنظر إلى أهمية التحالف الذى كانت فرنسا تسعى إلى عقده مع تركيا ، وبعد بحث المسألة فى جانبها القانونى للنظر فيما إذا كان ممكنا التنازل عن قسم من سوريا دون موافقة مجلس عصبة الأمم ، أرسل وزير الخارجية جورج بونيه Georges Bonnet تعليماته إلى ما سيجلى يبلغه فيها أن هاتاى سوف تسلم إلى تركيا بشرط الحصول على مزايا « مادية وإيجابية » فى المقابل . من بين هذه المزايا عقد تحالف فى البحر المتوسط ، ومنها التأكيد بأنه لن يكون لتركيا مطالب أقليمية أخرى فى سوريا باستثناء هاتاى . وقد دارت المفاوضات بين سراج أوغلى ومساجيلى فى هذا الأطار وتم التوصل فى العام التالى إلى نهاية مؤقتة لهاتين المشكلتين .

وبعد تصريح مشترك يمهد الطريق لعقد التحالف الثلاثى والذى كان على درجة كبيرة من الأهمية لبريطانيا أعلنه البريطانيون فى ١٢ مايو عام ١٩٣٩ قررت فرنسا أن تنضم إليه بحل مسألة هاتاى بشكل نهائى وفقا لرغبات الحكومة التركية وفى ٢٣ يونيه عام ١٩٣٩ تم التوقيع فى أنقرة على «الترتيب النهائى للمسائل الأقليمية بين تركيا وسوريا» وفى نفس اليوم تم التوقيع على تصريح مشترك بشأن التحالف الثلاثى فى باريس .

وقد تعامل هذا «الترتيب» بالأساس مع النقاط التالية :

١- أن تتم الموافقة على الحدود السورية - التركية فى هذه المنطقة على النحو الذى أقرته عصبة الأمم عام ١٩٣٧ والذى قامت لجنة شكلت لهذا الغرض بترسيمه .

٢ - أن يوضع فى الحسبان التغيير فى الوضعية الأقليمية ، والاعتراف بحق سكان هاتاى فى اختيار جنسيتهم . وقد اتفق على أن أولئك الذين لا يرغبون فى تغيير مواطنهم أو مغادرة البلاد يعتبرون أتراكا .

٣ - أن تكون عملية تصفية حقوق الملكية للفرنسيين أو غيرهم من الأجانب موضوعا لبروتوكول وبعضا من الوثائق التى تلحق بالترتيب .

وبالرغم من أن أيا من هذه الموارد لم يكن محددا حيال هذه النقطة ، وبالرغم من أن القرار الذى كان أساسا للقانون الأساسى للسنجق عام ١٩٣٧ والقرارات الدولية التى ضمنت بقاء السنجق وحدوده فقدت كل قيمتها القانونية فان برلمان

هاتاى قد صوت فى ٢٩ يونيه على الوحدة مع تركيا ، وفى ٧ يوليو أقرت تركيا قانونا لخلق إقليم هاتاى ، وتم بذلك استكمال عملية الضم ، وجلت القوات الفرنسية عن هاتاى فى ٢٣ يوليو .

ودخل الاتفاق مرحلة التنفيذ فى ٢٤ يوليو بعد التصديق عليه فى باريس فى ٢٤ يوليو ، وأعقب ذلك أن أرسل الوزير بونيه خطابا يتضمن النص الفرنسى من الاتفاقية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم ، وقد تم نشر هذا الخطاب والنص الملحق به فى الجريدة الرسمية لعصبة الأمم .

وبعد التوقيع على اتفـاقية أنقرة بعدة أيام بعث رئيس البرلمان الـسورى Nasuhi Buhari برقيات احتجاج باسم سوريا لكل من الحكومة الفرنسية ومجلس عصبة الأمم أعلن فيها أن هذا «الترتيب» مخالف لكل من أتفاقية أنقرة عام ١٩٢١ ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ واتفاق أنقرة عام ١٩٢٦ والبروتوكول النهائى عام ١٩٣٠ والقرارات التى أتخذتها عصبة الأمم المتصلة بالحدود عام ١٩٣٧ وتحديد الصلاحيات الممنوحة لفرنسا وفقا لقرار الانتداب ، وفى ١٠ يوليو سلمت الحكومة الايطالية بدورها مذكرة لفرنسا أن هذه الاتفاقية قد تم عقدها دون استشارتها أو موافقتها باعتبارها إحدى الدول المشاركة فى مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ ، وقد أعلنت أن الاتفاق مخالف لكل أغراض الانتداب ولرغبات الشعوب المعنية ، الأمر الذى يجعل إيطاليا تتحفظ على ما جاء به .

وعلى الرغم من كل هذه الخلافات فإن وزير خارجية حكومة سوريا المستقلة التى قامت فى ٥ يوليو عام ١٩٤٤ قد بعث بمذكرة دورية لممثلى الدول الأجنبية فى دمشق أعلن فيها أن الحكومة السورية قد قررت احترام المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدتها فرنسا باسم سوريا . (١٢)

خاتمة

١- بالرغم من حقيقة أن هاتاى ذات أغلبية تركية فإن المنطقة آلت إلى فرنسا بعد أن غزتها عام ١٩٢١ ، إلا أن المادة التى جاءت فى اتفاقية أنقرة والتى نصت على «نظام خاص» يطبق على الأتراك هناك وفرت المبرر لتركيا فيما بعد .

٢ – بعد فترة قصيرة من طفو مشكلة هاتاى إلى السطح عام ١٩٣٦ أدركت فرنسا التى كانت تعانى وقتذاك من تهديدات قوى المحور فى أوربا ، أنها لن تستطيع

المحافظة على وضعها فى الشرق الأدنى دون مساعدة من تركيا ، ولما اقتربت نذر الحرب رأت أنه لا خيار أمامها إلا أن تتخلى عن هاتاى لتركيا لضمان التحالف مع الأخيرة .

٣ - قرر أتاتورك أن يتناول مسألة هاتاى بنظام الخطوة خطوة ، وكان فى البداية يتحدث عن الاستقلال فحسب ، وقد تجنب الأشارة إلى الحاجة لضم هذه المنطقة إلى تركيا ، لأنه طالما بقيت رغبة سوريا فى الاستقلال مطروحة فى الميدان فإنه كان واقعيا أيضا أن تلتمس هاتاى الاستقلال من عصبة الأمم ، وما أن نالت هاتاى استقلالها فإن ذلك منحها حق تقرير مصيرها الخاص ، وبالتشاور مع تركيا جاء القرار بالانضمام إلى الوطن الأم .

٤ - من وجهة نظر قانونية ، فإن الاعتراضات السورية على الحل الذى تم التوصل إليه تركز أساسا حول انتهاك فرنسا للمادة المتعلقة بوحدة الأراضى التى تضمنها عهد الانتداب (المادة ٤) والتى قررها مجلس عصبة الأمم لدى إسناد الانتداب لفرنسا . فضلا عن ذلك فقد أشار السوريون إلى الحقيقة بأن الاتفاقية الفرنسية - التركية لم تقدم للمجلس للتصديق عليها مما اعتبروه دلالة على الانتهاك .

وليس من شك أن تركيا لم تكن هى المقصودة بتلك الادعاءات وإنما الانتداب الفرنسى ، فضلا عن ذلك فأنه بعد أن حصلت سوريا على الاستقلال فإن ما قررته من احترام الاعمال الدولية التى وقعتها فرنسا باسمها قد أنهى المشكلة . وكيفما كان الأمر فإن معاهدة الضم لعام ١٩٣٩ والتى كانت قد وضعت قبل شهور قليلة من اشتعال الحرب قد قدمت إلى السكرتارية العامة لعصبة الأمم غير أن الحرب لم تتح لها الفرصة للتسجيل أو التصديق من جانب المجلس .

٥ - وفى الحقيقة ، ومن وجهة نظر تاريخية وسياسية ، فإن فرنسا قد تنازلت عن أراض كانت قد كسبتها قبل ذلك بثلاثين عاما بالقوة وفرضت عليها ادارتها بمرسوم دولى صادر عام ١٩٢١ وأن تركيا قد أصبحت فى موقف قوة يمكنها من استعادة الوضع الذى كان قائما من قبل .

٦ - أما فيما يتصل بالقيم والأخلاقيات الدولية فانه من الجدير الأشارة إلى أن واحدا من أهم المعايير لتقرير مصير الأراضى يستمر ممثلا فى مبدأ حق

تقرير المصير والذى يعنى من أيام الرئيس ولسون وحتى اليوم تحقيق إرادة الأغلبية . من ثم فان الإدارة الفرنسية ، كما سبقت الأشارة ، قد غيرت عامدة من التكوين العرقى للمنطقة ، وعلى الرغم من هذا التغيير فقد استمرت الأغلبية التركية ، ووفقا للاحصاءات الفرنسية تزيد على ٣٩,٧٪ وتزيد بذلك على العرب العلويين الذين شكلوا ٢٨٪ والعرب السنة الذين شكلوا ١٠٪ .

(٤) تطور العلاقات التركية - المصرية
(١٩٢٥ - ١٩٣٩)

يتوافر عدد من وجوه التشابه القوية فى التاريخ الحديث لكل من تركيا ومصر ، فكلا البلدين بدأ عملية التحديث فى نهاية القرن الثامن عشر ، فى الحالة التركية بمبادرة من السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٨) وفى مصر بمجىء حملة بونابرت إليها عام ١٧٩٨ ، ولأول مرة أخذت أبواب هذه البلدان الاسلامية تنفتح بالتدريج لأفكار الحضارة الغربية من خلال التأثير الثقافى الفرنسى ، ثم إن مولد تركيا الحديثة قد تم خلال الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٣ بينما تم الاعتراف بالاستقلال المصرى عام ١٩٢٢ واستكملت أسبابه عام ١٩٣٦ ، ثم إن كلا البلدين يقع على الساحل الشرقى من البحر المتوسط ويسيطر كلاهما على ممرات مائية مهمة ، البوسفور فى تركيا وقناة السويس فى مصر ، بعبارة أخرى فإن البلدين يمسكان بمواقع استراتيجية بين أوربا وآسيا ، وبين أفريقيا وآسيا ، وكل منهما يبلغ عدد سكانه نحو ٥٥ مليونا غالبيتهم العظمى من المسلمين .

وقد تعاطفت تركيا مع رغبة مصر فى التحرر من النير البريطانى عام ١٩٢٢ ثم العمل على التخلص من القيود التى فرضت عليها حتى عام ١٩٣٦ والتى انتقصت من أسباب سيادتها .

بالرغم من وجوه التماثل تلك ، فان بدايات الحياة الحديثة لهاتين الدولتين قد شهدت بعضا من سوء الفهم الذى أثر على العلاقات السياسية ، وكما سبقت الأشارة فى القسم (٢) فان ما حدث من إلغاء الخلافة وما تبعه من تسارع الخطى فى اتجاه العلمانية فضلا عن التخلى عن استخدام الأبجدية العربية .. كل ذلك خلق شعورا

بعدم الارتياح فى الدوائر الإسلامية فى مصر وفى بلاط الملك فؤاد ، وقد بسطت مصر الحماية على عدد من خصوم النظام التركى الجديد ، الأمر الذى نُظر إليه فى تركيا باعتباره توجها غير ودى .

وانتهت هذه الفترة من التدهور بأقامة العلاقات الديبلوماسية عام ١٩٢٥ ، وكان أول وزير مفوض مصرى هو محمد حداية باشا الذى قدم أوراق اعتماده لمصطفى كمال (أتاتورك) فى ٨ مايو عام ١٩٢٥ ، ولما لم يكن نظيره التركى محيى الدين باشا قادرا على الذهاب إلى مصر فى نفس الوقت لأسباب شخصية فأنه قد أرسل إلى مصر على الفور قائم بالأعمال هو رشيد أنامور ولم يلبث محيى الدين أن باشر أعماله فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٥ وبقى فيها حتى عام ١٩٣١ .

ويمكن النظر للفترة بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٣٦ باعتبارها فترة انتقال فى العلاقات المصرية – التركية بين فترة اضطراب العلاقات وتحسنها ، وفى خلال تلك الفترة ظهر عدد من الخلافات بين النظامين غير أن كلا منهما احترم الآخر رغم أنه لم يبذل أية محاولة لتحسين تلك العلاقة من خلال تبادل الزيارات الرسمية ، أو إصدار التصريحات الودية وما إلى ذلك .

وفى عام ١٩٣٤ سببت حادثة الطربوش شكلا من الاضطراب فى العلاقات بين البلدين إلا أنها لم تنزل ضررا بالغا بعلاقاتهما السياسية . وقد جرت الحادثة على النحو التالى : فى حفل استقبال بمناسبة ذكرى قيام الجمهورية كان قد أقامه أتاتورك فى ٢٩ أكتوبر حضر الوزير المفوض المصرى هـ . عبد الملك مرتديا الطربوش ، لباس الرأس التقليدى للنخبة فى العهد العثمانى ، والذى كان قد تقرر منع ارتدائه أخيرا . ولما رأى أتاتورك أن مثل هذا التصرف يشكل لونا من عدم احترام المشاعر فى مسألة متصلة بالاصلاح اقترح أتاتورك بأدب على مضيفه خلع الطربوش بسبب شدة الحرارة فى الغرفة وهو ما فعله الممثل المصرى الذى سلم طربوشه للخادم . وقام أحد المراسلين الأنجليز بإرسال الرواية إلى الصحافة الأمر الذى أحدث ردود فعل فى مصر مما دفع الحكومة المصرية إلى تقديم مذكرة حول هذا الموضوع للحكومة التركية ، وقد نجحت الأخيرة فى ردها على القاهرة من احتواء الموضوع . (١٣)

وفى الفترة بين عامى ١٩٣٦ – ١٩٣٩ نمت العلاقات الودية بين البلدين كنتيجة لجو الأزمة فى العلاقات الدولية الذى خلقه موسولينى ، فقد تمخض

عن الهجوم الإيطالي على الحبشـــة عام ١٩٣٥ وضع خطير في بلدان شـــرق البحر المتوسط بما فيهـا مصر ، وقد شاركت تركيا في العقوبات التي فرضتها عصبـة الأمم على إيطاليا ، ووقعت مع بريطانيا على ما عرف باسم « اتفاقية البحر المتوسط » في مواجهة أي أعمال إيطالية انتقامية ، على الجانب الآخر ضمنت بريطانيا سلامة مصر .

وقد قامت سياسة بريطانيا الشرق أوسطية في منتصف الثلاثينات على تأمين البحر المتوسط في مواجهة أهداف إيطاليا التوسعية . انطلاقا من هذا فقد ساندت المطالب التركية خلال مؤتمر مونترو في يوليو عام ١٩٣٦ بإعادة تسليح المضايق ، كما قبلت حل القيود التي كانت قد فرضتها على مصر عام ١٩٢٢ الأمر الذي تبدى في عقد معاهدة أغسطس عام ١٩٣٦ ، وحدث لأول مرة أن أصبح لكل من تركيا ومصر مصالح استراتيجية مشتركة في مواجهة تهديدات أمن البحر المتوسط ، وقد طفت هذه الحقيقة مرة أخرى على السطح في عصر ناصر لدى عقد المعاهدة المصرية - الأنجليزية حول قناة السويس عام ١٩٥٤ .

وبعد عامين من هجوم موسوليني على الحبشة تم توقيع «معاهدة الصداقة» المصرية التركية في أنقرة في ٧ أبريل عام ١٩٣٧ ، وقعها وزير الخارجية توفيق رشدي آراس والسفير المصري محمد المفتي الجزايرلي ، وكانت هذه المعاهدة التي دخلت حيز التطبيق في ٢٦ أبريل عام ١٩٣٦ أول وثيقة سياسية تربط بين الأمتين الشقيقتين ، وهي ما زالت قائمة حتى اليوم ، وبمقتضى المادة الأولى اتفق البلدان على الحفاظ على سلام منيع وصداقة وثيقة دائمة ، أما المواد الأخرى فقد نظمت أوضاع الممثلين الديبلوماسيين والقنصليين .

وفي تلك الأثناء اتخذت الصحافة المصرية موقفا إيجابيا من ميثاق سعد أباد الموقع بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان في يوليو عام ١٩٣٧ ، وقد نظر المصريون لعدم الاعتداء والتعاون الودي باعتباره عملا ضد الأمبرياليين ودعما ليقظة البلدان الشرقية ، وكان واضحا من بعض تعليقات الصحف المصرية أن هذه المبادرة قد قربت بين ٦٠ مليونا لأربع دول مستقلة في الشرق الأوسط في جو من العلاقات الأخوية ، وكان قد تم التأكيد على أن الميثاق ليس موجها ضد أحد ، وأنه لم يعقد بتحريض بريطاني أو روسي ، وأنه يقدم النموذج لتجمعات متشابهة من البلاد العربية ، ولما كان بعض كتاب الأعمدة قد أشاروا إلى اشتعال المشاعر العربية حول

مسألة الأسكندرونة فقد بدت الحاجة واضحة إلى التأكيد على أن الصداقة العربية - التركية لها تاريخ طويل ، وأن كلا من الجانبين مازال يحتاج إلى الآخر ، وأن تركيا سوف تحاول حل مشكلة الإسكندرونة دون إضرار بهذه الصداقة .

علاقات الصداقة التركية - العراقية

وميثاق سعد أباد ١٩٣٧

سيطرت مسألة الموصل على جو العلاقات التركية - العراقية فى فترة الانتداب البريطانى (١٩٢٠ - ١٩٣٢) وحتى عام ١٩٢٦ ، وقد تم حل مشكلة الحدود تلك بشكل نهائى ، كما سبقت الأشارة ، فى صالح العراق ، بمقتضى معاهدة بين تركيا والمملكة المتحدة والعراق بشأن « إقامة الحدود » والتى وقعت فى أنقرة فى ٥ يونيه عام ١٩٢٦ ، وقد صدق البرلمان التركى عليها بعد ذلك بيومين ودخلت حيز التنفيذ بدءا من ١٨ يونيه طبقا للمادة السابعة منها ، وهى لم تقتصر على مسألة الحدود (القسم الأول) بل شملت أيضا علاقات حسن الجوار (القسم الثانى) ودفع ١٠٪ من دخل النفط العراقى خلال الأعوام الخمسة والعشرين التالية إلى تركيا (مادة ١٤) مقابل التخلى عن كل ادعاءاتها على منطقة الموصل ، وفى الخطابات المتبادلة الملحقة بالمعاهدة فضلت الحكومة التركية الحصول على مبلغ سنوى ثابت قدره ٥٠٠ ألف جنيه بدلا من الحساب على أساس الـ ١٠٪ ، وقد حصلت تركيا على هذا المبلغ لمدة عشرين عاما غير أنه بعد أن توقف العراق عن الدفع عام ١٩٥١ ، وكان ذلك بعد ٢٥ عاماً من وضع الاتفاق موضع التطبيق عام ١٩٢٦ احتجت الحكومة التركية لأن إنتاج نفط كركوك كان قد بدأ عام ١٩٣١ وأن تركيا لم تحصل على نصيبها إلا منذ ذلك التاريخ وأن الـ ٢٥ عاما لا تنتهى إلا عام ١٩٥٥ ، وقد ظلت الحكومة التركية تدرج هذا المبلغ فى ميزانيها حتى عام ١٩٥٥ إلا أن العراق رفض أن يسلم لتركيا ما كان فى الحقيقة حقا لها ، ولما كانت الاستعدادات تجرى فى هذا الوقت لعقد ميثاق بغداد الذى تم توقيعه عام ١٩٥٥ فإن الحكومة التركية لم تر من المناسب فى هذه الظروف الإصرار على مطلبها .

وبعد معاهدة عام ١٩٢٦ بدأت العلاقات الودية بين تركيا والعراق فى التحسن، وقد تبادل الجانبان فى عام ١٩٢٨ البعثات الديبلوماسية وكان أول وزير مفوض

عراقى فى العاصمة التركية صالح نجدت الذى قدم أوراق أعتماده إلى أنقرة فى ١٦ يناير عام ١٩٢٨ ، وبعد عامين من التمثيل على مستوى قائم بالأعمال قام به السيد قياآلب Kayaalp وصل أول وزير مفوض تركى إلى بغداد هو لطفى طوقاى To-kay الذى قدم أوراق اعتماده فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٩ .

بعد الحرب العالمية الثانية وتوقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار التركية – العراقية فى ٢٩ مارس عام ١٩٤٦ أعلن كلا الجانبين انتهاء العمل بمواد معاهدة ١٩٢٦ إلا تلك التى جاءت فى القسم الأول والمتعلقة بالحدود التركية – العراقية ، ووضعت العلاقات بين البلدين على أقدام راسخة لتطوير التعاون بينهما .

وفى ٣٠ يونيه عام ١٩٣٠ وقعت بريطانيا والعراق معاهدة تحالف ، وبمقتضى تلك المعاهدة منحت بريطانيا العراق الاستقلال ووعدت بتأييده فى دخول عصبة الأمم الذى تم فعلا فى ٣ أكتوبر عام ١٩٣٢ ، وقد استكمل العراق بعضويته للعصبة بقية أسباب الاستقلال ، ومع أن بريطانيا تخلصت بذلك من التزاماتها بمقتضى الانتداب إلا أنها استبقت قواعدها العسكرية فى العراق وتعهدت بتدريب الجيش العراقى ، وكما قررت نفس المعاهدة مبدأ تشاور العراق مع بريطانيا فيما يخص شئون السياسة الخارجية .

وفى ٢٦ مايو عام ١٩٣١ أعرب الملك فيصل ملك العراق عن رغبته للصحفى التركى طاهر لطفى فى زيارة تركيا قائلا « إنه معجب بمصطفى كمال وأنه من أكثر الأشخاص جدارة بالاحترام فى الشرق ، وقد تأثر أتجاهنا السياسى من قبل بالسياسة التركية ، وأننا أخوان نعيش فى قسمين من نفس البيت ، وأن تركيا مرشد لنا » . (١٤)

وتمت الزيارة بين يومى ٦ و٨ يوليو عام ١٩٣١ ، وكان الملك مصحوبا برئيس الوزراء نورى السعيد وعدد من الشخصيات ، وكانت أول زيارة لرئيس دولة عربية لتركيا ، وكان مما جاء فى خطبة مصطفى كمال فى حفل الاستقبال الرسمى فى أنقرة فى ٧ يوليو «أن تركيا ترغب فى تحسين علاقاتها مع جيرانها وسائر الأمم ، خاصة مع العراق الذى فضلا عما يربطها به من روابط الجيرة فهناك المصالح الاقتصادية المشتركة ، كما أننا نشترك فى السياسة الساعية لتحقيق السلام الداخلى والخارجى» ، وقد رد فيصل « ..أنه من دواعى سعادتى أن أتعرف عليكم ، وأنى أتفق معكم على كل ما عبرتم عنه متصلا بالصداقة والتعاون فيما بيننا » ، وقد

عكس البيان المشترك الجو الدافىء الذى ساد الزيارة ، ويبدو أنه لم تكن هناك محاضر للمباحثات التى دارت بين الملك فيصل وبين أتاتورك أو بين نورى السعيد وعصمت باشا ، إلا أنه بوضع الظروف القائمة آنئذ قيد الاعتبار فيمكن القول أنه قد تم تبادل الآراء حول تصاعد تطرف الحركة الوطنية فى العراق وتأثيراها التى يمكن رصدها بين الأكراد العراقيين ، وقد عرض الملك فيصل لهذه النقاط فى لقاءاته مع السفير التركى فى بغداد ، أما بالنسبة لأتاتورك فقد أفرد ، اهتماما خاصا للأمن الداخلى فى الخطبة التى ألقاها فى استقبال أنقرة ، وكان العراق يطلب الدعم السياسى من تركيا بكل الطرق وفى شتى الميادين .

وفى الواقع أن الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بمقتضى المعاهدة التى وقعها نورى السعيد ، رئيس الوزراء ، كانت تلقى معارضة شديدة من الوطنيين فى العراق ، وقد كان الملك فيصل ورئيس الوزراء يسعيان لموازنة اعتمادهم على بريطانيا ، وفى نفس الوقت تقوية أمن بلادهم بالعمل على تطوير ارتباطاتهم الدبلوماسية مع جيرانهم فى الشمال ، وبالذات تركيا وإيران ، وقد آمنوا بصحة الرأى القائل أن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف تكون بتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع كل منهما ، خاصة مع إيران ، وكانت هذه المبادرة بمثابة أول خطوة فى اتجاه ميثاق سعد أباد الذى وقع فيما بعد بين كل من تركيا والعراق وإيران وأفغانستان .

وبينما كانت العلاقات التركية - العراقية تتحسن بسرعة عقدت تركيا معاهدة عدم اعتداء وحياد وعلاقات حسن جوار مع إيران عام ١٩٣٢ ، وفى تلك الأثناء كان النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران يتفاقم مما كان يؤدى إلى اشتباكات متفرقة بين الجانبين .

وقد ادعت إيران أن الحدود التى قررها بروتوكول استانبول عام ١٩١٣ ، حينما كانت العراق ولاية عثمانية ، ليست منصفة ، وأنه يجب اعادة رسمها بشكل يتفق مع مبدأ خط تقسيم المياه المتعارف عليه دوليا ، وقد قامت عصبة الأمم ببحث المسألة فى خريف عام ١٩٣٤ ، مع غيرها من المسائل خاصة مسألة المعونة التى تقدمها إيران للثوار الأكراد من العراقيين ، والنزاع السنى - الشيعى ، والخلافات حول الحج الإيرانى لمزار كربلاء أو عبورهم إلى مكة ، ولحل كل تلك المشاكل رغب العراق فى عقد معاهدة سياسية مع إيران معتمدا فى ذلك على الصداقة والوساطة التركية .

وفى خريف عام ١٩٣٣ تقدمت الحكومة العراقية لإيران باقتراح لعقد ميثاق عدم اعتداء وحياد ، وقد رحبت إيران بهذه الخطوة التى ستوفر السلام والأمن والاستقرار فى المنطقة ، وعلى أمل أن تستفيد منها مزايا معينة فى النزاع حول شط العرب ، ولما قام وزير الخارجية الإيرانى كاظمى بإبلاغ الاقتراح إلى وزير الخارجية التركى توفيق رشدى آراس جاء رد الأخير على حكومة طهران على النحو الآتى : « طالما استمرت بريطانيا تسيطر على العراق من خلال معاهدة عام ١٩٣٠ فإن عقد ميثاق عدم اعتداء أو حياد بين إيران والعراق أو حتى بين تركيا والعراق لن يكون لها أى مغزى . فان بريطانيا يمكنها بسهولة أن تجر العراق إلى جانبها فى أى حرب تشنها على تركيا أو على إيران» .

وبالاتفاق مع حكومتى طهران وبغداد دخل السيد آراس فى محادثات مع زميليه العراقى والإيرانى فى جنيف ، مقر عصبة الأمم ، وقد جرت هذه المحادثات فى سرية تامة وكان واضحا أن الطرفين الآخرين يشاطران تركيا وجهات النظر .

وقد أبلغت الحكومة التركية القوتين الكبيرتين المؤثرتين فى المنطقة ، بريطانيا والاتحاد السوفيتى ، بالمحادثات التى تجرى سعيا للتعرف على توجهاتهم ونواياهم المحتملة تجاه عقد ميثاق ثلاثى ، ولم تكن لندن معادية لمثل هذا الميثاق وإن لم تر له سببا بالنظر لما تكفله عصبة الأمم من ضمانات . أما موسكو فكانت ميالة للمشاركة فى الميثاق .

ما هى الدوافع التى كانت وراء رد الفعل البريطانى الفاتر ؟ قبل كل شىء يبدو أن بريطانيا لم تكن ترغب فى هذا الوقت فى أن تلزم نفسها بأية معاهدة سياسية . وقد استمرت تتمسك بهذه السياسة حتى عام ١٩٣٩ . من ناحية أخرى يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن راغبة فى التسليم بأى من المزايا التى كسبتها بمقتضى معاهدة التحالف مع العراق المعقودة عام ١٩٣٠ ، وكانت مترددة فى الدخول فى أى حوار مع روسيا حول الشرق الأوسط والذى قد يحرمها من أى هامش للمناورة ، أيضا ينبغى أن يوضع فى الحسبان النقاط الآتية فإن بريطانيا كانت تعتمد على سياسة تقوم على الصداقة مع تركيا بينما كانت مازالت تحكم قبضتها على العراق ، فضلا عن ذلك فإن النزاع حول شركة النفط الأنجلو إيرانية كان قد تم تسويته عام ١٩٣٣ وتبع ذلك جو من الوفاق مع إيران ، بينما كانت تريد الحفاظ على علاقاتها الودية مع الدول المذكورة فإن بريطانيا قد ارتأت أن العلاقات الثنائية مع كل منهم يوفر لها مزايا أكبر من التزام متعدد الأطراف .

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتى فلم يكن بعد الدولة القوية على النحو الذى أصبح عليه فيما بعد ، ولموازنة المعاملة الفاترة التى كانت موسكو تلقاها من الغرب فقد ارتأت العمل على تأمين حدودها بالتأكد من أن جيرانها لن يقعوا تحت الهيمنة الغربية .

ولما بدا واضحا أن بريطانيا لن تنضم للميثاق فقد شعرت بلدان المنطقة الثلاثة أن مشاركة الأتحاد السوفييتى يمكن أن تقلب الموازين بين الأعضاء ، وفى أى الأحوال فإن العراق فى ظل الهيمنة البريطانية لم يكن ممكنا أن يقبل أى ترتيب على هذه الأسس ، وفى النهاية تم إبلاغ موسكو برفض بريطانيا الانضمام وأنها بدورها ليست مدعوة لذلك ، ولما لم تنضم بريطانيا إلى الميثاق فإن الاتحاد السوفييتى لم ير سببا للاعتراض عليه ، كما لم تبد كل من فرنسا وألمانيا أى رد فعل سلبى حيث إن الأراضى موضع الاتفاق كانت خارج دائرة اهتمامهما .

بيد أنه جاء من إيطاليا خطبة موسولينى التى ألقاها فى ١٩ مارس عام ١٩٣٤ والتى أشارت إلى أن أطماع إيطاليا تمتد إلى آسيا وأفريقيا بهدف الوصول السهل إلى الطرق الدولية . وقد أزعجت هذه الخطبة إلى حد ما تركيا وعددا من البلدان العربية ، خاصة العربية السعودية واليمن . وقد أدى ما تبع ذلك من غزو موسولينى لاثيوبيا فى ٣ أكتوبر عام ١٩٣٥ إلى زيادة حدة التوتر . مع ذلك فإن إيران كانت بعيدة بدرجة كافية ، كما كان العراق تحت الحماية البريطانية ، ومن ثم لم يكونا معنيين كثيرا بالتهديد الإيطالى المحتمل ، وعلى أى الأحوال فإن ايطاليا لم تعترض على الميثاق .

وقد جرت المشاورات حول إمكان ادخال كل من أفغانستان والعربية السعودية واليمن إلى الميثاق ، وكانت علاقات الصداقة والتعاون بين تركيا وأفغانستان قد تطورت إلى حد كبير بعد توقيع عدد من المعاهدات بين البلدين بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٨ ، كما أن العلاقات بين إيران وأفغانستان كانت قد توطدت أيضا ، ولم يبد العراق أى اعتراض على مشاركة كابول ، وفى تلك الأثناء كان العراقيون قد عقدوا معاهدة عدم اعتداء مع العربية السعودية فى أبريل عام ١٩٣٦ ، وقد مال العراقيون إلى فكرة ضم السعودية ، وأجروا محادثات بالنيابة عن الرياض مع كل من أنقرة وطهران . غير أن أفغانستان التى كانت راغبة فى الانضمام لم تحبذ انضمام

العربية السعودية بحكم أن الأخيرة لم يكن لها حدود مشتركة مع دول الميثاق ، كما أنها لم تكن عضوا فى عصبة الأمم .

وتم إعداد نص الميثاق فى جنيف بين كل من تركيا والعراق وإيران ووقع بالأحرف الأولى فى ٢ أكتوبر عام ١٩٣٥ ، بيد أنه لما كانت المحادثات التى كانت تجرى وقتذاك لتسوية النزاع حول شط العرب بين إيران والعراق لم تصل إلى نتيجة فقد تأخر توقيع الميثاق لنحو عامين ، وفى تلك الأثناء أبلغت أنقرة بغداد أنها لا تعترض على ضم العربية السعودية إذا ما وافقت إيران وأفغانستان على ذلك ، وفى النهاية لم يسمح إلا بانضمام أفغانستان .

وفى منتصف عام ١٩٣٧ وبعد أن بذل وزير الخارجية التركى مساعيه الحسنة أمكن فى محادثات جرت فى بغداد التوصل إلى تفاهم بين العراق وإيران حول شروط اتفاقية للحدود بين البلدين تم التوقيع عليها فى طهران في ٤ يوليو عام ١٩٣٧ ، وتم بذلك تذليل العقبة الرئيسية التى كانت تحول دون توقيع ميثاق سعد أباد، ووقعت الدول الأربعة الميثاق والذى سمى باسم «معاهدة عدم اعتداء» فى يوليو عام ١٩٣٧ فى القصر الصيفى فى طهران المسمى بسعد أباد ، وبعد تصديق سائر الأطراف على الميثاق أصبح نافذا ابتداء من ٢٥ يونية عام ١٩٣٨ . (١٥)

ووفقا للميثاق تعهدت الدول الأطراف بعدم التدخل فى شئون بعضها البعض الداخلية (المادة ١) ، وأن تحترم كل منها حدود الأخرى (المادة ٢) وأن تتشاور فيما بينها فى حالة حدوث نزاعات دولية تكون لها صلة بمصالحها (المادة ٣) وألا تهجم أى منها على الأخرى سواء منفردة أو بالاشتراك مع آخرين (المادة ٤) ، وتنص المادة الخامسة على أن الجانب الذى يتعرض للهجوم فضلا عما يتخذه من إجراءات دفاعية له أن يلجأ إلى مجلس عصبة الأمم ، ويظهر هذا أن أطراف الميثاق كانوا حريصين على الإبقاء على صلة وثيقة بعصبة الأمم ، وجاء فى المادة السادسة أنه إذا ما هاجمت إحدى الدول الموقعة على الميثاق دولة أخرى غير موقعة عليه فإن لسائر الأطراف الحق فى التحلل من ارتباطاتهم مع الدولة المهاجمة والتى تتضمنها المعاهدة . ومن الطريف أن نلاحظ أن شرطا مثل هذا تضمنه البروتوكول الملحق بميثاق البلقان المعقود عام ١٩٣٤ مما يظهر إيمان الدول الأربعة الشرقية بضرورة سيادة السلام .

أما المادة ٧ التى تعتبر معلما مهما فى إقرار مبدأ عدم التدخل ، فقد تعهدت الأطراف المتعاقدة بعدم السماح لأى من العصابات المسلحة ، كجماعات أو تنظيمات تشعى إلى تقويض المؤسسات أو الإخلال بالنظام والأمن ، أو إسقاط النظم فى الدول الأخرى الموقعة على الميثاق ، واتفقت على أن تفسد عمل مثل هذه الجماعات . وقد صيغت هذه المادة أولا لمنع تقديم المعونة للانتفاضات الكردية سواء في إيران أو العراق أو تركيا من أى من الأطراف ، وفيما يتصل بالجوانب التى تهم تركيا فقد كانت مرتبطة من قبل بمثل هذه التعهدات مع العراق التى نصت عليها المواد من ١٣ إلى ١٦ من اتفاقية الحدود وحسن الجوار (الموصل) التركية البريطانية الإيرانية الموقعة عام ١٩٢٦ ، ومع إيران بمقتضى المادة الخامسة من اتفاقية الأمن والحياد والتعاون الاقتصادى الموقعة عام ١٩٣٢ ، وكان تضمين هذه المادة فى الميثاق خطوة لا شك فيها تجاه حسن علاقات الجيرة بين إيران والعراق ، ويبقى فيما يتصل بالمشاكل التى كثيرا ما كانت تنشأ بين الأطراف تبين ما إذا كان قد حدث أى إنجاز طبقا للمادة ٧ .

باختصار كان الميثاق معنيا بالدرجة الأولى ب «عدم التدخل» و «مناعة الحدود» و «عدم الاعتداء» و «التشاور فى المشاكل الدولية» ، و «علاقات حسن الجوار» واحترام ميثاق عصبة الأمم والسلام العالمى . ولم يكن ميثاقا دفاعيا أو عسكريا ، وبعد توقيع الاتفاق وقع وزراء الخارجية الأربعة على بروتوكول لتأسيس مجلس وزارى .

وقد استقبلت صحافة الدول الأعضاء الميثاق بحفاوة ظاهرة إلا فى العراق حيث تركزت التقارير على إعلان توقيع الميثاق دون كلمة تقريظ واحدة . أما فى سائر البلاد العربية فقد كانت الصحافة المصرية أكثرها تعليقا على الميثاق .

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية حدثت مبادرة غير متوقعة بالنسبة لميثاق سعد أباد من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا . فقد جاء إلى أنقرة قائدا قوات الشرق الأوسط ، البريطانى جنرال ويفل ، والفرنسى جنرال ويجان ، لتوقيع معاهدة عسكرية سرية تلحق بالمعاهدة الثلاثية الموقعة بين هاتين الدولتين الغربيتين وتركيا فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٣٩ ، وخلال المحادثات التى جرت فى هذه المناسبة مع رئيس الأركان التركى فوزى چاقماق اقترح القادة الزائرون تحويل ميثاق سعد أباد إلى معاهدة عسكرية ، ويبدو أنه كان وراء هذه الفكرة أن الأتحاد السوفييتى الذى كان

مرتبطا وقتذاك بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء مع ألمانيا ، قد شكل تهديدا للشرق الأوسط خاصة فيما يتصل باحتمالات وضع يده على حقول النفط فى الموصل مما يشكل كارثة لكل من الوجود البريطانى فى العراق والسيطرة الفرنسية على سوريا ، أما بالنسبة لتركيا فقد كان هذا يعنى الالتفاف حولها من الجنوب ، وعندئذ فإن السوفييت يمكنهم أن يتقدموا إلى الهند من خلال أفغانستان مما يقطع روابط بريطانيا مع شبه القارة ، وفى مواجهة تلك الاحتمالات طلب من أعضاء ميثاق سعد أباد بحث الإجراءات التى يمكن اتخاذها لوضع ترتيبات عسكرية .

إلا أن الحكومة التركية أبلغت لندن وباريس أن ميثاق سعد أباد لا يزيد على كونه هيئة استشارية ، ولا يمكن أن يتحول إلى معاهدة عسكرية . فضلا عن ذلك فإن الطلب الذى كانت قد تقدمت به العراق لعقد المجلس الوزارى لم توافق عليه إيران وبالتالى لم ينعقد ، ومن ثم فقد تم إغلاق الموضوع (١٦) .

ومع تطورات الحرب اتخذت كل دولة من أعضاء الميثاق نهجها ، ونسى الميثاق نفسه ، وفى عام ١٩٤٨ وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب اقترحت إعادة النظر فيه بهدف تجديده ، وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ أية خطوة إيجابية فى هذا الشأن ، وفى عام ١٩٥٥ وبعد عقد ميثاق بغداد بين كل من تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا العظمى طرح التساؤل حول معاهدة سعد أباد مرة أخرى ، ولما كان ميثاق بغداد تنظيما للدفاع والتعاون مع دول غربية ولم يضم أفغانستان التى كانت على خلاف مع باكستان فإنه أفقد ميثاق سعد أباد أى مبرر لوجوده الأمر الذى دخل معه إلى غياهب النسيان .

هوامش الفصل الرابع

١ - لهذه الأعمال المنشورة فى العالم العربى والغرب انظر :

And in the west , see: cahiers du GETC (Groupe d'Etudes Sur la Turquie Contemporaine) , Numero Spécial " Kemalisme et le Monde Musulman", Paris 1987. In this collection, articles relating to Arab countries are Francois Georgeon's " Le Kémalisme et le Monde Musulman (1919 - 1939) ", Elizabeth Picard's "Les Nationalistes Arabes de Syrie et d'Iraq et le Kémalisme", Maged Mansy's " Egypte et la Turquie Kémliste"; and Benjamin Stora's L'Empire Ottoman et la Turquie Kémaliste dans la conscience au Debut du Vingtieme Siécle , Also , for the impact of Ataturk's movement in morocco, see Pierre Lyautey, " Turquie moderne" , Paris, 1970; Bital Simsir, " Atatürk " 1922 - 1929,

وللأعمال الرئيسية المنشورة فى تركيا بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٧ أنظر :

Principle Sources published in Turkey : for the 1919 - 1927 period , see Mustafa kemal's oratory (Nutuk) , Ataturk Arastirma Merkezi, Ankara, 1989 , and for its English translation , Ankara 1981; for 1919 - 1938 "Ataturk'un Soylev Ve Demecleri, (Speeches and Declarations of Ataturk) , also by AAM, Ankara, 1989 ; 1923 - 1938 " Mehmet Gonlubol - Cem Sar, "Ataturk,un Milli Dis Politikasi" (Ataturk's National Foreign Policy), Milli Egitim Bakanligi, Ankara, 1981; Abdulahad Aksin, "Ataturk'un Dis Politika Ilkeleri ve Diplomasisi" (Athturk's Foreign Policy Principles and Diplomacy), Part II, Ankara 1991; Mehmet Gonlubol - Cem Sar, "Olaylarla Turk Dis Politikasi, 1919-37" (Turkish Foreign Policy through the Events), Ankara 1982; T . Feyzioglu (Ed.), "Ataturk's Way", Istanbul 1982; Nejat Goyünc, "Atatürk ve Islam Alémi" (Ataturk and the Islamiç World), Gerçek Dergisi, Vol. 1, Nr. 1, Izmir Oct. 1985; for

Turkish-Arab political treaties, see Ismail Soysal, "Turkiye'nin Siyasal Andlasmalari", Vol. 1, (1920-1945), Ankara 1989.

٢ – عقد أول مؤتمر تركى عربى عام ١٩٧٩ فى جامعة Hacettepe فى أنقرة بمشاركة من المؤرخين الترك والعرب والغربيين ، وتم نشر محاضر الندوة ؛ أنقرة عام ١٩٨٠ . عقدت الندوة الثانية عن العلاقات التركية العربية فى طرابلس (ليبيا) عام ١٩٨٢ ، ومن بين هذه الندوات لم ينشر إلا أعمال الندوة الأخيرة التى عقدت فى استنبول – انظر .

Studies on Turkish - Arab Relations , 1987 Istanbul

٣ – تأسس أولها فى استنبول تحت اسم «مؤسسة دراسات العلاقات التركية – العربية» ومارست نشاطها منذ عام ١٩٨٥ . وقد وسع هذا المركز مجال نشاطه عام ١٩٩١ ليصبح «مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان» . وفى عام ١٩٨٥ تأسس فى تونس «مركز دراسات وبحوث الولايات العثمانية فى العصر العثمانى» وقد وسع هذا المركز الذى ينظم مؤتمرات سنوية ليضم البحوث المغربية عام ١٩٨٧ وتغير أسمه ليصبح CEROMDI . وفى عام ١٩٨٧ تم تأسيس « جمعية الدراسات العثمانية» فى جامعة بيروت ، وفى عام ١٩٨٩ تأسست جمعية الدراسات العثمانية ضمن قسم التاريخ بجامعة الجزائر ، وتأسس في عام ١٩٩١ «المركز المصرى للدراسات العثمانية» فى القاهرة بشكل مستقل عن الجامعات .

٤ – قام باحثان فى استنبول بإعداد ببليوجرافيا عن أهم المصادر المتصلة بالعلاقات التركية فيما قبل العصر العثمانى وخلاله وفى عهد الجمهورية التركية ويؤمل أن ينشر قريبا .

5 - Prof. Stanford Shaw, **"History of the Ottoman Empire and Modern Turkey "** , Vol, II, P. 384, Cambridge Universrty Press, 1977 London - New york .

6 - "Kémalisme et le Monde Musulman" , op, cit , pp 18 - 21, also B. Grammond, "L'Abolition du Caliphat vue par la presse de Paris", **Revue des Etudes Islamiques,** Paris 1982 , Prof. Arnold Toynbee, **Survey of International Affairs,** Oxford

University press, London 1927 , p.52 , **Oriente Moderno,** IV,PP. 211 -242, A. Sekaly, **Revue du Monde Musulman,** LXIV, 1926 , PP, 3 - 219 .

7 - "Kémalisme et le Monds Musulman" , op , cit. pp.19-21, 40 - 55, 137 - 147 , also William L. Cleveland, "Ataturk Viewed by his Arab Contemporaries , the Opinion of sati el - Husri and Shakib Arslan", **International Journal of Turkish Studies,** Vol , 2/2m Madison, Wisconsin, USA, 1982.

8 - Déclaration of Chief Turkish Delegate I. Inonu at the Lausanne Peace Conference, See the minutes of the Conference.

9 - For a bibliography on the Mosul Issue, see M. Kemal OKE, "Musul Meselesi Kronolojisi" (Chronology of the Mosul Question 1919 - 1926) , pp. 106 - 117 , Istanbul 1987 .

10- For a biliography on the Alexandretta Question , see I. Soysal, "Hatay Sorunu" (The Hatay Ouestion) , Turk Tarih Kurumu, Belleten, Vol , XLIX, Nr. 193, pp, 79 - 109 , Ankara, 1985.

11- The best evidence of this, is the avowal on 11 July 1938 of the French Foreign Minister, Georges Bonnet, to his ambssador to Ankara, " ... "L'equilible démographique du Sandjak a eté altéré au détriment des autoctones de race turque par l'établissement des allogénes dont nous avons favorisé l'installation en même temps que nous donnions asile à une portion notable de l'émigration antikémaliste : (Documents Diplomatiques Français, 1932-1939, Série 2, Tome x, Ministere des Affaires Etrangères, Paris) .

12- A circular note sent on 5 July 1944 by the newly established Syrian State's Foreign Affairs Ministry to the embassies and consulates states the following :

"Le Ministère des Affaires Etrangères, en communiquant cette heureuse bnouvelle, tient à assurer que le Gouvernement Syrien

a decidé de respecter les Traités et Ententes Internationaux que la France avait conclus en son nom, et par conséquent, respecter les droits des gens et des collectivites qui en découlent" .

13- Bilâl Şimsir, "Fes olayi ve Türk-Misir Ilişkilerindan bir sayfa" (The fez incident and a page from turco-Egyptian, relations), **Turk Tarih Kurumu, Belleten** Nr. 189, pp. 1-54, Ankara 1984; Abdulhad Akşin (who as a turkish diplomat was present at the reception), "Atatürk' un Dis Politka Ilkeleri", Istanbul 1966, p. 90.

14- Turkish Foreign Ministry Archives, Turkey-Iraq fond, Visit of King Faisal.

15- See Ismail Soysal, "1937 Saadabad Pact", **Studies on Turkish-Arab Relations, Annual 1988**, pp. 131-153, ISIS, Istanbul 1988.

16- On the subject of this visit, see Fethi Tevetoglu, "Bugünkü Türk-Suudi Dostluguna ilk Abim. Gazi Mustafa Kemal - Faysal ben Abdulaziz Görüşmesi (1932)" (The first step towards today's Turco-Saudi friendship: meeting of Mustafa Kemal and Faisal bin Abdulaziz), **Studies on Turkish-Arab Relations, Annual, 1986,** pp. 291-309, ISIS, Istanbul .

❊ ❊ ❊

الفصل الخامس

العلاقات التركية العربية فى مرحلة المد القومى العربى (١٩٤٥-١٩٧٠) (*)

١ - مدخل :

إن العلاقات التركية العربية فى مرحلة المد القومى العربى قد وقعت ، فى حقيقة الأمر ، تحت تأثير عوامل معقدة للغاية . وهذا الأمر يختص بالجانب التركى بالذات ، إذ أن وضع تركيا من ناحية الجغرافيا السياسية قد أسفر عن تركيب معقد فى سياستها الخارجية . كما يجب أن يضاف إلى ذلك عاملان هما « الشمال » و « الجنوب » المتوارثان تاريخياً ، حيث وقعت تركيا خلال القرون الثلاثة الأخيرة تحت ضغط المحاولات الروسية للنزول « جنوبا » ، أى إلى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وخليج البصرة ، وأنها عملت على حماية نفسها وكافحت من أجل بقائها أمام هذا الضغط . ويشكل هذا العامل جوهر السياسة التركية الخارجية للفترة موضوع البحث ، أى ما بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ .

وفى المقابل إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الهدف الأساسى لـ « الضغط الروسى » هو التغلغل إلى جنوب تركيا لأدركنا ببساطة مدى أهمية « عنصر الجنوب » بالنسبة لأمن تركيا . فإن استتباب أمن « الجنوب » بالنسبة لتركيا يشكل صمام أمان للتخلص من ضغط مزدوج .

وقد لعبت تركيا اعتبارا من نهاية القرن الثامن عشر ورقة « عنصر الغرب » لمواجهة الخطر القادم من الشمال والمتجه للسيطرة على جنوبها لا سيما أن

(*) إعداد الأستاذ الدكتور فاخر أرما أوغلى عضو المجمع التاريخى بأنقره .

(-) وترجمه عن التركية الأستاذ محمد التميمى الباحث بمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية باستنابول .

استعمار انجلترا للهند ورغبتها فى حماية « الطريق الامبراطورى » « Imperial Road » من « صولة » « assault » روسيا ، قد وضع انجلترا فى مواجهة روسيا . إلا أن وجود الدولة العثمانية فى منطقة الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر قد تسبب فى صراع أكثر تعقيدا بين روسيا والغرب .

ويمكن اعتبار السياسة التركية الخارجية للفترة ما بين ١٩١٩ و١٩٤٥ استمرارا لهذا التعقيد ، حيث لم يعد لتركيا وجود فى الشرق الأوسط ، وهذا ما تسبب فى ظهور وضع جديد فى المنطقة . ومن الحقائق ، أن الاصلاحات الجذرية التى قام بها أتاتورك الكبير ، مؤسس تركيا المعاصرة ، لم تستوعب إلا من قبل عدد قليل من الدول العربية الشقيقة . وقد نسى أن اتاتورك كان « زعيما وطنيا » وأنه دافع مع بداية النضال الوطنى عن مبدأ « تقرير المصير » «Self Determination» لكافة الشعوبة العربية من خلال « الميثاق الوطنى » « Covenant National » فى يناير ١٩٢٠ .

إلا أنه فى مقابل ذلك ، لم يشأ أحد أن يتذكر الآثارالسلبية على الشعب التركى التى كانت نتيجة تعاون بعض العرب مع الأطماع الاستعمارية للغرب « المسيحى » ضد الدولة العثمانية « المسلمة » . وبتلك السياسة ، فقد تخلصت دول الشرق الأوسط العربية من الحكم (domination) العثمانى ، إلا أنها لم تستطع الافلات من الانضواء تحت الهيمنة الاستعمارية للامبريالية الغربية .

ليس الهدف من هذه الدراسة هو تصفية الحسابات . وإن ما أردنا أن نبينه هو أن العلاقات التركية – العربية فى عهد الجمهورية كان يغلب عليها شعور « الاستياء » (resentment) ، إن لم يكن شعور « خيبة الأمل »(disppointment) . وهذا يعنى بالنسبة لتركيا ظهور « عنصر الجنوب » بشكل آخر .

إن أخذ الدول العربية بالاستقلال اعتباراً من عام ١٩٤٥ ، قد أبرز وضعاً جديداً فى الشرق الأوسط . وأن كل دولة من الدول العربية الشقيقة التى نالت استقلالها قد صاغت لنفسها نظاما سياسياً وسياسة خارجية مختلفة عن بعضها البعض . ولذلك ، فإن اتخاذ الدول العربية لمواقف متباينة فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد سهل على روسيا ، التى كانت تسعى منذ بطرس الأول للدخول إلى المنطقة ، القيام بدور فعال فى السياسة الدولية فى الشرق الأوسط . وهذا أبرز « عنصر الجنوب » بالنسبة لتركيا مرة أخرى .

وبينما كانت سياسات الشرق الأوسط تكتسب تركيبا معقداً على هذا النحو ، فإن السياسة التركية الخارجية أيضا كانت تكتسب نفس الصفة ، لاسيما كما أسلفنا ، نظراً للعوامل الجغرافية السياسية والتاريخية . ولذلك ، فإن العلاقات التركية العربية للفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٠ تأتى كمحصلة للتأثيرات المتبادلة لهذين التركيبين ،، ويجب تقييم هذا الوضع على ضوء ذلك .

ومع ذلك ، فإذا ما أغفلنا عنصرا جديدا فى هذين التركيبين نكون قد تركنا جانبا من الموضوع ، إلا وهو قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ فى الشرق الأوسط . وفى الحقيقة أن هذا الحدث قد أثر على العلاقات التركية العربية تأثيرا كبيرا . وسنتناول هذا الموضوع فى الجزء التالى من هذا البحث وعلينا أن نقبل بأن « مسألة اسرائيل» قد احتلت الدور الرئيسى فى العلاقات التركية العربية اعتبارا من عام ١٩٤٨ .

وثمة نقطة أخيرة يجب الاشارة إليها ، إلا وهى أن ما سنذكره عن السياسة التركية الخارجية خلال الفترة موضوع البحث سيكون مقتصراً على الموقف الرسمى للحكومة التركية ؛ لأن هذه الدراسة ليست عبارة عن استقصاء لـ « الرأى العام » . وإذا ما كنا قد تعرضنا فى بعض الأحيان لردود فعل الرأى العام ازاء تطورات السياسة التركية الخارجية ، فإن الدراســة تنصـب فى الاســاس على تقييم الموقف « الرسمى » للحكومة التركية .

من ناحية أخرى ، فإن هذا التقييم يعكس تماما الآراء الشخصية للكاتب وليس له أية علاقة بالحكومة التركية أو بوزارة الخارجية التركية .

٢ - تركيا والشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الثانية :

بينما كانت تركيا تسعى للحصول على دعم انجلترا إزاء مخاطر ايطاليا فى البحر الأبيض المتوسط نتيجة لاحتلالها للحبشة عامى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، فقد وجدت نفسها اعتبارا من عام ١٩٣٩ أمام المخاطر الروسية نتيجة للتحالف الروسى - الالمانى . ولهذا السبب ، فإن السياسة التى انتهجتها طيلة سنوات الحرب كانت تتوخى البقاء خارج غمار الحرب وعدم الانجراف إليها .

وعلى الرغم من ذلك ، فلم تستطع تركيا التخلص من ضغوط دول المحور تارة ودول الائتلاف تارة أخرى لجرها إلى جانبها . وقد برزت إحدى تلك الضغوط بمناسبة العراق .

عندما قام رشيد عالى الكيلانى ، المؤيد للمحور ، بانقلابه فى العراق واستولى على السلطة عام ١٩٤١ تحركت انجلترا ضده ، فطلب مساعدة عاجلة من ألمانيا . وقد أرادت ألمانيا مساعدته ، لأن بقاء رشيد عالى فى الحكم يفتح الباب أمام ألمانيا للاستيلاء على بترول الشرق الأوسط كافة . إلا أن ذلك كان يتطلب قيام ألمانيا بتمرير جنودها عبر تركيا بشكل مموه (inplaincloths) . ورغم كل محاولات ألمانيا للضغط على تركيا بقبول ذلك ، إلا أنها رفضت مرور الجند الألمان من أراضيها . وفى محاولة من ألمانيا لاقناع تركيا بقبول هذا الأمر ، فقد عرضت عليها التنازل عن تراقيا الغربية التى كانت تدخل ضمن الاراضى التى تحتلها من اليونان وبعض الجزر اليونانية فى بحر ايجة لصالح تركيا [١] إنها لم تخضع لذلك . وفى تلك الأثناء كان هتلر يتأهب للهجوم على روسيا فى أقرب فرصة . ولذلك ، وللحيلولة دون انتقال تركيا إلى صفوف الحلفاء ، فقد عقد مع تركيا فى حزيران / يونيو ١٩٤١ معاهدة « عدم اعتداء » [٢] ومن ثم قام بالهجوم على روسيا بعد ذلك بأربعة أيام .

وقد ذكر هتلر فى شهر نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٤١ للحاج أمين الحسينى مفتى القدس ، أنه فيما لو كتب « لحركة العراق » فى ابريل / نيسان ١٩٤١ النجاح لفتحت الطريق أمام خلاص العرب [٣] .

ومن الأحداث الطريفة لعام ١٩٤١ تدخل تركيا لدى امريكا من أجل فلسطين . وكان ذلك عندما علم السيد منير ارته كون (Munir Ertegün) ، سفير تركيا لدى واشنطن ، بقيام نحو ٧٠ عضوا من مجلس الشيوخ الامريكى بتنظيم حملة لتوطين اليهود المهاجرين من أوربا فى فلسطين ، حيث قام السفير يوم ٢٢ ابريل / نيسان ١٩٤١ بزيارة السيد paul H.Alling ، رئيس دائرة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وأبلغه بأن لدى تركيا تجارب طويلة مع العرب ، وأن تشجيع امريكا لهجرة اليهود إلى فلسطين لن يثير ردود العرب وحدهم ، بل سيتسبب فى ردود فعل مسلمى الهند ايضا ، وأن ما يسببه مثل ذلك الوضع من حرج لانجلترا سيكون ذا صلة وثيقة بتركيا . وقد وزع هذا التقرير على الوحدات الاخرى لوزارة الخارجية [٤] .

٣ - قيام تركيا بالبحث عن الأمن :

إن الأعوام الممتدة ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ تعتبر من أقسى الفترات فى تاريخ

تركيا . إذ إن خروج روسيا السوفييتية من الحرب العالمية الثانية من بين الدول المنتصرة وبدء مرحلة « الحرب الباردة » عقب ذلك ، قد أبرز بوضوح الأطماع الامبريالية للسوفييت تجاه تركيا وتركـها فى مواجهة مسألة حياة أو موت بالنسبة لها . فقد بات استقلال تركيا ووحدة أراضيها تحت تهديد سوفييتى فى منتهى الخطورة .

وفى هذه الظروف ، رأت تركيا أن انجلترا التى كانت تعتبرها عنصر توازن تقليدى أمام روسيا ، أخذت تفقد قدرتها على القيام بهذا الدور ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تظهر كقوة عالمية وحيدة قادرة على وقف المد السوفييتى . ولذلك ، فقد سعت تركيا منذ عام ١٩٤٥ إلى التحالف مع امريكا . وقيام روسيا فى تلك الاثناء بمحاولات الضغط على كل من ايران وتركيا واليونان عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ للنفوذ إلى خليج البصرة والشرق الأوسط وشرقى البحر الابيض المتوسط قد دفع أمريكا للتحرك فى وجهها . وكذلك فإن خروج « نظرية ترومان [٥] فى ١٢ مارس / آذار ١٩٤٧ قد خفف من التهديدات السوفييتية على هذه الدول الثلاث ، كما خطت السياسة الامريكية بهذه « النظرية » أولى خطواتها الدولية فى الشرق الأوسط ، ناهيك عن أخذها بالتدخل فى « مسألة فلسطين » فى تلك الاثناء .

ومع أن نظرية ترومان أقامت روابط استراتيجية بين تركيا وامريكا ، إلا أن تركيا لم تتخل عن توثيق أمنها بالمعاهدات . أى أنها كانت ترغب فى تعزيز أمنها عن طريق اقامة حلف مع امريكا فى مواجهة التحديات السوفييتية . وكان قيام امريكا فى ١٤ ابريل / نيسان ١٩٤٩ بتأسيس « حلف شمال الاطلسى » (NATO) الذى يعتبر « نظاما أمنيا جماعيا » قد حذا بتركيا لتكثيف سياستها الخارجية فى هذا الاتجاه . وقد استمرت جهودها هذه ثلاث سنوات ، إلى أن أصبحت عضوا رسميا فى حلف شمال الأطلسى فى شهر فبراير / شباط عام ١٩٥٢ ، حين انضمت إلى هذا النظام الجماعى الائتلافى المشترك [٦] .

ولم يكن دخول تركيا فى حلف شمال الاطلسى بالأمر السهل ، إذ جاءت أشد الاعتراضات على عضويتها من انجلترا التى لم تكن ترغب فى الانسحاب من مصر ، وكانت تعمل على جر تركيا إلى جانبها فى سياستها فى الشرق الأوسط . وسنتطرق لهذا الموضوع لاحقا .

٤ – الشرق الأوسط الجديد وتركيا :

فى الوقت الذى كانت تسعى فيه تركيا لتعزيز أمنها ، كان العالم العربى فى الشرق الأوسط يمر بمرحلة تكوين جديد . ولا يمكن القول إن تركيا كانت فى منأى عن هذا الوضع الجـديد ، فبينما كانت تركيا تواصـل جهودها للتقرب نحـو الغرب لم تدر ظهرها للعالم العربى . إذ كان من الطبيعى ، وهى تواجه الضغط من « الشمال » ، أن تطلب الراحة من « الجنوب » . والمشكلة الوحيدة بالنسبة لتركيا فى هذا الصدد هى أن كلا من انجلترا وفرنسا ، اللتين تدعمان السياسة الخارجية لتركيا ، كانتا تسعيان لتوطيد نفوذهما فى المنطقة وكانتا فى حالة صراع مع العالم العربى . ورغم ذلك ، فقد استطاعت تركيا اجتياز تلك العقبة ، بمبادرتها إلى الاعتراف باستقلال كل من سورية ولبنان فى ٨ مارس / آذار ١٩٤٦ ، أى قبل انسحاب القوات الفرنسية من هاتين الدولتين (٧) .

ويبدو ذلك فى زيارة الرئيس اللبنانى بشارة الخورى خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٣ يونيو / حزيران ١٩٤٦ لتركيا ، عندما وصف رئيس الجمهورية عصمت اينونو تلك الزيارة فى حفل العشاء الذى أقامه على شرف الرئيس الضيف مساء يوم ٢٠ يونيه بأن تلك الزيارة تأتى « كتعبير جديد » عن الصداقة بين الدولتين ؛ كما جاء فى الكلمة الجوابية للرئيس اللبنانى قوله : « **أننا على ثقة من مدى الشعور الذى أبداه الشعب التركى البطل والاصيل تجاه استقلال الشعب اللبنانى** » (٨) .

من ناحية أخرى ، فقد ورد فى تصريح للأمير عبد الله ، أمير شرقى الاردن بتاريخ ٤ مارس / آذار ١٩٤٦ لوكالة الاناضول التركية شبه الرسمية « **أن العالم العربى كافة ملىء بأحاسيس الصداقة المتبادلة مع تركيا .. وأننى وبلدى نشعر بمودة واعجاب عميقين تجاه تركيا** » (٩) .

كذلك ، فقد عقدت معاهدة « صداقة وحسن جوار » بتاريخ ٢٩ مارس / آذار ١٩٤٦ فى أنقرة مع العراق بالاضافة إلى اتفاقيات لاعادة المجرمين والتعاون القضائى بين الطرفين (١٠) .

هذا ، ورغم أن برنامج حكومة السيد رجب بكر (Regep Peker) ، التى تشكلت فى شهر اغسطس / آب ١٩٤٦ ، الذى قدمه بتاريخ ١٤ اغسطس / آب فى

مجلس الأمة التركى الكبير قد احتوى على فقرات طويلة حول المذكرات السوفييتية التى كانت تطالب بالممرات المائية التركية فى ذلك الوقت ، إلا أنه وردت فيه الفقرة التالية حول العلاقات مع الدول العربية والتى جاء فيها « **أن محبتنا وصداقتنا لجيراننا العرب محبة مطلقة . وأن أملنا كبير فى توطيد علاقتنا يوما بعد يوم وفى كافة المجالات مع كل دولة من دول الجامعة العربية ، تلك الدول التى هى وريثة احدى اثرى الحضارات العالمية** » (١١) .

كما أعرب رئيس الجمهورية عصمت اينونو لدى افتتاحه لمجلس الأمة التركى الكبير بتاريخ ١ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٤٦ عن امتنان تركيا لزيارة رئيس الجمهورية اللبنانية وتطرق للزيارة التى كان يعتزم ملك مصر القيام بها بيخته الخاص للسواحل التركية فى صيف ذلك العام قائلا : « **إننا نأمل بامتنان فى توسيع علاقات الصداقة القائمة بيننا وبين مصر** » (١٢) . وحول العلاقات مع الدول العربية بشكل عام ، فقد ورد على لسان عصمت اينونو ما يلى : « **إننا نشعر برغبة أكيدة فى دفع علاقاتنا الحميمة التى تمر بفترة ازدهار تدعو للارتياح مع الدول العربية** » (١٣) .

ورغم هذه الرغبة الصادقة لتركيا ، إلا أنها عانت صعوبات فى تطوير علاقاتها مع احدى الدول العربية ألا وهى جارتنا سورية . وقد لعبت مسألة لواء اسكندرون (Sandjak) دورا كبيرا فى تشكيل موقف سورية من تركيا ، إذ لم تستطع سورية قبول انضمام لواء اسكندرون إلى تركيا بموجب المعاهدة المبرمة مع فرنسا عام ١٩٣٩ (١٤) وجعلت هذه المسألة محورا لعلاقاتها مع تركيا . وقد اتهمت سورية تركيا « برغبتها فى احياء الاستعمار العثمانى » (١٥) ، مع أن ذلك لا يمت إلى الحقيقة بصلة .

وبناءً على وساطة رئيس الوزراء العراقى اللواء نورى السعيد ، فقد أمكن التوصل إلى اتفاق عام ١٩٤٦ الذى قبلت تركيا بموجبه عدم الالحاح بمطالبة سورية بالاعتراف رسميا بإلحاق لواء اسكندرون ، فى حين وافقت سورية على ألاّ تثير هذه المسألة رسمياً . وبذلك أمكن إقامة علاقات دبلوماسية (١٦) . إلا أن استمرار المسئولين السوريين ، رغم ذلك ، بعدم العدول عن المطالبة بلواء اسكندرون قد عكر صفو العلاقات التركية – السورية.

ومن المشاكل الأخرى فى علاقاتنا مع سورية ، تقارب الصلات بين تركيا والأردن فى هذه الاثناء . وقد سبق أن ذكرنا تصريح الملك عبد الله حول تركيا . فقد زار الملك عبد الله تركيا خلال الفترة من ٧ إلى ١٩ يناير / كانون الثانى ١٩٤٧ واستقبل بحرارة فى أنقرة ، كما وقعت فى تلك الفترة « معاهدة صداقة » بين تركيا والأردن (١٧) . وقد جاء على لسان رئيس الجمهورية عصمت اينونو بمناسبة تلك الزيارة « **جارتانا الحبيبتان والقريبتان جداً ، العراق والأردن** » .

وكانت زيارة الملك عبد الله ومعاهدة الصداقة التى تم التوصل إليها بمثابة تعبير عن رغبة تركيا فى البحث عن تقارب (rapprochement) فى علاقاتها مع الشعوب العربية ، وذلك بتوطيد علاقاتها مع كل دولة منها على حدة .

وبالطبع ، فقد كانت لبنان تشكل موضوعا حساسا آخر بالنسبة لسورية . لكن الموضوع الاساسى الذى كان يزعج سورية هو العلاقات التركية – الاردنية .

وقد بدا لسورية من خلال تطور العلاقات الاردنية إزاء مخطط (desgin) الملك عبد الله لسورية الكبرى (Greater Syria) أن تركيا وراء ذلك المخطط .

ولهذا فقد أثار الاعلام السورى ضجة حول زيارة الملك عبدالله لتركيا ، حيث ذكرت الصحافة أنه « **إذا كان الاتراك يريدون فعلا التقارب مع العالم العربى ، فأنهم على أى حال لن يستطيعوا الوصول إلى أملهم هذا مرورا بعمان** » (١٨) .

ونود هنا أن نشير باهتمام إلى نقطة هى : أنه رغم مفهومى الجامعة العربية والقومية العربية ، إلا أن سياسات الدول العربية الخارجية لم تكن فى أغلبها متجانسة (homogen) ، وأن كل دولة من هذه الدول قد اتبعت سياستها الذاتية ، إذ تبلورت السياسة الخارجية لكل دولة تبعاً لظروفها الخاصة . وأن التباين فى السياسات الخارجية لاصدقائنا العرب قد جعلهم فى مواجهة بعضهم البعض . ولعل أبرز الامثلة على ذلك صراع الجمهورية العربية المتحدة مع بعض الدول العربية وكذلك التباين فى السياسات الخارجية والخلاف بين حزبى البعث فى كل من سورية والعراق .

وأن هذه التركيبة للعالم العربى قد شكلت أسس معالم السياسة التركية فى الشرق الأوسط اعتبارا من عام ١٩٤٥ ، ولهذا السبب ، فقد فضلت تركيا اقامة

علاقات مع كل دولة من الدول العربية بما يتفق مع الظروف التى تمليها طبيعة العلاقات الثنائية مع تلك الدولة ، عوضا عن اقامة علاقة جماعية (global) . وأن تطوير العلاقات الثنائية على أساس فردى (individual) . مع الدول العربية قد سهل كثيرا على تركيا تسيير سياساتها العربية ، إذ تمكنت تركيا من خلال هذه السياسة تجنب النزاعات بين الدول العربية نفسها . وبذلك ، فإن المبدأ الثانى للسياسة التركية الخارجية كان قائماً على عدم التورط فى الصراعات والعلاقات القائمة بين الدول العربية نفسها . ومع ذلك ، فإن وقوع تركيا فى بعض الاخطاء التى تتنافى مع هذا المبدأ الثانى كان أحد الحقائق ، فقد كانت سياسية تركيا بالنسبة لحلف بغداد عام ١٩٥٥ « سياسة الأخطاء » . وسنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل فيما يلى :

بناء على ذلك ، فإن القول بأن تركيا قد ساندت مشروع سورية الكبرى فى أواخر الأربعينات ، يعتبر تحريفا (Distort) للحقائق . ومن الحقائق أن سورية كانت ترغب دائما بمساندة تركيا لسياستها والتمشى مع تلك السياسة ، إلا أن تركيا بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة ترسم سياستها الخارجية بناءً على معطياتها الذاتية مما لا يسمح بتحقيق ذلك . ولا يمكن التغلب على هذا التناقض فى السياسة الخارجية لكل من الدولتين إلا بعنصر « النوايا الحسنة » . ومن الصعب القول بتوافر هذا العنصر دائما فى العلاقات التركية - السورية .

ومع ذلك ، فكما ارتكبت تركيا اخطاء أثارت سورية ، وسورية لم تدخر وسعاً فى اتباع سياسة استفزت بها تركيا من ناحية أمنها الحيوى . وعلى هذا النحو تتلخص العلاقات التركية - السورية بشكل عام .

٥ - الادارة الديمقراطية فى تركيا :

إثر الانتخابات العامة التى جرت فى تركيا بتاريخ ١٤ مايو / أيار ١٩٥٠ ، قامت فى تركيا ثورة ديمقراطية اسفرت عن تغيير الحكم فيها . ولنتيجة لهذه الانتخـــابات التي جرت بشكل ديمـــقراطى لأول مرة ، فَقَدَ حزب الشعب الجمهورى (C.H.P.) الذى حكم البلاد منذ قيام الجمهورية فى عام ١٩٢٣ السلطة وحل محله الحزب الديمقراطى برئاسة جلال بايار ، أحد الاصدقاء المقربين من اتاتورك ورئيس الوزراء الأسبق فى تركيا .

وفيما يتعلق بالسياسة العربية ، فلم يكن ثمة فارق كبير فى الجوهر بين الحزب الذى ترك السلطة والحزب الذى تولاها ، حيث أولى كل منهما أهمية كبيرة لعلاقة تركيا مع العالم العربى ، اللهم مع وجود اختلاف فى النهج والأسلوب لهذه السياسة . وقد أدى هذا الاختلاف فى النهج والاسلوب إلى تغيير جذرى فى علاقات تركيا مع العالم العربى لما بعد عام ١٩٥٠ .

بذلت حكومات حزب الشعب الجمهورى جهودها حتى عام ١٩٥٠ للانضمام إلى حلف الأطلسى ، إلا أنها لم تنجح فى ذلك . وقد كان نشوب الحرب الكورية فى يونيه / حزيران ١٩٥٠ واتخاذ حكومة الحزب الديمقراطى برئاسة عدنان مَنْدَرَس قرار المشاركة فى هذه الحرب إلى جانب امريكا أمراً سهّل انضمام تركيا إلى عضوية حلف الأطلسى ، إلا أن تلك العضوية قد اسفرت بالمقابل عن ارتباط السياسة التركية الخارجية بالغرب بشكل جذرى .

وقد أضفى ذلك طابعا جديدا على سياسة تركيا فى الشرق الأوسط . فبينما كانت تركيا تنظر إلى الشرق الأوسط قبل ١٩٥٠ بمنظارها السياسى فرديا (individual) ، وتقيم علاقاتها مع الدول العربية من هذه الزاوية ، أصبح حكم الحزب الديمقراطى ينظر إلى الشرق الأوسط من خلال الائتلاف الغربى ومن خلال الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى . وقد لخصت أول حكومة للحزب الديمقراطى برئاسة عدنان مَنْدَرَس سياستها مع الشرق الأوسط والدول العربية فى برنامجها الذى قدمته إلى مجلس الأمة التركى الكبير يوم ٢٩ / مايو أيار ١٩٥٠ على النحو التالى : « **إننا نشعر بالحاجة إلى خلق جو من الصداقة والتضامن القائمين على أساس العدل والتفاهم فى هذه المناطق ، وذلك بإقامة علاقات أمتن مع دول الشرق الأدنى التى تربطنا بها وشائج المحبة . وإننا نعتقد أن الوصول السريع إلى هذه الغاية سيكون على جانب كبير من الأهمية ، ليس لأمن هذه المناطق فحسب ، بل لأمن دول الشرق الأوسط وبالتالى للأمن العالمى** (١٩) » .

ولا ندرى ماذا كان يقصد رئيس الوزراء مندرس باصطلاحى « الشرق الأدنى » و« الشرق الأوسط » اللذين وردا فى كلمته من حيث الحدود الجغرافية . إلا أن كلمة « تضامن » التى جاءت فى حديثه وركز على أهميتها من حيث أمن الشرق

الأوسط بل والعالم أجمع أمر لافت للانتباه . وبعبارة أخرى ، فإن حكومة الحزب الديمقراطى كانت تنظر إلى العلاقات الوطيدة مع العالم العربى من خلال مفهوم « الأمن العالمى » وهذا يشكل سياسة جديدة بالنسبة لتركيا . أى أن ادارة الديمقراطيين قد أخرجت علاقاتها مع العالم العربى من الاطار الثنائى إلى الإطار « الجماعى » (Global) . وهذا كان من شأنه ليس ارتكاب « اخطاء » فحسب ، بل الأسوء من ذلك حدوث « مجابهات » (Confrontation) فى علاقات تركيا مع الدول العربية .

وقد اتضحت أقوال رئيس الوزراء مندرس أكثر فى الخطاب الافتتاحى لرئيس الجمهورية جلال بايار لمجلس الأمة التركى الكبير يوم ١ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٠ ، حيث جاء فى خطاب رئيس الجمهورية بايار : « **إن دول العالم الحر كذلك ، تقر باعتبار تركيا بجيشها القوى المجيد عنصرا مهما، ليس لأمنها فحسب ، بل للسلام والأمن فى شرق البحر الابيض المتوسط والشرق الأوسط** » (٢٠) .

وكما يلاحظ ، فإن تأكيد رئيس الجمهورية إثر رئيس الوزراء على ادخال مفهوم الأمن على سياسة تركيا الشرق أوسطية من ناحية ، وإعرابه عن كون قوة تركيا العسكرية عنصرا فى « أمن » الشرق الأوسط و « العالم الحر » أى المعسكر الغربى . وهذا الأمر يعتبر تغييرا جذريا للغاية فى سياسة تركيا تجاه المنطقة . ويجب القبول بأن أوضاع الدول العربية فى تلك الاثناء لم تكن على انسجام مع سياسة تركيا الجديدة ، لأن مسألة أمن تركيا كانت تستند إلى عامل روسيا السوفييتية ، فى حين كان موضوع أمن العالم العربى مناهضاً للغرب .

ومع ذلك ، فقد وردت العبارة التالية ضمن أقوال رئيس الجمهورية جلال بايار والتى لا تدع مجالا للشك فى صدق نواياه بشأن العلاقات مع الدول العربية :

« **وأننا نأمل مخلصين أن تتطور علاقات الصداقة يوما بعد يوم مع الدول العربية التى عشنا معها عدة قرون . وأن سياستنا مع تلك الدول تعتمد على المحبة والاحترام المتبادلين** » (٢١) .

وأن أقوال الرئيس جلال بايار فى نفس الخطاب حول العلاقات مع اسرائيل تظهر أن الحرب العربية الاسرائيلية عامى ٤٨ - ١٩٤٩ وآثارها وردود فعلها فى

العالم العربى لم تكن قد استوعبت كما ينبغى من طرف تركيا . وسنتعرض لهذا الموضوع بمزيد من التفصيل فى الفصل التالى . ونكتفى بالقول بأن حكم الديمقراطيين الجديد قد فتح عهدا جديدا فى سياسة تركيا تجاه العرب .

٦ - أول امتحان لسياسة الحزب الديمقراطى - ازمة ١٩٥١ :

عندما جاء الحزب الديمقراطى للسلطة فى تركيا كانت هناك ازمتان فى العالم العربى آنذاك ، احداهما الحرب العربية الاسرائيلية عام ٤٨ - ١٩٤٩ والأخرى أزمة قناة السويس بين انجلترا ومصر . وقد فجرت هاتان الأزمتان عداءً للغرب فى العالم العربى . وكان تماشى تركيا مع السياسة الغربية ، كسبا لتأييد امريكا ، يتناقض تماماً مع ذلك الوضع فى العالم العربى ؛ إلا أننا نعتقد بأن تركيا لم تكن تدرك هذا التناقض .

من ناحية أخرى ، فإن إدارة الحزب الديمقراطى عندما حددت الدخول فى الائتلاف الغربى كهدف ، كانت تخطط لاتباع سياسة أكثر فاعلية فى منطقة الشرق الأوسط . ويبدو أن تركيا فى نفس الوقت كانت تسعى لتعزيز وضعها فى الائتلاف الغربى من خلال سياستها الفعالة فى الشرق الأوسط من ناحية ، وكذلك إلى إقامة امتداد للمعسكر الغربى فى الشرق الأوسط . وإن تصريحات كل من رئيس الوزراء مَنْدَرَس ورئيس الجمهورية بايار التى جاءت فى عام ١٩٥٠ والتى ربطت أمن الشرق الأوسط بالأمن العالمى ككل تعطى المؤشر لمثل هذه الأفكار . لكن كما ذكرنا ، فإن تلك الأفكار لم تكن منسجمة مع الجو السائد بشكل عام فى الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فإن انضمام تركيا لمشروع قيادة الشرق الأوسط فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥١ كان حقيقة بضغط من انجلترا . وعندما أقدمت إدارة الحزب الديمقراطى على الانضمام لعضوية حلف شمال الأطلسى لقيت أكبر معارضة من طرف انجلترا . وقد أرادت انجلتره التى كانت على خلاف مع مصر فى تلك الأثناء بسبب قناة السويس أن تستخدم تركيا « المسلمة » كوسيلة لمواصلة بقائها فى قناة السويس ، كما أرادت أن تجعل من تلك المسألة مسألة جماعية ، فجرّت كلاً من فرنسا وأمريكا إلى جانبها .

أما تركيا ، فقد قبلت بالانضمام إلى نظام الأمن « العسكرى » ، بينما لم تتخل عن عضوية حلف الأطلسى . ولذا ، فقد قبلت تركيا ، بعد أن رفعت حكومة

انجلترا اعتراضها على عضويتها فى حلف شمال الأطلسى ، الانضمام إلى المحاولات المشتركة لدى مصر لإشراكها فى قيادة الشرق الأوسط .

وكما هو معلوم ، فقد رفضت مصر فوراً العرض المقدم من قبل الدول الأربع بتاريخ ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥١(٢٢) . وبذلك ، فإن التحاق تركيا بمشروع يضم دولتين استعماريتين قديمتين ، هما انجلترا وفرنسا ، قد ضاعف الشبهات حولها فى مصر خاصة وفى العالم العربى بشكل عام . وعلى إثر ذلك ، فكما لم تستطع العلاقات التركية - المصرية أن تأخذ وضعا مستقرا لمدة طويلة ، فقد توترت تلك العلاقات بشكل تام مع انفجار بعض الأزمات الأخرى بين البلدين ، إذ أن استمرار تركيا بالعمل على زيادة فاعليتها فى الشرق الأوسط ، رغم تجربة عام ١٩٥١ ، سيتنافى مع سياسة الرئيس عبد الناصر القومية خاصة بعد عام ١٩٥٢ .

ورغم ذلك ، فإن عدم تخلى انجلترا عن مشروع (قيادة الشرق الأوسط) يبدو أنه قد جر تركيا إلى هذا العمل ، إذ جاء فى البيان المشترك (٢٣) الذى نشرته الدول الأربع المذكورة بتاريخ ١٠ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥١ أن الدفاع عن الشرق الأوسط يعتبر ضرورة لأمن العالم الحر .

وفى المقابل ، فقد بدأت ردود الفعل التى ظهرت ضد تركيا وخاصة فى مصر تسبب إزعاجاً لها . وبعد أن أعرب رئيس الجمهورية جلال بايار عن حسن النوايا التى تكنّها تركيا للدول العربية فى خطابه الافتتاحى لمجلس الأمة التركى الكبير يوم ١ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥١ قال : « **إننا نشاهد بأسف من بعض أصدقائنا تأويلاً خاطئاً وبعيداً عن أفكارنا الحقيقية والمخلصة لنشاطاتنا السياسية فى الآونة الأخيرة . ومن المؤمل أن تكون هذه التفسيرات شيئاً عابراً بالنسبة لمصالحنا المتبادلة** (٣٤) . كما أعرب رئيس الجمهورية بايار فى خطابه عن « حزنه العميق » لمصرع الملك عبد الله فى حادث اغتيال .

وقد بيّن السيد فؤاد كوبريلى ، وزير الخارجية ، فى الكلمة التى ألقاها بمجلس الأمة التركى الكبير يوم ٧ يناير / كانون الثانى ١٩٥٢ الأفكار « الجديدة » لتركيا حول « قيادة الشرق الأوسط » وقال إن تلك الأقطار ماهى إلا تصوّرات ، وانه ليس معلوما كيف ستعمل تلك القيادة وفى أية ظروف . ولهذا السبب ، فإن « المزج » بين (قيادة الشرق الأوسط) وحلف الأطلسى لامعنى له من الناحية المنطقية (٢٥) .

وهكذا ، فقد بدأت تركيا والغرب معاً بالميل إلى التخلّى عن فكرة الحلف العسكرى فى الشرق الأوسط ومع ذلك ، فقد تناولت هذه الفكرة بشكل آخر فى عام ١٩٥٥.

٧ - تركيا وثورة ٢٣ يوليو فى مصر :

نشبت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر فى هذا الجو من العلاقات التركية - المصرية الذى ولدته أزمة قيادة الشرق الأوسط . ولا يمكن القول بأن تركيا قد صفقت لهذه الثورة . إلا انها فى الحقيقة تحاشت اتخاذ موقف مناوىء . وعلى الأصح ، فإن الحكومة التركية حاولت مواجهة هذه الثورة ببرود أعصاب ، اذ لم يصدر عن الحكومة التركية أى تعليق « رسمى » سواء كان سلبيا أم ايجابيا . ومن المحتمل ان انقلاب ٢٣ يوليو فى مصر كان مفاجأة للحكومة التركية .

ومع أن الموقف « الرسمى » للحكومة التركية لم يكن واضحاً ، الا ان موقف وتحليلات صحفية « ظفر » (zafer) ، لسان الحزب الديمقراطى الرسمى إزاء انقلاب ٢٣ يوليو والأحداث التى أعقبته كان طريفاً . فقد ورد فى المقال الافتتاحى لصحيفة ظفر بعد يومين من الانقلاب « أن الانقلاب الحكومى إنما قام تبعاً للأحداث الداخلية ، وكما أنه لا يستهدف تغيير نظام الحكم فإنه ليس حركة موجهة ضد شخص ملك مصر »(٢٦) . كما أشار المقال الافتتاحى هذا إلى أن هذا الانقلاب لن يتسبب فى حدوث تغيّرات فى السياسة الخارجية لمصر . والذى دفع لمثل هذا الاعتقاد هو تنصيب **على ماهر** باشا على رئاسة الوزارة . وقد ورد فى المقال الافتتاحى نفسه عبارات ثناء **لعلى ماهر** باشا .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد أورد المقال الافتتاحى المذكور أن « اللواء نجيب ، القائد الشاب والنشيط » قد لجأ لهذا الانقلاب نظراً لتزايد الأقاويل فى الفترة الأخيرة حول المخالفات والرشاوى والاختلاسات . ومع ذلك ، فإن رئيس تحرير صحيفة ظفر قد أكد أن المخالفات التى ارتكبت فى صفقات المهمات والمعدات العسكرية قد قللت من فاعلية الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، مما تسبب فى ردود فعل لدى العسكريين .

ومما يلاحظ أن خلع الملك فاروق عن العرش يوم ٢٦ يوليو وطرده من مصر كان مفاجأة أكبر من المفاجأة الأولى بالنسبة لتركيا . وقد عمل رئيس تحرير صحيفة

ظفر على عدم استخدام « لسان شديد اللهجة » ضد الملك فاروق إزاء هذه الحادثة ، مشيرا إلى أنه قد « **أدى خدمات جليلة لبلده** » « **بين حين وآخر** » ، إلا أنه أهمل شعبه وغرق فى الملذات **وأنه كان يقضى وقته** فى مقامر **مونتى كارلو** ، وقد تحاشى انتقاد الملك فاروق أكثر من ذلك . وكما أعرب رئيس التحرير عن تمنياته لمصر بعد الملك فاروق بالعبارات التالية : « إننا نتمنى أن تحظى مصر فى أقرب وقت **بالاستقرار والهدوء ، وأن تتخلص من الآن وصاعداً على الأقل من التلفظ بالنظام الديمقراطى ، وأن تتمكن من تطبيقه على أرض الواقع بضوابط قانونية .. وإن توطيد الاستقرار مبنى على أساس الثقة بالشعب والخضوع لقراراته التى سيصدرها بناءًعلى القوانين .. وإننا نعرب عن أملنا بأن نجيب باشا سيقوم بخدمة هذا الهدف بعد الآن »**(٢٧) .

وعلينا أولاً أن نشير إلي أن صحيفة ظفر ورئيس تحريرها يُعتبران الناطق الرسمى باسم إدارة الحزب الديمقراطى ، وأنهما على علم تام بسياسته الخارجية خاصة . ولذلك ، يجب أن نعتبر أن ما يكتبانه يعبّر إلى حد بعيد عن وجهة نظر الحكومة التركية . ثانياً أنه يلاحظ من التعليق الأخير لرئيس التحرير أن تركيا تتمنى أن تسفر ثورة ٢٣ يوليو فى مصر عن نظام ديمقراطى يمثل « إرادة الشعب » فى مصر ، كما أسفرت عنه انتخابات ١٤ مايو / أيار ١٩٥٠ فى تركيا .

لم يتطرق رئيس الجمهورية جلال بايار فى خطابه الافتتاحى لمجلس الأمة التركى الكبير بتاريخ ١ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٢ لثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، إلا أنه فى المقابل كان يود أن تشارك « دول الشرق الأوسط التى تربطنا بها روابط الصداقة التاريخية » « فى ظروف متكافئة تماماً » و« على أساس المساعدة المتبادلة والتعاون فى الدفاع المشترك » (٢٨) . وهذا يظهر أن الحكومة التركية لم تكن قد أدركت بعد ، أى فى نهاية عام ١٩٥٢ ، اتجاه تطورات الثورة المصرية .

ومع أن تركيا لم تستطع فى واقع الأمر أن ترى الوجه الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، وكان تقييمها لها تقييماً خاطئاً ، إلا أن هذا الخطأ لم يكن مقصوراً على تركيا وحدها ، إذ وقع العالم الغربى أيضاً فى نفس الخطأ لأن « ملامح ناصر » وراء ثورة ٢٣ يوليو لم تتضح إلا بعد مرور وقت طويل . وقد كان

الصراع الذى نشب فى قيادة الثورة عقب ٢٣ يوليو سبباً رئيسياً فى سوء فهم العالم ، بما فى ذلك تركيا . ومع ذلك ، لا يمكن أن ننكر أن تركيا عملت على الاستفادة من هذا الموقف فى سبيل « تقارب » (Rapprochement) بينها وبين مصر .

لم تستطع تركيا الاهتمام كثيرا بالتطورات التى حصلت فى مصر عقب الثورة ، نظراً للأحداث التى كانت تدور فى إيران ، إذ استطاعت الجبهة الوطنية للدكتور مصدق وحزب توده الشيوعى الحصول على الأكثرية فى البرلمان أثر الانتخابات العامة التى جرت هناك فى شهر مايو / أيار ١٩٥٢ . وأثر مجئ الدكتور مصدق إلى رئاسة الوزراء ، فقد اشتدت الحملة التى قام بها فى أوائل أغسطس / آب ١٩٥٢ للإطاحة بشاه إيران ، مما حوّل أنظار تركيا إلى هذا الطرف . وبذلك ، فقد بدأت المواجهة بين تركيا والرئيس عبد الناصر اعتباراً من عام ١٩٥٤ .

٨ - أزمة السفير :

لا يمكن الحديث عن تطور يذكر فى العلاقات بين تركيا ومصر التى أخذت تتبوأ مكانة مهمة مؤثرة فى الشرق الأوسط أثر ثورة ٢٣ يوليو . وفى المقابل ، ففى الوقت الذى كانت فيه الأنظمة الملكية الحاكمة فى الشرق الأوسط ترقب الأحداث الجارية فى مصر بقلق ، كانت تركيا على علاقات وطيدة مع اثنتين من الثلاث الدول التى كانت بها نظم ملكية ، هما العراق والأردن .

من ناحية أخرى ، فقد ألّبت روسيا السوفييتية بكافة إمكانياتها الدعائية العالم العربى ضد تركيا ، قاصدة بذلك استغلال الشعور المناهض للغرب فى العالم العربى . وقد تزايد هذا الوضع خاصة بعد دخول تركيا فى حلف شمال الأطلسى عام ١٩٥٢ وسقوط الملكية فى مصر . ولا يمكن القول بأن الدعاية السوفييتية فى العالم العربى قد بقيت دون تأثير تماماً .

وتشرح العبارات التالية للسيد فؤاد كوبريلى ، وزير خارجية تركيا هذا الوضع : « ... مع الأسف ، أن الحساسية الموجودة فى الشرق الأوسط تؤدى من حين لآخر إلى سوء الفهم . وهناك من يريدون الإيقاع بيننا وبين هذه الدول الشقيقة وإيجاد شقة دائمة بيننا وبينها ، وقد لعبت الدعاية المفسدة لأولئك دوراً مهماً فى هذا الصدد حتى الآن . وإننى أرى من نافلة القول تأكيد عدم وجود تضارب حقيقى فى

المصالح بيننا وبين هذه الدول الشقيقة . وإننا نعتبر احترام استقلالها ووحدة أراضيها محوراً ثابتاً لسياستنا » (٢٩) .

وفى هذا الجو الذى كانت العلاقات التركية - المصرية تعانى فيه من عدم النمو ، تفجرت بين البلدين « أزمة السفير » . فقد جاء فى البيان الذى أصدرته الحكومة المصرية يوم ٤ يناير / كانون الثانى ١٩٥٤ إنه « لا يمكن التغاضى عن (Unexcusable) موقف السيد خلوصى فؤاد طوغاى (Hulusi Fuad Tugay) ، سفير تركيا لدى القاهرة تجاه الحكومة المصرية وكذلك بسبب الحديث الذى دار بينه وبين البكباشى عبدالناصر ، نائب رئيس الوزراء ، فى السفارة التركية مما أدى بالحكومة المصرية إلى اعتباره « شخصاً غير مرغوب فيه » (persona non grata) وطلبت منه مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة . ومع ان الحكومة التركية لم تعتبر تصرف السفير مناسباً (proper) ، الا انها استنكرت شدة رد الفعل الذى صدر بشأنه .

كان مرد التصرف المزعوم للسفير يرجع إلى حقيقة ان زوجته كانت من العائلة المالكة المصرية سابقاً ، اذ كانت ابنة آخت الملك فؤاد الأول وابنة عمة الملك فاروق ، وكان السيد طوغاى قد وصف أوامر الحكومة المصرية بمصادرة أموال أفراد العائلة المالكة سابقا بأنها أوامر « غير عادلة » (unjust)، كما أعلن ان زوجته كانت تركية الجنسية . أضف إلى ذلك الادعاء بأن السيد طوغاى كان ينتقد السياسة المصرية الخارجية باستمرار (٣٠) .

وفى الواقع ، كان يترتب على الحكومة التركية سحب هذا السفير من بداية الأمر ، أى عقب ثورة ٢٣ يوليو ، وذلك تبعاً للتعامل والعرف الدبلوماسى . وبعدم إقدامها على ذلك ، فقد ارتكبت الحكومة التركية خطأً وتسببت فى هذا الحادث الذى أثّر بشكل جاد على العلاقات التركية - المصرية .

وفى هذه الظروف ، وبينما كان السيد كوبريلى ، وزير الخارجية يلقى خطاباً مطولاً فى مجلس الامة التركى الكبير يوم ٢٤ فبراير / شباط ١٩٥٥ عن حلف الأطلسى وعن العلاقات التركية - الأمريكية ، فقد خصص فى حديثه فقرة قصيرة عن الشرق الأوسط اذ قال : « **وحول تطور علاقاتنا العادية مع كافة دول الشرق الأوسط ، أود أن أذكر بالذات علاقاتنا الحميمة مع العراق ولبنان وايران** » (٣١) .

وهكذا ، يلاحظ ان وزير خارجية تركيا كان يصف علاقات تركيا مع الدول العربية بأنها « عادية » ، ويقابل ذلـــك فـــى الاصطـــلاح الدبلوماســـى كلمـــة (Correct) ، أى أنها ليست ودية وليست سيئة . وفى المقابل ، فلم يغب عن البال وصف الوزير للعلاقات مع العراق ولبنان بأنها كانت « ودية » بصفة خاصة .

٩ - مغامرة حلف بغداد :

هناك حادثتان بالذات تشكلان نقطتى تحول فى العلاقات التركية - العربية . احداهما حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، والاخرى التصويت على مسألة قبرص فى أواخر عام ١٩٦٥ فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة عندما صوتت معظم الدول العربية ضد المشروع التركى والعزلة التى وقعت فيها تركيا .

ففى الوقت الذى كان يلعب فيه حلف بغداد دوراً تخريبياً (devastaing) فى علاقات تركيا مع العالم العربى ، فان التصويت على مسألة قبرص عام ١٩٦٥ حذا بتركيا إلى الاتجاه نحو العالم العربى وإلى اتخاذ سياسة أكثر ملاءمة تجاه القومية العربية .

وعلى الرغم من أن فكرة حلف بغداد ، أى مخطط اقامة نظام دفاعى يشمل منطقة الشرق الأوسط ، كانت من أفكار أمريكا فى الأصل ، إلا أن تركيا تبنت هذه الفكرة وأخذتها على عاتقها [٣٢] .

ولتحقيق هذه الغاية ، فقد قام جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكى بزيارة كل من القاهرة يومى ١١ و١٢ مايو ١٩٥٣ وتل أبيب يوم ١٣ مايو والقدس الشرقية يوم ١٤ مايو وعمان يوم ١٥ مايو ودمشق يومى ١٥ ، ١٦ مايو وبيروت يوم ١٧ مايو وبغـداد يومى ١٧ و١٨ مايـو والرياض يـومى ١٨ و ١٩ مايو / أيار [٣٣] . و« بناءً على دعوة الحكومة التركية » قام دالاس باجراء مباحثات مع الحكومة التركية فى أنقرة يوم ٢٦ مايو [٣٤] عقب زيارته لكل من الهند والباكستان .

وفى هذه المباحثات ، استهل رئيس الوزراء عدنان مَنْدَرِس حديثه بالتطرق إلى موضوع قناة السويس قائلاً أن القناة ليست من شأن انجلترا ومصر فحسب ، بل إنها بموقعها الاستراتيجى ولما لها من أهمية فان شأنها يعنى أمن العالم الحر بأسره . ولذا ، يجب أن تكون القناة بأيد أمينة (insecure hands) ، مشيراً إلى أنه لايؤيد وجهة نظر مصر التى تنظر إلى القضية من زاوية امبريالية [٣٥] .

وقد تناول مَنْدَرَس فيما بعد موضـوع منظمة الدفاع عـن الشـرق الأوسط (MEDO) . فذكر أنه تم بذل الجهود اللازمة لادخال الدول العربية فى هذا النظام، الا أنه لم يتم الحصول على نتيجة فى هذا الصدد ، وأنه بعد ذلك يجب عدم اعطاء أهمية زائدة لدخول الدول العربية فى هذا النظام . وأن هيكل هذا النظام الدفاعى يمكن ان يقوم على تركيا ، مُدّعياً بأنه مع ادخال الباكستان فى بداية الأمر إلى هذا النظام فإنه يمكن لتركيا النهوض بهذه المهمة نظراً لما تتمتع به من استقرار اجتماعى وسياسى ونظراً لموقفها الثابت تجاه روسيا (٣٦) .

مقابل ذلك ، ومع أن دالاس ذكر بأنه يتفق تماماً مع وجهة نظر مَنْدَرَس بشأن موضوع قناة السويس ، الا أنه أعرب عن استغرابه لأفكار عدنان مَنْدَرَس بالتخلى عن الدول العربية فيما يتعلق بموضـوع منظمـة الدفاع عن الشرق الأوسـط ، اذ إن إكسـاء الهيكل ، الذى تدّعى تركيا أنها سـتقوم بدوره ، باللحـم (Flesh) يعتبـر على نفس الدرجـة من الأهمـية . وبالنسـبة لدالاس ، فان انشـاء منظمة (MEDO) أمام هذا الوضـع يعتبر أمراً غير ممكن فى ظل الظـروف السائدة آنذاك ، مع أن الاستمرار فى السعى لدى بعض الدول العربية المختارة (selected) يعد أمراً جيداً . وأضـاف دالاس قائلاً أنه سيمعن النظر أكثر فى أفكار رئيس الوزراء مَنْدَرَس (٣٧) .

وقد استمرت المباحثات بين الطرفين عقب العشاء الذى أقامه رئيس الجمهورية جلال بأيار على شرف دالاس مساء ذلك اليوم . فقد أعرب بايار فى ذلك الاجتماع عن « عدم تفـاؤله » بشأن موضـوع منظمة (MEDO) ، مشـيراً إلى عدم امكان تأسيسها فى الوقت الراهـــن نظراً لما يسود العالم الـعربى من نزعة « قومية » متشددة وأن العرب فى « سباق تشدد » (toughness race for) فيما بينهم ، ولهذا السبب فإن الدول العربية لن تنحاز لطرف تركيا وأمريكا وأردف قائلا « أرجو الله أن أكون مخطئا فى ذلك » (٣٨) .

ورداً على سؤال للسيد دالاس ، قال السيد بايار ، رئيس الجمهورية ، أن العراق يُعتمد عليه (reliable) أكثر من بقية الدول العربية .

وقد ردد السيد دالاس ، وزير الخارجية ، أفكاره هذه لدى عودته إلى امريكا فى الكلمة التى القاها فى مجلس الأمن القومى يوم ١ يونيه / حزيران ، وكذلك فى حديثه إلى الاذاعة والتلفزيون الامريكية مساء نفس اليوم ، حيث كرر ما أعلنه فى

مجلس الأمن القومى [٣٩] . وقد عبر السيد دالاس عن آرائه فى تلك الأحاديث حول موضوع (MEDO) بالعبارات التالية : » **إن تأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط احتمال مستقبلى أكثر مما هو احتمال قريب المدى . إن العديد من دول الجامعة العربية منهمكة فى صراعها إما مع اسرائيل أو مع بريطانيا العظمى أو مع فرنسا حتى أنها لا تأبه ولو قليلاً بخطر الشيوعية السوفييتية .. ولا يمكن فرض أى نظام من فراغ ،وإنما يجب صياغته وتنميته من خلال شعور بمصير مشترك وخطر مشترك** « .

يبدو أن تركيا هى التى كانت قد قررت أخذ المبادرة « من الداخل » (from within) ، وبالرغم من المعارضة الأمريكية للاقدام على أى عمل فى هذا الاتجاه ، فقد أصر السيد مندرس على « خوض التجربة » (to set up shop) ، إذ دافع فى حلف الأطلسى عن اقامة حلف دفاعى للشرق الأوسط يتكون من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا [٤٠] .

ومع أن تركيا لم تجد استجابة لهذا المشروع ، نرى أنها عمدت إلى الأساليب « الثنائية » ، إذ صرح السيد دالاس ، وزير الخارجية ، فى الكلمة التى القاها يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ فى مجلس الأمن القومى بأنه لا يمكن اقامة حلف يفكر فيه الأتراك ، وإنما « يفضل » الاستعاضة عن ذلك فى بادئ الأمـر بعقد اتفاقيـات ثنائية فى المنطقة [٤١] .

وفى اطار هذه الســياسة الامريكية الجديدة ، فقد عقدت اتفاقية « تعاون ودى » بين تركيا والباكستان فى ابـريل / نيسان ١٩٥٤ [٤٢] وأعـقب ذلك توقيع معـاهدة « مساعدة من أجـل الدفـاع المشـترك » بين أمريكا وباكستان بتاريخ ١٩ مايو / أيار ١٩٥٤ [٤٣] . وهكذا ، خطت تركيا أول خطوة نحو سياسة الانفتاح على الشرق الأوسط مع باكستان « المسلمة » .

فى تلك الأثناء كانت المباحثات بين انجلترا ومصر حول قناة السويس تتجه نحو الاتفاق ، إذ وقعت معاهدة بينهما بالأحرف الأولى فى يوليو / تموز ١٩٥٤ وأبرمت بتاريخ ١٩ اكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٥٤ (٤٤) . وإذ أخذت المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، التى نصت على الانسحاب الكامل لانجلترا من الأراضى المصرية، أمن تركيا فى حالة الاعتداء عليها بعين الاعتبار إلى جانب أمن دول الجامعة العربية،

فقد بعث هذا الأمر على امتنان تركيا إلى أبعد الحدود . فكانت هذه المعاهدة تعنى بالنسبة لتركيا مشاركة مصر فى التعاون مع الغرب . وقد وجه رئيس الوزراء عدنان مندرس رسالة شكر لرئيس الوزراء عبد الناصر فى ٢١ اكتوبر / تشرين الأول ذكر فيها أن هذه المعاهدة ستعزز « الثقة » فى الشرق الأوسط ، قائلاً : « **وبهذه المناسبة فإنه يشرفنى ويسعدنى أن أعرب لكم عن مشاعر الشكر التى غمرتنا نظرا لتضمين معاهدة القناة نصاً يقضى بأخذ أمن تركيا بعين الاعتبار** » (٤٥) .

كما أعرب رئيس الجمهورية بايار عن نفس الامتنان فى حديث يوم ١ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٤ ، مشيرا إلى أن مصر قد بادلت تركيا أحاسيس المودة والتقارب بهذه الصورة ، مؤكدا أن علاقات « **الصداقة والأخوة** » قد أقيمت بين كل من رئيسى وزراء ورئيسى حكومتى البلدين (٤٦) .

وعقب هذا التفاهم فى العلاقات التركية - المصرية ، زالت تأثيرات « أزمة السفير » نهائياً وشوهد تقارب ملموس فى تلك العلاقات . وقد استقبل رئيس الوزراء عبد الناصر والى رئيس بلدية أنقرة مرتين أثناء زيارته للقاهرة فى نوفمبر بدعوة من محافظها .

عقب ذلك قام وفد صحفى تركى بزيارة لمصر فى ديسمبر / كانون الأول ، فكانت تلك الزيارة تعبيرا عن الصداقة التركية - المصرية . وفى التصريح الحماسى الذى ألقاه السيد أحمد رمزى سفير مصر لدى أنقرة بتاريخ ١٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٤ تحدث عن الصداقة « التاريخية » بين العرب والأتراك ، مشيراً إلى أن الأجيال القادمة ستتذكر دائماً هذا « العهد الجديد » وهذه « الصفحة التاريخية » للسياسة التى أرسى قواعدها كل من مندرس وعبد الناصر (٤٧) .

وخلال هذه التصورات الايجابية فى العلاقات التركية - المصرية ، كانت تركيا والعراق تتقدمان فى الاستعدادات لاقامة حلف دفاعى جديد فى الشرق الأوسط .

وقد بدأت المباحثات بين تركيا والعراق فى هذا الصدد فى شهر سبتمبر / أيلول ، وورد فى البيان الرسمى الصادر عقب زيارة نورى السعيد ، رئيس وزراء العراق ، لتركيا فى الفترة من ٩ إلى ١٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٤ إن المباحثات شملت سلسلة واسعة من المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك

للدولتين ، واتفقت كل من تركيا والعراق علي ضرورة انشاء منظمة أمنية فى الشرق الأوسط تقوم على مبادئ الأمم المتحدة وذلك لصد أى تهديد أو عدوان . وقد قدم السيد مندرس ضمانات بأن تركيا لن تتبع سياسة مضادة لمصالح الدول العربية المشروعة . بالاضافة إلى ذلك ، فقد صرح اللواء نورى السعيد فى مؤتمر صحفى عقده باستانبول بأن الشعوب العربية كانت مستعدة للتعاون مع الغرب فيما لوحلت قضيتا السويس وفلسطين (٤٨) .

ويبدو أن هذا البيان لم يكن ذا صدى كبير ، سواء فى مصر أو فى سائر أنحاء العالم العربى ، كما أنه لم يثر أى رد فعل ، لأن العلاقات التركية - المصرية كانت كما أسلفنا قد شهدت تطوراً مهماً فى الأشهر التى تلت هذا البيان . ويفهم من ذلك أن الاتفاق التركى - العراقى أخذ على أنه اتفاقية « ثنائية » بين البلدين ، إلى أن اتخذ قرار فى أواسط يناير / كانون الثانى ١٩٥٥ بضم الدول العربية الأخرى لهذا التنظيم الدفاعى .

وقد جاء فى البيان المشترك الصادر فى ختام المباحثات التى أجراها كل من عدنان مندرس رئيس الوزراء ، وفؤاد كوبريلى وزير الخارجية فى بغداد خلال الفترة من ٦ إلى ١٤ يناير / كانون الثانى ١٩٥٥ : « **لقد قررت كل من تركيا والعراق اقامة حلف (treaty) لتعزيز وتوسيع التعاون من أجل استقرار الشرق الأوسط وأمنه فى أقرب فرصة ممكنة ... لذا ، فإنهما يريان أنه من المفيد والضرورى للدول الأخرى التى تنظر بنفس المنظار أن تنضم إلي هذا الحلف ، آخذة بعين الاعتبار أوضاعها الجغرافية وامكانياتها المتاحة . بناء عليه ، فإن كلاً من تركيا والعراق سيظلان على اتصالات وثيقة مع الدول التى تعرب عن رغبتها بالعمل معهما فى هذا الصدد قبل تشكيل الحلف** » (٤٩) .

وبهدف تبديد مخاوف وشكوك مصر خاصة والدول العربية عامة ، فقد صرح السيد مندرس ، رئيس الوزراء ، قبيل مغادرته بغداد بأنه : « **ونحن نقيم هذا التعاون ، فلم يخطر ببال تركيا ولا العراق أبداً أن يؤمّنا لنفسهما أية مصالح مادية أو أدبية أو أية امتيازات معينة** » (٥٠) .

ومع هذا ، فقد قام رجال الدولة الأتراك لدى عودتهم من بغداد ، بزيارة كل من دمشق وبيروت يومى ١٤ و ١٥ يناير / كانون الثانى . ومع أنهم عملوا على ضم هاتين الدولتين للنظام الدفاعى المذكور ، إلا أن الدولتين لم تستجيبا ، بل أن الحلف التركى - العراقى المقترح وزيارة السيد مندرس لدمشق لقيا معارضة شديدة فى سورية (٥١) .

لكن أشد اعتراض جاء من مصر ، ويمكن التعرف على أسباب الرفض المصرى للحلف التركى - العراقى المقترح من خلال التصريح الذى أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ١٦ يناير / كانون الثانى ، والذى جاء فيه : أن الحكومة المصرية تعتبر الحلف التركى - العراقى « **ضربة قوية لوحدة العالم العربى** »وقال الصاغ صلاح سالم ، وزير الارشاد القومى ، أن مصر قد تصورت العرب على أنهم قوة مستقلة فى الشئون الدولية ، وتسعى إلى سياسة خارجية موحدة ، وتأخذ على عاتقها مسئولية الدفاع عن المنطقة من خلال الحل الأمنى الجماعى للجامعة العربية، كما اعتقدت مصر أن الدول العربية قد وافقت على هذه السياسة (٥٢) .

وكما يلاحظ بوضوح من خلال هذه العبارات للصاغ صلاح سالم ، أحد رجال مصر الأقوياء آنذاك ، أن الحلف التركى - العراقى كان يتعارض مع مصر فى جعل العالم العربى « قوة مستقلة » فى السياسة الدولية . ولاشك أن الرئيس عبد الناصر كذلك ، كان يسعى لتبوء قيادة تلك « القوة المستقلة » أو « القوة الثالثة » ؛ وهذا عنصر مهم فى رد فعل مصر ازاء حلف بغداد .

وقد أثر موقف مصر هذا على تركيا . وفى تصريح لرئيس الوزراء عدنان مندرس بتاريخ ٢١ يناير / كانون الثانى ١٩٥٥ لوكالة أنباء الأناضول ، لخص السيد مندرس قصة المباحثات مـع مصر ، فذكر أنه أعطى معلومات لرئيس الوزراء عبد الناصر اعتباراً من سبتمبر / أيلول ١٩٥٤ وأنه أعرب عن استعداده لزيارة مصر لتقديم المزيد من التفاصيل ، وأنه يمكن له التباحث مع عبد الناصر فى أى وقت ومكان ، كما أعرب عن شعوره بالألم من موقف مصر « الشقيقة والصديقة » . أما رد فعل مصر على هذه الزيارة المقترحة فكان « أن الرأى العام المصرى ليس ملائما للدخول فى لقـاءات وثيقة مع بلادنا بشكل فـورى » (٥٣) . فلم تتجه مصر للتعاون مع تركيا .

لقد تعرض مشروع رئيس الوزراء عبد الناصر لتوحيد العالم العربى تحت قيادة مصر لأول خيبة أمل فى اجتماع الجامعة العربية خلال الفترة من ٣ إلى ٦ فبراير / شباط ١٩٥٥ . حيث أن بعض الدول مثل لبنان والاردن ، مع أنهما لم يؤيدا الحلف التركى - العراقى ، لم يسيرا على طريق مصر ، وكان مؤتمر باندونج فى ابريل / نيسان ١٩٥٥ فرصة أخرى للرئيس عبد الناصر لقيادة « العالم الثالث » .

وعلى مايبدو ، فإن عدم نجاح اجتماع الجامعة العربية فى القاهرة قد أثار مزيداً من التوتر ، لأن ردود الفعل ضد الحلف التركى - العراقى أخذت تتزايد . أما تركيا والعراق فلم يأبها لهذه الردود ، فوقعنا اتفاق « حلف بغداد » يوم ٢٤ فبراير / شباط ١٩٥٥ (٥٤) . ولدى قيام السيد كوبريلى ، وزير الخارجية ، بتقديم المعاهدة للتصويت عليها فى البرلمان ، شرح بالتفصيل محاولات الحكومة التركية لدى الدول العربية واشتكى من موقف مصر ، دون التصريح باسمها . وانتقد السيد كوبريلى سياسة مصر « المعروفة بالحياد » . وفى نظر تركيـــا فإن أهم عنصر فى اخفاق حلف بغداد كان معارضة مصر (٥٥) .

وفى الحقيقة أن الرأى نفسه يسود بغداد ، فلدى تداول موضوع الحلف التركى - العراقى فى البرلمان العراقى يوم ٦ فبراير / شباط ذكر السيد أحمد مختار بابان ، نائب رئيس الوزراء ، أنه « قد تأكد فى المداولات التى تمت سواء فى القاهرة أو فى بغداد أن مصر هى الدولة الوحيدة التى تفكر خلافاً للعراق وتتناول الموضوع على نحو مغاير » (٥٦) .

ولذلك ، عملاً من العراق وتركيا على إفشال الدعاية المضادة من طرف مصر والدول المناوئة لحلف بغداد ، فقد أعرب رئيسا وزراء البلدين فى الخطابات المتبادلة بينهما عن اتفاق وجهتى نظرهما فى « العمل من أجل التعاون الوثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول فلسطين » (٥٧) .

ومع هذا ، فقد دخلت تركيا فى صراع أكثر حدة مع سورية مما هو مع مصر بسبب حلف بغداد، وقد قررت كل من سورية ومصر والعربية السعودية فى مارس / آذار توقيع حـلف جـديد كان قد أعـد بغية البنية العسكـرية والسـياسية والاقتصادية للعالم العربى (٥٨) .

وفى أنقره ، اعتبر الحلف المقترح بمثابة تحد مباشر للحلف التركى -

العراقى . وفى تصريح السيد مَنْدَرَس لوكالة الاناضول شبه الرسمية للأنباء ، أعرب عن أسفه لتصرف مصر على الرغم من بوادر الصداقة التركية . وادعى السيد مَنْدَرَس أن سورية قد خضعت للضغوط الواقعة عليها من مصر بالانضمام إلى الاتفاق الجديد . وقد وجه تحذيراً للحكومة السورية بأنها اذا أصرت على سياستها المضادة لتركيا ، فإنه لن يستطيع احتواء « القلق العميق » (deep concern) حول العلاقات التركية - السورية وتطوراتها .

وقد بعثت الحكومة التركية فى ١٠ مارس / آذار بمذكرة رسمية إلى سورية ، عبرت فيها عن احتجاجها على مشاركة سورية فى الائتلاف الجديد . وقد رفضت سورية ذلك ، وبينت فى ردها على تلك المذكرة أن التحالف الجديد المقترح مع مصر ليس موجهاً ضد الحلف التركى العراقى . وقد أبلغ السيد مَنْدَرَس السفير السورى فى أنقره أن العلاقات بين الدولتين قد دخلت « مرحلة الخطورة القصوى » (a most serious phase) (٥٩) .

وأمام هذه التطورات ، لم يستطع كل من الأردن ولبنان الاقدام على الانضمام إلى حلف بغداد ، ولم ينضما إلى المعسكر المصرى - السورى - السعودى . وهكذا نتيجة لمشروع تركيا المتمثل بحلف بغداد ، فقد انقسم الشرق الأوسط إلى ثلاثة أقسام . فتركيا والعراق من ناحية ، يقابلهما مصر وسورية والعربية السعودية ، ومن ناحية أخرى الأردن ولبنان . وأن هذا الانقسام فى الشرق الأوسط قد سهل على روسيا السوفييتية التغلغل فى المنطقة ، واذ إن انضمام انجلترا للحلف التركى - العراقى فى ٥ أبريل / نيسان ١٩٥٥ حوّل المسألة إلى مشروع غربى ، مما أدى فوراً إلى أن يظهر السوفييت ، الذين كانوا صامتين حتى ذلك الحين ، رد فعلهم . وقد جاء ذلك فى البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية السوفييتية بتاريخ ١٦ ابريل / نيسان على النحو التالى : « **لا يمكن للاتحاد السوفييتى أن يظل على الحياد indifferent تجاه الوضع الذى ظهر فى الشرقين الأدنى والأوسط ، اذ أن تشكيل هذه الأحلاف وتأسيس قواعد عسكرية أجنبية فى مناطق دول الشرقين الأدنى والأوسط له تأثير مباشر على أمن اتحاد الجمهوريات السوفييتية الآشتراكية** » (٦٠) .

وعلى هذا النحو ، فإن انضمام انجلترا للحلف قد فتح عهداً فى الصراع بين الشرق والغرب ، وأن وقوف روسيا السوفييتية إلى جانب الدول العربية قد دفع بمصر

للبحث عن روسيا السوفييتية كعنصر موازنة تجاه المعسكر الغربى . وكان تطور العلاقات المصرية السوفييتية أمراً سيسهل على السوفييت الدخول إلى الشرق الأوسط ، ولاسيما وأن حصول مصر على صفقة أسلحة (arms deal) من تشيكوسلوفاكيا فى أواخر عام ١٩٥٥ بسبب مسألة اسرائيل قد أذِنَ ببداية ظهور التطورات التى استمرت حتى حرب السويس عام ١٩٥٦ .

واذا ما أجملنا القول ، فإن حلف بغداد وأزمة الشرق الأوسط التى أسفر عنها هى عبارة عن مجابهات (confrontation) « للمخططات الكبيرة » (grand designs) حول الشرق الأوسط تبنوها. ولذا ، فقد اتجه عبد الناصر ، مع بداية حركة عدم الانحياز فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ إلى تبوّء مكانته فى صفوف زعماء هذه الحركة .

١٠ - حرب السويس وتركيا :

نشبت حرب السويس بهجوم انجلترا وفرنسا واسرائيل على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ فى الجو الذى كان يسود العلاقات التركية - العربية من جراء حلف بغداد ، لذا فإن موقف تركيا من هذه الحرب كان يقع تحت تأثير هذا الجو إلى حد بعيد . ومع ذلك ، فمن الخطأ ربط موقف تركيا بهذا العنصر فقط . واذا كانت تركيا قد وقفت إلى جانب امريكا وانجلترا فى الأزمة التى نشأت من جراء تأميم مصر لقناة السويس، فإن فى ذلك بعض الحقائق القانونية . ويأتى فى مقدمتها أن تركيا هى إحدى أصحاب معاهدة استانبول لعام ١٨٨٨ ، ثانياً فان المادة الرابعة من الاتفاقية التى ابرمت بين مصر وانجلترا فى ١٩ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٥٤ حول قناة السويس كانت تمس مصالح تركيا عن قرب . وفى النهاية ، يجب ألا ننسى أن انجلترا كانت عضواً فى حلف بغداد .

ومع ذلك ، فقد عملت تركيا على عدم اظهار سياستها الغربية بأنها ، بأى شكل من الأشكال ، ضد مصر . ولم تتلق تركيا أزمة قناة السويس فى أى وقت من الأوقات على أنها صراع تركى - مصرى . وقد عبَّر السفير محرم نورى بيركى ، ممثل تركيا فى مؤتمر لندن الأول الذى عقد بتاريخ ١٦ أغسطس / آب وشاركت فيه ٢٢ دولة ، عن هذه النقطة بالعبارات التالية : « **لو كان لدينا أدنى شك فى أن الموضوع يمس سيادة أو استقلال أو كرامة الشعب المصرى ، لما كنا هنا اليوم** »(٦١) .

صرحت تركيا بإدانتها العدوان الاسرائيلى ، وكذلك مساندته بالحركات العسكرية لانجلترا وفرنسا فى أواخر أكتوبر ١٩٥٦ . وقد ذكر السيد فطين رشدى زورلو ، وزير الخارجية فى هذا الصدد « **لقد تأثرنا من استخدام حلفائنا للسلاح ضد مصر . ومهما يكن السبب ، فلا يمكن قبول هذه الحركة إلا على إنها إخلال بمبادىء القانون الدولى** » (٦٢) .

من ناحية أخرى ، ورداً على العدوان الانجليزى – الفرنسى ، فلم تُدع انجلترا لاجتماع حلف بغداد الذى عقد فى طهران . وقد تضمن البيان الصادر فى ختام هذا الاجتماع ، ادانة العدوان الاسرائيلى ، مطالباً كلاً من انجلترا وفرنسا بسحب جيوشهما من مصر واحترامهما لاستقلال مصر ووحدة أراضيها وسيادتها (٦٣) . إلا أنه لم يرد فيه ادانة لانجلترا أو لفرنسا على حدّ سواء .

وأخيراً ، فإن الحكومة التركية ، أخذت بعين الاعتبار ردود الفعل سواء من الرأى العام التركى أو العربى ضد اسرائيل ، فقد قررت سحب سفيرها من اسرائيل بتاريخ ٢٦ نوفمبر / تشرين الثانى ، مع أن بيان وزارة الخارجية فى هذا الصدد (٦٤) لم ينص على أن السبب وراء ذلك هو اعتداء اسرائيل على مصر ، بل أنه نتيجة حل مسألة فلسطين . ولم يكن قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وارداً .

ومن ناحية أخرى ، فإن تركيا على الرغم من أنها قد راعت اتباع موقف « عدائى» (hostile) لمصر ، إلا أن هذه المسألة لم تشكل نقطة « انفصال » عن العرب . كما أنها (تركيا) لم تتراجع عن عتاب مصر بسبب موقفها من حلف بغداد . وكان السيد زورلو ، وزير خارجية تركيا يقول « **لو انضمت دول الشرق الأوسط لحلف بغداد ، لما حصل الوضع القائم اليوم** » (٦٥) . وقد تردد رأى وزير الخارجية زورلو فى العديد من التصريحات الرسمية التركية .

والحقيقة أن موقف تركيا الحذر أو الوسط (in between) تجاه مصر ، لم يُرض العالم العربى وخاصة مصر . ومع ذلك ، فعندما نقول « العالم العربى » علينا أن نقبل بأنه يجب أن يفهم منها العرب « المتطرفين » خاصة . وكما أسلفنا ، فانه لايمكن القول بأن العالم العربى قد اتبع سياسة متضامنة متجانسة . فقد اتبعت كل دولة عربية موقفاً سياسياً خاصاً تجاه كل حدث بما يتفق مع مصالحها . لأن العالم العربى لم يكن وحدةً متجانسةً .

ثمة نقطة أخرى يجب الاشارة اليها ، وهى أن الرئيس المصرى عبد الناصر قد عقد أوجه شبه بين مسألة قناة السويس ونظام المضايق ، وطلب من تركيا فى يوليو ١٩٥٦ القيام بدور الوساطة ، إلا أن عدم تلقيه لرد ايجابى من جانب تركيا ، يحتمل أن يكون قد أثر في عدم ارضاء مصر (٦٦) .

لاشك أن مشاركة تركيا فى مؤتمرى لندن الأول والثانى وقيامها بدور فعال فيهما وكونها عضواً فى « اتحاد مُستخدمى قناة السويس (Suez Canal Users Association) قد جعل تركيا أحد عناصر السياسة الغربية فى مسألة السويس . أضف إلى ذلك أن تركيا عندما أعلنت عن سحب سفيرها فى تل أبيب ، أعلنت عن عدم نيتها فى الاضرار بعلاقتها « الودية » وتجارتها مع اسرائيل (٦٧) .

ومن المؤكد أن موقف تركيا هذا لم يكن ليرضى مصر . اذ ضاعف الاعلام المصرى حملته ضد تركيا . وبالطبع – فلم يتخلف الجانب التركى عن الرد على هذه الحملة . ولذلك ، فقد دخلت العلاقات التركية – المصرية عقب أزمة السويس جواً شبيهاً بأيام حلف بغداد .

وقد ظهر التوتر التركى – السورى فى صيف ١٩٥٧ وأزمة الشرق الأوسط الجديدة فى هذاالجو .

١١ - أزمة عام ١٩٥٧ بين تركيا وسورية :

يمكن القول أن أزمة السويس عام ١٩٥٦ قد أثرت على سورية أكثر منها على مصر . ويرجع السبب فى ذلك إلى الفرق فى نوعية قيادة الدولتين . فبينما لم يستطع السوريون أن يمتلكوا قيادة مستقرة أبداً حتى عام ١٩٧٠ ، كان عبدالناصر رغم كل مناهضته للغرب ، يعرف كيف يكون معتدلاً فى سياسته الخارجية ، وكان يعرف المدى الذى يمكن أن يصله ، ما عدا انخداعه عام ١٩٦٧ بالطبع .

وعقب حرب أزمة السويس ،كانت روسيا السوفييتية منهمكة فى اخضاع الحركة القومية فى المجر ، فبعد أن سحقت روسيا تلك الحركة فى أواخر أكتوبر / تشرين الأول بجيش قوامه ١٥٠٫٠٠٠ جندى وبالدبابات ، اتجهت فور ذلك إلى الشرق الأوسط ، فقامت بتهديد انجلترا وفرنسا واسرائيل بضربها بالصواريخ ، كما طلبت أمريكا أن تشاركها فى إرسال قوات إلى الشرق الأوسط . وعندما لاحظت أمريكا أن لدى روسيا الفرصة لوضع قدمها فى الشرق الأوسط لأول مرة منذ القيصر الروسى

بطرس الأول ، أوقفت حرب السويس باستخدام نفوذها على كل من انجلترا وفرنسا . وفى الحقيقة أنه في الوقت الذى كان اعتبار كل من انجلترا وفرنسا فى الشرق الأوسط يتردى إلى أدنى مستوى له ، فان تدخل موسكو قد رفع مكانة السوفييت فى العالم العربى درجة لم يسبق أن وصلتها فى يوم من الأيام .

وقد دفع هذا الموقف الرئيس ايزنهاور للتحرك ، اذ كان يرى احتمال اجتياح سوفييتى للمنقطة (٦٨) . ولهذا السبب ، طلب فى الرسالة (٦٩) التى بعث بها إلى الكونجرس يوم ٥ يناير / كانون الثانى ١٩٥٧ ، أن يمنحه « صلاحية ارسال الجنود الأمريكان » بالاضافة إلى المعونات الاقتصادية والعسكرية إلى الدول التى تتعرض « بشكل مباشر أو غير مباشر » لغزو الشيوعية الدولية « فى حالة طلب » تلك الدول لمثل ذلك . وقد وافق الكونجرس يوم ٥ مارس / آذار على الطلبات الواردة فى هذه الرسالة التى عرفت بـ « نظرية ايزنهاور » .

وقد اعترضت كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، أى الدول المعارضة لحلف بغداد ، بشدة على نظرية ايزنهاور وعلى تدخل امريكا فى سياسة الشرق الأوسط على هذا النحو ، إلا أن العربية السعودية انفصلت عن هذه المجموعة فيما بعد .

أما روسيا السوفييتية ، فكانت تصف نظرية ايزنهاور على أنها « تدخل سافر » لأمريكا فى الشئون الداخلية للشرق الأوسط .

مقابل ذلك ، فقد كان كل من لبنان والباكستان والعراق وتركيا واليونان من أوائل الدول التى قبلت بنظرية ايزنهاور (٧٠) . ومن الجدير بالذكر أن الباكستان والعراق وتركيا كانوا أعضاء فى حلف بغداد . وقد تبع تلك الدول كل من أفغانستان وليبيا وتونس والمغرب وأخيراً اسرائيل بإعلانها الانطواء تحت مظلة هذه النظرية .

وهكذا ، فبينما كانت تركيا تدخل مرحلة من التعاون الوثيق مع الغرب فى سياسة الشرق أوسطية ، فقد أخذت جارتها الجنوبية سورية اقامة علاقات متينة بشكل مضطرد مع الاتحاد السوفييتى ، حتى تردد أن سورية قد أخذت فى شهر نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٦ معدات عسكرية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرلينى من المعسكر السوفييتى، وأنه يوجد فى سورية فنيون وموظفون عسكريون سوفييت (٧١) .

وفى تلك الأثناء ، فقد كشف النقاب عن محاولات انقلابية ، من طرف الجيش خاصة فى الأردن ضد الملك ، وذلك اعتباراً من ابريل / نيسان ١٩٥٧ . ومع أن تلك المحاولات باءت بالفشل ، إلا أن الانقلابيين لجأوا إلى سورية تباعاً . ونظراً لوجود حكم يسارى فى سورية ، فكان واضحاً ماذا كانت تريد سورية أن تفعله فى الأردن.

وبعد تلك المحاولات الفاشلة فى الأردن ، قام السيد خالد العظم ، وزير الدفاع وأحد أعضاء الحكومة السورية البارزين والمعروف بتعاطفة مع الشيوعيين بزيارة للاتحاد السوفييتى فى شهر يوليو / تموز ١٩٥٧ ووقع هناك عدة معاهدات مع السوفييت (٧٢) .

ومع اعلان تلك المعاهدات فى ٦ أغسطس / آب ، نشبت أزمة سورية لعام ١٩٥٧ ، اذ تعهد السوفييت بتقديم معونة اقتصادية وعسكرية لسورية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار بمقتضى هذه المعاهدات . وكانت تلك المساعدات . ستستغل فى إنشاء مرفأ جديد فى اللاذقية وانشاء طرق برية وسكك حديدية فى سورية وتمويل مشاريع الرى والطاقة وكذلك انشاء ٦ مطارات جديدة ، كما اشتملت هذه المعاهدات على تسليح سورية .

وبعد مدة وجيزة من إعلان هذه المعاهدات ، أى فى ١٧ أغسطس / آب تمت احالة اللواء نظام الدين ، رئيس الأركان العامة السورية المعروف باعتداله ، إلى التقاعد وعين مكانه اللواء عفيف البرزى ، الذى كان عضواً فى الحزب الشيوعى الفرنسى فى شبابه .

وقد اثارت هذه التطورات انفعالاً شديداً لدى جيران سورية وهم تركيا والعراق والاردن واسرائيل ولبنان . وكان لدى هذه الدول إيمان بأن السوفييت قد أقاموا « رأس جسر » فى سورية ، وأن سورية قد أصبحت « تابعا لموسكو » . والحقيقة أن روسيا قد وطئت أرض الشرق الأوسط لأول مرة فى التاريخ بواسطة سورية ، لأن العديد من الخبراء المدنيين والعسكرين السوفييت استطاعوا التواجد فى سورية .

وفى مواجهة هذا الموقف ، فقد اجتمع روساء دول الأردن والعراق وتركيا باستنبول فى أواخر شهر أغسطس / آب لتقييم الوضع ، وقد انضم لهذا الاجتماع لوى هندرسون Loy Henderson ، أحد مساعدى وزير الخارجية الأمريكى .

وقد أوضح الرئيس ايزنهاور ، عشية هذا الاجتماع فى ، رسالة بعث بها رئيس الوزراء مَنْدَرَس ، أنه اذا ما اضطرت تركيا والعراق والاردن إلى الاشتباك مع سورية فى عملية عسكرية بغية التصدى لعدوان الأخيرة ، فإن حكومة الولايات المتحدة ستسارع على الفور لتقديم مساعدة عسكرية (٧٣) .

ولم تكتف أمريكا القدر بهذا ، بل نقلت قسماً من قواتها الجوية فى أوربا إلى قاعدة أضنة ، كما تحرك الأسطول السادس إلى شرق البحر المتوسط فى نفس الوقت . أما تركيا فقد بدأت باستدعاء الاحتياط لحمل السلاح من ناحية ، وباجراء مناورات عسكرية على الحدود السورية من ناحية أخرى . وكانت تركيا تود أن تنذر سورية .

وعوضاً عن أن تلين هذه التهديدات التركية موقف سورية ، فقد زادت ، على العكس حدة التوتر بين البلدين . كما أن وضع أمريكا لثقلها إلى جانب تركيا كان سبباً في دعم السوفييت لسورية ، وفى الرسالة (٧٤) التى بعث بها رئيس الوزراء السوفييتى بلجانين فى ١٠ سبتمبر / أيلول إلى رئيس الوزراء مَنْدَرَس ، وذكر فيها مهدداً بأن قيام تركيا بأى تحرك عسكرى ضد سورية سيكون سبباً فى حرب عالمية . ولم تبق المواقف السوفييتية المتشددة تجاه تركيا عند هذا الحد ، ففى التصريح (٧٥) الذى ألقى به الرئيس السوفييتى خروتشيف لأحد الصحفيين الامريكيين هدد تركيا بالصواريخ ، ولم يتورع فى نفس الوقت عن تهديد امريكا .

لم تترك امريكا تهديدات خروشيوف هذه دون الرد عليها ، ففى البيان الذى اصدرته وزارة الخارجية الامريكية بتاريخ ١١ أكتوبر / تشرين الأول ، لفتت النظر (٧٦) إلى التعهدات التى قطعتها على نفسها تجاه تركيا فى إطار حلف الناتو .

وكان هذا الموقف لامريكا سبباً لتراجع السوفييت ، من ناحية أخرى ، فإن المحاولات السعودية للوساطة بين سورية وتركيا ، وكذلك قرار الرئيس عبد الناصر بإقامة الجمهورية العربية المتحدة مع سورية بغية الحيلولة دون انجرافها أكثر نحو اليسار قد لعب دوراً رئيسياً في تجاوز الأزمة .

وفى برنامج الحكومة التى ألفها رئيس الوزراء عدنان مَنْدَرَس للمرة الخامسة منذ عام ١٩٥٠ والذى قرأه فى مجلس الأمة التركى الكبير يوم ٤ ديسمبر / كانون

الأول ١٩٥٧ ، قيم الازمة التركية - السورية على النحو التالى « **إن الأحداث الجارية فى الشرق الأوسط ليست عبارة عن مسألة بين أي دولتين مثل تركيا وسورية ، بل هى صفحة ومظهر الصراع الكبير بين معسكرين يسعيان للتمركز والتواجد فى منطقة الشرق الأوسط** » (٧٧) .

ومع أن البرنامج المشار إليه قد تطرق إلى « الروابط الأخوية التاريخية » مع سورية والدول العربية ، إلا أنه كرر أهمية الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط بالنسبة لأمن وسلام العالم الحر ، ولهذا السبب فقد ردد البرنامج عبارات المديح لحلف بغداد .

اعترفت تركيا رسمياً بالجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١١ مارس / آذار ١٩٥٨ . إثر سريان مفعول الوحدة فى أول فبراير / شباط ، قال فطين رشدى زورلو، وزير الخارجية « **... إن توثيق الصلات بين كافة دول الشرق الأوسط لايؤثر علينا أبداً ، حتى أن مثل ذلك الاتحاد اذا كان من شأنه اخراج سورية من محور السوفييت ، فإننا نفرح أكثر** » . **وكما لوحظ فى يناير / كانون الثانى ١٩٥٨ ، فإن المذكرة التى قدمتها الحكومة التركية لسورية قيمت العلاقات التركية - السورية على هذا النحو « ... ليس هناك مشكلة بين تركيا وسورية التى تربطها بها علاقات تقليدية ودينية . إن المسألة الأساسية ناشئة عن العلاقات المتوترة بين روسيا السوفييتية والشعوب المسالمة (٧٨) . وهكـذا ، فإن تركيا كانت ترى أن خلافها مع سورية ليس مشكلة تركية - عربية ،، وإنما هو صراع بالمفهوم العام بين المعسكرات** (٧٩) .

١٢ - سقوط النظام الملكى فى العراق :

لم يمض عام على الأزمة السورية حتى وجدت تركيا نفسها هذه المرة فى صيف ١٩٥٨ « طرفاً » فى أزمة جديدة .

فقد أطيح بالنظام الملكى فى العراق إثر انقلاب قام به اللواء عبد الكريم قاسم صباح يوم ١٤ يوليو / تموز ١٩٥٨ ، وقتل أثناء الانقلاب كل من الملك ونائب

الملك، ورئيس الوزراء نورى السعيد ومؤسس حـلف بغداد ، وأعلنت الجمهورية فى العراق ، وإن لم يكن اللواء قاسم قد انسحب من حلف بغداد فوراً ، إلا أنه بالتأكيد لم يكن كنورى السعيد .

كانت موسكو والقاهرة أكثر الدوائر فرحا بتلقى نبأ انهيار الملكية فى العراق . وفى المقابل ، فقد أحدث ذلك مزيداً من القلق لدى الجارة العربية الجنوبية للاتحاد السوفييتى تركيا وكذلك لدى جارة الجمهورية المتحدة ، الاردن .

كان سبب القلق بالنسبة لتركيا واضحاً ، فبعد أن أقامت جارتها الجنوبية سورية روابط وثيقة مع موسكو ، أخذ لدى جارتها الجنوبية الأخرى العراق حكماً جديداً تدعمه موسكو أيضاً .

ولم يكن الوضع بالنسبة للأردن يختلف عن ذلك بكثير ، لأن الأردن أقام اتحاداً فيدرالياً مع العراق إثر تأسيس الجمهورية العربية المتحدة . وبناءً على دستور الاتحاد، فإنه فى حالة عدم وجود ملك إحدى الدولتين ، فإن الملك الآخر يتولى زمام الأمور فى الدولتين . وهكذا ،فإن صلاحية الحديث باسم العراق أصبحت من شأن ملك الأردن . من ناحية أخرى ،فقد شنت القاهرة حملة واسعة ضد الملك حسين، ملك الأردن ، إثر إنهيار النظام الملكى فى العراق . وكان هدف القاهرة هو الاطاحة بملك الاردن . ولهذا السبب ، لجأ الأردن إلى طلب المعونة من انجلترا . فبينما نقلت انجلترا قسماً من قواتها فى قبرص إلى الأردن كانت القوات الجوية الأمريكية تعاونها فى هذه العملية (٨٠) .

ومن الدول العربية الأخرى التى شعرت بالقلق هى المملكة العربية السعودية . بينما طالبت السعودية بتدخل دول حلف بغداد فى العراق (٨١) ، وقررت اسرائيل التدخل فى الأردن ، اذا ما سقط الملك حسين (٨٢) .

إلا أن أكثر ردود الفـعل حـدة جاء من تركيـا ، اذ اجتمع رؤسـاء دول كل من تركيا وإيران وباكستان ،أى الأعضاء الثلاثة لحلف بغداد ، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ يوليو / تموز ١٩٥٨ فى استانبول وأصدروا بياناً (٨٣) شديد اللهجة ، اذ وصف ذلك البيان أن انقلاب العراق قد حدث فى « دولة حليفة » وكان نتيجة «لنشاطات هدامة مستلهمة من الخارج » . كما وصف القائمين بالانقلاب بأنهم «متمردو سياسة » وأن هدفهم هو القضاء على حلف بغداد .

كانت تركيا تعتزم التدخل فى العراق وفقاً لطلبى العربية السعوية والأردن . لذا ، فقد طلبت مساندة امريكا ادبياً ومادياً (٨٤) . إلا أن انتشار نبأ تدخل تركيا في العراق ، دفع السوفييت للتحرك الفورى فقاموا بتأييد اللواء قاسم . كما وجهوا «انذاراً » لتركيا بتاريخ ٢٤ يوليو / تموز حذروها فيه من تحمل « المسئوليات الجسام» التى تترتب على القيام باشتباك عسكرى فى المنطقة (٨٥) . وكانت تدور في تلك الأثناء مناورات عسكرية فى المناطق الجنوبية للاتحاد السوفييتى ، وكذلك فى بلغاريا (٨٦) وقد دخلت العلاقات التركية - السوفييتية جوها لصيف ١٩٥٧ .

لم يتخذ السوفييت هذا الموقف المتشدد تجاه تركيا فحسب ، بل اتخذوه كذلك ضد أمريكا وانجلترا فى نفس الوقت . لأنه كما ذكرنا آنفاً ، كانت انجلترا تنقل قواتها إلى الأردن ، بينما قامت أمريكا إثر انقلاب العراق وبناءً على نظرية ايزنهاور بنقل قواتها إلى لبنان ، واستطاعت بذلك الحيلولة دون اتخاذ لبنان لموقف مناوىء للغرب ، كما منعت وقوعه تحت سيطرة الناصريين خاصة .

ومع اتخاذ السوفييت لموقف استفزازى ، قام وزير الخارجية الأمريكى دالاس، بمبادرة منه ، بتقديم ضـمانات دفـاعية لكل من تركيا وإيران وباكستان ، تشمل المنطقة الممتدة من منطقة القـوقاز التركية إلى ممر خيبر ، أى لمسافة ٠٠٠ر٣ ميل (٨٧) .

وأمام هذا الموقف الثابت لأمريكا ، لم يستطع السوفييت التمادى أكثر . أضف إلى ذلك أن التدخل التركى فى العراق لم يكن ممكناً ، فكما أن امريكا لم تكن مؤيدة لمثل هذا التدخل ، فإن المعارضة فى تركيا وخاصة المثقفون فيها تصدوا بشدة أمام احتمال هذا التدخل (٨٨) ، مما تسبب فى الحد من جرأة الحكومة التركية فى إقدامها على أى تدخل . وقد اعترفت الحكومة التركية ، تحت هذه الظروف بالنظام الجديد فى العراق بتاريخ ٣١ يوليو / تموز ١٩٥٨ .

انفصل العراق عن حلف بغداد فى مارس / آذارا ١٩٥٩ ، وتحول حلف بغداد إلى مايعرف باسم « **الحلف المركزى** » (CENTO) فى أغسطس / آب ١٩٥٩ واتخذ من أنقره مقراً له . وهكذا يكون الحلف قد قطع علاقاته بالعالم العربى (٨٩) . أضف إلى ذلك ، أنه بالقضاء على الملكية فى إيران كذلك فى فبراير / شباط ١٩٧٩ ، فإن الحلف فقد حيويته تماماً .

١٣ - حركة التحرير الجزائرية وتركيا :

من الصعب الفصل بين العلاقات التركية مع فرنسا وبين السياسة التركية ازاء حركة التحرير الشعبية الجزائرية خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٢ حينما تحقق الاستقلال ، ففى المرحلة التى سبقت حركة التحرير الشعبية الجزائرية فى نوفمبر ١٩٥٤ ، كان الضمان الوحيد بالنسبة لتركيا من جهة الغرب فى مواجهة الامبرالية السوفييتية هو الاتفاق المعقود فى ١٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٣٩ بين تركيا وانجلترا وفرنسا . ولذلك ،فقد كان الضمان الوحيد لتركيا من الغرب ضد روسيا السوفييتية حتى انضمامها « رسمياً » لحلف الناتو فى فبراير / شباط ١٩٥٢ الاتفاق المذكور لعام ١٩٣٩ أو الذى يعرف باسم « اتفاق انقره » .

ويمكن ملاحظة هذا الوضع بسهولة ، سواء فى خطب رؤساء الجمهورية فى مجلس الأمة التركى الكبير ، أو فى برامج الحكومات التى تأسست خلال هذه الفترة . ومثالاً على ذلك ، فقد ورد فى برنامج حكومة السيد رجب بكير الذى قدمه بتاريخ ١٤ أغسطس / آب ١٩٤٦ لمجلس الأمة التركى الكبير وهو يهنىء فرنسا « باستقلالها » أنه لابد من وجود فرنسا قوية «**من أجل النظام العالمى**» (٩٠) .

وقد تطرق رئيس الجمهورية عصمت اينونو فى خطابه بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى « **علاقاتنا الودية القائمة على التقاليد القديمة مع فرنسا** » (٩١) ، كما أشار فى حديثه بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٤٨ إلى الزيارة التى قام بها الوفد البرلمانى الفرنسى لتركيا ووصفها بأنها تعبير عن « **الصداقة القديمة والعلاقات الحسنة** » (٩٢) .

من جهة أخرى ، فقد أعرب عصمت اينونو فى حديثه بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٤٩ عن فرحته لإعلان فرنسا عن استمرار معاهدة ١٩ أكتوبر ١٩٣٩ . وكان اينونو يرى أن هذه الحركة من جانب فرنسا عبارة عن « تعهد شرفى » (٩٣) .

أن تغير الحكم السياسى فى تركيا نتيجة لانتخابات مايو ١٩٥٠ ، لم يحدث أى تغير فى أفكار تركيا تجاه فرنسا . لدى قيام السيد عدنان مَنْدَرَس ، أول رئيس وزراء للحزب الديمقراطى بتقديم برنامج حكومته بتاريخ ٢٩ مايو / آيار ١٩٥٠ فى مجلس الأمة التركى الكبير ، وصف كلاً من انجلترا وفرنسا على أنهما « حليفتانا

الكبيرتان » ، كما أعرب عن رغبته فى تعزيز « المودة وجو التفاهم » للعلاقات القائمة مع هذين البلدين (٩٤) . أما رئيس الجمهورية الجديد بايار ، فقد ركز ، لدى افتتاحه لمجلس الأمة التركى الكبير يوم ١ نوفمبر ١٩٥٠ ، على الصداقة التركية – الفرنسية ، مشيراً إلى أن الدولتين تتمسكان بنفس المثل العليا (٩٥) .

وفى برنامج الحكومة الثانية لرئيس الوزراء عدنان مَنْدَرَس ، الذى قدمه يوم ٣٠ مارس / آذار للبرلمان ، ركز على أن الأتفاق المعقود مع « صديقتينا القديمتين انجلترا وفرنسا » سيظل يشكل أساساً للسياسة الخارجية التركية (٩٦) .

لقد فاز الحزب الديمقراطى فى انتخابات ٢ مايو/ أيار ١٩٥٤ ، وقد ركز برنامج الحكومة الثالثة لعدنان مَنْدَرَس التى ألفها بعد تلك الانتخابات على « الامتنان» الذى تشعر به الحكومة ازاء تطور العلاقات مع الحليفتين القديمتين الوفيتين فرنسا وانجلترا يوماً بعد يوم » (٩٧) .

ويلاحظ أن انضمام تركيا فى فبراير / شباط ١٩٥٢ لحلف الأطلسى وكسبها لتحالف أمريكا بهذا الشكل لم يضعف علاقاتها مع انجلترا وفرنسا . أضف إلى ذلك أن تركيا أصبحت حليفاً لهاتين الدولتين داخل حلف الأطلسى ، وأصبح بينهم مايمكن تسميته « تضامن الأطلسى » . ولهذا السبب ، فقد استمر جو العلاقات التركية الفرنسية بالنسبة لما بعد عام ١٩٥٢ .

ومع ذلك ، فإذا ما نظرنا إلى التصريحات الوطنية للحكومة التركية بعد عام ١٩٥٤ ، أى إثر انطلاق حركة التحرير الجزائرية ، فإننا لانرى ذكراً لاسم فرنسا فى تلك التصريحات ، ومع أن تركيا لم تؤيد علناً الوطنية الجزائرية التى بدأت فى نوفمبر ١٩٥٤ ، إلا أنها لم تظهر موقفها القديم تجاه العلاقات مع فرنسا . ومثالاً على ذلك ، فرغم أن برنامج الحكومة الرابعة لعدنان مَنْدَرَس المؤلفة فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٥ ، كان يولى العلاقات مع الغرب بشكل عام ومع امريكا ومع انجلترا بشكل خاص ثقلاً معيناً ، إلا أنه لم يذكر فرنسا أبداً (٩٨) ، كما لم يرد ذكرها مطلقاً فى خطب رئيس الجمهورية جلال بايار فى ١ نوفمبر ١٩٥٤ (٩٩) أو فى ١ نوفمبر ١٩٥٥ (١٠٠) أو فى ١ نوفمبر ١٩٥٦ (١٠١) . وكذلك ، فإن برنامج الحكومة الخامسة لعدنان مَنْدَرَس التى شكلها فى ديسمبر ١٩٥٧ ، لم يذكر فرنسا ولو بكلمة واحدة ، مع أنه خصص حيزاً كبيراً لحلف الأطلسى (١٠٢) .

ومع هذا ، فقد تجنبت تركيا اتخاذ موقف مؤيد لاستقلال الجزائر أثناء مناقشة مسألة الجزائر فى الأمم المتحدة ، واتخذت موقفاً يعتبر فى الأصل منحازاً لفرنسا. ونرى أن مشروع القرار الذى قدمته ١٨ دولة آسيوية - افريقية (أفغانستان، بورما، سيلان ، مصر ، اندونسيا ، الأردن ، العراق ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، نيبال ، باكستان ، ايران ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سورية ، تونس ، واليمن) بتاريخ ١٣ فبراير / شباط ١٩٥٧ إلى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة أثناء مناقشة مسألة الجزائر بغية الاعتراف « بحق تقرير المصير » للشعب الجزائرى ، قد حظى بتأييد المجموعة الآسيوية - الافريقية والمعسكر الشيوعى ، بينما صوتت ضده دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية ، فى حين أن كلاً من الأكوادور واليونان وتركيا امتنعت عن التصويت ، وقد صوتت تركيا لصالح القرار الذى أخذ مبادىء ميثاق الأمم المتحدة بعين الاعتبار ، دون ذكر الاستقلال وحق المصير ، والذى قبل بـ ٧٧ صوتا فى الجمعية العمومية (١٠٣) .

ولم تتوان تركيا عن تأييد فرنسا فى مداولات نهاية عام ١٩٥٧ فى الأمم المتحدة هذه المرة فعندما تناولت الجمعية العمومية مسألة الجزائر مرة أخرى خلال الفترة من ٢٧ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٥٧ ، دافعت مجموعة الدول الآسيوية - الأفريقية عن استقلال الجزائر بحرارة ، بينما أيدت فرنسا كل من تركيا واليابان واسرائيل والبرتغال وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية . وقد أسفر الاقتراع الذى جرى يوم ٦ ديسمبر على مشروع القرار الآسيوى - الافريقى الذى يقضى بالاستقلال ، عن ٣٧ صوتا مؤيدا مقابل ٢٧ صوتا معارضا (من بينها تركيا) . ونظراً لعدم حصول المشروع على أكثرية ثلثى الأصوات ، فلم يلق القبول ، وفى المقابل ، فإن مشروع القرار الذى قدمته ١٥ دولة ، غالبيتها من أمريكا اللاتينية ، وكان يتصف بالليونة ،قد حظى فى ١٠ ديسمبر بقبول ثمانين دولة وكانت تركيا ضمن هذه الدول (١٠٤) .

فى مقابل ذلك ، فإن مجىء الجنرال ديجول إلى الحكم فى فرنسا صيف عام ١٩٥٨ قد أعطى ، على مايبدو ، قسطاً من الراحة بالنسبة لسياستها تجاه الجزائر ، فقد أيدت تركيا تسلم الجنرال ديغول لمقاليد السلطة لإيجاد حل لمسألة الجزائر إثر محاولات الانقلاب التى قام بها العسكريون فى صيف عام ١٩٥٨ والذين لم يكونوا

راغبين بالتخلى عن الجزائر . ونظراً لذلك ، فإن رئيس الجمهورية بايار ولأول مرة منذ ١٩٥٣، أفرد فى خطابه يوم ١ نوفمبر ١٩٥٨ مكاناً لفرنسا ووصف الجنرال ديجول بأنه « رجل دولة ممتاز » واستخدم تعبير « حليفتنا وصديقتنا التقليدية » بالنسبة لفرنسا (١٠٥) .

ويمكن القول إن هذا التغيير فى الموقف تجاه فرنسا قد انعكس إلى حد ما على سياسة تركيا تجاه الجزائر ، إذ إن تركيا التى ساندت فرنسا فى الأمم المتحدة فى نهاية عام ١٩٥٧ قد اتخذت موقفاً محايداً في عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . إلا أن هذا الوضع لم يسهّل حل مسألة الجزائر فوراً . فقد أصرت فرنسا ثانية على حل المسألة الجزائرية مع الجزائريين . ولهذا السبب ، فقد قاطعت فرنسا اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ . وفى هذا الاجتماع ، فإن القرار الذى قدمته المجموعة الآسيوية - الافريقية وطالب باستقلال الجزائر ، قد حصل على ٣٥ صوتا لصالحه ، وامتنع عن التصويت ٢٨ دولة ، فى حين صوت ضده ١٨ دولة . وكانت تركيا من بين الدول التى امتنعت عن التصويت . ونظراً لعدم حصول المشروع على أكثرية الثلثين ، فقد اعتبر غير مقبول (١٠٦) .

وقد نوقشت مسألة الجزائر فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذى بدأ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٩ واستمر حتى ١٣ ديسمبر ، كما نوقشت فى اللجنة السياسية . حيث لم تحظ مشاريع القرارات التى تقدمت بها المجموعة الآسيوية - الافريقية وطالبت باستقلال الجزائر بأكثرية الثلثين فقد اعتبرت غير مقبولة . وقد امتنعت تركيا عن التصويت لصالح هذه المشاريع سواء فى اللجنة السياسية أو فى الجمعية العمومية (١٠٧) .

وقد لوحظ تغير ملموس فى سياسات الحكومات التى جاءت بعد ثورة ٢٧ مايو / آيار ١٩٦٠ تجاه الجزائر . ووردت أول اشارة على ذلك فى الخطاب الذى ألقاه السيد سليم صارْپَر (Selim Sarper) ،وزير خارجية النظام العسكرى يوم ٢٣سبتمبر / أيلول ١٩٦٠ فى الجميعية العمومية للأمم المتحدة ، فقد ذكر فى خطابه فقره طويلة حول مسألة الجزائر هى : « **إن مسألة الجزائر تبرز بين المشاكل السياسية الرئيسية التى تجب مناقشاتها فى اللجنة الأولى إزاء الأحداث المؤلمة وارقة الدماء الإنسانية التى حلت بالجزائر لهذه الفترة الطويلة من الوقت ، وإن تركيا ومواطنى بلدى مفعمون**

بالعواطف الأخوية تجاه الشعب الجزائرى الباسل ويشعرون نفس المشاعر حول طموحاتهم المشروعة . ومن ناحية أخرى ، فإن بلادى كذلك حليفة لفرنسا التى أرسينا معها علاقات صداقة تربو على عدة قرون . ولذلك ، فإن الشعب التركى والحكومة التركية يتطلعان بحرارة إلى حل عاجل وسلمى لهذه القضية المأساوية على أساس عادل منصف ، وبما يتفق مع التطلعات المشروعة للشعب الجزائرى فى إطار ميثاق الأمم المتحدة »(١٠٨) .

ويلفت النظر فى هذا الخطاب عدة نقاط : الأولى ، هى التركيز على الصداقة الطويلة مع فرنسا ، والثانية وهى الأهم ، هى مساندة تركيا للشعب الجزائرى فى مطالبه المشروعة (Legitimate aspirations) والنقطة الثالثة هى التعبير عن مشاعر الشعب التركى تجاه موضوع الجزائر . والحقيقة ، أن ثمة فارقاً كبيراً فى مسألة الجزائر بين سياسة الحكومات التركية تجاه الجزائر وبين التعاطف والدعم المعنوى الذى أبداه الشعب التركى نحو نضال التحرير الجزائرى .

ودليلاً على ذلك ، تم تنظيم « أسبوع الجزائر » فى أنقره فى شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٠ ، حيث جرى فى إطار هذا البرنامج تناول الكفاح الوطنى للشعب الجزائرى بمختلف أوجهه . وقد أصدر الجنرال جمال كورسيل ، رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، بمناسبة هذا الأسبوع تصريحاً مؤيداً لقضية الشعب الجزائرى ، ونظراً للامتنان الذي شعر به سفير العراق لدى انقره من هذه التطورات ، فقد ذكر فى تصريحه لاذاعة أنقره ما يلى : « **إننا سعداء بما نشاهده من نمو فى العلاقات التركية – العربية عقب ثورة ٢٧ مايو / آيار . وأن أبرز دليل على هذا التطور الكلمة القيمة للجنرال كورسيل حول الجزائر ، العزيزة جداً على قلوب العرب . وأكثر من ذلك ، أن مواطنى أنقره قد صفقوا للبسالة والتضحيات للجزائريين خلال الأسبوع الجزائرى . كما أن دعم الشبيبة التركية لقضية الجزائر قد أدخل الفرح إلى قلوب العرب (١٠٩) .**

وبعد عدة أشهر . قال السيد على أسعد الجربى ، السفير الليبى لدى أنقره فى تصريح له لاذاعة أنقره « **لقد اتخذت الحكومة الثورية خطوة جبارة لتطوير العلاقات التركية العربية ، فقد أبدت الحكومة الثورية**

تفهماً للمشاكل العربية ، وأظهرت ذلك فى تصويتها لصالح القضية الجزائرية فى الأمم المتحدة » (١١٠) .

فإذا ما كانت القضية الفلسطينية ، تشكل كما يلاحظ ، أحد المعايير للعلاقات التركية العربية ، فإن القضية الجزائرية كانت تشكل هى الأخرى معياراً آخر . وإن كل خطوة ابتعدت فيها تركيا عن اسرائيل ، أو اقتربت بها من الجزائر كانت تؤخذ على أنها إضافة لنمو العلاقات التركية العربية .

وإثر حصول الشعب الجزائرى على استقلاله نتيجة لاستفتاء يوليو / تموز ١٩٦٢ ، فقد عبر برنامج حكومة اينونو الثانية عن الامتنان نتيجة لاستقلال الجزائر، مستخدماً عبارة « **الشعب الجزائرى الشقيق** » وورد فى البرنامج ما يلى : « **ومن المعلوم أن مانشعر به من أحاسيس المودة الصادقة تجاه الشعب الجزائرى الذى قرر مصيره بنفسه باستفتاء الأول من يوليو / تموز ، إنما تنبع من ماضينا المشترك . وبهذه المناسبة ، فإننا نود أن نعرب عن التهانى القلبية وأطيب تمنيات الشعب التركى والحكومة التركية للشعب الجزائرى الشقيق** (١١١) . كما أثنى رئيس الوزراء عصمت اينونو فى حديثه هذا على « الجهود الجبارة » للجنرال ديجول الذى لعب دوراً فى الوصول إلى هذه النتيجة .

حدث تغيير فى الحكم إثر الانتخابات العامة فى تركيا بتاريخ ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٥ ، فقد تسلم السلطة **حزب العدالة** ، الذى كان يعتبر نفسه استمراراً للحزب الديقراطى . وأن سياسة حزب العدالة تجاه الدول العربية قد اختلفت كثيراً عن مواقف سائر الحكومات الأخرى منذ عام ١٩٤٥ . وقد جعل حزب العدالة ورئيسه سليمان دميريل و رئيس الوزراء ، من إقامة علاقات أوثق بكثير مع الدول العربية مبدءاً أساسيا للسياسة الخارجية التركية . فقد ذكر رئيس الوزراء دميريل يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٥ لدى تقديم برنامجه إلى مجلس الأمة التركى الكبير : « **إن إقامة علاقات حقيقة وصداقة وثيقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة فى الشرق الأوسط وفى المغرب العربى بعيداً عن أى نوع من الشبهات والتردد ، كما أن إقامة تعاون مثمر معها فى مختلف الميادين سيكون أحد أهدافنا الرئيسية** » (١١٢) .

واستطرد رئيس الوزراء دميريل قائلا : باستطاعة الدول العربية إن تثق بتفهم تركيا ودعمها لقضايا الدول العربية المشروعة » (١١٣) .

ومع ذلك ، نود أن نضيف بأن موقف الرأى العام التركى إزاء حركة التحرر الشعبية الجزائرية كان يختلف كثيراً عن موقف الحكومات ، وأن حركة التحرير الوطنية هذه قد حظيت بتأييد الشعب التركى دائماً . والسبب فى ذلك هو وجود أوجه شبه بين حركة النضال الشعبى التركى وحركة التحرير الشعبية الجزائرية ، ففى حركة النضال الشعبى التركى كانت فرنسا تقف أمام الشعب التركى بصفتها دولة محتلة ، كما أن الصعوبات التى وضعتها فرنسا أمام حركة استقلال لواء اسكندرونه قد تركت آثاراً يصعب نسيانها فى ذاكرة الشعب التركى .

من ناحية أخرى ، ففى الوقت الذى أخذت تتزايد فيه المعارضة اعتباراً من عام ١٩٥٧ ضد إدارة الحزب الديمقراطى فى تركيا ، كانت تلك الإدارة التى ربطت تركيا بسياستها الخارجية ارتباطاً زائداً بالغرب ، تتعرض فى نفس الوقت لانتقادات لاذعه أمام عدم أكتراثها لتحرير الجزائر .

إلا أن السياسات الخاطئة للحكومات التركية بخصوص مسألة الجزائر قد تسببت فى بقاء العلاقات التركية - الجزائرية فى جو يمكن وصفه بأنه « بارد » حتى يومنا هذا . وبسياستها تجاه الجزائر إثر حلف بغداد ، تكون تركيا قدخلفت سلسلة من الأخطاء فى سياستها العربية . إلا أنها بعد عام ١٩٦٥، أخذت باتباع طريق جديد ومتميز فى سياستها العربية وذلك تلافياً لأخطائها السابقة واصلاحها .

١٤ - علاقة تركيا بالمغرب العربى :

إن الدول التى تعرف اليوم بالمغرب العربى هى تونس والجزائر والمغرب . إلا ماكان يعرف بـ « اوجاقات الغرب » أو النيابات الثلاث فى الامبراطورية العثمانية كانت تشمل تونس والجزائر و « طرابلس الغرب » التى تعرف حالياً باسم « ليبيا » . ولذلك ، فإن اعتبار ليبيا جزءاً من المغرب لايعد خطأ . أضف إلى ذلك أن ليبيا قد وجهت سياستها بعد استقلالها أثر خلاصها من نير الأستعمار الإيطالى عام ١٩٥٢ إلى كل من تونس والمغرب خاصة بعد كسبهما لاستقلالهما عام ١٩٥٦ وذلك أكثر من توجهها نحو العالم العربى فى الشرق الأوسط ، نظراً لأن اثنتين من هذه الدول كانتا قد كسبتا استقلاليها حديثاً وتخضعان للحكم الملكى وهما ليبيا والمغرب . حتى أن

تونس نفسها عندما كسبت استقلالهاعام ١٩٥٦ كانت تحت حكم مطلق وأن المجلس التأسيسى التونسى لم يلغ الحكم المطلق إلا فى يوليو ١٩٥٧ ، عندما أعلن الجمهورية وأتى برئيس الوزراء الحبيب بورقيبة رئيساً لها .

ومن ناحية أخرى ، فإن انهيار الملكية فى مصر بعد استقلال ليبيا رسمياً فى يناير ١٩٥٢ بستة أشهر ، وكذلك موقف الرئيس جمال عبد الناصر من الحكومات الملكية قد دفع ليبيا ، شاءت أم أبت ، إلى الاتجاه غرباً ، أى أن ذلك تسبب فى عودتها إلى الغرب ، وأصبحت ليبيا عضواً فى الجامعة العربية ، إلا أنها إثر إطاحة العقيد القذافى بالملكية هناك فى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ عملت على القيام بدور فعال فى الجامعة العربية . وإلا فإنها كانت حتى ذلك التاريخ عنصراً مهما فى المغرب العربى . ولذلك فإننا سنتناول علاقة تركيا مع ليبيا فى إطار المغرب العربى .

ومع ذلك ،فإنه يجب التركيز على بعض النقاط المؤثرة فى علاقة تركيا مع المغرب العربى والتى يمكن سردها على النحو التالى : -

١ - أن علاقة تركيا مع المغرب العربى لم تشهد « انفتاحاً » أو « توسعاً » (expansion) إلا عندما شهدته علاقاتها مع دول الشرق الأوسط العربية بعد عام ١٩٦٠ .

٢ - أن « السياسة الغربية » لتركيا قد أثرت فى ذلك الوضع أيضاً .ولكن هذاالفارق ، وهو أن العامل السوفييتى فى سياسة تركيا الشرق أوسطية قد استمر بشكل فعال جداً حتى مطلع الستينات ، فى حين أن « العامل الفرنسى » وليس العامل الغربى بشكل عام قد أثر فى « السياسة المغربية » لتركيا .فلم تنته مشاكل تونس والمغرب مع فرنسا إثر استقلالهما عام ١٩٥٦ ، وإن الصراعات الناشئة عن تصفية الاستعمار قد وضعت هاتين الدولتين فى مواجهة فرنسا باستمرار ، وقد حال العامل الفرنسى دون اقامة تركيا لعلاقات وطيدة مع هاتين الدولتين . ومن الطبيعى أن إعطاء تركيا للدور الفرنسى أهمية خاصة قد لعب دوراً كبيراً فى هذه الناحية وتعتبر القضية الجزائرية خير مثال على ذلك .

٣ - كانت « القضية الجزائرية » إحدى العناصر « المعوقة » أيضاً . وقد اندلعت حرب التحرير الجزائرية فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٤ . وفى حقيقة

الأمر أنه لا فرق البتة بين هذه الحركة وبين حركة نضالنا القومى فى تركيا ، إلا أن «عنصر فرنسا» فى السياسة الخارجية لتركيا قد قضى على هذا « التوافق الرائع » وخلّف جواً معاكساً لتركيا فى المغرب ، فى حين أن تونس والمغرب فور استقالهما قد ساندتا حركة التحرير الجزائرية بكافة إمكانياتها السياسية . كما أن موقف تركيا المعاكس فى القضية الجزائرية قد أوجد هوة شاسعة بين تركيا وبين هذه الحركات القومية التى كانت تتخذ من أتاتورك الكبير رمزاً لها .

٤ – ومع ذلك ، فعندما يُذكر المغرب العربى ،يجب ألا يُظن بأن تلك الدول الأربع ، بما فيها ليبيا ، قد أقامت معسكراً متضامناً تماماً فيما بينها فى تلك المنطقة . وكما ذكرنا سالفاً ، فإن المنازعات الداخلية فى الشرق الأوسط لم تكن فى يوم من الأيام أقل مما هى عليه فى المغرب العربى . ولم يكن باستطاعة تركيا اتباع سياسة « جماعية » مع المغرب العربى ، كما هو الحال مع الشرق الأوسط ، لاسيما إثر استقلال الجزائر والقضاء على الملكية فى ليبيا ، وكذلك إزاء « التصدعات » التى أحدثتها حرب ١٩٦٧ بين دول المغرب العربى . وقد شكل هذا الوضع عقبة رئيسية فى سياسة تركيا تجاه المغرب العربى .

٥ – وبسبب تلك الصعوبة ،فقد اضطرت تركيا لإعطاء العلاقات « الثنائية » مع دول المغرب العربى ثقلاً خاصاً لأن كل دولة من دول المغرب لها ظروفها وتطورات كل منها تختلف عن الأخرى .

وفى هذا الإطار ، تجب الإشارة إلى ناحيتين : الأولى أن علاقات تركيا مع ليبيا حتى انهيار الملكية كانت وطيدة للغاية . أما فى عهد القذافى ، فرغم التقارب الظاهر ، إلا أن علاقاتها كانت مليئة بالهبوط والصعود . أما الناحية الثانية ، فهى أن علاقات تركيا مع تونس كانت أقوى منها مع أية دولة أخرى ، اعتباراً من ١٩٦٥، وكان لرئيس الجمهورية التونسية « المجاهد الأكبر » الحبيب بورقيبة ، رائد الاستقلال التونسى الدور الأكبر فى ذلك .

أما عن العلاقات مع الجزائر ، فقد تطرقنا إليها فيما سبق .

وفيما يتصل بعلاقات تركيا مع المملكة المغربية فإنه نظراً لأن المغرب كان يولى الوحدة العربية أهمية خاصة ، فقد انحصرت العلاقات التركية – المغربية فى

هذا الإطار بشكل عام ، ويجب القبول بأنه رغم عدم ظهور أية عقبات فى هذه العلاقات ، إلا أنه لا يمكن الحديث عن تقارب مهم فيها .

ولنتطرق باختصار إلى بعض التطورات التى تبلور هذه العناصر الرئيسية :

فإثر نيل تونس والمغرب لاستقلالهما فى مارس/آذار ١٩٥٦ أعرب رئيس الجمهورية التركية جلال بايار فى برقيتى التهنئة (١١٤) اللتين بعث بهما فى ١٧ ابريل ١٩٥٦ إلى كل من سيدى الأمين الأول « باى » تونس ، والى محمد الخامس «سلطان » المغرب ، عن « أحر تهانى » الشعب التركى لحصول الدولتين على استقلالهما .

وفى معرض الاجابة على هاتين البرقيتين ، فقد أعرب سيدى الأمين ، باى تونس عن « شكره العميق » ، بينما أعرب محمد الخامس ، سلطان المغرب عن شكره « لمحبة وطيب تمنيات » تركيا وأضاف قائلاً ندعو الله أن يرعى الشعب التركى البطل بالعز والسؤدد » (١١٥) .

ومع ذلك ، فإن هذه البداية لم تتخلص من « الركود » الوارد فى نص البرقيتين ولمدة طويلة وقد أشرنا إلى أسباب ذلك فيما سبق .

وفى مقابل ذلك فقد كانت علاقات تركيا مع ليبيا كانت أوطد وأقرب مما كانت عليه مع تونس والمغرب ، فقد قام ادريس السنوسى ، ملك ليبيا بزيارة تركيا عام ١٩٥٦ ، كما قام جلال بايار رئيس الجمهورية التركية برد تلك الزيارة خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ فبراير / شباط ١٩٥٨ وعقدت اتفاقيتان بين الطرفين ، أحداهما ثقافية والأخرى خاصة بالإقامة (١١٦) .

وعندما أطاح الجيش بقيادة العقيد القذافى بالملكية فى ليبيا بتاريخ ١ سبتمبر / أيلول ١٩٦٩ كان الملك ادريس السنوسى ، ملك ليبيا مقيماً للعلاج بسبب تدهور صحته فى حمامات بورصة المعدنية بتركيا .

ومع ذلك ، فإن من أهم التطورات فى علاقات تركيا مع المغرب العربى ضمن سياسة انفتاح تركيا على العالم العربى اعتباراً من عام ١٩٦٠ ، هو تلك الزيارة التى قام بها الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية وأحد المعجبين بأتاتورك فى شهر مارس / آذار ١٩٦٥ وقيامه أثناء الزيارة بالقاء خطبة (١١٧) فى مجلس الأمة التركى الكبير يوم ١٥ مارس وذلك من التقاليد النادرة فى تركيا . وقد أشاد الرئيس بورقيبة فى كلمته هذه بأتاتورك وبالعلاقات التركية التونسية ، كما تطرق

إلى القضية القبرصية ، مشيراً إلى أنه لايود أن يرى الجماعة التركية هناك تذهب ضحية لانعدام العدالة . مقابل ذلك فقد تناول الرئيس بورقيبة القضية الفلسطينية ووصفها على أنها قضية أرض « مغتصبة بالقوة والسلاح » .

وفي التصريح الذى أدلى به حسن أسعد إشيق ، وزير خارجية تركيا إلى الصحفيين التونسيين فى ٢٦ مارس ، قدم ضمانات على أن علاقة تركيا مع إسرائيل ، لن تكون على حساب علاقاتها مع الدول العربية (١١٩) .

ولما وصل حزب العدالة إلى الحكم نتيجة للانتخابات العامة التى أجريت فى أكتوبر ١٩٦٥ بعد تلك الزيارة للرئيس بورقيبة جاء فى برنامج حكومة رئيس الوزراء سليمان دميريل الذى قدمه إلى مجلس الأمة التركى الكبير يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٥ قوله «يمكن للدول العربية أن تثق بتفهم ودعم تركيا لقضاياها المشروعة » ، كما تحدث عن « الدول العربية والإسلامية الشقيقة فى المغرب » (١٢٠) .

وهكذا ، فان انفتاح تركيا فى علاقاتهامع الدول العربية لما بعد ١٩٦٥ ، قد انعكس تماماً على علاقاتها مع دول المغرب . ونظراً لذلك ، فان الزيارة التى قام بها جودت صوناى ، رئيس الجمهورية التركية إلى تونس من ١ إلى ٦ يناير ١٩٦٦ تعتبر مرحلة جديدة فى تطور العلاقات بين البلدين (١٢١) .

ومع ذلك ، فان مجمل القول هو أن علاقات تركيا مع المغرب العربى باستثناء الجزائر كانت متميزة عن علاقاتها العامة مع الشرق الأوسط . أى بمعنى أننا حتى فيما اذا أضفنا الجزائر ، فانه لم يكن أبداً ثمة نزاع فى علاقات تركيا مع دول المغرب ، ونظن أن ذلك يرجع إلى دقة السياسة التى اتبعتها تركيا تجاه المغرب العربى والتى لعبت دوراً مهماً فى ذلك .

١٥ - مرحلة ما بعد ١٩٦٥ :

إن لم تكن نظرة تركيا إلى العالم العربى قد تغيرت ، حقيقة ، بشكل جذرى اعتباراً من ١٩٦٥ ، فإنها مرت بتغيرات يمكن اعتبارها مهمة جداً ، إذ أصبح لتركية سياسة « **واضحة المعالم** » بعد عام ١٩٦٥ . ومن الخطأ تناول هذا التغير على أنه يهدف إلى إصلاح أخطاء الماضى وتلافيها فحسب ، فإن العوامل الأساسية التى

لعبت دوراً فى هذا التغير تنبع من التغيرات التى طرأت سواء على السياسة العالمية أو على السياسة الوطنية لتركيا أو على السياسات الاقلمية . ويمكن لنا إيجاز هذه المعطيات بخطوطها الرئيسية على النحو التالى :

١ - أن وصول حزب العدالة إلى الحكم فى تركيا إثر الانتخابات العامة التى جـرت فى أكتوبر تشـرين الأول ١٩٦٥ ، قد أفسح المجال ، كما أسلفنا ، لتكوين « **سياسة عربية** » جديدة لتركيا . وأن إرجاع السبب فى تبنى هذا الحزب لمثل هذه السياسة الجديدة الهادفة إلى تصحيح أخطاء سلفه ، أى أخطاء الحزب الديمقراطى فى السياسة العربية يعتبر أسلوباً ناقصاً فى شرح الموضوع . فقد شعر حزب العدالة من زاوية السياسة العالمية أيضاً بضرورة إحداث بعض التغييرات في البنية الأساسية للسياسة التركية الخارجية ، فتناول تلك السياسة بالتعديل (adjustment) وإعادة التنظيم . وقد أراد بذلك تكييف السياسة الخارجية التركية مع الظروف المتغيرة للسياسة العالمية .

٢ - بحلول عام ١٩٦٥ ، حصلت تغييرات مهمة فى علاقات تركيا مع الغرب بشكل خاص ، فإن أمريكا إزاء قبرص خلال عامى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ وخاصة الخطاب الذى بعث به الرئيس جونسون فى ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٤ إلى رئيس الوزراء عصمت اينونو والذي عرف « خطاب جونسون » قد تسبب فى حدوث أزمة حادة فى العلاقات التركية الأمريكية لأول مرة منذ نظرية ترومان لعام ١٩٤٧ ، لاسيما أن نص الرئيس جونسون على أن أمريكا لن تدافع عن تركيا فى إطار حلف الأطلسى إذا ما نشب صراع مع السوفييت بسبب قبرص قد أحدث أول خيبة أمل بالنسبة لتركيا ، سواء في علاقاتها مع أمريكا أو مع حلف شمال الأطلسى وأن هذا الرأى لأمريكا قد زعزع ثقة الرأى العام التركى إلى حد كبير بأمريكا وبحلف الأطلسى على حد سواء . وكنتيجة لهذا الوضع ، فقد أخذت تركيا اعتباراً من أواخر عام ١٩٦٤ بتليين سياستها مع روسيا السوفييتية ، وقد دفع دميريل بهذه العلاقات نحو الأمام أكثر . وإن إنعكاس هذه العلاقة الجديدة مع روسيا السوفييتية على علاقات تركيا مع العالم العربى يعتبر حقيقة واقعة .

٣ - ... « أزمة كوبا » التى اندلعت بين أمريكا وروسيا السوفييتية فى أكتوبر / تشرين الأو... ...ام ١٩٦٢أخذت بإحداث تغييرات فى العلاقات بين الشرق والغرب .

وقد وصل العالم إلى حافة حرب نووية أثناء تلك الأزمة ، اذ كانت أصابع الطرفين على ازرار اطلاق الصواريخ . إلا أن اتجاه العلاقات بين الشرق والغرب نحو « الانفراج » (detant) عقب هذه الأزمة ، قد أتاح لتركيا أيضاً قابلية الحركة فى سياستها الخارجية . وقد لعب هذا العامل دوراً مهما فى انفتاح تركيا علي روسيا السوفييتية اعتباراً من أواخر عام ١٩٦٤ . وبذلك ، لم يعد تحالف تركيا مع الغرب الوحيد لتوجيه السياسة الخارجية التركية ، لاسيما وأن تقرير Harmel لحلف الأطلسى فى شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٦٧ قد أعطى حرية واسعة لدول الحلف فى تعاملها مع دول المعسكر الشرقى . ولاشك أن هذا الوضع سينعكس على علاقة دول حلف شمال الأطلسى مع الدول الأخرى .

٤ - بعد مرور شهرين على مجيء حزب العدالة على رأس الحكم جرى تصويت حول قبرص فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٥ فى اللجنة السياسية التابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ونتيجة لهذا التصويت صدر قرار باعتبار قبرص دولة مستقلة وذات سيادة ، وبرفض التدخل الأجنبى فى هذه الدولة ، وأعتبرت معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بين تركيا واليونان وانجلترا لاغية . وقد اتخذ هذا القرار بنسبة غربية ، إذ صوتت لصالحة ٤٧ دولة مقابل ٦ دول وامتناع ٥١ دولة عن التصويت . لكن الطريف فى الأمر بالنسبة لتركيا أن أحداً من الدول العربية لم يساند تركيا فى هذا الشأن باستثناء ليبيا . وقد شعرت تركيا بعزلتها فى علاقاتها مع العالم العربى وهى حالة ارتباك تام . لأن العالم العربى لم يساند تركيا « المسلمة » بل ساند اليونان «المسيحية» .

٥ - أما الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، فقد غيرت الموازين فى الشرق الأوسط إلى حد بعيد . ولم يكن باستطاعة تركيا تجاهل هذا التطور . ويجب القبول بأن العالم العربى قد تلقى ضربة قوية هذه الحرب . وبذلك فقد وجدت تركيا ، مع هذه الحرب ، فرصة سانحة لتطبيق سياستها العربية الجديدة ، ولهذا السبب فقد اتخذت العلاقات التركية العربية مساراً موازياً لتطورات النزاع العربى - الإسرائيلى بعد حرب ١٩٦٧ . وسنتناول هذه التطورات فى الفصل التالى .

١٦ - وفاة الرئيس عبد الناصر وتركيا :

فى الواقع أن تركيا لم تستطع تقييم ثورة يوليو في مصر بشكل جيد فى البداية . ولكن كما ذكرنا سابقاً ، فإن سوء التقدير هذا لم يكن مقتصراً على تركيا

وحدها ، وأن الخلافات داخل قيادة الثورة قد أرجأت تبوء عبد الناصر الواجهة الأمامية إلى حين ، فكان ذلك السبب الأول فى هذا الموقف . ولذلك فرغم تنحية عبد الناصر للواء محمد نجيب ، إلا أن التردد فى قبوله زعيماً حقيقياً لمصر قد استمر لبعض الوقت .

ومن الحقائق غير القابلة للناقش ، أن الرئيس عبد الناصر عندما توفى يوم ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ ، لم يكن زعيماً للعالم العربى فحسب ، بل كان زعيماً فى مجموعة عدم الانحياز أيضاً .ولاشك أنه لم يكن مقبولاً بأفكاره ومنجزاته فى كل دولة من دول الشرق الأوسط على حد سواء ، وكانت أيضاً تركيا من بين هذه الدول . ولكن رغم ذلك ، فقد اضطرت تركيا إلى قبول « عنصر ناصر » فى سياستها الشرق أوسطية ، خاصة بعد ١٩٥٥ ، اذ أخذت «عنصر ناصر» فى حساباتها بشكل دائم لدى تطبيق سياستها الشرق أوسطية . وقد استمر هذا الوضع فى السياسة الخارجية التركية ، حتى عندما كانت تتضارب فيه تماماً مع سياسة عبد الناصر .

ولهذا السبب ، فقد أدركت تركيا جيداً معنى وفاة عبد الناصر وأولت هذا الحدث الآهتمام اللازم ، فإثر تلقى نبأ وفاة الرئيس ناصر عصراً ، نكست الأعلام فى تركيا على كافة الدوائر الرسمية بتعليمات من الحكومة ، وأعلن يوم تشييع جنازة عبد الناصر «يوم حداد» فى تركيا .

وقد أعرب كل من رئيس الجمهورية جودت صوناى ورئيس الوزراء سليمان دميريل عن حزنهما فى برقيتين بعثا بهما إلى أنور السادات الذى تولى مهامه كنائب للرئيس فى مصر . وجاء فى برقية رئيس الوزراء دميريل قوله « **لاشك أبداً أن وفاة الرئيس ناصر ، الذى بذل جهداً كبيراً لسنوات طويلة من أجل تقدم مصر ورفاهها ، فى الوقت الذى لعب فيه دوراً كبيراً لوصول أمته والمنطقة بأسرها للسلام ، بقدر ماتعتبر خسارة جسيمة لشعبه فإنها تعتبر بنفس القدر خسارة لتركيا التى تتمنى أن يستمر السلام والاستقرار فى منطقتنا** » (١٢٢) .

وقد شارك الوزراء سليمان دميريل فى مراسم تشييع جثمان عبد الناصر يوم ١ أكتوبر ١٩٧٠ باسم تركيا . وجاء فى التصريح الذى أدلى به لدى توجهه بالطائرة إلى القاهرة عصر يوم ٣٠ سبتمبر قوله « **إن العالم العربى فقد**

إحدى شخصياته الممتازة » . وصعد السفير المصرى لدى أنقره إلى الطائرة لوداع رئيس الوزراء دميريل ، معرباً له عن تمنياته بسلامة الوصول (١٢٣) . وقد غادر رئيس الوزراء دميريل القاهرة عقب الانتهاء من مراسم التشييع مساء الأول من أكتوير عائداً إلى أنقره ، دون القيام بإجراء أية اتصالات رسمية .

هوامش الفصل الخامس

١ - William Langer and S. Everett Gleason, **The Undeclared War**, York, Harper,1953,p.511.

٢ - نص معاهدة عدم الاعتداء :

J.C.Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, Vol.II:1914-1956, Princeton, N.J., D.van Nostrand Co. Inc., 1956. p.231.

٣ - Joan Peters, **From Time Immemorial - The Origins of the Arab - Jewish Conflict over Palestine**, New York, Harper and Row,1984,p.436 - 438.

٤ - Foreign Relations of the United States - Diplomatic papers,1941, vol.III,Washington,D.C,.U.S.Government Printing Office,1959,(Department of State Publication NO.6809),p.601 602.

٥ - نص الرسالة التى وجهها الرئيس ترومان بتاريخ ١٢ مارس / آذار ١٩٤٧ إلى الكونجرس والتى أصبحت تعرف باسم « نظرية ترومان » :

A Decade of American Foreign Policy - Basic Documents, 1941 - 1949, Washington, D.C., Department of State, 1985, p.530 - 534; Arthur M.Schlesinger jr.,**The Dynamics of World Power - A Documentary History of the United States Foreign Policy**,1945 - 1973, Vo.l, New York, Chelsea House Publishers, 1973, p.111 - 115 .

٦ - نص البرتوكول الذى انضمت تركيا بموجبه إلى حلف شمال الأطلسى بتاريخ ١٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥١ :

Denise Folliot, **Documents on Internetional Affairs**,1951,London, Oxford University Press (Royal Institute of International Affairs), 1954, p.65 - 67; American Foreign Poli-

cy,1950 1955 - Basic Documents, Washigton, D.C., Department of State Publication 6446, 1957,Vol.l, p.853 - 854.

٧ - انظر : المجلة التركية " Ayin Tarihi " (تاريخ الشهر) ،مارس / آذار ١٩٤٦، رقم ١٤٨، ص ٣٤.

٨ - **(تاريخ الشهر)** ، يونيو / حزيران ١٩٤٦ ، رقم ١٥١ ، ص : ٨٢ - ٨٣ .

٩ - **(تاريخ الشهر)** ، مارس / آذار . رقم ١٤٨ ، ص : ٤١.

١٠- نص المعاهدة باللغة التركية : **(تاريخ الشهر)** ، فبراير / شباط ١٩٤٧ ، رقم ١٥٩، ص : ٢١-٢٢.

١١ - كاظم أوزتورك ، «حكومات الجمهورية التركية وبرامجها » .

Kâzim Oztürk, **Türkiye Cumhuriyeti Hükümetleri ve Progamlari, istanbul**, Ak Yayinlari,1986 , S.292 .

١٢ - كاظم اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية لرؤساء الجمهورية فى مجلس الأمة التركى الكبير » .

Kazim Ozturk, **Cumhurbaskanlarinin Büyük Millet Meclisi'ni Açis Konusmalari**, istanbul, Ak Yayin lari 1959,S.387 .

١٣- **نفس المصدر** ، ص : ٣٨٨ .

١٤- نص المعاهدة : مجلة **(دستور)** التركية . **Düstur**, 3. Tertip, Cild 20, s.1530 - 1539

١٥ - د . عمر أ . كوركجى أوغلى ، « السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط العربى » .

Dr. ömer E.Kurçüoglu Türkiye, nin Arap Orta Dogu' suna Karçi, Politikasi 1945 -1970, Ankara, Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayini,1972, s.17

١٦ - Keesing's Contemporary Archives, 1946-1948, p.8375 .

١٧ - نص المعاهدة بالتركية : **(تاريخ الشهر)** ، يناير / كانون الثانى ١٩٤٧ ، رقم ١٥٩ ، ص : ٢١ - ٢٢ .

١٨- كوركجي أوغلى : المصـدر السابق ، نقلاً من ص ١٧ عن جريدة « الجمهورية » التركية :
Cumhuriyet (istanbul),23 Ocak 1947 .

١٩ – اورزتورك ، « حكومات الجمهورية التركية ...» ، ص : ٣٦٤ .

٢٠ – نص الخطاب : اورزتورك ، « الخطب الافتتاحية ... » ، ص : ٤٢١ – ٤٤٦ .

٢١ – اورزتورك ، « الخطب الافتتاحية ... » ، ص : ٤٤٣ .

٢٢ – فيما يتعلق بالوثائق الخاصة بهذا العرض انظر :
American Foreign Policy, 1950 - 1955, Basic Douments, Vol.ll,p.2180-2181.

٢٣ – نص البيان : **Keesing's ... 1950-1952,** p.ll773-11774.

٢٤ – اورزتورك ، « **الخطب الافتتاحية** ... » ، ص : ٤٧٨ .

٢٥ – **(تاريخ الشهر)** ، يناير / كانون الثاني ، رقم : ٣١٨ ، ص : ٤٣.

٢٦ – ممتاز فائق فنيك ، « الوجه الحقيقي للانقلاب في مصر » ، وصحيفة **(ظفر)** التركية .
Mümtaz Faik Fenik ." Misir'daki Darbenin içyüzü .", **Zafer**.(Ankara), 26 Temmuz 1952 .

٢٧ – ممتاز فائق فنيك ، « أثناء ابتعاد الملك فاروق عن مصر » صحيفة **(ظفر)** .

٢٨ – اوروتورك ، « **الخطب الافتتاحية** ...» ، ص ٥١٧ – ٥١٨ .

٢٩ – (تاريخ الشهر) ، نوفمبر /تشرين الثانى ١٩٥٢ ، رقم : ٣٢٨ ، ص : ١١٩–١٢٠.

٣٠ – **Keesing's ... 1952 - 1954, p.13396.**

٣١ – **(تاريخ الشهر)** ، فبراير / شباط ١٩٥٤ ، رقم : ٢٤٣ ، ص : ٤٥.

٣٢ – بشأن الوثائق الخاصة بنشاطات امريكا في هذا الصدد خلال يناير ١٩٥٢ – مايو ١٩٥٣ ، انظر :- **Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954,** Vol . Ix : The Near and Middle East (in two parts),Part I, Washington, D.C. Department of State Publication No.9447,p.1986,p.168-377.

٣٣ – بصدد هذه الزيارات انظر : **نفس المصدر** ، ص ٣ – ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١ – ٥٤ ، ٥٦ – ٦٤ ، ٦٥– ٨٧ ، ٨٧ – ٩٦ ، ٩٧ – ١١٢ .

٣٤ – بخصوص هذه المباحثات انظر : **نفس المصدر** ، ص : ١٣٧ – ١٥٤ .

٣٥ – **نفس المصدر** ، ١٣٨ – ١٣٩ ،

٣٦ – Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954 , Vol.IX: Part, p.139 - 140.

٣٧ – **نفس المصدر** : ص : ١٤٣ – ١٤٤ .

٣٨ – **نفس المصدر** : ص : ١٥١ – ١٥٢ .

٣٩ – نص هذه الكلمة فى : American Foreing Policy, 1950 - 1955 Vol- II, p. 2168 - 2175 . Foreign Relations of the United States' 1952 -1954, Vol. IX : Part 1, P. 379 -386 .

٤٠ – انظر : Foreign Relations of the United States, 1952-1954,Vol.Ix:,part I, p.381 - 382.

٤١ – انظر **نفس المصدر** ، ص : ٣٩٥ .

٤٢ – النص التركى : **(تاريخ الشهر)** ، نيسان / ابريل ١٩٥٤ ، رقم ٢٤٥ ، رقم ٣٥ – ٣٧ ، والنص الانجليزى انظر : Keesing's ... 1952 - 1954, p.13529 .

٤٣ – نص الاتفاقية فى : American ForeignPolicy,1950-1955,Vol .II , P. 2194 - 2198 - Keesing's ... 1952 - 1954, p.13264.

٤٤ – نص هذه الاتفاقية فى : American Foreign Policy, 1950 - 1955, Vol. II, p.2223 - 2226; Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.II,p.383 - 384 .

٤٥ – **(تاريخ الشهر)** : أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٤ ، رقم ٢٥١ ، ص : ٢٩ .

٤٦ – انظر : اوزتورك ، « **الخطب الافتتاحية ...** » ، ص : ٥٧٧ – ٥٧٨ .

٤٧ – (تاريخ الشهر) : ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٤ ، رقم : ٢٥٢ ، ص : ٥٣ – ٥٥.

٤٨ – **Keesing's ...1952 - 1954,** p.13854; **(تاريخ الشهر)** ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٤ ، رقم ٢٥١ ، ص : ٦٩ – ٧٠ .

٤٩ - Keesing's ... 1955 - 1956, p.14057. **(تاريخ الشهر)** ، يناير / كانون الثاني ١٩٥٥ ، رقم : ٢٥٤ ، ص : ١١٤ - ١١٥ .

٥٠ - Keesing's ... 1955 - 1956, p.14057.

٥١ - **نفس المصدر** ، ص : ١٤٠٥٧ .

٥٢ - **نفس المصدر** ، ص : ١٤٠٥٧ .

٥٣ - تصريح مَنْدَرَس : (**تاريخ الشهر**) ، يناير / كانون الثانى ١٩٥٥ ، رقم : ٢٥٤ ، ص : ١١٧ - ١١٩ .

٥٤ - نص حلف بغداد بالانجليزية :

American Foreign Policy, 1950 - 1955, Vol.I,p.1257 - 1259; Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East,** Vol. II, p.390 - 391;

النص التركى : Düstur,3. Tertip, Cilt 36, s.422-425. ، و (**تاريخ الشهر**) ، فبراير / شباط ١٩٥٥ ، رقم ٢٥٥ ، ص ١٨٥ - ١٨٨ .

٥٥ - حول كلمة كوبريلى فى ٢٦ فبراير / شباط انظر : (**تاريخ الشهر**) ، فبراير / شباط ١٩٥٥ ، رقم ٢٥٥ ، ص : ١٢٩ - ١٣٤ .

٥٦ - **(تاريخ الشهر)** ، فبراير / شباط ١٩٥٥ ، رقم ٢٥٥ ، ص ١٧٨ .

٥٧ - نفس المصدر ، ص : ١٣٣ .

٥٨ - انظر : Keesing's ... 1955 - 1956,p.14105.

٥٩ - **نفس المصدر** ، ص ١٤١٠٦ .

٦٠ - نص البيان : **نفس المصدر** ، ص ١٤٢٥٦ .

٦١ - **(تاريخ الشهر)** ، أغسطس / آب ١٩٥٦ ، رقم ٢٧٣ ، ص : ١٤٠ - ١٤٣ .

٦٢ - **(تاريخ الشهر)** ، نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٦ ، رقم ٢٦٧ ، ص ٣٤١ .

٦٣ - نص البيان : **(تاريخ الشهر)** ، نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٦ ، رقم ٢٧٦ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ; Keesing ... 1955 - 1956 , p. 15230

٦٤ – نص البيان : **(تاريخ الشهر)** ، نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٥٦ ، رقم ٢٧٦ ، ص : ٣٩ – ٤٠ .

٦٥ – نفس المصدر ، ص : ٢٣٧ .

٦٦ – كوركجى أو غلى ، المصدر السابق ، نقلاً من ص ٩٣ : جلال توفيق قره صابان « زيارة وزير الخارجية التركى للقاهرة » ،

Celal Tevfik Karasapan, " Türkiye Dişişleri Bakani'nin kahire Ziyareti " **Orta Dogu,** Yil 7 Sayi 57, Ocak 1967, s.7

د . هـ يالجين ، « تركيا ومسألة القناة » ،

H.C.Yalçin, " Kanal Meselesi ve Türkye ", **Ulus** , 19 Agustos 1956

(تاريخ الشهر) ،رقم ٢٧٣ و أغسطس /أب ١٩٥٦ ، ص ٨٢ – ٨٣) .

٦٧ – كوركجى اوغلى ، المصدر السابق ، ص : ١٠٠ .

٦٨ – انظر : Dwight D .Eisenhower, Waging Peace - The White HouseYears, New York , Doubleday and Co ., 1965, p.178.

٦٩ – نص الرسالة: Richard P . Stebbins (Ed.), **United States in World Affairs,** 1957 New York, Harper (for Council on Foreign Relations), 1958, p.36 - 46 ; Arthur M. Schlesinger Jr. (ed), The Dynamics of World Power : A Documentary History of The United States Foreign Policy, 1945 - 1973, Vol . II, P. 567 - 573 ; Ralf H. Magnus (ed), Documents on the Middle East, Washington, D.C., American Enterpise Institute,1969,p.86 - 93.

٧٠ – بيان انضمام تركيا إلى نظرية ايزنهاور انظر الجريدة التركية :

Zafer (Ankara), 23 Mart 1957

٧١ – انظر : Keesing's ... 1955 -1956,p.15307.

٧٢ – من أجل هذه المعاهدات انظر :

D.F.Fleming, **The Cold War and Ist Orignis,1917 - 1960**, New York, Doubleday, 1961, Vol.II, p.888 - 889; **Keesing's .. 1957 - 1958, p.15705.**

٧٣ - Eisenhower, **Waging Peace**,p.198 - 199

٧٤ - نص الرسالة : Keesing's ... 1957 - 1958,p.15811

٧٥ - نص التصريح : **نفس المصدر** ، ص ١٥٨١٢ .

٧٦ - لأجل البيان انظر : **نفس المصدر** ، ص ١٥٨١٢ .

٧٧ - اوزتورك ؛ « **حكومات الجمهورية** ... » ، ص : ٤٥٦ .

٧٨ - كوركجى اوغلى ، **المصدر السابق** .

Cumhuriyet (Istanbul), 22 Ocak 1958 .

٧٩ - كوركجى اوغلى ، **المصدر السابق** ، ص ١٢١ .

٨٠ - حول هذا الموضوع انظر : Keesing's ...1957 - 1958, p.16308 - 1309

٨١ - Eisenhower, Waging Peace, p.270 .

٨٢ - **نفس المصدر** ، ص : ٢٧٧ .

٨٣ - نص البيان :

Keesing's ... 1957 - 1958, p.16340.

Zafer (Ankara), 18 Tammuz 1958 .

٨٤ - Eisenhower, Waging Peace, p.277.

٨٥ - Keesing's ... 1957 - 1958, p.16335.

٨٦ - Andre Fontaine, Histoire de le Guerre Froide, Paris, Fayard, 1967 Vol .II, p.333.

٨٧ - Fleming, ، **المصدر السابق** ، الجزء ٢ ، ص : ٩٢٦ .

٨٨ - إن كاتب المقال قد تصدى فى كتاباته آنذاك لأى تدخل تركى فى العراق . كما أنه كان ضد قيام حلف بغداد فى نفس الوقت .

٨٩ – كوركجي اوغلي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

٩٠ – اوزتورك ؛ « حكومات الجمهورية ...» ، ص : ٢٩١ .

٩١ – اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية ...» ، ص : ٣٩٦ .

٩٢ – نفس المصدر ، ص : ٤٠٤ .

٩٣ – نفس المصدر ، ص : ٤١٣ – ٤١٤ .

٩٤ – اوزتورك ؛ « حكومات الجمهورية ...» ، ص : ٣٦٤ .

٩٥ – اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية ... » . ص ٤٤٠ – ٤٤١ .

٩٦ – اوزتورك ؛ « حكومات الجمهورية ... » ، ص : ٣٨٥ .

٩٧ – نفس المصدر ، ص : ٤٢١ .

٩٨ – انظر ، نفس المصدر ، ص ٤٢٩ – ٤٣٨ .

٩٩ – انظر ، اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية ... » ، ص : ٥٥٥ – ٥٧٩ .

١٠٠ – انظر : نفس المصدر ، ص ٥٨١ – ٦١٦ .

١٠١ – انظر : نفس المصدر ، ص : ٦١٧ – ٦٤١ .

١٠٢ – انظر : اوزتورك ؛ « حكومات الجمهورية ... » ، ص : ٤٤٣ – ٤٦١ .

١٠٣ – انظر : Keesing's ... 1957 - 1958, p . 15506 - 15507

١٠٤ – انظر : Keeing's ... 1957 - 1958, p.16048

١٠٥ – اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية ... » ، ص : ٦٦٠ .

١٠٦ – انظر : **Keesing's ... 1959 - 1960**, p.16676

١٠٧ – انظر : Keesing's ... **1959 - 1960**, p. 17221 - 17222

١٠٨ – انظر : **Turkish Yearbook of Interational Relations**,1960,p.203- 204.

١٠٩ – **Turkish Yearbook of Interational Relations,1960**,p.208- 209 .

١١٠ – **Turkish Yearbook of Interational Rela-**

tions,1961,p.231.

١١١ – اوزتورك ، « حكومات الجمهورية ... » ص : ٥٤٣ .

١١٢ – نفس المصدر ، ص : ٦٦٢ .

١١٣ – نفس المصدر ، ص ٦٦٣ .

١١٤ – نص برقيتى التهنئة : (تاريخ الشهر) ، ابريل / نيسان ١٩٥٦ ، رقم ٢٦٩ ، رقم ٢٦٩، ص ١٩ .

١١٥ – نص البرقيتين الجوابيتين : (تاريخ الشهر) ، ابريل / نيسان ١٩٥٦ ، رقم ٢٦٩ ، ص : ٣٨ – ٣٩ .

١١٦ – انظر : Keesing's ... 1957 - 1958, p.16091

١١٧ – قام كاتب المقال بزيارة كمبعوث للنوايا الطيبة من طرف تركيا إلى شمال افريقيا وأجرى مقابلة ودية مع الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية فى قصر قرطاج حول ذلك ، انظر : فاخر آرما اوغلى ، « المجاهد الاكبر الحبيب بورقيبة صحيفة Cumhuriyet التركية ، ٢٥ مارس / آذار ١٩٦٥ .

١١٨ –

Turkish Yearbook of Interational Relations,1965,p.231.

١١٩ –

Turkish Yearbook of Interational Relations,1965,p.231-232.

١٢٠ – اوزتورك ، « حكومات الجمهورية ... » ، ص : ٦٦٣ .

١٢١ – فيما يتعلق بوثائق هذه الزيارة ، انظر : « مجلة وزارة الخارجية »

Dişişler Bakanligi BELLTENI, Aralik 1966, Sayi 27, s.49 - 63

١٢٢ – صحيفة (Milliyet) التركية ، استانبول ، ٣٠ سيتمبر / أيلول ١٩٧٠ .

١٢٣ – صحيفة (Milliyet) ، استانبول ، ٢ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٠ .

الفصل السادس

تركيا والصراع العربى - الإسرائيلى (★)

كانت قضية إسرائيل أو « القضية الفلسطينية » عاملاً حاسماً فى علاقات تركيا بالعالم العربى الذى قيم علاقاته مع تركيا ومع سائر الدول الأخرى ، من زاوية العامل الإسرائيلى والفلسطينى . ولا يمكن القول أن هذا التقييم قد أثر كثيراً على تركيا ، لأن موقف تركيا تجاه العالم العربى حتى الستينات من هذا القرن وقع تحت تأثير علاقات تركيا بالغرب . هذا ولا يمكن الادعاء أن سياسة تركيا تجاه إسرائيل قد وقعت برمتها تحت تأثير هذا الاتجاه ، أى أن موقف تركيا نحو إسرائيل قد انفصل من حين لآخر عن هذا العامل الغربى الذى لعب دوراً مهماً فى سياسة تركيا الخارجية .

من جهة أخرى ، فقد رغبت تركيا ابتداءً من أوائل الخمسينات فى القيام بدور مهم فى الشرق الأوسط وبذلت جهدها لتأسيس نظام أمنى فى المنطقة موجهاً أصلاً إلى العالم العربى ، فجعل ذلك من غير الممكن إعطاء تركيا لإسرائيل أهمية كبيرة لأنها تشكل عامل تفرقة بين تركيا والعالم العربى . وأصبح ذلك واضحاً فى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ؛ فلم تتردد تركيا فى تبنى القضية العربية تجاه إسرائيل ، وأبدت بعد ذلك مزيداً من الحذر والدقة فى علاقاتها مع إسرائيل ولاسيما من حيث ردود فعل الدول العربية .

وبالرغم من ذلك لا يمكن القول إن سياسة تركيا نحو إسرائيل كانت مستقلة تماماً عن الغرب . وكانت الولايات المتحدة خاصة ذات تأثير واضح على موقف تركيا نحو إسرائيل ، وظلت تركيا مجبرة على اتباع الحذر فى سياستها نحو إسرائيل ،

(★) إعداد الأستاذ الدكتور فاخر أرما أوغلى عضو المجمع التاريخى التركى بانقره .

– ترجمه عن التركية الأستاذ كمال شعبان الباحث فى مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول .

ويعود ذلك إلى العلاقات التركية - الأمريكية التى ظلت قوية رغم أزمة ١٩٦٤ ، واتصفت بالتعاون خاصة فى المجال العسكرى ، ونخص بالذكر ارتباط المساعدات الأمريكية بالكونجرس الأمريكى وضرورة موافقته عليها باستمرار . واظهرت تركيا رد فعل واضحا عندما ارتكبت اسرائيل أفعالا أو اعتداءات سببت ظهور رد فعل قوى فى الرأى العالمى . لكن تركيا تجنبت دائماً الوصول إلى حد القطيعة فى علاقاتها باسرائيل . ولذا قامت تركيا بتخفيض مستوى علاقاتها مع إسرائيل بالتدريج منذ ١٩٥٦ ، ولكنها لم تفكر قط فى قطع علاقاتها الدبلوماسية معها . ولا يمكن إنكار فاعلية العامل الأمريكى فى هذا المجال ، ويمكن القول إن عدم قطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل وإستمرارها فى التعامل التجارى معها قد سبب عدم ثقة العرب بها ، على الرغم من المقاطعة العربية لإسرائيل ، وبقيت تلك المعاملات التجارية على مستوى معين . ويمكن القول إن تقليص تركيا لعلاقاتها بإسرائيل بالتدريج لم يرض العالم العربى بدرجة كافية .

وختاما بقيت مسألة يجب ايضاحها فيما يخص تركيا والا ستبقى ايضاحاتنا السالفة ناقصة ، فقد أصبحت قضية قبرص بالنسبة لتركيا والشعب التركى مهمة بقدر أهمية قضية فلسطين بالنسبة للعرب . هذا وقد أصيب الشعب التركى بخيبة أمل مستمرة بسبب عدم دعم العالم العربى لتركيا فى هذه القضية ، لا بل ودعمه للقبارصة اليونان « المسيحيين » ضد الأتراك المسلمين . وفى المجتمع التركى يحدث أن ينتقد مؤيدو العالم العربى سياسة تركيا نحو اسرائيل ، فيبنى الفريق الآخر مقارنة بين القضية الفلسطينية أو الإسرائيلية والقضية القبرصية ، ويضع موقف العرب نحو القضية القبرصية جواباً على ذلك الإنتقاد . والحقيقة أن دعم تركيا للقضية الفلسطينية فاق كثيراً الدعم العربى للقضية القبرصية .

يجب تقييم ايضاحاتنا التالية فى إطار الخطوط العريضة الموضحة أعلاه .

١ - تأسيس اسرائيل وتركيا :

كما سبق أن أوضحنا فى فصل (العلاقات التركية - العربية فى مرحلة المد القومى العربى) قيام تركيا بتحذير الولايات المتحدة عندما أخذت تظهر اهتمامها بمسألة فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية . ففى عام ١٩٤١ بدأ بعض الأعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكى حملة لتوطين اليهود المهاجرين من أوربا فى فلسطين ،

فقام السفير التركى بابلاغ الخارجية الأمريكية بأن عملاً كهذا سيثير رد فعل العرب والمسلمين الهنود وسيخلق متاعب لبريطانيا ، وأن تلك المتاعب ستصبح وثيقة الصلة ببلاده [١] .

وعندما نقلت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيسان (إبريل) ١٩٤٧ ، اتخذت تركيا أثناء المناقشات موقفا يقع ضمن هذا الإطار ، أى أنها اتخذت موقفاً بجانب الأقطار العربية . وأثناء مناقشات الجمعية العامة بشأن تأسيس لجنة خاصة بفلسطين ألقى مندوب تركيا السيد بايدور H.R. Baydur كلمة فى اللجنة السياسية بتاريخ ١٩٤٧/٥/٨ دافع فيه عن استقلال فلسطين [٢] . كما قامت تركيا باستمرار بتأييد مشاريع القرارات المقدمة من الأقطار العربية بشأن استقلال فلسطين .

وأيدت تركيا الأقطار العربية أثناء مناقشات الجمعية العامة لخطتى الأغلبية والأقلية فى اللجنة الخاصة بفلسطين والمنبثقة عن الجمعية العامة . وأخيراً جرى التصديق على خطة الأغلبية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود فى ١٩٤٧/١١/٢٩ ؛ فكانت تركيا ضمن الأقطار الثلاثة عشر التى صوتت ضد قرار التقسيم [٣] . أما الاتحاد السوفييتى فقد وقف بجانب الولايات المتحدة وأيد التقسيم مما أحدث ردود فعل واسعة ضده فى العالم العربى .

وقوبل موقف تركيا بالاستحسان فى العالم العربى كله . فأرسل رئيس الجمهورية السورية شكرى القوتلى برقية شكر إلى رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو ، مع أن علاقات البلدين لم تكن جيدة [٤] ، وأظهرت الصحافة العربية كلها نفس العواطف .

الا أن شهر العسل التركى - العربى فى القضية الفلسطينية لم يعمر طويلاً . إذ تم انتخاب تركيا عضواً فى لجنة التوفيق الفلسطينية إلى جانب أمريكا وفرنسا فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٤٩٨ ، فكان ذلك بداية لافتراق الطرق بين تركيا والعرب . وقد صوت العرب ضد قرار إنشاء اللجنة فيما صوتت تركيا للقرار [٥] وهكذا اتخذت كل من تركيا والأقطار العربية ، ولأول مرة ، خطين متعاكسين ، فقد أصبحت تركيا عضواً فى لجنة وقفت الدول العربية ضد إنشائها . وكانت عضوية اللجنة بحد ذاتها تقتضى اتخاذ موقف العدل والحياد لأن هدف اللجنة كان «التوفيق»

فأصبح بذلك من الممكن ابتعاد تركيا عن السياسة المتماشية مع العرب واتخاذها موقف الحياد . وبعضوية اللجنة التى تضم دولتين غربيتين هما الولايات المتحدة وفرنسا بدأت تركيا فى اتباع سياسة موازية للغرب على المستويين الدولى والشرق أوسطى، مبتعدة بذلك عن العالم العربى (٦) ومن جهة أخرى قام وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت بارسال تقرير فى ١٩٤٨/٩/١٧ أى قبل يومين من اغتياله فى القدس على يد عصابة « شترن » الإرهابية (٧) ، أوصى فيه بقبول وجود دولة اسرائيل ورسم حدود نهائية لهذه الدولة . ونوقش التقرير فى الجمعية العامة فى شهرى تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثانى / نوفمبر وشهر كانون الأول / ديسمبر أما العرب فقد رفضوا التقرير الذى لقى دعم أمريكا وفرنسا ، أما اسرائيل فقد اعترضت على بعض نقاط التقرير . وهكذا وفى هذه الظروف وجدت تركيا نفسها عضواً فى لجنة التوفيق الدولية .

وفى هذه الفترة أقدمت تركيا على اجراء لم يكن ليرضى العرب ، ألا وهو الاعتراف باسرائيل . فقد أدلى وزير خارجية تركيا نجم الدين صداق N.Sadak بتصريح فى ١٩٤٩/٢/٨ قال فيه : « **دولة اسرائيل هى حقيقة واقعة ، واعترف بها أكثر من ٣٠ دولة . وأن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين الاسرائيليين** » (٨) . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، أى فى ١٩٤٩/٣/٢٨ أعلن فى أنقرة عن اعتراف تركيا باسرائيل ، وبذلك أصبحت تركيا أول دولة إسلامية تقوم بالاعتراف بالدولة اليهودية (٩) .

كان من الغريب ذكر الاتصالات بين المندوبين العرب والإسرائيليين كأحد أسباب اعتراف تركيا باسرائيل . وكذلك كان تصريح وزير الخارجية بعد أسبوع واحد فقط من اعتراف أمريكا رسميا باسرائيل فى ١٩٤٩/١/٣١ . لقد كانت العلاقات الأمريكية التركية تسير فى تلك الفترة فى إطار « مبدأ ترومان » .

إفتتح رئيس الجمهورية عصمت اينونو دورة مجلس الأمة فى ١٩٤٩/١١/١ فأشار إلى الاعتراف باسرائيل بقوله : « **تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة اسرائيل التى ولدت حديثا ، ونأمل فى أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار فى الشرق الأدنى** » (١٠) .

ومن الواضح ان هذه التطورات فى الموقف التركى لم تطمئن العالم العربى .

ويبدو أن ذلك كان سبباً فى إمتناع تركيا عن التصويت فى الجمعية العامة فى ١٩٤٩/٥/١١ ، على القرار رقم ٢٧٣ القاضى بقبول اسرائيل عضواً فى الأمم المتحدة ، وتم ذلك بعد حرب عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ واتفاقية الهدنة وبدعم من مجلس الأمن . وكانت تركيا ضمن الدول الإحدى عشرة التى امتنعت عن التصويت فى اللجنة الخاصة (١١) أما فى الجمعية العامة فكانت تركيا إحدى الدول التسع التى امتنعت عن التصويت على القرار الذى حظى بموافقة ٣٧ دولة واعتراض ١٢ دولة (١٢) .

أما جلال بايار ، رئيس الجمهورية ، فقد ذكر فى خطاب له فى ١٩٥٠/١١/١ عن العلاقات مع اسرائيل : « **إن علاقاتنا الاعتيادية مع دولة اسرائيل هى فى طريق التطور . لقد تم تبادل السفراء مع هذه الدولة ، كما تم عقد اتفاق تجارى . اننا نصرف جهوداً حثيثة فى لجنة التوفيق لطمأنة الطرفين لتصفية المسائل العالقة فى أذهانهما** » (١٣) .

ويلاحظ أن تركيا قد اتخذت موقفاً محايداً فى القضية العربية - الإسرائيلية . وقد أدلى القنصل العام الاسرائيلى فى استانبول موشيه غالى بتصريح فى ١٩٥٤/١٢/٢٤« فى فترة شهدت نشاطاً كبيراً لحلف بغداد » ، تحدث فيه عن عقداتفاق تجارى بين تركيا واسرائيل عام ١٩٥٠ ، وان حجم التبادل التجارى بين البلدين كان ٩ ملايين ليرة تركية عام ١٩٥١ . وقفز هذا الرقم إلى ١٣ مليون ليرة تركية عام ١٩٥٢ ثم إلى ٦٥ مليون ليرة عام ١٩٥٣ (١٤) .

وكما ذكرنا فى البداية فإن تركيا فضلت اتباع خط وسط فى سياستها نحو اسرائيل ، ويعود ذلك إلى ردود فعل وضغوط الغرب أحياناً والعرب أحياناً أخرى . وقد حافظت السياسة التركية على هذا الخط الوسط من الاتجاه نحو الغرب حتى ١٩٦٥ ، والاتجاه نحو العرب بعد عام ١٩٦٥ وبالأخص بعد عام ١٩٦٧ .

٢ - حلف بغداد واسرائيل :

لابد أن تركيا قد استوعبت أهمية « القضية الإسرائيلية » فى سياستها الشرق أوسطية لأول مرة بمناسبة حلف بغداد أو النظام الأمنى فى الشرق الأوسط الذى سعت لإنشائه . فلأول مرة أحست بضرورة اتخاذ موقف حازم يدعم العرب ضد اسرائيل . ذلك ان رئيسي وزراء تركيا والعراق ، عدنان مندريس ونورى السعيد قد عقدا محادثات فى الفترة من ٩ إلى ١٩٥٤/١٠/١٩ اعتبرت أول خطوة جديدة نحو

الحلف وأصدرا بياناً بعد الإجتماعات استرعى الانتباه بهذه العبارات : « **قام مندريس بتقديم تأكيدات بأن بلاده لن تتبع سياسة معادية للمصالح المشروعة للاقطار العربية** » [١٥] . ولاشك بأن عبارة « المصالح المشروعة للأقطار العربية » كانت تتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة اسرائيل .

وقام رئيس الوزراء مندريس بزيارة سوريا ولبنان بعد بغداد بقصد ضمهما إلى حلف بغداد ، ولدى انتهاء الزيارة أدلى وزير خارجية لبنان بتصريح فى ١٩٥٥/١/١٥ قال فيه ان تركيا وجهت الدعوة إلى لبنان للانضمام للحلف المزمع عقده ، وان تركيا **قد قدمت ضمانات بأنها لن تعقد اتفاقا مشابها مع اسرائيل** [١٦] . وهذا تصريح غريب ، إذ ساد الاعتقاد بأن تركيا كانت ترمى إلى انشاء نظام أمني تشترك فيه اسرائيل ، وكان هذا الاعتقاد واسع الانتشار . فقد ذكرت اذاعة القاهرة التى كانت تشن حملة واسعة لمنع تعاون الدول العربية مع تركيا فى هذا السبيل فى ١٩٥٥/٢/٢٥ أن عقد اتفاق مع تركيا التى وصفتها بـ « **صديقة اسرائيل** » يعنى عقد اتفاق مع اسرائيل بطريقة غير مباشرة . وأضافت أن ذلك سيشكل خيانة للقضية العربية [١٧] .

وأمام هذه الاتهامات الناصرية أصدرت الحكومة التركية بياناً فى ٣٠ / ١ / ١٩٥٥ قالت فيه إن الأخبار المتعلقة « **بعقد اتفاق عسكرى بين تركيا واسرائيل** » وأن « **اسرائيل ستدخل الحلف التركى - العراقى المزمع عقده** بعيدة عن الواقع » [١٨] . ونود أن نوضح هنا أن حملات الدعاية المصرية ضد تركيا كانت عنيفة وتميل إلى تشويه الحقائق .

لهذا السبب ، وفى محاولة للقضاء على الحملة الدعائية الناصرية ضد الحلف ، أعلنت كل من تركيا والعراق فى الرسائل المتبادلة بين رئيسى البلدين فى شهر شباط (فبراير) أنه تم الاتفاق بين الطرفين « **على العمل معا فى تعاون وثيق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين** » [١٩] .

وهذا الضغط المصرى على تركيا والعراق بشأن اسرائيل قد انعكس على اتفاق حلف بغداد الموقع فى ١٩٥٥/٢/٢٤ ، فطبقا للمادة الخامسة يبقى الحلف مفتوحاً لكل دولة شريطة كونها عضواً فى الجامعة العربية أو معترفا بها من قبل الطرفين . وكان ذلك يعنى عدم امكان انضمام اسرائيل للحلف ، لأن العراق ، البلد

العربى ، لم يعترف بإسرائيل ، وكان ذلك ينطبق على بقية الدول العربية . ولاشك ان هذه المادة كانت تشكل تنازلاً من جانب تركيا للشعور العربى المعادى لاسرائيل [٢٠] .

ولم يطمئن ذلك الأقطار العربية المعارضة للحلف فاستمرت فى حملاتها المناوئة لتركيا ، لان إسرائيل لم تكن السبب الأساسى لمعارضة حلف بغداد ، فكانت مصر وسوريا تعرفان ذلك جيداً. لقد كانت المسألة لكل من تركيا ومصر عبارة عن صراع على زعامة الشرق الأوسط .

هذا الموقف ضد اسرائيل من جانب تركيا لم يطمئن العرب وقوبل بردُ فعل مُعادٍ فى اسرائيل . لقد تعرّض الحلف التركى - العراقى إلى نقد شديد فى اسرائيل لأسباب تختلف عن الأسباب التى قدمتها مصر وسوريا . ووصف ناطق بلسان الخارجية الاسرائيلية الحلف بأنه « **معاد لإسرائيل** » ويحتمل ان يشجع عداء العرب لإسرائيل ويزيد من الطموحات العربية المعادية [٢١] .

٣ - حرب السويس ، اسرائيل وتركيا :

كما أوضحنا فى القسم الخاص بالعلاقات التركية - العربية فانه رغم عدم وجود أى فارق بين العدوان البريطانى - الفرنسى من جهة ، والعدوان الاسرائيلى من جهة أخرى فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ، الا أن تركيا لم تظهر نفس رد الفعل نحو بريطانيا وفرنسا الذى أظهرته نحو اسرائيل ، لاسيما عضوية بريطانيا فى حلف بغداد قد لعبت دوراً مهما فى هذا المجال .

وعلى العكس من ذلك أظهر الرأى العام التركى والعالم العربى كذلك ردود فعل تجاه الغرب كانت متوازية بنفس الشدة تقريباً . والكلمات التالية لأحد الكتّاب تعبر بأسلوب أدبى جميل عن رد فعل الرأى العام التركى نحو اسرائيل : « **خلقت اسرائيل بهذا العدوان وضعا خطيرا فى الشرق الأوسط ، ولم تكتف بذلك بل أدت إلى نسيان مافقده الروس فى احداث المجر من اعتبار ، وهكذا أساءت للعالم الحر** » [٢٢] .

ويلاحظ ان تركيا كانت تقيّم المسألة من زاوية العلاقات بين الشرق والغرب . وبالرغم من ذلك فان الرأى العام التركى لم يتقاعس عن التأكيد على « **عدوانية** » إسرائيل .

وازاء ردود الفعل فى العالم العربى ورد الفعل لدى الرأى العام التركى ، شعرت الحكومة بالحاجة إلى اتخاذ موقف فعال فقامت بسحب سفيرها فى اسرائيل كرد فعل من جانبها ، حيث تم تخفيضها إلى مستوى السكرتير الثانى .

من ناحية أخرى ، ففى الوقت الذى خفضت فيه تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل إلى مستوى القائم بالأعمال ، فان التصريح الذى أصدرته وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ فى هذا الصدد كان طريفاً ، اذ لم يشر هذا البيان [٢٣] إلى عدوان اسرائيل على السويس عام ١٩٥٦ كسبب لتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية معها ، أى أنه لم يذكر أبداً العدوان الاسرائيلى ، بل اتخذ من القضية الفلسطينية ذريعة لذلك . واوضح البيان موقف تركيا الداعى لحل القضية الفلسطينية فى اطار قرارات الأمم المتحدة ، ثم تطرق إلى مسألة سحب السفير قائلا : « **ان الحكومة التركية ، اذ تعرب عن أسفها لعدم حل هذه القضية حتى الآن ، هذه المسألة التى تسبب عدم الاستقرار وتستمر فى كونها عنصر خطر فى منطقة الشرق الادنى ، فقد قررت سحب سفيرها فى تل أبيب ، على الا يعود إلى مكان عمله ، إلى ان يتم حل القضية بشكل عادل ونهائى** » .

والبيان يثير الاهتمام لأنه يعكس الأفكار التركية حول القضية الفلسطينية أى فى موضوع اسرائيل ، فالحكومة التركية تدافع فى المقام الأول عن حل القضية الفلسطينية فى ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما يشكل تناقضاً وتغييراً فى السياسة التركية التى صوتت ضد القرار رقم ١٨١ فى ١٩٤٧/١١/٢٩ . وهذا التغيير يتناقض أيضاً مع وجهة النظر العربية حول القضية ، اذ استمر العرب والفلسطينيون فى رفض القرار رقم (II) ١٨١ حتى أواخر الثمانينات ، اذ قبلت منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الفلسطينيون والعرب هذا القرار الذى يعطى للعرب أيضاً « **وطناً** » فى فلسطين وذلك أثناء اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى قرر اعلان « **دولة فلسطين المستقلة** » فى ١٩٨٨/١١/١٥ . فكان قرار الجمعية العمومية فى ذلك الوقت « **مرفوضاً** » من قبل العالم العربى ، فى الوقت الذى كانت فيه موافقة تركيا على هذا القرار تشكل اعترافاً باقامة دولة يهودية فى فلسطين ، دونما ان تصرح بذلك علناً .

واستمرت وجهة النظر التركية هذه تجاه اسرائيل فى ١٩٥٧ ، وورد فى برنامج حكومة مندرس الخامسة فى يناير (كانون الثانى) ١٩٥٧ اشارة إلى حل « فى اطار قرارات الأمم المتحدة » (٢٤) .

ومن جهة أخرى ورد فى بيان الحكومة التركية المذكورة أعلاه طلب بايجاد حلّ عادل ، وهذا التعبير يتقبل تأويلات عديدة ، ومن الواضح انه يحمل معنى تأييد وجهات النظر العربية حول قضية فلسطين .

لهذه الأسباب كان رد فعل تركيا نحو اسرائيل أثناء حرب ١٩٥٦ باستثناء سحب السفير ، بعيداً على كل حال عن طمأنة الرأى العام العربى . ويفهم أنه قصد من رد الفعل التركى ان يكون مجرد بادرة حسن نية ، ذلك ان السفير المستدعى من اسرائيل قد أفاد فى ايضاحه للخارجية الاسرائيلية أن قرار الحكومة التركية هذا « غير موجه ضد اسرائيل » ويهدف إلى تقوية حلف بغداد ، وان حكومته لاتنوى الاساءة إلى علاقات الصداقة والتجارة بين البلدين (٢٥) . وقد أساءت هذه الكلمات بنشرها فى الصحف الاسرائيلية إلى خطوة الحكومة التركية .

من الطبيعى ان يتوارد للأذهان السؤال التالى :

لو اتخذت تركيا بادرة أبعد من تلك الخطوة الرمزية ، هل كان ذلك سيطمئن العالم العربى وبالأخص الرئيس عبدالناصر ؟ اننا نؤمن بإخلاص ان عبدالناصر لم يكن ليطمئن الا اذا تخلت تركيا عن كل العوامل فى سياستها الخارجية وجرت خلف مصر . وعلى أصدقائنا العرب ان يقبلوا بأنه كان لدى عبدالناصر مشاريع طموحة لأجل العالم العربى ، وانه لم يكن ليقيم موقف تركيا فحسب ، بل موقف الدول العربية الأخرى من خلال هذه المشاريع الطموحة .

سنوضح الآن نقطة اخيرة فى هذا الموضوع وهى ان رد الفعل العنيف الذى اظهره قسم من العالم العربى وعلى رأسه عبدالناصر ضد حلف بغداد قد سبب استياءاً شديداً فى تركيا . ولذا وبعد انتهاء أزمة السويس جاءت تصريحات المسئولين الأتراك ضد مصر وسوريا شديدة إلى حد كبير ، وكان ذلك بالطبع رداً على المواقف « المثيرة » للبلدين .

ومن جهة اخرى ، وبمناسبة حرب السويس ، أكدت الحكومة التركية أهمية وقيمة حلف بغداد ، وبالنسبة لها لم تكن مصر لتتعرض لمصيبة السويس لو كانت قد

انضمت لحلف بغداد . وسنكتفى بذكر تصريح لوزير الخارجية فى حينه فطين رشدى زورلو Fatin Rustii Zorlu ضمن التصريحات العديدة بهذا الشأن . فقد قال فى كلمة ألقاها فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٦ « **لو كانت أقطار الشرق الأوسط قد انضمت لحلف بغداد لما كان الوضع الحالى ليحدث على الاطلاق** » [٢٦] .

وهكذا أصبح « **حلف بغداد** » هو العامل الأساسى فى موقف تركيا من حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وفى موقفها من اسرائيل ودعمها لمصر ، فقد أخذت موقف العرب من حلف بغداد بعين الاعتبار فى تلك المواقف . أما رد الفعل العربى نحو حلف بغداد فقد أثر لا شك على سياسة تركيا تجاه اسرائيل .

٤ - بداية الستينات :

بعد أزمة سوريا عام ١٩٥٧ وأزمة العراق عام ١٩٥٨ واجهت السياسة الخارجية التركية سلسلة من المشاكل فى الفترة التى امتدت حتى عام ١٩٦٥ . ومنذ عام ١٩٥٩ عاشت السياسة الداخلية بعض التوترات ، وكانت أكثر المشاكل جدية بعد ثورة ١٩٦٠ هى قضية قبرص وذلك منذ نهاية ١٩٦٣ . وبالطبع أدت هذه التطورات إلى توجيه اهتمام تركيا نحو شئونها الخاصة . لذا لم تهتم كثيرا بقضية فلسطين واسرائيل ، وحافظت فى نفس الوقت على السياسة التى اتبعتها قبل ١٩٦٠ بصورة شبه كاملة .

وعلى كل حال يجب ايضاح النقطة التالية : مع ان تركيا فى هذه الفترة لم تكن مؤثرة فى القضية الفلسطينية فانها اهتمت عن قرب بمصير اللاجئين الفلسطينيين . واستجابت تركيا لمختلف نداءات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، ومنذ البداية لم تتهرب من الاسهام فى الوكالة ضمن امكاناتها الاقتصادية . وازدادت مساهمة تركيا مع ازدياد حاجات الوكالة ، ويسهل ملاحظة ذلك من التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة .

هذا وقد ألقى وزير الخارجية فريدون جمال اركين Ferdun Cemal Ergin كلمة فى الجمعيـة العامة للامم المتحدة فى ١٩٦٥/١/٢٥ ذكر فيها ان بلاده ، بسبب موقعها الجغرافى ، تهتم عن قرب بتطورات الشرق الأوسط ، وان اقامة علاقات صداقة مع الأقطار العربية وأقطار المغرب الكبير ، أصبحت حجر الزاوية فى

سياستها الخارجية [٢٧] . وأضــاف الوزير مايلى بالنسـبة للاجئين الفلسـطينيين :
« ينظر الأتراك بعين العطف إلى اللاجئين الفلسطينيين ويشعرون بالالم لوضعهم المأساوى . ان الوفد التركى على قناعة بأنه يجب عدم ترك الوضع الناشىء عن هذه القضية دون حل . ان تركيا تعتبر هذه المشكلة عامل عدم استقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، وتشعر بالقلق لأن استمرار الوضع ستترتب عليه نتائج خطيرة . ويجب على الامم المتحدة ان تولى اهتمامـا كبيرا حتى تحل هذه المشكلــة وفــق قـواعــد الحــق والعدل » [٢٨] .

ومع ان الوزير لم يذكر ذلك صراحة فإنه كان يؤكد ان قضية اللاجئين ليست مسألة « **انسانية** » فحسب ، بل هى أيضا لب المشاكل فى الشرق الأوسط . ويبدو ذلك واضحاً من قوله ان قضية اللاجئين يمكن ان تسفر عن « **نتائج خطيرة** » ، وكذلك من رغبته فى لفت نظر الأمم المتحدة لذلك .

وفى هذه الفترة تشكلت حكومة جديدة وألقى وزير الخارجية فى الحكومة الجديدة حسن أسعد أيشيق Hasan Esat Işik خطاباً فى الجمعية العامة فى جلستها المنعقدة فى ١٩٦٥/٩/٣٠ فذكر قضية اللاجئين الفلسطينيين كواحد من الموضوعات الباقية دون حل ، وأضاف أن هذه القضية « **التى تحمل بعداً سياسياً بقدر ماتحمله من بعد انسانى** » تؤثر سلبياً على الاستقرار فى الشرق الأوسط [٢٩] .

وذكر الوزير موضوع اسرائيل مرة اخرى فى تصريح أدلى به فى انقرة للصحفيين التونسيين فى ١٩٦٥/٣/٢٦ فقال ان علاقات بلاده باسرائيل لن تتطور باتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية . وأضاف ان علاقات تركيا باسرائيل طبيعية كعلاقاتها بالدول الاخرى [٣٠] .

ويظهر هذا كله ان تركيا فى علاقاتها مع الدول العربية كانت تتهرب من بيان سياستها نحو اسرائيل بشكل صريح . ويعود ذلك دون شك إلى رغبتها فى عدم تعكير صفو علاقاتها مع الدول العربية ، وكذلك إلى رغبتها فى المحافظة على علاقات مع اسرائيل على مستوى معين . أما وصف الوزير علاقات بـلاده باسرائيل

بأنهـا « طبيعية كما هى مع الدول الاخرى » فهو غريب . اذ بذلت تركيا جهودها للانفتاح على العالم العربى بعد عام ١٩٦٠ ولكنها لم تحدث تغييراً جذرياً فى سياستها نحو اسرائيل ، وأدى ذلك إلى عدم اطمئنان العالم العربى . هذا وقد أفضى وزير الخارجية السورى حسان مريود بتصريح لوكالة الاناضول للانباء شبه الرسمية فى ١٩٦٥/٦/٢٨ قال فيه : « **ان موقفنا مرتبط بعلاقات تركيا باسرائيل اذا اصرت تركيا على اعطاء هذه العلاقات شكلا صادقا فسيكون من الصعب انشاء العلاقات المنشودة مع تركيا** »[٣١] . ان قصـد الوزير السـورى مـن كلمـة « **صادق** » كان يعنى تخفيض تركيا لعلاقاتها مع اسرائيل إلى درجـة علاقـات العـرب معها ، وكان ذلـك دون ريب طلبا « **اساسيا** » إلى حد أن تركيا لم تستطع ان تفعل ذلك .

واذا اعتبرنا موقف سوريا التى كانت فى حال نزاع دائم مع تركيا ، عنيفاً فان موقف بقية الأقطار العربية ، وعلى رأسها مصر ، كان من نفس النوعية أو يختلف قليلاً .

ونلاحظ ان هذا الوضع قد انعكس على أزمة قبرص بين تركيا واليونان فى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . فقد بقيت تركيا وحدها فى هذه الأزمة دون وقوف العرب إلى جانبها .

فبينما كان مكاريوس والقبارصة اليونـان يذبحون الأتـراك المسلمين كانت الأقطـار العربية غير المنحـازة تساند مكاريوس الأسقف « **المسيحى** » غير المنحاز ، وأحدث ذلك أضراراً كثيرة فى عواطف الشعب التركى نحو العرب . إذ إن اخواننا العرب الذين نشدوا مساعدة تركيا فى قضية اسرائيل لم يساندوا الاتراك المسلمين فى قبرص . ويجب عدم نسيان هذه النقطة المهمة من قبَل من يوجهون النقد لسياسة تركيا نحو اسرائيل فى تلك السنوات . وان المذابح التى ارتكبها القبارصة اليونانيون عامى ٦٣ و ١٩٦٤ تشكل بالنسبة للشعب التركى أشد الذكريات مرارة .

ومع ذلك ، فان تركيا اعتقاداً منها بعدم توضيح القضية القبرصية « **للدول غير المنحازة** » خاصة ، فقد قامت بارسال « **بعثات نوايا حسنة** » إلى كل من دول الشرق الأوسط ودول شرق افريقيا وغربها ،[٣٢] وكذلك إلى دول امريكا اللاتينية بغية ايضاح هذه القضية فى مطلع ١٩٦٥ .

ويمكن مناقشة الحد الذى نجحت فيه هذه الوفود أو الحد الذى تفهم فيه المسئولون فى البلدان التى تمت زيارتها الايضاحات التى قدمتها الوفود أثناء الزيارات . وبالنسبة لكل من هذين الوضعين هناك أسباب لا أرى داعيا لايضاحها .

ولوحظ ان الموضوع لم يفهم من قبل مسئولى الدول التى تمت زيارتها وذلك أثناء مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (٣٣) . فأثناء المداولات ، سواء فى اللجنة السياسية أو فى الجمعية العامة ، لم يؤيد أى قطر عربى وجهة النظر التركية ، وكان عدد الوفود العربية أربعة عشر (بما فيها اليمن) . وهنا تجدر الاشارة إلى ان الجزائر أيضاً عارضت وجهة النظر التركية . وكانت النتيجة هى مساندة الأقطار العربية لقرار الجمعية العامة فى ١٩٦٥/١٢/١٧ الذى يعيق حق تركيا فى التدخل فى قبرص بالرغم من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ (وقعت هذه الاتفاقية كل من اليونان وانجلترا وتركيا) . ولم يدل أى قطر عربى بصوته لصالح تركيا ، وصوتت مصر وسوريا ولبنان ضد تركيا ولم تشترك المملكة العربية السعودية فى التصويت ، وامتنعت بقية الدول العربية عن التصويت (٣٤) . وكأن الدول العربية الممتنعة عن التصويت كانت تدافع بهذه الطريقة عن قضية المسلمين الأتراك .

وكانت نتيجة التصويت سبباً فى حالة فزع انتابت الحكومة التركية . والكاتب - الذى كانت له علاقات حميمة بالحكومة فى تلك الفترة - يذكر جيدا تلك الأيام . واعتباراً من عام ١٩٦٦ يلاحظ ان تركيا ، نتيجة لذلك ، قد اولت اهتماما خاصا لموضوع تطوير علاقاتها بالدول العربية . وبذلت تركيا جهودها لتطوير علاقاتها مع الدول العربية دون ان تجعل علاقاتها باسرائيل موضوع بحث . وبالطبع اولت جل اهتمامها لمسألة تطوير علاقاتها بمصر التى برزت فى الشرق الاوسط كزعيمة للعالم العربى . وامتدح السيد عباس الشافعى سفير الجمهورية العربية المتحدة فى تصريح له لاذاعة انقرة فى ١٩٦٦/٣/١٢ الصداقة العربية - التركية وقال انه يجب تطوير هذا « **التعايش** » البعيد المدى (٣٥) . وتعبير التعايش الذى استعمله السفير يدعو إلى الانتباه فالعلاقات المصرية - التركية بالنسبة له هى « **تعايش** » بين نظامين مختلفين ، كما انه يجب ازالة هذا الاختلاف من أجل تطوير العلاقات بين البلدين .

ويفهم ان تركيا قد عقدت العزم على اتخاذ بعض الخطوات لازالة هذا الاختلاف ، فقد تم توقيع اتفاقية اعتماد جديد فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٦ بين تركيا وجمهورية مصر العربية ، نص على ان تشترى تركيا من مصر القطن والحرير الصناعى والاسمنت والفوسفات ومواد خام كيميائية مقابل بيعها النحاس والتبغ والصوف والمنسوجات والاغنام (٣٦) .

وعقب التوقيع على هذه الاتفاقية قام الأمين العام للخارجية التركية خلوق بايولكان Haluk Bayulken بزيارة مصر واستقبلة الرئيس عبدالناصر فى ١٧ مارس / اذار . وذكر فى المصادر التركية أن الاجتماعات جرت فى « جو ودى » وانه تم بحث المشاكل المهمة والعلاقات العربية – التركية ومواضيع اخرى تتصل بتلك العلاقات (٣٧) .

وفى ايلول / سبتمبر ١٩٦١ انسحبت سوريا من الجمهورية العربية المتحدة واصبحت دولة مستقلة وكانت تركيا أول دولة تعترف بها . فبادرت مصر بقطع العلاقات البلوماسية معها . واستمر الوضع كذلك حتى كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ حيث اعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وبذلك كان البلدان يبثان النشاط فى علاقاتهما المتبادلة .

وشهد عام ١٩٦٦ تطورات فى العلاقات التركية – العراقية . ولوحظ ان حزب البعث العراقى قد اقترب من تركيا بسبب القضية الكردية بصفة خاصة . وفى الأصل استمر العراق فى بذل جهوده للتقرب من تركيا وذلك منذ صيف ١٩٦٥ . وأدلى د. عبدالرحمن البزاز ، وزير الخارجية العراقى ، بتصريح خاص لصحيفة ديلى نيوز الصادرة فى انقرة فى ١٩٦٦/٣/١٧ قال فيه ان العلاقات بين بلاده وتركيا تتطور لحسن الحظ ، وان بلاده ستستمر فى سياسة الصداقة مع تركيا ، وسيبذل كل جهد لتقوية هذه العلاقات بين البلدين « الشقيقين المسلمين » (٣٨) .

وذكر الفريق عبدالرحمن عارف فى تصريح لصحيفة يومية تصدر فى بغداد انه لا توجد مشاكل بين تركيا والعراق وان العلاقات بينهما فى طريقها إلى التحسن بعد الزيارات التى تقررت بين زعيمى البلدين (٣٩) .

وبالرغم من هذه التطورات لم تظهر العلاقات التركية – السورية نمواً يوازى هذه التطورات . ويعود هذا إلى قيام الحكومة السورية بتأميم ممتلكات المواطنين

الأتراك الموجودة فى سوريا ، وإلى النزاع الذى نشأ بسبب ذلك . كما أن قيام سوريا بتحديد استعمال المواطنين الأتراك لأراضيهم فى سوريا كان سبباً أخر للنزاع . وفى النهاية قامت تركيا وسوريا بتوقيع «اتفاقية حدود» بينهما بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٦٦ . وهكذا تم التوصل إلى حل للمسألة ولو أن هذا الحل كان مؤقتا (٤٠) ولكن هذه الاتفاقية لم تمنع من ظهور صعوبات جديدة بين البلدين .

وكما سبق أن أوضحنا فى قسم العلاقات التركية - العربية فإن اقتراب تركيا من الاقطار العربية قد أصبح ممكنا بفضل حزب العدالة الذى وصل إلى الحكم فى اكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٥ وإلى سياسة الحكومة التى شكلها رئيس الحزب سليمان دميريل .

وكانت علاقات تركيا باسرائيل تشكل موضوعاً مهما فى هذا السياسة الجديدة . فقد ذكر السيد جاغليانجل ، وزير خارجية تركيا فى تصريح أدلى به فى طهران بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ : « إن علاقات تركيا الطبيعية باسرائيل لن تتطور ضد الدول العربية » (٤١) . أى أن تركيا لم تكن على وشك إحداث أى تغيير فى سياستها نحو اسرائيل . وكما كان الحال زمن الحكومات السابقة ، فإن حكومة حزب العدالة كانت تبذل جهودها لتطوير علاقاتها مع العالم العربى مع المحافظة على علاقات «طبيعية» مع اسرائيل . وتم عقد اجتماع فى بيروت بتاريخ ٢٦ /٥/١٩٦٦ . لبحث موضوع تطوير علاقات تركيا مع العالم العربى برئاسة وزير الخارجية احسان صبرى جاغليا نجل (Ihsan Sabri Çaglayangil) وبمشاركة سفراء تركيا فى الشرق الاوسط . وتم فى هذا الاجتماع بحث سياسة تركيا نحو العرب بمختلف تفاصيلها .

وشئ آخر لفت الانظار فى صيف عام ١٩٦٦ وهو تسجيل العلاقات بين تركيا والعراق تطورا سريعا . أدت زيارة رئيس وزراء العراق عبد الرحمن البزاز فى ١٩٦٦/٧/٣ . التى استمرت سبعة أيام ، إلى مساندة العراق لتركيا فى قضية قبرص . وأكد سليمان دميريل رئيس وزراء تركيا ، فى البيان المشترك الصادر فى نهاية الزيارة تعاطف حكومته وتفهمها لمحنة اللاجئين الفلسطينيين العرب (٤٢) .

كما أن وزير الخارجية جاغليانجل فى خطابه فى ٢٦ /٩/ ١٩٦٦ فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ألقى مزيداً من الضوء على وجهة النظر التركية فى

القضية الفلسطينية حيث قال : «إن المسألة الفلسطينية تمنع اقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط وهى سبب وقوع سباق خطير فى التسلح . كما يعيش أكثر من مليون لاجئ فى أوضاع خطيرة يرثى لها ، كما أن هذا الوضع يعيق التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الشرق الأوسط . ويستمر هذا الوضع بجميع جوانبه السياسية والانسانية بانتظار حل يتفق مع القانون والعدالة » (٤٣) .

وفى صيف عام ١٩٦٦ وبينما كانت تركيا تعطى دفعاً جديداً لعلاقاتها مع الاقطار العربية وبالرغم من تأكيدها للجانب « السياسى » للقضية الفلسطينية ، كانت تتهرب من توجيه اللوم لاسرائيل بصراحة ، وبالرغم من ذلك فإن العبارات التى استعملها جاغليانجل تحمل طبيعة أكثر حزما من تلك العبارات التى كانت تصدر عن الحكومة التركية فى السابق .

٥ - تركيا والحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٦٧ :

كانت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ أو « حرب الايام الستة » فرصة عظيمة لتركيا لتطوير علاقاتها بالدول العربية . وأبدت تركيا الدقة فى حسن استغلال هذه الفرصة . وقوبل موقف تركيا هذا بالامتنان من جانب الدول العربية .

وبالرغم من ذلك فإن موقف تركيا من اسرائيل كان مختلفاً . فبينما كانت تركيا تعطى جل اهتمامها للعرب ، كانت تتهرب فى نفس الوقت من اتخاذ موقف عنيف بصورة واضحة ضد اسرائيل . وقد وجهت اللوم على الأغلب بعبارات غامضة . لذا فإن تركيا قد استنكفت عن ابداء وجهة نظرها حول أسباب الحرب وعلى من تقع مسئوليتها ، ومن بدأ الحرب . ومقابل ذلك اتخذت تركيا موقفاً أكثر وضوحا نحو نتيجة الحرب واتخذت موقفا صريحا ضد المنافع التى أرادت اسرائيل الحصول عليها من الحرب .

ومن المعروف أن أحداث حرب ١٩٦٧ قد بدأت بمعركة جوية بين الطائرات السورية والاسرائيلية فى شهر نيسان / ابريل من نفس العام . وفى هذه الواقعة منيت القوات الجوية السورية ، بخسائر فادحة وأدت إلى حدوث توتر شديد فى المنطقة . وكان جودت صوناى ، رئيس الجمهورية ، يزور امريكا فى تلك الفترة . وقد قيم علاقات تركيا بالدول العربية واسرائيل فى كلمة ألقـاها فى واشنطن فى الرابع

من نيسان / ابريل فى نادى الصحافة الوطنى على النحو التالى : « **لقد صوتت تركيا ضد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين . ولدى تأسيس دولة اسرائيل اعترفت بها وأقامت معها علاقات دبلوماسية . وتستمر علاقاتنا المنتظمة مع اسرائيل . ولكن يجب عدم نسيان أن تركيا تولى اهمية كبرى لعلاقاتها مع الأقطار العربية التى تربطها معها روابط تاريخية . ولن نرغب أبدا فى أن تؤثر علاقاتنا باسرائيل تأثيرا سلبيا على علاقتنا بالاقطار العربية** »(٤٤).

وقال الرئيس صوناى فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى العاشر من ابريل / نيسان رداً على أحد الاسئلة الموجهة إليه عقب التوتر الذى حدث نتيجة لاشتباك الطائرات السورية والاسرائيلية فى السابع من نفس الشهر : « **تولى تركيا اهمية كبرى للسلام والاستقرار فى منطقتها . ولذا فهى تراقب بقلق الاجراءات التى يمكن أن تهدد السلام فى المنطقة** »(٤٥).

ويلاحظ أن الرئيس صوناى لم يحمل أحداً المسئولية بشأن التوتر واكتفى بمجرد بيان للأهمية التى توليها تركيا لمسألة المحافظة على السلام .

وفى أعقاب زيادة التوتر بين اسرائيل ومصر فى نهاية شهر آيار / مايو وبعد تصلب موقف عبد الناصر بمرور الزمن قامت الحكومة التركية بتقييم الموقف فى مجلس الأمن القومى أولاً ومن ثم فى مجلس الوزراء ، ونشرت بياناً فى ٢٧ آيار / مايو جاء فيه : « **إن الحكومة التركية كعادتها دائما على قناعة هذه المرة بوجوب الاعتماد على ميثاق الأمم المتحدة والحق والعدل فى مطالعة الموقف . وفى هذه الاثناء تأخذ حكومتنا بنظر الاعتبار العلاقات الوثيقة بين تركيا والاقطار العربية فى اطار علاقات الصداقة التى تربط تركيا بجاراتها** »(٤٦) . وبهذا التعبير كانت الحكومة التركية تظهر موقفاً « محايدا» نوعا ما دون التطرق إلى قضية من المُحق ومن المخطئ فى هذا التوتر ودون ذكر أية دولة بالاسم . وكانت تميل بشكل ملحوظ إلى الجانب العربى مع المحافظة على الحياد ، آخذة بعين الاعتبار علاقاتها الوثيقة بالأقطار العربية . وبيّن د. فاروق سوكان Faruk sukan ، وزير الخارجية التركية بالوكالة ، الوضع المحايد بشكل أكثر وضوحا فى بيان أدلى به فى مجلس الأمة التركى الكبير فى ٢٩ آيار / مايو قال فيه : « **وفقاً للادعاءات الإسرائيلية**

ازدادت حالات التسلل إلى اسرائيل من سوريا كما توسعت دائرة تلك الاعتداءات. وبالنسبة لادعاءات الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، فإن سوريا مقصرة فى واجباتها فى حوادث الحدود » [٤٧]. واضاف الوزير قائلا فى نفس البيان : « **هناك تطور آخر فى هذه الأزمة يغير جميع احتمالات الموقف ، وهو قيام الجمهورية العربية المتحدة باقفال خليج العقبة** » [٤٨] . وبهذا يكون قد بين المنعطف الذى وصلت إليه الأحداث نحو الحرب وكرر الوزير سوكان فى هذا المجال إن الصدامات فى المنطقة ليست فى صالح العرب ولا فى صالح إسرائيل .

وقبل الحرب بيومين ، قام الإتحاد السوفييتى بمحاولة لدى تركيا تحدوه الرغبة لكسبها إلى جانبه . وقال السفير السوفييتى أندرية سميرنوف للصحفين ، بعد مقابلة وزير الخارجية جاغليانجل فى ٣ حزيران / يونيه ، ما يلى : « **أوضحت للوزير أن إسرائيل قد قامت بأعمال معادية للدول العربية ، واننا ندعم الأقطار العربية ... اننا نؤيد الأقطار العربية فى هذا الموضوع .. وأوضح لنا وزير خارجيتكم مواقف حكومته بهذا الشأن . وجرت مقابلتنا فى جو اتسم بالتفاهم** » [٤٩] . ويلاحظ أن السفير السوفييتى سميرنوف ذكر ان بلاده تساند الأقطار العربية ولم يذكر ان بلاده وتركيا تشتركان فى وجهة النظر نفسها ، وبالعكس من ذلك يقول ان وزير خارجية تركيا قد بيّن موقف حكومته . ومن المعروف ان تعبير « جو اتسم بالتفاهم » يفيد فى العرف الدبلوماسى وضع وجهات النظر المختلفة على بساط البحث . وهكذا كانت تركيا تبدو عازمة على الاستمرار فى موقفها المحايد .

وعلى كل حال فبعد بدء الحرب بعدوان اسرائيل فى صباح الخامس من حزيران / يونيه ، بدا الموقف التركى يظهر انحيازاً أكبر نحو العرب بالرغم من أن تركيا لم تظهر مجابهتها لاسرائيل علناً . وظهر ذلك بوضوح بشأن القواعد العسكرية الأمريكية فى تركيا . ولدى اندلاع الحرب أظهرت الدول العربية مخاوفها من استعمال امريكا المناصرة لإسرائيل قواعدها فى تركيا لمساعدة إسرائيل . ومنذ اللحظة الأولى أظهرت الحكومة التركية تصرفاً اتسم بالصراحة الشديدة والحزم ، وتطرق وزير الخارجية جاغليانجل اثناء جلسة لمجلس الشيوخ التركى فى السادس من حزيران / يونيه قال فيها : « **لايمكن استعمال المؤسسات القائمة وفق**

المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسى بما لا يتفق مع رغبة الحكومة التركية وذلك بتطبيق مبدأ الأمر الواقع » (٥٠) . وكان « الأمر الواقع » فى هذا المجال هو احتمال استعمال امريكا هذه القواعد دون اعلام تركيا . فكان وزير الخارجية التركى يقدم ضمانات أكيدة لعدم حدوث ذلك .

ومع هذا أبدى حزب الشعب المعارض مخاوفه من استعمال امريكا للقواعد وذلك بسبب ميل حكومة حزب العدالة للغرب . واصبح هذا موضوع مناقشة فى مجلس الأمة فى جلسته المنعقدة فى ٨ حزيران / يونيه حيث ابدى حزب المعارضة مخاوفه مرة أخرى . وقال وزير الخارجية ردا على تلك المخاوف : « **أن هذه قواعد ومنشآت مشتركة وأن استعمالها بشكل يتعارض مع مصالح تركيا وسياستها ليس موضوع بحث ، ولا توجد قوة يمكن أن تفرض رأيها على ارادة الحكومة** » (٥١) . وبالرغم من ذلك ظهرت بعض الأقاويل ، خاصة بعد هزيمة العرب فى هذه الحرب ، مفادها أن الطائرات الامريكية التى قامت من قاعدة انجرلك (اضنه) قد اشتركت فى الهجوم على العرب . وبناء على ذلك قامت السفارة التركية فى دمشق بتكذيب هذه الاقاويل وجاء فى البيان الصادر من اذاعة دمشق مايلى : « **ان اشتراك الطائرات الامريكية الموجودة فى هذه القاعدة فى العدوان على العرب سيتعارض مع السيادة التركية ومع الموقف الذى اتخذته تركيا نحو الاقطار العربية فى ازمة الشرق الاوسط** » (٥٢) .

ويذكر أنه قيل إن الطائرات الاسرائيلية التى هاجمت المطارات المصرية فى الخامس من حزيران / يونيه قد قامت من حاملات الطائرات الامريكية فى شرق البحر الابيض المتوسط ، ولكن لوحظ أن هذه الادعاءات لا تمت للحقيقة بأية صلة .

وأثناء الحرب طالبت تركيا بوقف القتال فى اطار قرارات الأمم المتحدة ، ولا شك أن هذا الموقف كان فى صالح العرب . لكن تركيا لم تقم بشجب صريح لاسرائيل ، حتى أن وزير الخارجية جاغليانجل قد أدلى بتصريح فى العاشر من حزيران / يونيه قال فيه : « **إننا نشاهد ببالغ الأسى عدم التقيد بقرارات وقف القتال الصادرة عن مجلس الأمن الدولى وخاصة استمرار القتال فى القطاع السورى - الاسرائيلى** » (٥٣) . علماً بأن

اسرائيل هى التى كانت مستمرة فى الأعمال الحربية ضد سوريا بالرغم من مناشدة مجلس الأمن لوقف القتال ، لكن وزير خارجية تركيا كان يتهرب من هذه النقطة .

وبالرغم من مراعاة تركيا باتباع سياسة «الحياد» بهذه الطريقة فقد حاولت أن تعبر عن صداقتها للعرب فى كل فرصة . لذا قامت تركيا فور انتهاء الحرب بتقديم المساعدات الغذائية والعينية إلى كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن بقصد اظهار صداقتها للعرب . أما قيمة تلك المساعدات التى قدمت عن طريق الهلال الاحمر التركى فهى : « ٢٥٠٠٠ دولار للاردن ، ١٥٠٠٠٠ دولار للجمهورية العربية المتحدة ، و١٠٠٠٠٠ دولار لسوريا » (٥٤) .

وأود أن أسجل هنا أنه جرت مظاهرات فى تركيا اثناء حرب ١٩٦٧ لصالح الاقطار العربية .

ولم تتوان تركيا عن ايضاح موقفها فور انتهاء الحرب تجاه الوضع الطارئ فى الشرق الأوسط . وكان من الواضح أن الحرب لم تنته لصالح العرب ، وأن اسرائيل قد حصلت على مكاسب كبيرة من حيث الارض . أى أن موازين القوى فى الشرق الاوسط قد تغيرت بصورة جذرية . وكان أول رد فعل يصدر عن تركيا حول هذه النقطة ، جاء على لسان وزير الخارجية جاغليانجل فى تصريح أدلى به فى العاشر من حزيران / يونيه : « **إننا نقف ضد اكتساب الارض أو تقوية موقف أى طرف باستعمال القوة** » (٥٥) . ويعنى ذلك أن تركيا لا تعترف باكتساب الأرض وتود العودة إلي الوضع السابق بالنسبة للحدود ، يضاف إلى ذلك أن تركيا كانت أيضاً ضد «تقوية مركز أى طرف» عن طريق اكتساب الأراضى ، اى ان تركيا ترفض استعمال الاراضى المحتلة كوسيلة للضغط السياسى . ولا شك أن هذا الموقف كان يصدر عن تركيا لأول مرة . وهذا الموقف الحازم الذى اتخذته تركيا بعد الحرب مباشرة استمر إلى يومنا هذا .

وقام جاغليانجل ، وزير الخارجية ، بايضاح وجهة نظر حكومته فى مجلس وزراء حلف شمال الاطلسى فى ١٣ حزيران / يونيه فقال : « **ليس من المقبول اللجوء إلى القوة لحل الخلافات والحصول علي مكاسب سياسية ، إن تركيا التى تعطى أهمية كبرى لتحقيق سلام قائم على الحق فى الشرق الأوسط تأخذ بنظر الاعتبار علاقاتها الحميمة والوطيدة**

مع الاقطار العربية فى تتبعها للاحداث، وهى على ثقة أن هذه العلاقات الوثيقة ستكون مفيدة فى إقامة السلام والهدوء فى المنطقة »(٥٦).

وكرر جاغليانجل وجهة النظر نفسها فى تصريح أدلى به للصحفيين اثناء سفره إلى الأمم المتحدة فقال : « ان تركيا لا تحبذ على الاطلاق ضم الاراضى باستعمال القوة . كما أن تركيا لم تدعم الحصول على مكاسب سياسية باستعمال القوة » (٥٧) . وبهذه الكلمات أتى الوزير بعنصر جديد فى السياسة التركية ، فتركيا تقف ضد استعمال الاراضى المستولى عليها بالقوة ليس فقط لتأمين موقع سياسى ولكن لتأمين «سمعة سياسية» ايضا .

ويلاحظ أن رد الفعل التركى تجاه اسرائيل ، بعد هزيمة العرب فى الحرب ، قد اشتد إلى حد كبير ، كما أن تركيا وضعت ثقلها بالكامل تقريبا مع العرب . ويلاحظ ذلك بوضوح فى الخطاب الذى ألقاه جاغليانجل فى الجمعية العامة فى ٢٢ حزيران / يونيه فتطرق إلى العلاقات العربية - التركية قائلاً : « هناك روابط تاريخية وثقافية تربطنا بالأقطار العربية » ، ثم أوضح أن ميثاق الأمم المتحدة يضمن استقلال الدول الاعضاء وسلامة أراضيها وعلى حل الخلافات بالطرق السلمية ، وأضاف قائلا : « إن ميثاق الأمم المتحدة يقضى بعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى مع اهداف الأمم المتحدة » وتابع خطابه قائلا : « إن الحكومة التركية تحبذ احترام هذه المبادئ ، وقد بينت أنها لا تقبل الحصول على الأرض باستعمال القوة ، لذا يجب على الجمعية العامة أن تصر على انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها » (٥٨) . ثم تطرق إلى القدس واللاجئين فقال : « تقع الآن مسئولية جسيمة على كاهل الحكومة الاسرائيلية فعليها أن تتجنب احداث أمر واقع . وعليها ألا تحدث أمرا واقعا فى القدس بصفة خاصة . وأود أن أذكر الحكومة الاسرائيلية هنا على وجه الخصوص بالرابطة القوية التى أظهرها الشعب التركى نحو الاماكن المقدسة فى المدينة . وعلى حكومة اسرائيل ان تطبق قرارات مجلس الأمن الداعية إلى ضمان رفاهية وسلامة سكان المناطق التى تشهد عمليات عسكرية ،

وعلى جميع الأطراف ان تظهر احترامها لقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف القتال » (٥٩) .

وهكذا جعلت تركيا بعد حرب ١٩٦٧ موقفها تجاه اسرائيل اكثر وضوحا . الا أن بيانات الحكومة التركية تخلو من توجيه اللوم والاتهام لإسرائيل . ولكن الحكومة التركية التى كانت تتهرب من ذكر اسرائيل بالاسم قبل الحرب بدأت توجه ملاحظاتها لإسرائيل ولو كان ذلك باستعمال تعابير غير صارمة ، لكنها لم تتهرب من ان تبين بشكل واضح انها ترفض الوضع الذى اوجدته اسرائيل . وكل هذا يشكل مرحلة مهمة فى سياستها تجاه اسرائيل .

أما موقف تركيا من القدس الشريف فلم يقف عند هذا الحد . ففى اواخر حزيران / يونيه قامت اسرائيل باصدار عدد من القرارات ألحقت بموجبها القدس الشرقية بالادارة الاسرائيلية بقصد جعلها جزءا من اسرائيل . وبناءاً على ذلك وافقت الجمعية العامة فى ٤ تموز / يوليه على مشروع قرار مقدم من الباكستان ونال دعم تركيا وغينيا ومالى وايران . وهو القرار رقم (ES - V) ٢٢٥٣ (٦٠) . والقرار يؤكد عدم نفاذ مفعول القرار الاسرائيلى بشأن القدس ويطلب منها التراجع عن قرارها .

وبالنسبة لمشاريع القرارات التى بحثت فى الجمعية العامة ولم تحصل على الاغلبية اللازمة لإقرارها ، فان تركيا قد صوتت بصفة عامة إلى جانب العرب . وبهذا ابتعدت تركيا عن الاقطار الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانيا وأيدت الدول العربية وتعاونت مع الدول غير المنحازة . فتركيا صوتت إلى جانب العرب على مشروع قرار يطلب من اسرائيل الانسحـاب إلى حدود ماقبل حرب ١٩٦٧ ، أما الولايات المتحدة والدول الغربية فقد صوتت ضد هذا المشروع (٦١) .

ودافعت تركيا عن وجهات النظر هذه ليس فقط داخل حلف الاطلسى ولكن فى المجلس الأوربى ايضا . وتحدث مندوب تركيا ، النائب عن حزب العدالة ، ارتغرل اقجه Ertugrul AKCA ، فى اجتماع المجلس فى ٤ تموز اثناء مناقشات أزمة الشرق الأوسط فقال : « **هناك ضرورة لإفهام اسرائيل بوجوب انسحابها دون قيد أو شرط من الاراضى التى احتلتها باستعمال القوة ، ونود ان يكون معروفا اننا نقف بحزم ضد ضم الاراضى**

بالقوة .. ويمكن حل مشاكل الشرق الأوسط باجراء مباحثات يسودها حسن النية من الطرفين » (٦٢) . وهنا يجب تأكيد نقطة أخرى تتعلق بهذه الكلمات . فبمقابل التفكير بالانتقام الذى ساد الاقطار العربية فى تلك الفترة كانت تركيا تحبذ دائما حل مسائل الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات . لذا كان الموقف التركى متعارضا مع الموقف المتصلب الذى ساد العالم العربى . فى حين كانت الأقطار العربية تضع الصدام مع اسرائيل فى اعتباراتها دائماً خلال الأعوام التى تلت تلك الحرب .

وذهبت تركيا إلى أبعد من ذلك ، فقد دأبت فى ذلك الوقت على التهرب من اتخاذ موقف موازٍ لموقف الولايات المتحدة أثناء حرب ٦٧ حيث اتخذت موقفا قريبا من الموقف العربى ، ولم تقبل عرض الولايات المتحدة بخصوص تولى مصالح الأخيرة مع الدول العربية التى قطعت علاقاتها السياسية معها . وهنا يمكن الاشارة إلى رفض تركيا عرض الولايات المتحدة القاضى برعاية مصالحها مع العراق (٦٣) .

وبعد ذلك استمرت تركيا فى التقيد بدقة بالابتعاد عن أى تصرف يمكن ان يجلب رد فعل عربيا . فعندما أعلنت أمريكا فى كانون الثانى / يناير ١٩٦٨ عن تشكيل حلف يضم تركيا وايران وباكستان والسعودية لتأمين الدفاع عن منطقة الخليج ، وذلك لملء الفراغ الذى قد يحدث بسبب انسحاب بريطانيا من شرق السويس ، قوبل الاعلان برد فعل معاكس ، ونشرت وزارة الخارجية التركية بيانا فى الحال اوضحت فيه انه لاعلم لها بذلك ، وان تركيا لاترغب فى ان تعيش تجربة حلف بغداد مرة أخرى (٦٤) . وكذلك حدث فى اكتوبر / تشرين الاول ١٩٦٨ ان طلب حلف شمال الأطلسى اجراء مناوراته العسكرية المسماة « اكسبويس الشرق » فى جنوب شرقى تركيا فلم توافق تركيا رغم اصرار القائد العام للحلف (٦٥) .

ولا شك ان هذا الموقف التركى تجاه نتائج حرب ١٩٦٧ قد قوبل بالامتنان من قبل الكثير من الدول العربية ، فليبيا التى اوقفت تصدير النفط إلى كثير من الدول الغربية ، أعلنت فى ٢ تموز / يوليه انها ستصدر البترول إلى تركيا وفرنسا واليونان ... وغيرها من الدول الصديقة (٦٦) . وفى الايام الاولى للحرب ، عندما بدأ التفكير فى استعمال النفط كسلاح ضد الغرب خاصة اخذت تركيا مكانها بين الدول الصديقة .

وأدلى ابراهيم ماخوس ، وزير خارجية سوريا ، بتصريح فى ٢١ آب/ أغسطس امتدح فيه تركيا قائلا : « **ان مساندة تركيا للأمة العربية أثناء الأزمة الأخيرة ، سواء كان ذلك فى الأمم المتحدة أو خارجها ، قد قوبل بالتقدير والعرفان من قبل الشعب السورى وان صدى هذا الموقف المخلص سيفتح الآفاق لتعاون مثمر بين البلدين فى جميع المجالات** » (٦٧) . وأضاف ان مساندة تركيا للقضية العربية العادلة سيساهم فى ازالة آثار العدوان واعادة بناء السلام فى المنطقة . وقال الملك حسين اثناء زيارة قام بها لتركيا فى الفترة من ٥ إلى ١١ ايلول / سبتمبر : « **كانت الحكومة التركية والأمة التركية الأصيلة على رأس الحكومات والأمم التى وقفت إلى جانب الأمة العربية وشعوبها ، ومن واجبنا ان نشعر بأعمق مشاعر العرفان لهذا الموقف** » (٦٨) .

وفى البيان المشترك الذى صدر عقب الزيارة تم التأكيد على مبدأ عدم اغتصاب أو احتلال الاراضى بالقوة وعدم تحقيق مزايا سياسية عن طريق استعمال القوة ، وكذلك جلاء اسرائيل عن « جميع » الاراضى العربية المحتلة وتطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن القدس (٦٩) . وهناك مسألة تثير الانتباه فى هذا البيان المشترك وهو استبدال تعبير « السمعة السياسية » بتعبير آخر أوسع وأقوى وهو « المزايا السياسية » ، ولاينكر وجود فارق كبير بينهما .

وقال رئيس وزراء العراق ، طاهر يحيى ، فى مأدبة أقامها على شرف رئيس وزراء تركيا سليمان دميريل ، الذى قام بزيارة رسمية للعراق فى الفترة من ٢٠/١٠/١٩٦٧ : « **انكم ستشاهدون بأنفسكم مشاعر الشعب العراقى والأمة العربية بأسرها من امتنان وعرفان لموقف حكومتكم الرشيدة وللشعب التركى الصديق تجاه هذا العدوان الغاشم وبسبب دفاعكم عن حقوق الأمة العربية فى فلسطين** » (٧٠) .

وفى الكلمة الجوابية التى ألقاها دميريل استعمل تعبير « منافع اقتصادية » بدلا من « مزايا اقتصادية » ، فأعلن انه يقف ضد رغبة اسرائيل فى استعمال الاراضى المحتلة لتحقيق « منافع سياسية » ، إذ قال عن العلاقات العربية - التركية : « **ان التطور فى العلاقات التركية - العربية مازال فى طور البداية ويبشر بالامل . ومن الطبيعى ان تتوسع امكانات التعاون بيننا بزيادة اتصالاتنا وتثبيت مصالحنا المشتركة بطريقة أفضل وتعزيز القوة الاقتصادية لبلداننا وزيادة امكاناتها** » (٧١) .

ومن جهة أخرى عقد سفير الجمهورية العربية المتحدة فى تركيا ، عباس الشافعى ، مؤتمرا صحفيا فى أنقره فى ١٩٦٨/٢/١٨ أعرب فيه عن امتنان حكومته للمساندة التى قدمتها تركيا للقضية العربية خلال أزمة الشرق الأوسط الأخيرة (٧٢) .

وقال الرئيس الحبيب بورقيبة فى تصريح له فى شهر حزيران / يونيه ١٩٦٨ ان تركيا كانت أفضل من ساند الأقطار العربية فى الشرق الأوسط (٧٣) .

أما الأمير فهد بن عبدالعزيز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السعودى ، فقد قام بزيارة رسمية لتركيا وقال فى تصريح فى ١٩٦٨/٧/٢٩ أنهم لن ينسوا أبدا موقف تركيا الأخير تجاه القضية العربية (٧٤) .

وباختصار كانت أسس السياسة التركية بعد الخامس من حزيران هى :

١ – عدم اكتساب الأراضى باستعمال القوة .

٢ – عدم تأمين السمعة السياسية أو المزايا أو المنافع السياسية بنفس الشكل .

٣ – وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها .

٤ – وجوب تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس .

٥ – وأضيف بند خامس وهو : عدم استخدام مسألة الاستيلاء على الأراضى لفرض حل من جانب واحد .

وفى اطار هذه الأسس ساندت تركيا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ . ويمكننا القول إن تركيا ، منذ عام ١٩٦٨ ، قد بنت سياستها على قرار مجلس الأمن هذا . وأمام التفسيرات المختلفة للقرار لم تغير تركيا موقفها بشأن وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة . هذا وقد دارت مناقشات حول ضرورة انسحاب اسرائيل أولا من الأراضى المحتلة وفق القرار رقم ٢٤٢ ، أو انسحابها بعد تأمين « حدود آمنة ومعترف بها » ، لكن تركيا ، ودون الدخول فى التفاصيل ، قد دافعت عن مبدأ وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة .

وهكذا ، ومنذ عام ١٩٦٨ ، أصبح القرار رقم ٢٤٢ عنصرا أساسيا فى سياسة تركيا تجاه اسرائيل .

وبجانب هذه الأحداث ، ظهرت تطورات أخرى ، مهمة ومثيرة ، فى سياسة تركيا الخارجية وذلك منذ شهر تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ ، وكان على رأس تلك التطورات مسألة قبرص .

ففى صيف ١٩٦٧ فى وقت اشتدت فيه القضية العربية - الإسرائيلية ، بدأ توتر شديد يسود العلاقات بين تركيا واليونان بسبب مسألة قبرص ، ففى نيسان / ابريل ١٩٦٧ قام الجيش اليونانى بانقلاب عسكرى وأستولى على السلطة ، مما ادى إلى رد فعل شديد فى كل من أوربا واليونان . وكانت الفئة العسكرية الحاكمة « اليمينية » تتلقى المساعدة من أمريكا وحدها . وأرادت هذه الفئة ان تكسب عواطف الشعب اليونانى وذلك بإلحاق قبرص بأكملها باليونان ، وأدت نشاطاتها منذ أغسطس / آب ١٩٦٧ إلى توتر فى العلاقات بين تركيا واليونان . ولم تثمر مباحثات رئيسى وزراء البلدين ، التى استمرت يومين ، فى أيلول / سبتمبر عن نتيجة لأن هدف الحكومة العسكرية كان إرغام تركيا على قبول ضم جزيرة قبرص بأكملها إلى اليونان مقابل بعض التنازلات البسيطة ، ولم يكن من الممكن قبول مثل هذا الشىء . وهكذا ، وبعد قطع المباحثات قامت الحكومة العسكرية ، بقصد تطبيق سياسة الأمر الواقع فى قبرص وبشكل يتعارض مع الاتفاقيات الدولية ، بإرسال قوات إلى الجزيرة ، بلغ عددها فى فترة وجيزة ١٢ ألف جندى . وأمام تسليح الجزيرة لتحقيق الوحدة مع اليونان ، بدأت تركيا أيضا تتحرك وأخذت تبحث موضوع إرسال قوات إلى قبرص ، وكان ذلك فى نوفمبر / تشرين الثانى ، ومنح البرلمان صلاحيات كاملة للحكومة بهذا الشأن . وباختصار كاد البلدان ، تركيا واليونان ، يدخلان فى مصادمات عسكرية .

وأدى هذا الوضع إلى زيادة نشاط الأمم المتحدة وأصدقاء البلدين فى حلف شمال الأطلسى . وفى النهاية وافقت اليونان على سحب القوات الإضافية التى أرسلتها للجزيرة ، وكان عددها ١٢ ألف رجل . وهكذا بدأت مباحثات بين الطائفتين فى جزيرة قبرص من شهر حزيران / يونيه ١٩٦٨ ولاتزال مستمرة إلى الآن .

لاشك ان محاولة اليونان « الإمبريالية » هذه قد أثارت مخاوف جدية فى تركيا ، فأصبحت مسألة حماية استقلال الجزيرة أساس السياسة التركية . ذلك ان اليونان قامت بمحاولتين لوضع حد لاستقلال قبرص وضمها ، وكانت الأولى فى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والثانية عام ١٩٦٧ .

لذلك كانت تركيا تبذل جهوداً حثيثة فى عام ١٩٦٨ وبكل الوسائل لضمان المساندة الخارجية لها فى مسألة قبرص . ويلاحظ فى جميع البيانات المشتركة الصادرة فى ختام الزيارات المتبادلة بين تركيا والدول الأخرى وجود تأكيد للأسس المشار اليها أعلاه حول اسرائيل ، ومن ثم التطرق إلى مسألة قبرص . واستعملت عبارات تؤيد وجهة نظر تركيا [٧٥] . وهكذا تم وضع صلة بين احتلال اسرائيل للأراضى العربية ومحاولات اليونان ضم جزيرة قبرص اليها .

ان سياسة تركيا تجاه اسرائيل قد استمرت تقريبا إلى يومنا هذا فى اطار الأسس المبينة اعلاه ، وحتى بعد الانقلاب العسكرى فى ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ سجلت العلاقات التركية – العربية تقدما واضحا وكذلك بالنسبة لعلاقات تركيا مع العالم الاسلامى . وسنتطرق بعد قليل إلى هذه النقطة .

وفى اطار هذه التطورات بعد عام ١٩٨٠ رفضت حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان دميريل ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية ، كما رفضت طلب إسرائيل نقل البعثات الدبلوماسية من تل أبيب إلى القدس ، ولم تكتف بذلك بل خفضت مستوى التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل إلى درجة سكرتير ثانى ، علما بأن التمثيل الدبلوماسى استمر على مستوى القائم بالأعمال منذ ١٩٥٦ .

وبناءً على ضم اسرائيل للقدس الشرقية اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢/١١/ ١٩٨٠ قرارا بأغلبية ١١٨ صوتا ضد صوتين فقط (امريكا واسرائيل) وامتناع مندوبى ٢٣ قطرا عن التوصيت . واعتبر القرار رقم ١٢٢ جميع القرارات التى اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع الأراضى المحتلة لاغية ، وقد صوتت تركيا لصالح القرار .

ومن المعروف ان رد الفعل هذا وكذلك قرارات الأمم المتحدة ، لم يثبط عزم اسرائيل لانها كانت قد ضمنت وقوف الولايات المتحدة ، وليس الأمم المتحدة ، إلى جانبها . لذلك وبالرغم من قرار الأمم المتحدة المذكور اعلاه ، قامت اسرائيل ، بعد اغتيال أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، بضم مرتفعات الجولان فى ١٤ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨١ . وفى السابع عشر من نفس الشهر اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٤٩٧ الذى اعتبر قرار الضم لاغيا وفق القانون [٧٧] ، واتخذت الجمعية العامة فى نفس اليوم قرارا مماثلا بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل (امريكا واسرائيل) وامتناع ٢٠ مندوبا عن التصويت . وكانت تركيا ، التى لم

تعترف بضم هضبة الجولان ، من بين الدول المائة واحدى وعشرين التى صوتت لصالح القرار الذى يحمل رقم 36/226B (٧٨) .

٦ - منظمة المؤتمر الاسلامى وتركيا :

كما ان الحرب الاسرائيلية العربية عام ١٩٦٧ قد ادت إلى اقتراب تركيا من العالم العربى ، وأتاحت لها الفرصة لتحسين سمعتها فى الشرق الأوسط ، فقد أدت التطورات التى تلت الحريق الذى شب فى المسجد الأقصى بعد حرب حزيران بعامين تقريبا إلى اقتراب تركيا ، ليس فقط من العالم العربى ، ولكن من العالم الاسلامى أيضا . ففى اضرم مسيحى متعصب من استراليا النار فى المسجد الاقصى واستمر الحريق ثلاث ساعات . كان من الممكن ان يكون التقرب من العالم الاسلامى مفيدا ، وبالأخص فيما يتعلق بالقضية القبرصية التى كانت تزيد من ثقلها فى السياسة الخارجية التركية لان الصراع فى قبرص لم يكن مجرد صراع بين الأتراك واليونانين ، حيث كان على رأس الطائفة اليونانية رجل دين مسيحى يدير الصراع ، فالصراع كان مسيحيا - اسلاميا . وهكذا بدا لتركيا احتمال جديد للتخلص من العزلة التى وجدت نفسها فيها فى أواخر عام ١٩٦٥ فيما يخص قبرص .

وفى الواقع كانت تركيا تواجه صعوبة فيما يتعلق بهذا الموضوع . فبعد ثورة ٢٣ تموز / يوليه حدث تقارب مصرى - سعودى لفترة معينة وتبع ذلك تنافس بسبب عزم الرئيس عبدالناصر تصفية الملكية فى الشرق الأوسط . فمقابل مناداة عبدالناصر بالقومية العربية ، نادت السعودية بشعار الحلف الاسلامى ، مما جعل البلدين يواجه كل منهما الآخر . اما تركيا التى جعلت من التقارب مع العالم العربى عنصرا مهما فى سياستها الخارجية فقد بقيت متحفظة تجاه الحلف الاسلامى الذى نادت به السعودية . وكان المفهومان متناقضين ، فالاول يعتمد على القومية وبالذات على القومية العربية ، بينما يعتمد الثانى على العامل الدينى وينادى بوجود أمة اسلامية . لذا حاولت تركيا فى منتصف الستينات المحافظة على الحياد تجاه هذه المنافسة بين العروبة والاسلام .

وعلى كل حال فان الحرب العربية الاسرائيلية لعام ١٩٦٧ ، وعلى الاخص ، عدوان اسرائيل على مصر قد تسبب فى تقوية مشاعر القومية العربية فى العالم العربى باكمله ، وكما اوضحنا سابقا امتدح جميع الزعماء العرب ، أثناء الأزمة ،

موقف تركيا من القومية العربية ، وجرى الحديث عن « أمة عربية » وليس عن « شعوب عربية » وكأن العالم العربى قد أصبح أمة واحدة .

أما الحريق الذى نشب فى « **مدينة القدس** » فقد أدى إلى رد فعل عنيف فى العالم الاسلامى كله ، وبرزت إلى الوجود « قضية اسلامية » . والحقيقة ان حريق المسجد الاقصى قد ابرز مفهوم « الامة الاسلامية » فى مواجهة القومية العربية .

لم تعانِ تركيا بسبب التطورات الناجمة عن حرب ١٩٦٧ ، فقد كانت على الساحة تطورات اقليمية ناتجة عن السياسة الدولية وكانت ذات طبيعة سياسية محضة . وكانت المسألة بالنسبة لتركيا هى الوصول إلى قرار سياسى والتعامل مع الامور السياسية الخارجية .

لكن حريق المسجد الاقصى الذى أدى إلى غليان العالم الاسلامى كله وضع تركيا فى موقف حرج . فالحادث كان ذا طبيعة « دينية » ولم يكن له جانب سياسى . وينص دستور الجمهورية على كون الدولة « علمانية » ، أى ان سياسة الدولة لاتستند على « العامل الدينى » . وقد جعل هذا الوضع تركيا فى موقف صعب بعد أن رفعت أسهمها فى العالم العربى جراء حرب ١٩٦٧ . يضاف إلى ذلك ان بنية الدولة فى بعض البلاد العربية كانت ذات طبيعة دينية ، وادى ذلك إلى صعوبات فى علاقات تركيا بتلك الاقطار .

يضاف إلى ذلك ان حريق المسجد الاقصى ذا الطبيعة الدينية تم اعتباره فى العالم العربى شكلا من أشكال الصراع العربى الاسرائيلى فاكتسب بذلك « طبيعة سياسية » . وفى الواقع ان الشاب الاسترالى الذى أضرم الحريق كان مسيحيا متعصبا وعدوا للمسلمين . وتعتبر اسرائيل مسئولة عن الحريق ، لأن جميع الأماكن المقدسة فى القدس واقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى وتخضع لادارتها . وكانت الأمم المتحدة قد اتخذت قرارا بحمايتها منذ ١٩٤٧ . وكانت مسئولية اسرائيل عن الحادث تنبع من عدم حمايتها للأماكن المقدسة كما يجب ، أى ان المسألة تجاوزت الدائرة الدينية لتكسب طبيعة « سياسية » مما سهل موقف تركيا « العلمانية » . لكن بروز الجانب الدينى وانشاء منظمة المؤتمر الاسلامى سببا المتاعب لتركيا التى حاولت دائما تقييم الأحداث فى اطار « سياسى » وعملت بعد انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى على اتخاذ موقف « متحفظ » و « محدود » .

وفى هذه الظروف أدلى دميريل ، رئيس الوزراء ، بتصريح فى اليوم التالى للحريق أى فى ٢٨ آب/ أغسطس أوضح فيه ان حكومته مهتمة أساسا باسباب الحادث واضاف : « **ان ظهور أسباب ذات طبيعة سياسية ستزيد من فداحة الحادث وتزيد الموقف صعوبة ... ان تركيا ستقف تجاه حريق المسجد الأقصى إلى جانب بقية الدول الاسلامية** »[٧٩] .

وتبع ذلك اجتماع عقده الممثلون الدبلوماسيون لعشرين دولة اسلامية فى باريس ، ونشر بيان ورد فيه « **ان المسئولية عن الحادث تقع مباشرة على كاهل سلطات الاحتلال الاسرائيلى** »[٨٠] وكان من بين المبعوثين المندوب التركى . ولاشك ان تحويل المسألة إلى قضية اسرائيلية كان يلقى اعجاب تركيا لان وجهات نظرها تجاه القدس قد تبلورت ، وكانت تنص على دعم جميع قرارات الامم المتحدة بشأن القدس .

لكن موقف تركيا هذا ، فى البداية ، بدأ يكتسب طبيعة جديدة بسبب ردود الفعل التى ظهرت فى العالم الاسلامى ، حيث خرجت مظاهرات تنادى « بالجهاد المقدس » فى عمان ودمشق والقاهرة وبغداد وبقية العواصم العربية . وأرسلت دول اسلامية عديدة برقيات احتجاج وادانة إلى مجلس الأمن فى الفترة من ٨/٢١ إلى ٩/٢ . وهكذا بدأت حملة ضد اسرائيل فى العالم الاسلامى بأسره .

وبينما كان مجلس الأمن الدولى يبحث هذا الموضوع رغب الملك حسين ، ملك الأردن فى عقد مؤتمر قمة عربى ، لكن وزراء الخارجية العرب ، اعضاء الجامعة العربية ، عقدوا اجتماعا فى ٨/٢٥ قرروا فيه عقد مؤتمر قمة اسلامى ، وليس مؤتمر قمة عربى وذلك بسبب نفوذ السعودية . وهكذا أدى حادث المسجد الاقصى إلى ظهور مسألة جديدة للتنافس بين الاقطار العربية مما شكل بالنسبة لتركيا حرجا آخر .

لكن الصعوبة الحقيقية بالنسبة لتركيا ظهرت بسبب مسألة اشتراكها فى مؤتمر القمة الاسلامى الذى كان من المقرر عقده فى الرباط . فقد ادعت المعارضة عدم جواز المشاركة فى اجتماع كهذا نظرا لطبيعته الدينية ، ذلك ان دستور الجمهورية التركية ينص على « علمانية » الدولة . ونوقش الامر من قبل الرأى العام ، وأدلى دميريل ، رئيس الوزراء ، بتصريح فى ٩/٢٨ قال فيه : « **تجرى فى تركيا**

بعض المناقشات . هل الاشتراك فى مثل هذا المؤتمر سيكون عملا منافيا للعلمانية ام لا ؟ ان سبب هذه المناقشات هو عدم معرفة الاجابة التامة والصحيحة على سؤال ماهى العلمانية ؟ وأن مانفعله هل هو مناف للعلمانية ؟ . ان المؤتمر الذى سيعقد فى الرباط ليس مؤتمرا دينيا ، بل هو اجتماع سياسى . وأن اشتراك الدول الاسلامية فى اجتماع لايجعل من المشاركة فيه عملاً منافيا للعلمانية » (٨١) . وبذلك أوضح دميريل بصفة قاطعة ان تركيا ستشارك فى المؤتمر . هـذا وقد قوبل اشتراك تركيا بعدم الرضا من قبل بعض الدول العربية « المتشددة » . فمصر مثلا ، رأت فى وجود علاقات تركيا مع اسرائيل مانعا من اشتراكها فى مؤتمر القمة الاسلامى (٨٢) .

عقد مؤتمر القمة الاسلامى فى الرباط فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ سبتمبر / أيلول ١٩٦٩ ودعيت اليه ٣٦ دولة ، حضر منها ٢٥ دولة من بينها تركيا . ومع ان المؤتمر كان على مستوى القمة ، فلم يشارك فيه رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة بحجة الانتخابات العامة التى كانت ستجرى فى ١٢ أكتوبر ، حيث مثل تركيا فى هذا المؤتمر وزير الخارجية جاغليانجل . واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، وهذا يعنى ان الانتقادات التى أبدتها المعارضة كان لها تأثيرها .

اما موقف تركيا فى المؤتمر فقد كان « متحفظا » ، وبذلت الجهود لكى يكون بعيدا عن الاضواء . ووردت الفقرة التالية الخاصة بتركيا فى « الاعلان » الذى نشر فى نهاية المؤتمر : **« ان وزير خارجية تركيا قال فى بيان ادلى به فى المؤتمر ان تركيا تساند الاعلان المنشور فى نهاية المؤتمر إلى الحد الذى لاتتناقض مع قرارات الامم المتحدة التى صوتت لصالحها او ساندتها مع المواضيع الواردة فى الاعلان »** (٨٣) .

وكانت تركيا بهذه الطريقة تقيم قرارات مؤتمر يبدو ذا طبيعة « دينية » فى اطار قرارات « سياسية » اتخذت بعد مناقشات ذات صبغة سياسية فى منظمة دولية ، أى ان تركيا كانت تساند القسم الوارد فى قرارات المؤتمر الذى يتفق مع هذا الموقف وهذه الطبيعة ، وكان هذا تعبيراً عن تضامن « محدود » مع منظمة المؤتمر الاسلامى والعالم العربى . وفى الواقع لم تقبل تركيا الطلب الذى ورد خاصة

من مصر لقطع علاقاتها باسرائيل . وكان هذا احد العوامل الاساسية لهذا التضامن المحدود مع العالمين العربى والاسلامى . وعلى كل حال فان بعض الدول الاسلامية قد رفضت قطع علاقاتها مع اسرائيل .

من جهة اخرى ، فان عنصرا آخر فى موقف تركيا من حريق المسجد الاقصى كان يتمثل فى محاولتها لطرح الموضوع فى الامم المتحدة على ضوء القرارات التى سبق ان اتخذتها بشأن القدس . ولاشك أن اعلان الرباط بما تضمنه من قرارات كان يخرج كثيرا عن هذا الاطار .

حقا ان عقد مؤتمر قمة الرباط فى وقت تصاعد فيه العداء لاسرائيل قد أثر تأثيراً عكسياً على علاقات تركيا - التى لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل - مع مصر . وفى الواقع لم تكن تركيا راضية على هذا الوضع . لذا أرسل الامين العام لوزارة الخارجية التركية اورخان أرالب Orhan Eralp إلى القاهرة فى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٦٩ . ونجحت الزيارة فى القضاء على الصعوبات التى اوجدها مؤتمر الرباط . واعرب وزير خارجية جمهورية مصر العربية فى تصريح ادلى به فى شهر ديسمبر / كانون الاول لوكالة الاناضول عن امتنانه بالعلاقات التركية - العربية الآخذة بالتطور ، وأعرب عن اعتقاده بأن هذه العلاقات ستزداد قوة . وبلغ الامر إلى حد ان قبل السيد محمود رياض . وزير الخارجية المصرى وجود طائفتين مختلفتين فى قبرص ، وبذلك اتخذ موقفا ايجابيا بالنسبة لتركيا (٨٤) .

وقد واصلت تركيا موقفها دون تغيير فى المؤتمر الذى عقده وزراء خارجية الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى فى جدة فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ مارس ١٩٧٠ . ولم يشترك وزير الخارجية فى المؤتمر بل مثلها الامين العام لوزارة الخارجية التركية ، وذلك يعود بالدرجة الاول إلى ردود الفعل التى احدثها مؤتمر الرباط . وأعلن أرالب ان بلاده تؤيد قرار الوزراء بانشاء أمانة دائمة للمؤتمر على أمل الا يتعارض ذلك مع بنية تركيا الأساسية ، أى أن تركيا ابرزت هذه المرة « قضية دستورية » أيضا . وكرر أرالب موقف تركيا فى مؤتمر الرياض بشأن البيان الصادر فى نهاية مؤتمر جدة فقال أن تركيا ايدت البيان إلى الحد الذى لا يتناقض فيه مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى صوتت تركيا لصالحها وكذلك القواعد الأساسية لسياسة تركيا الخارجية (٨٥) .

وكما أسلفنا فقد استمرت تركيا فى تأييد القرار رقم ٢٤٢ فيما يتعلق بمسألة اسرائيل والقضية الفلسطينية ، وحافظت فى نفس الوقت على هذا الموقف المتحفظ تجاه منظمة المؤتمر الاسلامى . وبينما رفضت تركيا قبول التغييرات التى احدثتها اسرائيل فى وضع مدينة القدس ، كررت فى نفس الوقت وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

لقد اثر الانقلاب العسكرى فى ١٢ / ٩ / ١٩٨٠ تأثيرا ايجابيا على العلاقات التركية - العربية ، واعطى فى نفس الوقت ، اتجاها ايجابيا لسياسة تركيا تجاه موضوع منظمة المؤتمر الاسلامى .

واشتركت تركيا على مستوى رئيس الوزراء ، لأول مرة ، فى مؤتمر القمة الاسلامى الثالث الذى عقد فى الطائف فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يناير ١٩٨١ . وقرر المؤتمر تشكيل لجنة وساطة بين العراق وايران من وزيرى خارجية ماليزيا والسنغال بالاضافة إلى ياسر عرفات والحبيب الشطى ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وعضوية رئيس وزراء تركيا ايضا . يضاف إلى ذلك أن رئيس الوزراء بولند اولوسو Bülend Ulusu قد قام بمحاولة وساطة فردية بين العراق وايران فى يناير ١٩٨٢ بناءً على طلب الجامعة العربية .

وشارك رئيس الجمهورية التركية ، كنعان افرين ، فى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع الذى عقد فى الدار البيضاء فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ يناير ١٩٨٤ ولعب دورا ايجابيا فى عودة مصر إلى عضوية منظمة المؤتمر الاسلامى .

هوامش الفصل السادس

١ – انظر : Foreign Relations of the United States - Diplomatic Papers, 1941, vol. III, Washington, D.C., Department of States Publication 6809, 1959, p. 601 - 602 .

٢ – انظر : Keesing's Contemporay Archives, 1946 - 1948, p.8672

٣ – كانت نتيجة التصويت هى ٣٣ صوت لصالح القرار وامتناع ١٠ مندوبين عن التصويت وصوتت ١٣ دولة ضد قرار التقسيم وهى : افغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند وايران والعراق ولبنان وباكستان والعربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن .

٤ – د. عمر أ. كوركجى اوغلى ، « سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط العربى » ،
Dr. Ömer E. Kürkçüoglu, Türkiye'nin Arap Orta Dogu'suna Karsi Politikasl, 1945 - 1970, Ankara, Siyasal Bilgiler Fakultesi Yayini, 1972, s. 23 .

صحيفة (Cumhuriyet) جمهوريت (استانبول) ١٩٤٧/١٢/٢ .

٥ – بالنسبة لهذا القرار والتصويت عليه ، انظر :
Yearbook of the United Nations, 1948 - 49, p. 174 - 176 .

٦ – د. عمرأ. كوركجى اوغلى، «سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط العربى» ، ص٣٠

٧ – انظر بشأن التقرير : John Norton Moore (Ed.), The Arab - Israeli Conflict, Vol. III : Documents, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1974, p. 368 - 372 ; Yearbook of the U. N., 1947 - 1948, p. 304 - 313; Keesing's ... 1948 - 1950,P. 9532 .

٨ – مجلة " Ayin Tarihi " (تاريخ الشهر) ، شباط ، ١٩٤٩ ، رقم ١٨٣، ص : ١٧٦

٩ – Keesing's ..., 1948 - 1950, p.9892,

١٠ - كاظم اوزتورك ، « الخطب الافتتاحية لرؤساء الجمهورية فى مجلس الأمة التركى الكبير » ، Kâzim Öztürk, Cumhurbaşkanlarini Türkiye Büyük Millet Meclisi'ni Açiş Konuşmalari, istanbul, Ak Yayinlari, 1969,s. 415 .

١١ - انظر : Keesing's ..., 1948 - 1950, p. 10015

١٢ - انظر : Yearbook of the United Nations, 1948 - 49 P. 405

١٣ - كاظم أوزتورك ، الخطب الافتتاحية ... » ، ص : ٤٤٣ .

١٤ - (تاريخ الشهر) ، ديسمبر ١٩٥٤ ، رقم ٢٥٣ ، ص : ٣٧ .

١٥ - Keesing's ...,1952 - 1954, p. 13854 ، (تاريخ الشهر) ، اكتوبر ١٩٥٤ ، رقم ٢٥١ ، ص : ٦٩ - ٧٠ .

١٦ - عمر أ. كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ٦١ .

١٧ - نفس المصدر ، ص ٦٢ .

١٨ - (تاريخ الشهر) ، يناير ١٩٥٥ ، رقم ٢٥٤ ، ص : ١١٠ .

١٩ - (تاريخ الشهر) ، فبراير ١٩٥٥، وقم ٢٥٥ ، ص : ١٣٣ .

٢٠ - د. فاخر آرما اوغلى ، « التاريخ السياسى للقرن العشرين ١٩١٤ -١٩٩٠ » ، Prof . Dr. Fahir Armaoglu , 20 . Yüzyil Siyasi Tarihi, 1914 - 1990, Cilt I: 1914 - 1980, Ankara, Türkiye isbankasi Yayinlari, 1991 (7. Baski), s. 527 .

٢١ - Keesing's ..., 1955 - 1956, p. 14106

٢٢ - كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، نقلا من ص ٩٩ : عمر سامى جوشار «الحرب فى الشرق الأوسط» ، Ömer Sami Coşar " Orta Doğu'da Harb " ، صحيفة Cumhuriyet (Istanbul) ، ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٦ .

٢٣ - نص البيان فى (تاريخ الشهر) ، نوفمبر ١٩٥٦ ، رقم ٢٧٦ ، ص : ٣٩ - ٤٠ .

٢٤ - انظر : كاظم اوزتورك ، « حكومات الجمهورية التركية وبرامجها » .

Kâzim Öztürk, Türkiye Cumhuriyeti Hükümetleri ve Programlari,

Istanbul, Ak Yayinlari, 1968, s. 457 .

٢٥ – أنظر : Keesing's ..., 1955 - 1956, p. 15231

٢٦ – انظر (تاريخ الشهر) ، نوفمبر ١٩٥٦ ، رقم ٢٧٦ ، ص : ٣٣٧ .

٢٧ – Turkish Yearbook of International Relations, 1965, P. 177 .

٢٨ – المصدر السابق ، ص : ١٧٨ .

٢٩ – المصدر السابق ، ص : ٢٠٣ .

٣٠ – المصدر السابق ، ص : ٢٣٢ .

٣١ – المصدر السابق ، ص : ٢٤٦ .

٣٢ – كان الكاتب عضوا فى بعثة النوايا الحسنة التى زارت شرق افريقيا ابتداء من تونس وليبيا وانتهاءً بمدغشقر وبلغ عدد الدول التى زارتها البعثة ١٢ دولة .

٣٤ – عمر كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ١٤١ .

٣٥ – Turkish Yearbook of International Relations, 1966, P. 188 .

٣٦ – المصدر السابق ، ص : ١٨٩ .

٣٧ – المصدر السابق ، ص : ١٨٩ – ١٩٠ .

٣٨ – المصدر السابق ، ص : ١٧٨ .

٣٩ – المصدر السابق ، ص : ١٩٨ .

٤٠ – المصدر السابق ، ص : ٢٠٢ .

٤١ – المصدر السابق ، ص : ١٩٩ .

٤٢ – المصدر السابق ، ص : ٢٠٣ – ٢٠٤ .

٤٣ – المصدر السابق ، ص : ١٦١ .

٤٤ – Dişişleri Bakanligi Bülteni ، « نشرة وزارة الخارجية » ، نيسان / ابريل ١٩٦٧ ، العدد ٣١ . ص : ٥٩ .

٤٥ – المصدر السابق ، ص : ٦٧ .

٤٦ – المصدر السابق ، أيار / مايو ١٩٦٧ ، العدد ٣٢ ، ص : ٣٩ .

٤٧ – المصدر السابق ، ص : ١٠١ .

٤٨ – المصدر السابق ، ص : ١٠٢ .

٤٩ – المصدر السابق ، حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، العدد ٣٣ ، ص : ١٣ .

٥٠ – المصدر السابق ، ص : ٣٨ .

٥١ – المصدر السابق ، ص : ٤٠ .

٥٢ – المصدر السابق ، ص : ٢٩ .

٥٣ – المصدر السابق ، ص : ١٨ .

٥٤ – تفاصيل هذه المساعدات كما يلي حسب الأقطار :

الأردن : ١٥٠ طن سكر ، ٣٠.٠٠٠م قماش ثقيل ، ٥٠.٠٠٠م قماش نوع باصما ، ٥ أطنان زبيب ، ٢.٥ طن شاى ، ١٠.٠٠٠ كليم .

الجمهورية العربية المتحدة : ٧٠ طن سكر ، ٣٠٠ شوال طحين ، ٦٠ طن أرز، ٧٠.٠٠٠ باكيت سجاير ، ٣٠٠٠ زوج أحذية ، ١٨٠٠٠م قماش ثقيل ، ٣٠.٠٠٠ م قماش باصما، ٦٠٠٠ عدد كليم ، ٣ أطنان زبيب ، ١٥.٥ طن شاى.

سوريا : ٥٠ طن سكر ، ٢٠٠ شوال طحين ، ٤٠ طن أرز ، ٥٠.٠٠٠ باكيت سجاير ، ٢٠٠٠ زوج أحذية ، ١٢٠٠٠م قماش ثقيل ، ٢٠.٠٠٠م قماش باصما ، ٤.٠٠٠ كليم ، ٢ طن زبيب ، ١ طن شاى .

(المصدر : نشرة وزارة الخارجية ، اغسطس / آب ١٩٦٧ ، العدد ٣٥ . ص : ٤٨ – ٤٩) .

٥٥ – « نشرة وزارة الخارجية » ، حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، العدد ٣٣ ، ص : ١٩٠ .

٥٦ – المصدر السابق ، ص : ٤٢ .

٥٧ – المصدر السابق ، ص : ٢٥ .

٥٨ – المصدر السابق ، ص : ٥٦ .

٥٩ – المصدر السابق ، ص : ٥٧ .

٦٠ – نص القرار فى Yearbook of the United Nations, 1967, p. 221

٦١ – عمر كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ١٥٧ .

٦٢ – « نشرة وزارة الخارجية » ، تموز / يوليه ١٩٦٧ ، العدد ٣٤ ، ص : ١٨ .

٦٣ – عمر كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ١٥٩ .

٦٤ – المصدر السابق ، ص : ١٥٩ .

٦٥ – المصدر السابق ، ص : ١٦٠ .

٦٦ – « نشرة وزارة الخارجية » ، تموز / يوليه ١٩٦٧ ، العدد ٣٤ ، ص : ١٥ .

٦٧ – المصدر السابق ، اغسطس / اب ١٩٦٧ ، العدد ٣٥ ، ص : : ٢٠ .

٦٨ – المصدر السابق ، ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، العدد ٣٦ ، ص : : ٣٣ .

٦٩ – نص البيان فى : المصدر السابق ، ص : ٣٦ – ٣٨ .

٧٠ – المصدر السابق ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٧ ، العدد ٣٧ ، ص : ٤٥ .

٧١ – المصدر السابق ، ص : ٥٣ .

٧٢ – Turkish Yearbook of International Relations, 1968, s. 145.

٧٣ – المصدر السابق ، ص : ١٥٢ .

٧٤ – المصدر السابق ، ص : ١٥٧ .

٧٥ – مثالاً على ذلك انظر : Turkish Yearbook of International Relations, 1968, p. 143.144, 145, 147, 148, 149 .

٧٦ – نص القرار فى: Yearbook of the United Nations, 1980, p. 431, 432.

٧٧ – نص القرار فى : Yearbook of the United Nations, 1981, p. 312, 313 .

٧٨ – نص قرار الجمعية العامة فى : المصدر السابق ، ص : ٣١٣ .

٧٩ – « نشـــرة وزارة الخـــارجية » ، أغســطس / آب ١٩٦٩ ، العــدد ٥٩ ، ص : ٦٦ – ٦٧ .

٨٠ – المصدر السابق ، ص : ٧٠ .

٨١ – المصدر السابق ، سبتمبر ، اكتوبر ١٩٦٩ ، العددان ٦٠ – ٦١ ، ص : ١٩ – ٢٠ .

٨٢ – انظر : عمر كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ١٦٨ – ١٦٩ .

٨٣ – Turkish Yearbook of International Relations, 1969 - 70, P. 170

٨٤ – عمر كوركجى اوغلى ، نفس المصدر ، ص : ١٧٠ – ١٧١

٨٥ – Turkish Yearbook of International Relations, 1969 - 70, P. 227 .

الفصل السابع

العلاقات التركية العربية

فى ضوء التطورات السياسية المعاصرة

(١٩٧٠ - ١٩٩٠) (★)

١ - مقدمة :

فى أوائل السبعينات بدأت مرحلة الوفاق بين الشرق والغرب ، وقد واكبها أيضا محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) بين القوتين العظميين ، كما نشطت الجهود للبحث عن حل سلمى لمشكلة ڤيتنام التى كانت نقطة مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ، والاتحاد السوفييتى والصين من جانب آخر . ولقد وقعت ثلاث وثلاثون دولة أوربية إلى جانب الولايات المتحدة وكندا اتفاق هلسنكى فى صيغته النهائية ، والذى أضحى بمثابة برنامج عمل لمسعى الوفاق ، وذلك فى سنة ١٩٧٥م . وفى الثمانينات اتخذت خطوات أبعد نحو تحقيق الوفاق ، خاصة بعد أن انفرط العقد بين الكتلة الشرقية والشيوعية فى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ م . وفى الحادى والعشرين من نوفمبر عام ١٩٩٠م تم التوقيع على ميثاق باريس إيذانا بقيام أوربا جديدة ، متضمنا الاحكام العامة التى ترسى قواعد هذا النظام الأوربى الجديد .

وفى غضون تلك الأحداث والتطورات ، كان الشرق الأوسط يشهد تطورات خطيرة : ففى يونيه ١٩٦٧ م أصدر مجلس الأمن القرار ٢٤٢ لينهى الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل ، مع الدعوة إلى العودة للوضع الذى كان قائما قبل نشوب الحرب ، على أنه بسبب تنفيذ هـذا القرار نشبت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة

(★) إعداد السفير إسماعيل صُويصَال - السفير السابق ورئيس وقف بحوث ودراسات العلاقات التركية العربية باستانبول .

- ترجمه عن الانجليزية الأستاذ الدكتور اسحق عبيد الأستاذ بكلية الآداب جامعة عين شمس .

سنة ١٩٧٣ ، فكان ان أصدر مجلس الأمن القرار ٣٨٣ بوقف اطلاق النار ، والحث على تنفيذ قرار ٢٤٢ السابق . ولكن المساعى السلمية أخفقت نظرا لعدم تنفيذ هذين القرارين الصادرين عن مجلس الأمن .

وقد وجد العالم العربى نفسه فى هذا الطريق المسدود دون حل المشكلة ، ومن ثم لم تجد منظمة التحرير الفلسطينية سبيلا إلا اللجوء إلى شن معركة لضرب المصالح الإسرائيلية ومصالح القوى الغربية المساندة لإسرائيل . وفى هذا المناخ القاتم توفى بطل القومية العربية ووحدتها الرئيس جمال عبد الناصر ، وذلك فى سبتمبر ١٩٧٠م . وقد خلفه بالانتخاب الرئيس أنور السادات ، الذى أعلن فى وضوح أنه « مصرى » بالدرجة الأولى وقبل كل شىء ، ويتأكد هـــذا الشعور تماما من كتابه « البحث عن الذات » . [1] وهذا الدرب الذى سلكه السادات يمثل خطا سياسيا مخالفا لسلفه ناصر : وفى يوليو ١٩٧٢ أقدم السادات على طرد الخبراء والمستشارين السوفييت من مصر ، وفى النصف الثانى من السبعينات فى أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، سعى بوساطة أمريكية يتلمس سبيلا سلميا لاسترداد الأراضى المصرية التى كانت تحت الاحتلال الإسرائيلى . ولقد نجح فى نهاية الأمر فى عقد صلح منفرد مع إسرائيل .

فى السبعينات أيضا ، وجدت تركيا نفسها مضطرة لأن تستخدم حقها المشروع فى التدخل عسكريا فى جزيرة قبرص ، وذلك بعد أن باءت كل الجهود السلمية لحل المشكلة القبرصية بالفشل . وكانت تركيا - وهى تقدم على هذا التدخل - تأخذ فى الاعتبار ذاك التحذير الذى وجهه الرئيس الأمريكى جونسون اليها عندما كانت تفكر فى التدخل العسكرى فى قبرص سنة ١٩٦٤م . ومن حينها سعت تركيا تبحث عن أصدقاء جدد لكى تعوض نفسها عن هذا الموقف الأمريكى . ولقد تطلب هذا المسعى دبلوماسية هادئة من جانب تركيا ، بحيث لا يعكس جهدها أى توتر يعيب ارتباطاتها بالغرب (حلف الاطلنطى والمجلس الأوربى على سبيل المثال) . وقد أخذت تركيا كل تلك المحاذير فى الحسبان عندما أمرت قواتها بالتدخل العسكرى فى قبرص سنة ١٩٧٤م . ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية أحجمت عن استخدام القوة العسكرية للحيلولة دون هذا التدخل ، إلا أنها طبقت حظرا على تصدير السلاح إلى تركيا سنة ١٩٧٥م .

وبينما الأحداث تتوالى على هذا المنوال ، لم تحظ تركيا من البلدان العربية بالمساندة السياسية التى كانت تتوخاها منها . ورغم ذلك ، فإن العلاقات التركية العربية أخذت فى التحسن بعد ذلك بطريقة ملموسة ؛ فلقد آتت منظمة المؤتمر الاسلامى التى تأسست سنة ١٩٦٩م أكلها ، كحلقة وصل بين تركيا والأقطار العربية، وباتت المنظمة منبرا مهما لفتح الحوار بين الأطراف ، مما سـاعد فى نهاية الأمر على خلق جو من التفهم بين أعضاء المنظمة الذين تجمعهم على الإيمـان قـوة روحية واحدة .

ولقد شهدت السبعينات أيضا تطورات جديدة أثرت بدورها فى التقارب التركى العربى : فالذى حدث أن ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . وهذا الارتفاع المباغت فى أسعار النفط وإن كان قد أثقل تركيا بأعباء مالية قاسية ، إلا أن وطأته قد خفت بسبب الازدياد المطرد فى صادرات تركيا إلى البلدان العربية المنتجة للنفط كالعراق ، ودول الخليج ، وليبيا ، هذا إلى جانب توقيع تركيا للعديد من العقود لتطوير البنية التحتية لهذه البلدان . وهكذا فإن شكلا من أشكال التكامل الاقتصادى قد تأتىً بين هذه البلدان العربية وتركيا .

وعندما نصل إلى الثمانينات ، نلحظ أن السلام قد أبرم بين إسرائيل ومصر على أساس العودة إلى أوضاع ما قبل الحرب . على أن إسرائيل ، تماشيا مع منهجها تجاه الأراضى العربية الأخرى المحتلة ، فانها بدلا من ارجاع الأراضى إلى أصحابها راحت تضم إليها أراضى أخرى مثل مرتفعات الجولان والقدس الشرقية ، وبعدها قامت بغزو جزء من أرض لبنان بحجة وضع حد لهجمات منظمة التحرير الفلسطينية عليها من تلك الأرض . وقد ساعد على تصعيد التوتر بين إسرائيل والعرب عامل خطير آخر ، تمثل فى سياسة الحكومة الإسرائيلية فى النصف الثانى من الثمانينات ، لتوطين الأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتى فى الضفة الغربية . هذا وقد كان لنشوب حربين متتاليتين فى الشرق الأوسط آثار بعيدة المدى أصابت المنطقة كلها بحال من الفوضى ، فى تحد واضح للمساعى الدولية نحو الوفاق والذى كانت الجهود من أجله تجرى على قدم وساق ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، لقد اشتعلت الحربان بسبب سياسة صدام حسين للسيطرة على منطقة الخليج . كانت الحرب الأولى بين إيران والعراق سنة ١٩٨٠

وظلت مستمرة لمدة ثماني سنوات ، وأما الحرب الثانية فقد اندلعت نيرانها نتيجة لغزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م . وفي الحالتين كانت للمعارك نتائج جد خطيرة على تدفق البترول ، ولذا فإن الصراع قد اتسعت دائرته ليتجاوز المنطقة وليتخذ أبعادا دولية تحمل اصداء وعواقب بعيدة الأثر .

وفي أثناء ذلك تفجر الموقف داخل الاتحاد السوفييتي (وفي البلدان التي تدور في فلكه) إلى حد اصاب هذه القوة العظمى بما يشبه الشلل خاصة فيما يتصل بشئون الشرق الأوسط ، إلى حد يمكن معه القول بأن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية أخذ يتسع نطاقا وفعالية بشكل بيِّن ، كما أن التوازن الاستراتيجي بين بلدان المنظمة قد انقلب تماما .

أنه من خلال هذا الإطار للعلاقات الدولية ومنعطفاتها ، سوف نحاول تحليل تطور العلاقات التركية العربية في تسلسلها الزمني إبَّان العقدين الأخيرين .

٢ - محاولات للتقارب مع البلدان العربية :

إن المحرك الحقيقي وراء قيام حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، وحرب القنال سنة ١٩٥٦ ، والأزمات التي تفجرت في لبنان والأردن في أعقاب ثورة العراق سنة ١٩٥٨ هو القوى العظمى ، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا ، وان كان للقوتين العظميين الدور الأكبر في هذه الأحداث ، لقد أصبح الشرق الأوسط مسرحا للمواجهة بحق . أما بالنسبة للعالم العربي ، فان القضية الفلسطينية وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، كان بمثابة القوة الدافعة لتوثيق عرى التضامن العربي . ومن ناحية أخرى ، فإنه بالنسبة لتركيا ، وإلى حد ما بالسنبة للعراق كانت الشيوعية مصدرا لبواعث القلق ، مما حدا بالدولتين إلى التعاون مع الانجلو سكسون ، ولقد أدت هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ إلى بحثهم عن قنوات أخرى للتحرك من خلالها . وفي نفس الوقت ، بينما كانت تركيا تدبر للتدخل العسكري في قبرص للخروج من مأزق الطريق المسدود ، إذ بها تتلقى إنذارا من الولايات المتحدة سنة ١٩٦٤ ، الأمر الذي حـدا بـها إلى إنتهاج سياسة خارجية أكثر مرونة وتنوعا ، فراحت تحسن من علاقتها بالاتحاد السوفييتي ، وسعت في نفس الوقت نحو إقامة علاقات طيبة مع البلدان العربية على أسس أكثر صلابة عن ذي قبل .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى الدوافع التى حركت تركيا نحو التقارب مع البلدان العربية ؟ وهل يمكن تفسير ذلك على ضوء اعتبارات سياسية ومصالح إقتصادية ، ام أن هذا التقارب يعكس توجها جديدا وجذريا فى السياسة التركية بغية توثيق عرى الروابط مع نمط الحياة والثقافة الاسلامية ، وهل هذا جميعا يعنى خروجا على علمانية تركيا . كذلك ما هى دلالات اهتمام تركيا بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، فى وقت تتصاعد فيه قوة التيار الاسلامى . وأيضا هل يمكن القول بأن اليمين فى تركيا ربما قد لعب دورا فى التقريب بين تركيا والبلدان العربية ؟ وقبل الخوض فى الإجابة عن هذه التساؤلات التى ربما قد عنَّت بالضرورة للكثيرين من المراقبين السياسيين فى البلدان العربية ، ينبغى أن نستعرض بعض الأحداث التى وقعت أثناء تلك الفترة التى شهدت تحسنا فى العلاقات التركية العربية .

بدأ التقارب التركى العربى سنة ١٩٦٧ (٢) بخطى بطيئة فى بادىء الأمر ، ثم بوقع أسرع وأوثق فى الثمانينات . وينبغى ملاحظة أنه بقدر ما أثر توتر العلاقات التركية المصرية فى الخمسينات على علاقات تركيا ببقية البلدان العربية ، كان لفتح الحوار بين القاهرة وانقرة أثره أيضا فى التقارب التركى العربى بوجه عام . والسبب فى هذا واضح وجلى ، فهو يكمن فى أهمية موقع مصر الاستراتيجى ونفوذها السياسى ، وفى عدد سكانها الذى يربو على خمسين مليونا ، كما ان مصر هى قلب الجامعة العربية ، وهى بعد هذا الدولة العربية التى شهدت خطوات فى شوط التحديث والعصرنة بدءا من القرن التاسع عشر . يضاف إلى هذا أن مصر تتمتع بقوة هائلة من العمالة المدربة ومن الصفوة الوافرة ؛ فهى أمة حيوية ومحورية تسمح لها إمكاناتها بوضع متميز فى الشئون العربية .

لقد تعلمت تركيا من تجربة حلف بغداد مابين أعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ ان اتفاقياتها مع الغرب لن تكفى بحال لإرساء قواعد تبنى عليها نظم سياسية مستقرة فى الشرق الأوسط ، وادركت أيضا أن الصداقة التركية العربية ينبغى أن ترتكز فى الدرجة الأولى على الديناميات المحلية المتصلة بنسيج المنطقة ، وبأنه من خلال هذا التوجه الأخير فقط يمكن لتركيا أن تطل على الغرب بوجه أكثر مقبولية وتصالحا ، وبمعنى آخر فإنه لكى تلعب تركيا دورا فعالا من خلال تطوير علاقاتها مع البلدان العربية ، فإنه يتحتم الا تبقى صورتها فى المنطقة كمجرد المدافع عن حضارة الغرب أو المتحدث الرسمى باسم الغرب فى المنطقة ، أو حتى الامتداد الجغرافى له ، والأمر

الذى ينبغى على تركيا أن تعيه تماما ، دون أن تفقد توجهها الغربى المميز فى الجوانب الاجتماعية والسياسية ، أنها فى نفس الوقت قطر من أقطار الشرق الأوسط . لقد أدركت تركيا أن مصداقيتها سواء فى نظر العرب أو أمام الغرب لن تكتمل إلا بالقدر الذى تحقق به هذه المعادلة الصعبة . ولقد أثبتت حرب الخليج أخيرا مدى صدق هذا التوجه الذى أخذت تركيا به فى آخر الأمر .

لم تمثل العوامل الدينية والثقافية الأثر الأكبر فى توجه تركيا للتقارب مع العرب ، وعلينا أن نتذكر أن سياسة التقارب هذه كانت قد بدأت قبل انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى سنة ١٩٦٩ ، وكان حزب العدالة (من يمين الوسط) بقيادة ديمريل الذى تولى الحكم منذ ١٩٦٥ هو البادىء لهذه السياسة . أما أول حزب إسلامى فى تركيا وهو حزب الانقاذ الوطنى فقد تأسس سنة ١٩٧٢ ، ثم حصل على ١١.٨٪ من الأصوات فى الانتخابات النيابية لسنة ١٩٧٣ ، وبذا تمكن من المشاركة فى الائتلاف الحكومى بقيادة الحزب الديمقراطى الاشتراكى . وقد بقى هذا الائتلاف فى الحكم لمدة عام واحد ، ثم حل محله ائتلاف من أربعة أحزاب بقيادة حزب العدالة ، وشارك حزب الإنقاذ فى هذه الحكومة أيضا . على أنه لم يحدث فى هذه الحكومات الائتلافية ان قام حزب الانقاذ بدور يُذكر فى صنع القرارات السياسية الخارجية . حقيقة ان زعيم الإنقاذ (نجم الدين أرْبقان) كان قد طالب بتخفيض حجم التعاون مع الغرب وبالتخلى عن انضمام تركيا لأوربا ، وبضرورة إقامة روابط أوثق مع البلدان الاسلامية ، على ان هذه المطالب لم تكن لتؤثر على السياسة الخارجية للحكومات التركية . والواقع أن رئيسى الحكومتين الائتلافيتين هما اللذان تبنيا سياسة التقارب مع البلدان العربية . وان كاتب هذه السطور ، من موقعه كمدير عام للشئون السياسية فى وزارة الخارجية آنذاك ، كانت الفرصة متاحة له لمتابعة هذا الأمر عن كثب : ففى الانتخابات التى تلت سنة ١٩٧٧ لم يحصل حزب الإنقاذ إلاّ على ٧.٦ ٪ من مجموع الأصوات ، وفى انتخابات ١٩٨٣ و ١٩٨٧ حصل الحزب على نسبة دون الـ ١٠ ٪ وهى الحد الأدنى لدخول البرلمان . [٣] ورغم ذلك فإن التقارب مع البلدان العربية كان يسير سيرا حثيثا فى ظل الحكومات المتعاقبة ؛ إذ بات هذا التوجه يمثل خطا قوميا لتركيا .

أما عن انضمام تركيا لمنظمة المؤتمر الاسلامى (والتى سوف نعود للحديث عنها) ، فإنه ينبغى ألا يُنظر إليه على أنه تراجع عن النهج العلمـــانى للمجتمع

التركى . لقد رأت تركيا فى هذه المنظمة منبرا مهما لتحسين روابطها مع العالم الاسلامى ، ولقد استخدمت القيادة التركية جميع الفرص المتاحة لكى تعلن عن تمسكها بقيم الاسلام وتعاليمه ، ولكنها فى نفس الوقت كانت حريصة على تقوية التوجه العلمانى فى المجتمع التركى .

وهناك حقيقة جوهرية عن تركيا أخذت فى الوضوح والتبلور : فهى بموقعها بين الشرق والغرب وبوضعها الاجتماعى والسياسى والثقافى تمثل حالة فريدة فى نوعها . ولئن تفهمت بلدان الشرق والغرب هذا الوضع المتفرد لتركيا ، فإن تركيا سوف تكون قادرة على القيام بدور الوسيط أو القنطرة الواصلة بين الجانبين . وإذا نجحت تركيا فى أداء هذا الدور بمهارة ، فإن هذا سوف يعود بالنفع على كل الأطراف المعنية . ومن منطلق هذه الميزات سعت تركيا لإقامة روابطها مع البلدان العربية على أسس من الثقة المتبادلة ، ويمثل هذا التوجه تحولا مهما فى سياسة تركيا الخارجية ، مقارنة بسياستها فى العقدين السابقين (١٩٤٥ - ١٩٦٥م) . والواقع ان سياسة الود مع البلدان العربية قد بدأت ثم توقفت على مدار الخمسة والعشرين عاما الماضية .

٣ - العلاقات التركية المصرية فى الستينات :

بدأ الحوار بين تركيا ومصر بالزيارة التى قام بها وزير الخارجية التركى إحسان صبرى چاغليان كيل إلى القاهرة سنة ١٩٧٠ ، وبزيارة نظيره المصرى محمود رياض لأنقرة فى العام التالى . [٤] وكانت هذه أول زيارة رسمية متبادلة لرجال السياسة بين البلدين منذ سنة ١٩٢٢م . وفى ذلك الحين كانت كل من مصر وتركيا تتبعان مسارات سياسية متباعدة : فمصر كانت من الدول الرائدة لحركة عدم الانحياز ، وكانت تعتمد أساسا فى تسليحها واقتصادها على الاتحاد السوفييتى ، كما أن مصر اتبعت آنذاك خطا سياسيا عرف « بالاشتركية العربية » والذى كانت الدولة بمقتضاه تهيمن على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . كذلك كانت مصر وقتها بعيدة عن التعددية السياسية ؛ إذ ارتكزت السلطة فيها على حكم الفرد .

أما تركيا ، فقد كانت « منحازة » حيث كانت عضوا فى منظمة حلف الاطلنطى ، وشديدة الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها الخارجية ومجالات التنمية الاقتصادية ، كذلك كانت تركيا قد قطعت شوطا بعيدا نحو تحقيق

نظام ديمقراطى وتوجه إلى « اقتصاد السوق » بعد أن نفضت عن كاهلها نظام هيمنة الدولة على الاقتصاد والذى ميز العقود الأولى للجمهورية التركية .

على أن هذه الخلافات بين البلدين لم تكن تعنى استحالة قيام الصداقة والتعاون بينهما ، فالدولتان جارتان متقاربتان تجمع بينهما روابط تاريخية وثقافية ترجع إلى ألف عام . ولقد كان من مصلحة الطرفين أن يحل التعاون بينهما بدلا من المواجهة ، ولم يكن هذا يتطلب أكثر من النوايا الحسنة والتفكير السديد لبلورة هذا التعاون ، استرشادا بنهج العقل المدرك للظروف المواتية للواقع السياسى . ولقد وضحت ثمار هذا التقارب حتى قبل نهاية عهد عبد الناصر : ففى أثناء وأعقاب حرب الشرق الأوسط الثالثة (٥ - ١٠ يونية ١٩٦٧) والتى كانت كارثة فادحة لمصر وعبد الناصر ، أعلنت تركيا صراحة تأييدها للعرب ؛ ففى ١٠ يونية ١٩٦٧ صرح وزير الخارجية التركى أن بلاده تعارض الاستيلاء على الأرض أو كسب المغانم السياسية عن طريق استخدام القوة . ولقد قوبل هذا الموقف بالترحيب فى سائر الاقطار العربية وبوجه خاص فى مصر . كما جاء هذا دليلا واضحا على التغير الذى طرأ على سياسة تركيا . ومنذ ذلك التاريخ راحت تركيا تساند قضايا الدول العربية فى الأمم المتحدة . وفى هذا المناخ الودى تمت الزيارات المتبادلة لوزيرى الخارجية المصرى والتركى لانقرة والقاهرة تباعا . ويلاحظ أن مصر قد عدلت إلى حد ما من موقفها المساند لمكاريوس واليونان بالنسبة لمشكلة قبرص ، فلقد أدلت مصر وقتها بتصريحات تعارض فيها حركة انوسس ، وطالبت بالاعتراف بحقوق المواطنين الأتراك فى جزيرة قبرص ، وان كانت مصر قد ظلت فى الأمم المتحدة تؤيد جميع القرارات الصادرة فى صف مكاريوس .

توفى جمال عبد الناصر ، الذى كان يمسك بزمام الأمور فى مصر وإلى حد كبير فى العالم العربى ، فى سبتمبر ١٩٧٠م ، وخلفه فى الحكم رفيق سلاحه أنور السادات .

٤ - مساندة تركيا للعرب حول القضية الفلسطينية :

لقد كان تفسير تركيا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى أعقاب حرب ١٩٦٧ متفقا مع تفسير البلدان العربية ؛ إذ تبنت تركيا الرأى القائل بضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل الحرب ؛ وذلك بالجلاء عن الضفة الغربية لنهر الأردن ، وعن قطاع غزة ، ومرتفعات الجولان ، والقسم العتيق من القدس . وفى

السنوات التى تلت ذلك كانت تركيا تصوت إلى جانب القرارات التى تقدم بها العرب للأمم المتحدة ، إلى جانب مطالبتها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وبحقه فى إقامة وطن خاص به على الأراضى التى وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ ١٩٦٧م . كذلك صوتت تركيا إيجابا مع الدول العربية فى الجمعية العامة فى العاشر من نوفمبر ١٩٧٥م فى صالح القرار الذى أدان الصهيونية كلون من ألوان العنصرية .

كذلك احتجت الحكومة التركية بشدة فى ١٠ يوليو ١٩٨٠م على ضم إسرائيل لمدينة القدس ، معلنة انها لا تقبل بسياسة الأمر الواقع ، ثم قامت بسحب القائم بالأعمال التركى من تل أبيب مبقية على موظف بدرجة سكرتير ثان لتمثيلها هناك ، كما قامت بإغلاق القنصلية التركية العامة فى القدس ، ونقلت الملفات إلى القسم القنصلى بالمفوضية التركية فى تل أبيب ، وبذلك خُفضت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل إلى أدنى مستوى . وتبع ذلك أن توقفت العلاقات الثقافية بين الطرفين ، فى حين ان العلاقات الاقتصادية انكمشت تماما . ومسايرة للتغير الذى طرأ على السياسة التركية المشار إليه ، فإن موقف تركيا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد أعيد تشكيله أيضا . لقد أبدت تركيا أول الأمر موقفا متحفظا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية التى أنشئت سنة ١٩٦٤ . ولكن مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ قد اعترف بالمنظمة على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، كما أقر المؤتمر أيضا أن المنظمة هى المتحدث الرسمى للفلسطينيين مع وضع خاص بالأمم المتحدة . ولقد وضعت تركيا فى حسبانها هذه التطورات ، فاعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية فى يناير ١٩٧٥ واقامت معها اتصالات عن طريق السفارة التركية فى القاهرة . وفى أغسطس من نفس العام قام فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية للمنظمة بزيارة لتركيا لمناقشة سبل تنمية العلاقات بين الطرفين ، ولتأسيس مكتب للمنظمة فى أنقره . واستمرت المحادثات بين الطرفين منذ ذلك الوقت ، رغم بعض التحفظات والشكوك التى كانت تساور الرأى العام فى تركيا عندما تبين أن معسكرات الفدائيين الفلسطينيين فى سوريا ولبنان تقوم بتدريب وتسليح جماعات يسارية غير شرعية وانفصاليين وأرمن ممن كانوا يسعون للنيل من السيادة التركية على كامل أراضيها ، وبأن هذه الجماعات تلقى المساندة أيضا من المنظمات الفلسطينية نفسها .

ورغم هذا فإن الحكومة التركية قد تحلت بالصبر والكياسة وسعت جاهدة للحفاظ على علاقتها الطيبة مع المنظمة ، وأعلنت موافقتها على إنشاء مكتب للمنظمة فى أنقرة أثناء انعقاد المؤتمر السابع لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى فى استانبول فى مايو ١٩٧٦ م . وقد وصل سعيد كمال ، نائب رئيس الدائرة السياسية للمنظمة ، إلى أنقرة فى بداية ١٩٧٧ م لمناقشة وضع ممثل المنظمة فى تركيا ، الذى حصل على اعتراف تركى على المستوى الدبلوماسى . وأخيرا وصل رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى تركيا لكى يفتتح مكتب المنظمة فى أنقرة فى أكتوبر ١٩٧٩ ، وفى زيارته الثانية لأنقرة سنة ١٩٨٦ ، قوبل ياسر عرفات بحفاوة بالغة ، ثم حصل على التأييد السياسى الذى كان ينشده من تركيا .

والحق أن الحكومة التركية قد ساندت مساندة كاملة مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وأيضاً حقه فى إقامة دولة له ، وكان تصويتها دائما إلى جانب الدول العربية فى الأمم المتحدة لصالح القضية الفسطينية . وحذت تركيا نفس السبيل فى مناقشاتها مع الحكومات والمنظمات الغربية . وعندما أعلن المجلس الوطنى للمنظمة قيـام فلسطين كدولة مستقلة - مع الاعتـراف ضمنا بوجود إسرائيل - وذلك فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر ، فإن تركيا كانت ضمن أولى الدول التى اعترفت بذلك . ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت ولأول مرة فى ديسمبر من ذلك العام على عقد محادثات مع المنظمة إلا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية كان مقصورا على الدول العربية (باستثناء سوريا) ، وعلى عدد من بلدان العالم الثالث . لقد لقى الأعتراف بقيام دولة فلسطينية اعتراضا بسبب عدم وجود الأرض التى يفترض أن تكون هذه الدولة قد قامت عليها ، ولا يتأتى هذا إلا بإنجاز تقدم حقيقى فى حل القضية الفلسطينية .

٥ - تطور العلاقات التركية العربية والمشاركة فى منظمة المؤتمر الاسلامى (١٩٦٩ فصاعدا) :

لقد شهدت العلاقات بين تركيا والعربية السعودية ، وهى أعرق وأكبر الدول فى منطقة الخليج ، تطورا متناميا وتقاربا منذ أن انشغل الطرفان بمشاكل المنطقة . ولقد توافرت الأرضية المشتركة للتعاون بينهما على عدة أصعدة : من قبيل ذلك موقف العربية السعودية المؤيد لوجهة النظر التركية بالنسبة للمشكلة القبرصية على سبيل

المثال . وقد أدى نمو العلاقات الاقتصادية والتقنية بين الطرفين إلى اعطاء أبعاد أكثر رحابة لهذه العلاقات ، كما ان الزيارات العديدة المتبادلة بين ساسة الدولتين قد عززت من هذه الأواصر . ولم يؤثر الاختلاف بين أنظمة الدولتين فيما يتصل بامور الدين ودوره فى تسيير دفة الحكم على العلاقات بين الطرفين .

وما أن حصلت دول الخليج على الاستقلال فى الستينات والسبعينيات حتى بادرت تركيا بإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وفى الوقت الحاضر فإن لتركيا سفارات فى الكويت وقطر ودولة الأمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان . وبوجه عام يمكن القول بأن العلاقات بين دول الخليج وتركيا آخذة فى الاطراد . ولقد قامت تركيا أيضا بفتح سفارة لها فى اليمن ، ورد اليمنيون بفتح سفارة لهم فى أنقرة .

لقد كان حجم التجـارة مع البلدان العربية فى السـنوات ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠م حوالى ٤٫٥٪ من مجمل حجم التجارة الخارجية لتركيا ، بينما ارتفع هذا الحجم إلى معدل ٣٢٪ فى الثمانينات . وتقوم تركيا بتصدير العديد من المنتجات الزراعية والصناعية إلى البلدان العربية ، وتستورد منها أغلب كميات النفط التى تحتاج إليها ، ويأتى العراق - من خلال خط الأنابيب بين البلدين - فى المقدمة ، وتأتى من بعده ليبيا والسعودية والكويت ومصر . هذا وقد بلغ حجم المشروعات التى عُهد بها إلى شركات مقاولات تركية فى البلدان العربية ما يربو على ٢٠ بليون دولار ، الأمر الذى يعنى زيادة فى العائدات السنوية لتركيا بلغت ما بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون دولار . ويعمل ما يقرب من ١٨٠٫٠٠٠ عامل تركى فى البلدان العربية ، كما تحصل الشاحنات إلى البلدان العربية على بضع مئات الملايين من الدولارات سنويا مقابل خدماتها . وفى السنوات الأخيرة قبل نشوب أزمة الخليج ، لوحظ تزايد واضح فى عدد السياح العرب إلى تركيا .

هذا والامكانات مواتية فى تركيا لقيام مشروعات مشتركة للمستثمرين العرب أو بضمانات أئتمان للاستثمارات التركية ، وقد حصلت تركيا على أئتمان يزيد على ٣٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الإسلامى . أما خطوط الطيران التركية فلها رحلات منتظمة إلى كل من مصر والعراق وسوريا والأردن والكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر والأمارات العربية المتحدة وليبيا وتونس والجزائر .

لقد نجح العالم الاسلامى تماما فى ٢١ اغسطس ١٩٦٩ عند محاولة إحراق المسجد الآقصى فى القدس عمدا وهو فى نظر المسلمين ثانى أقدس الأماكن بعد مكة المكرمة . ولقد نُسب هذا الحرق العمد فى بداية الأمر إلى إسرائيل ، وبعدها قيل ان متهوسا إستراليا هو الذى أشعل الحريق . ولقد حرك هذا الحدث الجلل عاهلى العربية السعودية والمغرب للدعوة إلى مؤتمر إسلامى ما بين ٢٢ - ٢٥ سبتمبر فى الرباط . وقد شارك فى هذا المؤتمر رؤساء أو ممثلون لخمس وعشرين دولة إسـلامية (أوفدت تركيـا وزير خارجيتها) ، وأدان المؤتمرون هذا العدوان على المسجد الاقصى ، وارسوا القواعد للتضامن الاسلامى ، معبرين عن رغبتهم المشتركة فى إقامة هذا المنبر للدفاع عن حقوق البلدان الاسلامية وفى مقدمتها مشكلتا فلسطين والشرق الأوسط . وقد صدر ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى فى جدة فى ٤ مارس ١٩٧٢ م ، واكتسبت المنظمة بذلك مكانتها الدائمة . وتلتزم تركيا بالقرارات التى تبناها مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، مادامت أن هذه القرارات لا تتعارض مع مبادىء الدستور التركى العلمانية الطابع ، أو مع سياستها الخارجية خاصة ما يتعلق منها بأحلافها مع الغرب واعترافها بإسرائيل .

جنت تركيا عدة مكاسب من عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى : فلقد وجد الدبلوماسيون الاتراك فيها منبرا يتيح لهم الاتصال المباشر مع نظرائهم من البلدان الاسلامية والعربية فى جو تسوده روح المودة . وقد ساعد هذا تركيا لإعادة التوازن لبعض الآثار السلبية التى تمخضت عن مؤتمرات دول عدم الانحياز ؛ حيث استثمر القبارصة اليونانيون هذه المؤتمرات لصالحهم على حساب المصالح التركية . والحق ان تناول منظمة المؤتمر الاسلامى للمشكلة القبرصية اتسم بالإيجابية منذ البداية ؛ فقد أتاح الفرصة لزعيم القبارصة الاتراك ، دنكتاش ، لشرح وجهة النظر التركية عندما شارك فى الاجتماعات كمراقب . كما اتاحت المنظمة لتركيا فرصة أفضل لتفهم المشكلات العربية عن قرب خاصة القضية الفلسطينية . وقد كان لهذا أثره فى مساندة تركيا لوجهة النظر العربية بشكل فعَّال فى الأمم المتحدة وكذا فى اتصالات تركيا بدول الغرب . يضاف إلى هذا أن منظمة المؤتمر الاسلامى قد أرست أساسا للتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ، وقد تم انتخاب رئيس الجمهورية التركية رئيسا للمجلس الدائم للتعاون الاقتصادى والتجارى ، وذلك فى قمة الدار البيضاء بالمغرب سنة ١٩٨٤ م .

٦ - تطور العلاقات التركية العراقية من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩ م :

شهدت العلاقات التركية العراقية تقدما ملحوظا من منتصف السبعينات حتى نهاية الثمانينات على المستويين الاقتصادى والسياسى : فرغم صدمة تركيا بارتفاع أسعار النفط مرتين فى ١٩٧٣ وبعدها مما أثقل كاهلها بمدفوعاتها مقابل النفط العراقى ، إلا أن هذه الفترة قد شهدت أيضاً زيادة ملحوظة فى الواردات العراقية من تركيا ، التى بلغت فى النصف الأول من الثمانينات بليون دولار . وهكذا احتلت العراق المرتبة الثانية بعد ألمانيا فى التجارة الخارجية لتركيا .

وفى ١٩٧٧ م استكمل أول خط لانابيب البترول يصل بين كركوك فى العراق ويومر طالق فى تركيا ، وافتتح الخط الثانى سنة ١٩٨٦ ، وبذلك بلغت طاقة ضخ البترول العراقى عبر الأنابيب ١.٦ مليون برميل يوميا . وصار نصف واردات تركيا من النفط ويقدر بعشرين مليونا يأتى من العراق . وكانت تركيا تحصل على ٢٨٠ مليون دولار سنويا مقابل نقل النفط خلال هذه الانابيب .

وبعد غزو العراق للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، التزمت تركيا بقرارات الأمم المتحدة بفرض الحظر على العراق ، فتم إغلاق هذه الأنابيب . على أن المنشآت الخاصة بنفط كركوك وخط الأنابيب العراقى التركى لم تمس بسوء أثناء حرب الخليج، وخلال الأعوام الخمسة عشر المنصرمة نشط المقاولون الأتراك فى إقامة مشروعات للبنية التحتية فى العراق ، وقد حققت الشاحنات التركية البرية دخلا سنويا يقدر بخمسمائة مليون دولار من تعاقداتها مع العراق . وفى السنوات الأخيرة تزايد عدد السياح الوافدين من العراق على تركيا .

ظلت العلاقات السياسية بين تركيا والعراق طيبة حتى وقت قريب ، ففى الحرب الإيرانية العراقية ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ م وقفت تركيا على الحياد ، ولم يكن لدى العراق ما يشكو منه من الموقف التركى ، بل على العكس فإن تركيا ظلت طيلة الحرب تزود العراق بالكثير من السلع الاستهلاكية ، وبذلك قدمت تركيا للعراق ميزات استراتيجية مهمة وقت الشدة . وفى أثناء الحرب الإيرانية العراقية هبت انتفاضة كردية فى شمال العراق وازدادت حدتها بوجه خاص سنة ١٩٨٦ م ، وقد قامت الحكومة العراقية بقمع هذه الانتفاضات ، الأمر الذى أدى إلى زحف ما يقرب من ٧٠٠٠٠ من الاكراد لاجئين إلى تركيا . ولقد بذلت تركيا قصارى جهدها لتزويد

هؤلاء اللاجئين بالملجأ اللازم . وبعد ذلك عاد نصف هؤلاء الاكراد إلى العراق ، بينما تحرك النصف الباقى إلى بلدان أخرى .

وفى سنة ١٩٨٤ وافق العراق على أن تستخدم تركيا حقها فيما عرف باسم «المطاردة الساخنة» فى تعقب أعضاء حزب العمل الكردى إلى مسافة عشرة كيلو مترات داخل الأراضى العراقية ، وذلك ردا على الأعمال الإرهابية التى كان يشنها هذا الحزب ضد تركيا . وبمقتضى هذا الاتفاق أجرت القوات التركية مناورات على الحدود بادىء الأمر ، ثم قامت فى اغسطس ١٩٨٦ بشن غارات جوية على معسكرات المنظمات الارهابية فى الجانب العراقى من الحدود .

على أنه فى سنة ١٩٨٩ تكدرت العلاقات بين تركيا والعراق ؛ لأن العراق لم يسدد بليونا (ألف مليون) من الدولارات المستحقة عليه ، كما أن صدام حسين أعلن إصراره على تقسيم مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، ولا يمكن لتركيا أن تقر بمبدأ التقسيم دون الأخذ فى الاعتبار متطلباتها للرى فى مشروع الاناضول الجنوبى الشرقى . وفى غضون ذلك ، وافقت تركيا على أن تطلق قدرا كافيا من مياه الفرات (٥٠٠ متر مكعب) حتى تتوصل الأطراف المعنية إلى حل معقول يقوم على العدالة بين تركيا وجاراتها العربية إلى الجنوب .

ولقد كان إقدام العراق على تخزين ترسانة حربية ضخمة سبباً آخر فى توتر العلاقات بين الطرفين ؛ لأن هذا كان ينطوى على تغيير ميزان القوى فى الشرق الأوسط . وفى هذا المناخ المتوتر تم غزو العراق للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ م ، مما أضاف ابعادا خطيرة للعلاقات بين بغداد وانقرة .

٧ - عصر السادات - مبارك فى مصر (١٩٧١ - ١٩٩٠) :

فى ١٨ يوليو ١٩٧٢ م أثناء العام الثانى لحكمه ، قام السادات بتصفية التسهيلات العسكرية السوفييتية ، ثم قام بطرد الخبراء السوفييت . ولقد قوبلت هذه الخطوات بالترحيب فى العالم الغربى . ولعل أميز ملمح فى خط سياسة السادات هو نجاحه فى خلق توازن بين سياسة مصر فى عدم الانحياز وبين تعاونها مع الغرب .

وقام وزير الخارجية التركى خلوق باى أولكن بزيارة لمصر السادات فى سبتمبر ١٩٧٣ وسط جو من الود والصداقة ، وجاء الرد على هذه الزيارة بزيارة محمود رياض وزير الدولة للشئون الخارجية إلى تركيا فى مايو ١٩٧٦ عند انعقاد منظمة المؤتمر الاسلامى على مستوى وزراء الخارجية فى استانبول .

وكان لنجاح مصر فى عبور القنال أثناء الحرب الإسرائيلية الرابعة (٦ أكتوبر - ١١ نوفمبر ١٩٧٣) الأثر كل الأثر فى استعادة مصر لكرامتها الجريحة . ولقد ساندت تركيا العرب أثناء هذه الحرب ، بأن حالت دون استخدام الولايات المتحدة لقواعد حلف الاطلنطى فى آطنة ، وفى نفس الوقت سمحت للطائرات السوفييتية التى كانت تحمل الامدادات للعرب بالتحليق فى الاجواء التركية . وبعد وقف إطلاق النار وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، عقد مؤتمر للسلام فى چنيف فى ٢١ ديسمبر تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بحضور ممثلين عن الأطراف المعنية (إسرائيل ومصر والأردن بينما رفضت سوريا الحضور) ، إلى جانب ممثل عن الأمم المتحدة . وكان المؤتمر بداية لنشاط دبلوماسى بقصد إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، واستمرت جهود السلام حتى توقيع اتفاق كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ .

وكانت تركيا قد أيدت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ منذ البداية ، كما أيدت القرار رقم ٣٣٨ الذى أعاد تأكيد القرار السابق ، ووضع الأسس لمؤتمر چنيف .

وبعد أن أنهى السادات علاقاته مع الاتحاد السوفييتى ، توجه قبالة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن خلال وساطة الرئيس الأمريكى كارتر وافق السادات على ابرام صلح مع إسرائيل . وقد مهدت هذه التحركات السلمية للقاء بين كل من السادات وبيجن رئيس وزراء إسرائيل فى ١٥ نوڤمبر ١٩٧٧ فى القدس . وتمخض هذا اللقاء عن التمهيد - بالاتفاق مع الرئيس كارتر - على القضايا الأساسية التى طرحت فى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وأخيرا تم إبرام اتفاق السلام فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ م . وبعدها بستة أو سبعة أشهر تبادلت مصر وإسرائيل العلاقات الدبلوماسية .

وبينما رحبت الدوائر الغربية بهذا الاتفاق ، أصيب العالم العربى بحالة من التمزق ؛ فلقد قطعت الدول العربية - ما عدا السودان وعمان - علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، كما علقت عضويتها فى جامعة الدول العربية وتم نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس ، وتحفزت جبهة معادية لمصر عرفت باسم « جبهة الرفض » من سوريا والعراق ليبيا واليمن الجنوبى والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية -

يساندها فى ذلك غالبية الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية – وكان هدف هذه الجبهة الوقوف ضد أية مبادرة سلام أخرى مع إسرائيل . وبعد ذلك تم تعليق عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

فى خلال ذلك ، كانت العلاقات التركية المصرية آخذة فى التطور إلى الأفضل، وبالنسبة لاتفاق كامب ديفيد أخذت تركيا موقفا محايدا ؛ إذ انتظرت الحكومة التركية لترقب تطور الأحداث قبل أن تفصح عن رأيها فى مبادرة مصر للسلام . وقد عبر وزير الخارجية التركى اوكشون فى حكومة بُلند اجاويد التى كانت تتولى زمام الحكم آنذاك ، فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٣ أكتوبر ١٩٧٨ م عن ذلك بقوله : ان الوقت لا يزال مبكرا لتقييم اتفاق كامب ديفيد ، والمهم هو أن تنسحب إسرائيل إلى حدود١٩٦٧ م ، وأنه لا يمكن تصور حل معقول فى المفاوضات مادامت أن منظمة التحرير الفلسطينية غير ممثلة . (٥) وقد أصدرت الحكومة التركية فى اليوم التالى لتوقيع اتفاق واشنطن بيانا يقول : « ينبغى أن تحل مشكلة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية . وللوصول إلى حل شامل لابد من إيجاد اتفاق دائم ، ولتحقيق ذلك يتحتم على إسرائيل ان تجلو عن الأراضى العربية والقطاع العربى من القدس المحتل ، مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما فى ذلك حقهم فى اقامة دولة لهم » .

ولم تقدم تركيا بحال على إدانة مصر ، وإنما عملت على تهدئة خواطر الدول العربية الأخرى بإعلانها أن مثل هذه الاتفاقات التى تم التوصل إليها بين مصر وإسرائيل سوف تظل غير كافية مادامت المشكلة الفلسطينية دون حل ، على أن الرأى العام فى تركيا كان أميل إلى الشعور بالإرتياح تجاه اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل . وينبغى الاشارة هنا الى أنه بعد أن اعترفت مصر بإسرائيل ، لم تعد تركيا هى الدولة الاسلامية الوحيدة التى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وفى كل الأحوال ، فإن السياسة المعتدلة التى انتهجتها مصر ، وتنامى روابطها مع الغرب خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذا قد خلق جوا أفضل للتفاهم بين تركيا ومصر .

وعقب اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١ م ، انتخب الرئيس مبارك ليخلفه فى رئاسة الجمهورية المصرية ، وازدادت العلاقات المصرية التركية تحسنا . ويمكن

القول بوجه خاص أنه فى ظل حكم الرئيس مبارك بدأت المشاورات الفعالة بين الدولتين تأخذ مسارها ، بقصد توفير الحماية والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط .

وفى نوفمبر ١٩٨٢ قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى كمال حسن على بزيارة لتركيا أسفرت عن فتح مجالات عديدة للتعاون بين البلدين . ولقد كان للجهود الدبلوماسية التى بذلها الرئيس التركى كنعان افرين فى قمة المؤتمر الاسلامى المنعقدة بالدار البيضاء فى يناير ١٩٨٤ لاسترداد مصر لعضويتها فى المؤتمر الاسلامى أطيب الآثار فى نفوس المصريين . أما زيارة الرئيس مبارك لتركيا - وهى الأولى لرئيس مصرى - فقد كانت نقطة تحول مهمة فى العلاقات التركية المصرية . وقد قام الرئيس كنعان افرين بزيارة لمصر مع بداية العام التالى ، ثم تبع هذا سلسلة من الزيارات المتبادلة على مستوى الوزراء لتنسيق التعاون بين البلدين فى شتى المجالات . وفى أثناء زيارة الرئيس مبارك لتركيا ، أدلى الدكتور الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية بالتصريح التالى لإحدى الصحف التركية ، توضيحا للعلاقات التركية المصرية : « إن اهتمامات تركيا بالشرق الأوسط والعالم الإسلامى قد أخذت فى الازدياد الملحوظ إن هى قورنت بالماضى . ان التوجه الأوربى لتركيا ليس موضع تساؤل ، ولكننا نرغب فى التنبيه إلى أبعاد جديدة لها الأولوية فى تقديرنا . لقد بدأت تركيا تضطلع بدور أكثر فاعلية فى العالم الإسلامى ، ولقد كان للمتغيرات الجديدة أثرها فى هذا التحول ، ولا يمكن مقارنة المتغيرات التى جدت على الساحة بالسياسات الجامدة التى كانت ترتكز على فروض بالية وعتيقة . نحن نعلم أن تركيا مرتبطة بالغرب ، أما نحن فلسنا مرتبطين بالغرب ؛ إذ إننا نعتقد أن استقلالية مصر تحفظ لها دورا حرا تتحرك من خلاله بعيدا عن استقطاب القوى العظمى . إن موقعنا الاستراتيجى والجغرافى مختلف عن موقعكم فى تركيا ، ولكننا ندرك تماما أن دور تركيا ومصر فى المنطقة ينبغى أن ينأى عن خلق تكتلات جديدة . وعليه فإن دورنا معا ينبغى أن يتركز على دعم الاستقرار وحل مشكلات المنطقة . ولهذا السبب فإننا نود أن نكون عونا لتركيا فى حل مشكلاتها مع الأطراف الأخرى ، وبالمثل فاننا نرحب بعين الرضا بكل جهد تبذله تركيا لمساعدتنا فى حل مشاكلنا . ونحن نعتقد أيضاً أن تخفيف حدة التوتر فى المنطقة سوف يخدم المصالح التركية . وعلى هذا فإن تعاوننا يجب ألا يكون تكتلا ضد طرف ثالث ، وإنما هدفنا ببساطة هو أن يعين كل منا الآخر ، وأن نعمل معا من أجل تدعيم قواعد

السلام والاستقرار فى المنطقة ، وان نوثق الروابط بين بلدينا المسلمين . ولكى نحقق هذا المقصد ، يجب أن ننطلق من مفهوم جديد وفعال يرتكز على المصلحة الوطنية بعيداً عن الإيديولوچيات الجامدة » . وفى رده على احد الأسئلة أضاف الدكتور الباز قائلا : « ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تلعب أى دور فى التقريب بين تركيا ومصر ، ولئن سمح لطرف ثالث كى يفتح الطريق لتحسين الاجواء بيننا لكان هذا أمرا مأساويا يؤسف له ؛ لأنه مادمنا أننا أنفسنا لانستوعب المتغيرات التى تجرى فى منطقتنا ومن حولنا ونبقى فى إنتظار طرف ثالث ينبهنا إلى ذلك ، فإن أى تعاون من هذا القبيل سوف يكتب له الفشل ؛ لأنه يجىء مصطنعا » . (٦)

فى أثناء ذلك عندما تبادلت مصر وإسرائيل السفراء فى تل أبيب والقاهرة ، أوفدت الحكومة التركية وزيراً مفوضاً إلى إسرائيل ، رافعة بذلك تمثيلها الدبلوماسى من سكرتير ثان إلى قائم بالأعمال سنة ١٩٨٦ .

ولما انفجرت أزمة الخليج فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، استمرت الاتصالات بين البلدين على مختلف المستويات ، وكان واضحا أن الخط السياسى الذى سبق شرحه ظل هو المرشد للدولتين .

٨ - العلاقات التركية السورية أثناء حكم البعث :

بعد توقيع حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، حذت سوريا حذ ومصر وراحت تتبنى سياسة التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وفى سنة ١٩٥٦ بدأ السوفييت فى تزويد سوريا بالسلاح ، وفى العام التالى ، فى ظل معاهدة التعاون الاقتصادى ، قام الخبراء السوفييت بتشييد عدد من المنشآت فى سوريا . ولقد تبنى حزب البعث هذه السياسة مع الاتحاد السوفييتى منذ وصوله إلى الحكم سنة ١٩٦٣ م .

وفى حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، استولت إسرائيل على مرتفعات الجولان من سوريا ، ومنذ ذلك الوقت صار من أولويات حكومة البعث استعادة هذه الأرض المسلوبة والتى تمثل أهمية استراتيجية خاصة . إلا أن الجهود العسكرية لتحقيق هذا الهدف فى الحرب الإسرائيلية العربية الرابعة سنة ١٩٧٣ قد منيت بالفشل ، ولم تستعد سوريا مرتفعات الجولان .

وفى سبتمبر ١٩٧١ تولى حافظ الأسد رئاسة سوريا ، وهو عضو من الجناح العسكرى لحزب البعث ، وهو فى نهجه يسير على الخط السياسى للحزب

سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية ، وهو معروف بأنه سياسى مناور وذكى .

لقد شهدت العلاقات التركية السورية بعض التقلبات بين التحسن والتدهور أثناء حكم حافظ الأسد ، ومع ذلك فإنه لكى يخرج بلده من العزلة التى أصابتها قد عمل على تجنب إثارة توتر ما مع تركيا ، كما أنه قد أبدى فى بعض الأحيان مرونة فى موقفه .

إن جوهر العقبات التى تحول دون تحسن حقيقى فى العلاقات بين البلدين يكمن دون شك فى تشعب ارتباطات كل البلدين : فتركيا عضو فى حلف الاطلنطى ، بينما تعتمد سوريا على المساعدات السوفييتية ، وبمعنى آخر فإن المواجهة بين الشرق والغرب قد انعكست على الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى العلاقات التركية السورية بصفة خاصة . ومع أن التوتر بين البلدين قد خفت حدته مع انفراج الحرب الباردة على نطاق دولى ، إلا أن هذا التوتر بينهما لم يختف تماما .

أما مشكلة لواء (سنجق) الاسكندرونة ، فانه لم يكن من الوجهة العامة موضوعا مثارا من قبل الجانب السورى ، ولكن عندما يأتى ذكره فى الصحافة السورية فان هذا يقابل عند الرأى العام التركى بردود فعل عنيفة .

هذا وقد ظل الأمر الذى يثير حفيظة الحكومة التركية لسنين طوال هو فتح سوريا أبوابها لعناصر من الفوضويين خلال فترة السبعينات ، وقيامها بتدريبهم وتسليحهم ثم تسريبهم إلى داخل الأراضى التركية ، هذا إلى جانب مساعدة سوريا للإرهابيين من الأرمن . ويضاف إلى هذا وذاك تلك الشكوك التى حامت حول السلطات السورية فى مساندتها للإرهابيين من الأكراد خلال الثمانينات ، وكانت سوريا مسئولة بوجه خاص عن نقل مقر عبد الله أوجلان (آبو) الزعيم الشيوعى لحزب العمل الكردى (الذى تأسس فى تركيا سنة ١٩٧٨) من البقاع إلى دمشق .

وفى الثمانينات دأب أوجلان على دس إرهابيين أكراد إلى داخل مناطق الجنوب الشرقى للأناضول بعد أن تم تدريبهم فى وادى البقاع اللبنانى ، والذى كان تحت سيطرة سوريا ، ويقدر عدد القتلى من منتصف الثمانينات حتى يومنا الحالى بحوالى ٤٠٠ من رجال الأمن التركى ، إلى جانب عدد آخر من المواطنين الأتراك أغلبهم من أصل كردى ، بالإضافة إلى ما يقرب من ٦٠٠ من الارهابيين الأكراد .

ولقد انكرت سوريا ما نُسب إليها من تدريب وتسليح لهؤلاء الإرهابيين أو تقديم تسهيلات لهم ، ولكن انقرة كانت متيقنة من عكس ما يقوله السوريون .

ورغم هذا جميعا ، فإن الاتصالات الرسمية بين تركيا وسوريا لم تنقطع ، بما فى ذلك مناقشة بعض القضايا ومن أهمها مشكلة الإرهاب : ففى ١٩٧٢ قام وزير الخارجية التركى خلوق باى اولكن بزيارة لدمشق ، وفى العام التالى قام نظيره السورى خدام برد الزيارة لأنقرة ، وفى ١٩٧٤ و ١٩٨٣ تبادل وزيرا خارجية البلدين الزيارة أيضاً ، وفى مارس ١٩٨٧ قام رئيس الوزراء التركى أوزال بزيارة إلى دمشق ، وبعدها بشهرين قدم قدورة نائب رئيس الوزراء السورى فى زيارة لتركيا ، وفى هذه اللقاءات المتكررة طرحت بعض القضايا المشتركة (من قبيل مشاكل التهريب والهاربين عبر الحدود ، ومشاكل الاتجار عبر الحدود وسبل تنمية التجارة بين البلدين) ، كما حظيت مسألة تنظيم تقسيم مياه الفرات باهتمام خاص . وإلى جانب ذلك نوقشت السبل للحيلولة دون تسلل الإرهابيين من حزب العمل الكردى إلى تركيا ، وذلك من خلال رؤية تركيا للمشكلة ، مقابل إجراءات مماثلة بشأن بعض العناصر من جماعة الإخوان المسلمين السوريين من الجانب التركى ، وفى سنة ١٩٨٧ توصلت الدولتان إلى معاهدة حول قواعد « الترحيل » وفى أثناء زيارة أوزال إلى دمشق فى يوليو من نفس العام وقع الطرفان « بروتوكول » « التعاون فى القضايا التى تمس الأمن » وقد نص هذا البروتوكول على منع ومراقبة تهريب البضائع والأفراد والاتجار عند الحدود بعملة مزيفة ، واتفق أيضا على ترحيل الهاربين إلى أوطانهم ، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون أنشطة الجماعات والأفراد الذين يضمرون نية التخريب ضد أمن واستقرار البلدين المعنيين . كما اتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات سنويا لمعالجة كل هذه القضايا .

على أن تدخل سوريا فى لبنان سنة ١٩٧٦ أحدث ردود فعل سلبية فى تركيا ، كما ان مساندة سوريا لإيران أثناء حربها مع العراق كان متعارضا مع الموقف المحايد الذى اتخذته أنقرة ؛ إذ كانت تركيا تتحسب كثيرا من هذا الموقف السورى الذى يزيد من مضاعفات الامور فى المنطقة ويجعلها أكثر تعقيدا .

لقد كان للأحداث التى وقعت فى ١٩٨٩/ ١٩٩٠ داخل البلدان الشيوعية فى شرق أوربا ، ثم انزواء الاتحاد السوفييتى داخل قوقعته نتيجة لهذه التطورات ، كان

لهذا كله أبعد الآثار المقلقة بالنسبة لسوريا . ولعل أشد ما بات يشغل دمشق فى السنوات الأخيرة أمر تخفيض كم السلاح الذى كان الاتحاد السوفييتى يمد به سوريا، إلى جانب السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل . وامام هذه المتغيرات ، عندما اندلعت الحرب عقب غزو العراق للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، تحركت سوريا مقتربة من الموقف المصرى ، ووقفت إلى جانب الغرب أثناء الحرب . وهذا الموقف السورى يمثل توجها جديدا فى السياسة السورية .

وعندما قام وزير الخارجية السورى فاروق الشرع بزيارة رسمية لتركيا فى يونيو ١٩٩٠ ، طُرحت القضيتان الاساسيتان فى العلاقات التركية السورية على بساط البحث ، ألا وهما مياه الفرات ونشاط الارهابيين من حزب العمل الكردى . ولقد صرح الشرع أن سوريا جادة فى ارساء قواعد الصداقة والتفهم مع تركيا ، وبأن حكومته عازمة على التعاون مع تركيا على مختلف الأصعدة ، مع اهتمام خاص من الجانب السورى بمسألة مياه الفرات ، والتى ينبغى على حكومة أنقرة أن تنظر اليها بتفهم أرحب . وأثناء زيارته التالية لاستانبول فى اغسطس ١٩٩١ للمشاركة فى اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامى العشرين على مستوى وزراء الخارجية ، لفتت تركيا نظر الشرع إلى مسألة الإرهابيين من حزب العمل الكردى ، وإلى الأعمال التى ارتكبوها فى نشاطهم القريب ، الأمر الذى استتبع قيام تركيا بعملية عسكرية على الحدود أثناء زيارة الشرع . وقد رد الشرع على مطلب تركيا بضرورة أن تتخذ سوريا إجراءات وقائية ضد قواعد حزب العمل الكردى فى سوريا بقوله ان وادى البقاع وان كان يقع تحت رقابة عسكرية سورية ، إلا أن القوات العسكرية السورية لايمكنها أن تتدخل فى شئون سلطات الأمن فى المنطقة . ولم تكن هذه الحجج السورية مقنعة بحال للجانب التركى .

٩ - موقف تركيا من الحرب الإيرانية العراقية ومن حرب الخليج (١٩٨٠ / ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ / ١٩٩١) :

عندما تم التوقيع على اتفاق الجزائر سنة ١٩٧٥ بين إيران والعراق ، ساد اعتقاد بأن الصراع بين البلدين حول الحدود على شط العرب قد وجد له حلا ، إلا أن التوتر المتصاعد بين البلدين قد وصل ذروته عقب قيام الثورة الاسلامية سنة ١٩٧٩ فى إيران بزعامة آية الله خومينى ، وفى نهاية الأمر ، اقدم العراق تحت قيادة صدام

حسين على الغاء اتفاق ١٩٧٥ بحجة استمرار المصادمات بين الطرفين على الحدود . وما لبثت الحرب أن اشتعلت بين البلدين فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ .

وبعد أن اجتاحت الجيوش العراقية حدود إيران ، ردت إيران بهجوم مضاد سنة ١٩٨٤ واحتلت جزءا من مناطق الحدود العراقية وباتت بذلك تهدد تدفق النفط العربى من الخليج خاصة من الكويت ، التى كانت تساند العراق فى حربها ضد إيران . وفى ١٩٨٧ قررت الولايات المتحدة الأمريكية القيام بحراسة ناقلات النفط الكويتية وتأمين رحلاتها .

وبعد أن تلقى العراق إمدادات هائلة من الأسلحة سواء من الاتحاد السوفييتى أو من الاقطار الغربية (وخاصة من فرنسا) ، تحركت القوات العراقية وشنت هجوما على إيران فى ربيع ١٩٨٨ ، ثم استعادت معظم أراضيها التى كانت إيران قد احتلتها وأضافت اليها أجزاء من الحدود الإيرانية نفسها .

وكانت الحرب عند هذا المنعطف قد انهكت المعسكرين تماما ، وعليه فإن مجلس الأمن أصدر القرار رقم ٥٩٨ بوقف اطلاق النار ، وبادرت إيران بقبول القرار ، ثم ما لبثت أن قبلته العراق بعد ذلك فى ٢٠ اغسطس .

ولما كانت تركيا ترتبط بعلاقات صداقة مع الطرفين الإيرانى والعراقى ، فانها اتخذت موقفا محايدا من هذه الحرب الأولى فى الخليج ، بل انها بذلت قصارى جهدها لوضع حد لهذه الحرب من خلال مساعيها فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى، وأيضا من خلال اتصالاتها الثنائية مع كل من البلدين . على أن جهود تركيا من أجل السلام باءت بالفشل ، على أنه ينبغى ملاحظة ان حيدة تركيا أثناء هذه الحرب لم توقف من نشاطها التجارى مع الجانبين . هذا وقد كان لتركيا الفضل فى أنها طلبت من إيران بألا تقدم على قصف خط الأنابيب العراقى التركى ، حتى تضمن ضخ البترول وقد كان هذا الموقف دون شك فى صالح العراق . يضاف إلى هذا أن التجاور الجغرافى الأميز للعراق مع تركيا (مقارنة بإيران) قد أمن امداد العراق بالتموين الغذائى والسلع الاستهلاكية المستوردة من تركيا . ولقد بلغ حجم مديونية العراق التجارية لتركيا مع نهاية الحرب حوالى ١,٧ بليون دولار ، بما فى ذلك الفوائد .

أما أزمة الخليج التى بدأت بغزو العراق للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ، فقد كانت ذات أبعاد دولية خطيرة ، وكانت لها آثار استراتيچية بعيدة المدى . لقد كان موقف تركيا من هذه الأزمة واضحا تماما : فان الحكومة التركية قد وافقت على جميع القرارات التى أصدرها مجلس الأمن ، وتماشيا مع القرار رقم ٦٦١ بفرض حظر اقتصادى على العراق ، قامت تركيا بإغلاق خط الأنابيب العراقى التركى الذى كان ينقل قدرا ضخما من صادرات العراق النفطية . كما أوقفت تركيا كل تجارتها مع العراق ، بل سمحت للقاذفات الأمريكية باستخدام قاعدة انجيرلك الجوية ، بالإضافة إلى نشر قوة تركية قوامها ١٢٠.٠٠٠ جنديا على الحدود التركية العراقية، مما اضطر العراق إلى الإبقاء على ما بين ٨ - ١٠ وحدات عسكرية من قواته فى الجزء الشمالى من أراضيه . على أن تركيا لم تشارك فى قوى التحالف ولا هى شاركت بمبادرة رمزية بارسال سفن حربية إلى المنطقة . ان هذا الموقف المتسم بالحكمة يمكن تفسيره - إلى حد كبير - كنتيجة للضغوط التى مارستها المعارضة والصحافة على الحكومة التركية . كما أن الدور النشط الذى أبدته الحكومة التركية مع بدايات الأزمة أخذ فى التريث تدريجيا عندما تطورت الأمور التى أدت إلى اندلاع الحرب .

لقد كان الموقف التركى متوافقا مع مجريات الأحداث ، وكان متسقا مع التطورات الدولية أيضا . وجدير بالتنويه فى هذا المقام إلى أنه منذ بداية الحرب ، أوضحت تركيا ضرورة الحفاظ على سيادة العراق على كامل أراضيه . وأكدت تركيا أيضا أن سياستها لا تقبل بأى مساس بمصلحة الشعب العراقى الذى تربطه بالاتراك أواصر الأخوة .

ومن جانبه ، فإن صدام حسين قد تجنب استفزاز تركيا سواء بالكلمة أو بالفعل ، وبات واضحا أنه لا يرغب فى فتح جبهة ثانية للقتال فى شمال العراق . والحق أنه مع نهاية الحرب ، وعزل العراق تماما ، بقيت تركيا الجار الوحيد الذى يمكن أن يمثل منفذا للحوار مع العراق .

وما من شك فى أن حرب الخليج قد عصفت بالاقتصاد التركى ، فلقد خسرت تركيا عائدا هائلا بسبب إغلاق خط الأنابيب ، وبسبب ارتفاع أسعار النفط فى المراحل الأولى من الحرب ، وبسبب توقف الصادرات التركية إلى العراق والكويت ، وأيضا بسبب تعطيل سبل النقل والسياحة بصفة عامة . لقد تضررت تركيا بركود

اقتصادى فادح ، ولم تنجح فى الافاقة تماما من هذا الركود حتى الآن . لقد كانت الآمال تنعقد على أن تعوض تركيا عن خسارتها الفادحة والتى تقدر بسبعة بلايين دولار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان والعربية السعودية والكويت وبلدان أخرى ، إلا أن ما حصلته تركيا من أموال يقل بكثير جدا عما كانت تتوقعه من تعويضات .

١٠ - تركيا ومشكلة الاكراد العراقيين :

بعد هزيمة العراق فى الحرب ، بدأت مرحلة ثانية فى أزمة الخليج فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ م ، تمثلت فى تمرد الشيعة جنوبى العراق وتمرد الاكراد فى الشمال ضد حكم صدام . ولقد أقدمت الحكومة العراقية بما تبقى لها من قوات عسكرية على قمع المتمردين بطريقة دموية مع نهاية شهر مارس .

وتحت وطأة هذه الظروف ، زحف ما يقرب من ٤٦٠ ألفا من الاكراد لاجئين إلى الحدود التركية ، كما أن ما يقدر بمليون من الشيعة والاكراد لاذوا هم أيضا بالفرار إلى الحدود الإيرانية فى الأسبوع الأول من شهر أبريل ، الأمر الذى خلق مأساة جديدة فى المنطقة .

ولقد قوبل موقف تركيا بوقف تيار الفارين من الاكراد إلى الحدود التركية ببعض النقد من قبل الرأى العام فى الغرب ، ولكن هذا النقد ليس له ما يبرره ، نظرا لأن تركيا لا تملك الامكانيات أو التسهيلات اللازمة لايواء هذا الكم من البشر ، مع الأخذ فى الاعتبار مشكلة إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم الأصلى . لقد ساهمت تركيا فى حماية هؤلاء الفارين ، وقدمت لهم المؤن والرعاية الطبية على جانبى الحدود . ولم يقدّر أحد موقف تركيا أو جهودها حق التقدير إلا بعد فوات الوقت . وفى منتصف أبريل ١٩٩١ ، استجابة لاقتراح من الرئيس أوزال ، وافقت الولايات المتحدة على إعادة توطين الاكراد فى شمالى العراق حول منطقة زاخو ، بينما أرسلت البلدان الغربية بعض الفرق عبر تركيا إلى شمالى العراق ، ثم اقيمت منطقة أمان مؤقتة داخل حدود العراق شمال خط عرض ٣٦ .وبدأ اللاجئون الاكراد فى التدفق إلى عدة مناطق مع نهاية شهر ابريل . غير أن العراق استنكر قرار الحلفاء بإقامة هذه المعسكرات على أراضيها ، متهما هذا التحرك بأنه اعتداء على السيادة العراقية ، ولكن العراق فى نهاية الأمر قبل بالأمر الواقع ، وتراجع عن القصف

الجوى واستخدام قواته العسكرية شمال خط عرض ٣٦٠ وبعد أن نشرت الولايات المتحدة والقوات الحليفة (بريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وهولندة) حوالى ٢٠٠٠٠ من قواتها ، راح الاكراد المسلحون يفرضون سيطرتهم بالتدريج على هذه المنطقة الامنية التى تشمل مدائن زاخو وأربيل ودوكان والسليمانية وكركوك .

أخلت القوات الأمريكية مناطق الجنوب العراقى تماما فى ١٥ أبريل ، ولكن وجود بعض القوات بقيادة أمريكا وبعض البلدان الغربية كان أمرا ضروريا بالنسبة لشمالى العراق لضمان أمن الاكراد فى هذه المنطقة ، وقد ظلت هذه القوات حتى ١٥ يوليو . وفى أثناء ذلك ، ومن أجل تأمين الاكراد ضد انتقام عراقى بعد رحيل قوات التحالف ، قبلت الحكومة التركية اقتراحا تقدم به الأمريكيون وحلفاؤهم بانشاء قوة متحركة (اشارت اليها وسائل الإعلام على انها « مطرقة التوازن ») تعسكر فى الأراضى التركية فى سيلوبى (قوة برية) انجيرلك (قوة جوية) ، بالإضافة إلى فرق للمراسلة (لنقل الجنود والايواء والتموين) ، على أن يكون قوام هذه القوة ما بين ٥ و ٦ آلاف من الاتراك والأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والايطاليين والهولنديين .

لقد كان قبول الحكومة التركية لهذه الترتيبات المؤقتة ، والتى كان اتخاذ القرار فيها موكولا للقيادة التركية الأمريكية المشتركة فيما يتصل بتوقيت وكيفية استخدام هذه القوات ، يرتكز على تقييم تركيا للموقف على ضوء المصالح التركية الأمريكية المشتركة الأوسع نطاقا . ولقد تم تجديد صلاحية هذه القوات فى سبتمبر حتى نهاية ١٩٩١ . أما القوات البرية ووحدات الايواء والتموين فقد تم تفكيكها ، ثم تجدد تمديد بقاء القوات مع بدايات ١٩٩٢ لستة أشهر أخرى .

وما أن انصرمت بضعة أسابيع عقب انشاء هذه القوة المتحركة حتى تفجرت مشكلة أخرى تمثلت فى عدوان دموى على نقطة حراسة على الحدود التركية ، شنته منظمة ارهابية من جماعة حزب العمل الكردى . لقد استغلت هذه المنظمة حرية الحركة التى كفلتها منطقة الأمان لتكثف من نشاطها داخل تركيا ، معتدية بالقتل على أفراد الحراسة والمواطنين دون تمييز ، بل إنها تمادت فى عدوانها إلى حد خطف بعض الرهائن من فوج سياحى ألمانى . واضطرت تركيا إلى اتخاذ خطوات « للتمشيط » ضد قواعد هذه الجماعات التى اقيمت على الجانب العراقى من الحدود ويبدو أن هذه « العملية الأمنية » التى بدأت فى ٥ اغسطس واستمرت لاكثر من أسبوع قد حققت الغرض منها ولو إلى حين .

وبشكل عام ، فإن الرأى العام فى تركيا قد وافق على هذا التحرك دفاعا عن النفس ، وذلك فى غيبة سلطة عراقية شرعية فى المنطقة . هذا وقد كانت الانتقادات التى وجهت إلى تركيا من مختلف الدوائر العالمية تتسم بالاعتدال بوجه عام . ولم تلجأ تركيا إلى هذا الإجراء من « المطاردة الساخنة » إلا اضطرارا للدفاع عن النفس ، إذ لم يكن هنالك بديل آخر امام عجز العـراق عن السيطرة على الموقف وعن منع الارهابيين طبقا للاتفاق الذى ابرم بين تركيـا والعـراق سنة ١٩٦٤ ، فيما عرف « باسم معاهدة الصداقة وحسن الجوار » بين البلدين . على أن هذه العملية من جانب تركيا قد قوبلت باحتجاج رسمى من العراق ضد الحكومة التركية .

إن الحكومة التركية لا تدخر جهدا فى سبيل حل مشكلة المواطنين من أصل كردى ، وذلك تماشيا مع قناعاتها القومية التى تركز عليها هوية ومقومات الجمهورية التركية . وهذه القناعات لا تقر بحال ما يروج فى الاجواء من حركات انفصالية أو حكم ذاتى ، ذلك لأن الاكراد يتمتعون بالحقوق الكاملة فى تركيا . ويقدر عدد الاكراد فى تركيا بحوالى من ثلاثة إلى أربعة ملايين فى جنوب شرقى الاناضول ، بالإضافة إلى عدد آخر يتوزعون – لعوامل اقتصادية – فى اجزاء متفرقة من تركيا ، وهم مندمجون تماما فى لحمة المجتمع التركى .

يضاف إلى هذا ، أن الحكومة التركية قد أخذت على عاتقها برنامجا محددا لضمان اصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الاجزاء الجنوبية للبلاد ، وهذا سوف يعود بطبيعة الحال بالخير على المواطنين الاتراك من اصول كردية ، والذين يقطنون فى هذه الجهات . وفى مقدمة هذه المشروعات مشروع جنوب شرقى الاناضول .

ومن ناحية أخرى ، فإن النظام الديمقراطى الذى تنعم به تركيا يتيح للاكراد حقوق المواطنة الكاملة ، وقد تم أخيرا الاعتراف للاكراد بالحق فى احتفاظهم بلغتهم وثقافتهم الكردية دون ضرار . وفى هذا الاطار من المشروعية ، فان دعاوى الانفصالية والحكم الذاتى تصبح فى غير صالح الاكراد انفسهم .

ان منظمة حزب العمل الكردى اليسارية الارهابية ، والتى تمارس نشاطها على طول الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا منذ ١٩٨٤ تتلقى الدعم من جهات أجنبية، وهى المسئولة عن الدم المراق بغير حدود .

ومن جانبها ، فإن تركيا لم تتدخل فى أمر ٤٠٠ ألف من التركمان القاطنين فى العراق ، وأمر ما يزيد على المليون من الاتراك فى بلغاريا ، وقرابة ١٥٠ الفا من الاتراك فى غرب تراقيا (باليونان) ، مادام ان هؤلاء وأولاء يتمتعون بحقوق المواطنة ويسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية والحفاظ على هويتهم الثقافية .

١١ - خلاصة تقييمية للعلاقات التركية العربية :

١ - ليست هنالك ثمة مشكلات عويصة أو اشكاليات تستعصى على الحل مع البلدان العربية . وباستثناء الحال فى بعض الخلافات الوقتية مع سوريا ، فان تركيا مبقية على روابط الود مع جميع الاقطار العربية .

٢ - ان تركيا لا تتدخل فى الشئون الداخلية للبلدان العربية ، ولا تنحاز إلى جانب من الجوانب عندما تنشب الخلافات بين هذه البلدان ، مادامت ان هذه الخلافات لا تمثل تهديدا للمصالح التركية .

٣ - لقد نجحت تركيا فى المحافظة على موقف متوازن ومعقول فى علاقاتها مع الغرب ومع العرب فى آن واحد ، كما أقامت علاقات عمل متوازنة أيضا بينها وبين العرب والاقطار الاسلامية الأخرى . أما فيما يتصل بعلاقات العرب بالغرب ، فان القضية التى أملت شيئا من التحوط على تركيا فهى القضية الفسطينية .

٤ - ان تركيا هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تتبنى العلمانية بصفة رسمية ، وهى أيضا تتميز بنظام حكمى ديموقراطى . على ان هذا لا ينفى بحال ما عرف عن تمسك الآتراك بعقيدتهم الاسلامية وبقيم الاسلام الاخلاقية . وهذه الخصوصية التركية تلقى الاحترام من جانب البلدان العربية ، كما أن العرب قد أبدوا تفهما أكثر لعلاقات تركيا مع العالم الغربى وايضا مع إسرائيل ، وذلك مقارنة بمواقفهم الماضية . وعندما اقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سنة ١٩٥٠ فإنها لم تخلط بين علاقتها بالعرب من جانب ، وعلاقاتها مع إسرائيل من جانب آخر . على أنه منذ سنة ١٩٦٧ أخذت تركيا تدافع عن القضايا العربية والتى تعتبرها تركيا قضايا عادلة . وبعد أن اقامت مصر علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، عوفيت تركيا من الحرج إذ لم تعد الدولة الاسلامية الوحيدة التى لها علاقات رسمية مع إسرائيل . ان حل القضية الفلسطينية دون جدال هو أوعر القضايا ، وان تركيا لتأمل صادقة ان تجد هذه القضية حلا عادلا فى أقرب الفرص ، لأن هذا سوف

يعود على تركيا بالنفع من ناحية ، بالاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخــرى .

٥ - ان تركيا تؤيد المطالب العربية المشروعة للقضية الفلسطينية والشرق الأوسط ، إلا أن تركيا لا تلقى المساندة الكافية من جانب العرب فى أمر المشكلة القبرصية . كذلك فان ردود الفعل التى تتوقعها تركيا انطلاقا من روح « التضامن الاسلامى » ضد المعاملة اللاإنسانية للاتراك فى بلغاريا فى الثمانينات كانت ردود فعل محدودة من جانب قلة من البلدان العربية .

٦ - أنه على ضوء ما تأكد من تكامل البنية الاقتصادية لتركيا والبلدان العربية معا ، فان التعاون فى هذا المجال قد حقق اطرادا ملموسا منذ السبعينات ، وجاء هذا التعاون فى صالح الطرفين .

٧ - ان الأرضية المشتركة لتوسيع دائرة العلاقات الثقافية مواتية تماما للطرفين : فالتجانس فى الموسيقى الشعبية والشرقية والفنون الشعبية والتشكيلية ، وفى طرائق السلوك وفى كرم الضيافة ، كلها خواص تجمع بين الطرفين منذ مئات السنين ، حيث استظل الجميع بوارف التعايش ، وتلك أمور نلمس وقعها حتى اليوم . وما من شك فى أن التصدى بالبحث والدراسة للتاريخ المشترك على أساس من التوثيق سوف يقرب المسافة ويعضدها بين الأتراك والعرب .

٨ - لقد كشفت أزمة الخليج عن الدور المهم والفعال الذى يمكن لتركيا أن تلعبه فى الشرق الأوسط . حقيقةأن تركيا لم تشارك بطريقة مباشرة فى التحالف ، ولم ترسل قواتها إلى ميـدان الحرب ، ولكنها أثبتت بتطبيق قرارات الحظر والحصار بما فى ذلك اغلاق خط الأنابيب العراقى التركى ، وبالسماح باستخدام قاعـدة انجيرلك ، وبنشر قوة قوامها ١٢٠ الفا من الجند على امتداد الحدود العراقية ، وكذلك بجهودها الدبلوماسية ، قد أثبتت أنها بمثابة حجر الزاوية فى المنطقة .

٩ - لقد حافظت تركيا على موقفهـا المحايد من الخلافات الداخلية بين العرب ، وتجنبت التدخل فى الشئون الداخلية بين البلدان العربية . ولم تسمح تركيا لنفسها أن تكون فى خدمة مصالح القوى العظمى على حساب البلدان الاسلامية الأخرى .

ومن جانبهم ، فإن العرب مطالبون بأن يتفهموا هذا جيدا ، آخذين فى الحسبان أهمية تركيا الاستراتيجية ، ومصالحها المرتبطة بإرساء قواعد السلم والامن فى الشرق الأوسط . أنه من هـذا المنطلق يصبح طبيعيا أن تضطلع تركيا بدور مهم ، وان تتبوأ مسئوليات جساما فى سعيها للحفاظ على توازن القوى فى المنطقة .

هوامش الفصل السابع

1 - Anwar El-Sadat, InSearch of Identity, an Autobiography, Prologue, p, 9, London, 1978 .

2 - Semih Günver (Turkish Ambassador to Cairo 1965-1971), Tuninmayan Meslek (An Unknown Profession), pp, 193-378, Ankara, 1984 .

3 - Ergun Özbudun (ed.) Perspective on Democracy in Turkey, pp. 21-22 and 52, 120, Ankra, 1988 (Thc Refah Partisi

(Welfare Party), new name of the MSP, with the alliance of smaller right-wing parties, obtained 16.9% of the votes in the 20 October 1991 election and had 62 seats in the Parliament; the other groups having separated later, the Refah Partisi has 40 Parliament members presently.) .

4 - Cumhuriyet, in its supplement entitled "Siyaset" (Politics), 25 May 1985 .

5 - I smail Sosyal, "Seventy Years of Turkih- Arab Relations and an Analysis of Turkish - Iraqi Relations (1920 - 1990)", Studies on Turkish - Arab Relations, Annual 6, 1991, TAIV, Foundation for Studies on Turkish - Arab Relations, Istanbul, p. 67 .

6 - Ibid., p. 69 .

الفصل الثامن

العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية

بين تركيا والأقطار العربية فى الماضى القريب والتوقعات المستقبلية (*)

(١) مقدمة :

تمثل هذه الورقة محاولة لتقصى جهود تركيا ، خاصة بعد سنة ١٩٨٠ فى تنمية علاقاتها التجارية والمالية مع الأقطار العربية ، وذلك بعد عرض موجز لتاريخ هذه العلاقات قبل ١٩٨٠ . فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، اختارت تركيا لمسارها الاقتصادى والسياسى خطا قريبا من النمط الغربى ، فكانت من بين أوائل البلدان التى انضمت إلى صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والبنك الدولى للتنمية الإقليمية ، والمنظمة العامة للتعريفة والتجارة . وبعد ذلك راحت تركيا تؤكد هذا التوجه بمحاولة الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة . وعلى هذا فإن نظرة تركيا لبلدان العالم الثالث كانت تنطلق أساسا من خلال منظور غربى .

وحتى منتصف السبعينات لم تعر تركيا اهتماما ذا بال أو بذلت جهدا يذكر لتنمية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول العالم الثالث ، ومن بينها البلدان العربية . على أنه بعد عام ١٩٧٣ طرأ تغير فى موقف تركيا أملته عدة عوامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلى :

١ - ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ :

إن الأزمة الاقتصادية التى أصابت اقتصاديات الغرب نتيجة لارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ قد أثرت بدورها على ميزان المدفوعات لتركيا . وكانت تركيا فى

(*) إعداد الأستاذ سليم ايلكين الخبير الاستشارى فى « مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية » ، منظمة المؤتمر الإسلامى ، أنقرة .

- ترجمه عن الإنجليزية الأستاذ الدكتور إسحق عبيد الأستاذ بكلية الآداب جامعة عين شمس .

أوائل السبعينات قد نجحت فى تخفيض العجز فى ميزان مدفوعاتها التجارية إلى حد بعيد بفضل تحويلات ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ من العمالة التركية فى البدان الأوربية .

لكن أزمة ما بعد ١٩٧٣ اضرت بأحوال العمالة الأجنبية فى أوربا بشكل عام ومن بينها العمالة التركية ، وعليه فإن تحويلات العمال الأتراك فى أوربا قد تناقصت بشكل ملحوظ . وإذا أضيف إلى هذا ما طرأ من زيادة نسبية فى أسعار الواردات إلى تركيا ، وما كان عليها أن تسدده إيفاء « بفاتورة النفط » مرتفعة السعر ، لعلمنا أن الميزان التجارى وميزان المدفوعات التركية برمته أخذ يشير إلى علامة الخطر . ولكى تبقى تركيا على برامج التنمية دون انقاص ، فإن المشكلة الملحة قد تمثلت فى كيفية سد العجز فى الميزانية .

٢ - المشكلة القبرصية وما ترتب عليها من مضاعفات :

لقد كان للخلافات التركية اليونانية حول مشكلة قبرص بعد الستينات دور خطير فى بذر شعور عدم الثقة فى نفوس الأتراك تجاه الغرب ، سواء على الصعيد العسكرى أو السياسى . ونتيجة للمضاعفات أثناء وفى أعقاب تدخل تركيا فى قبرص سنة ١٩٧٤ ، وصلت مشاعر عدم الثقة إلى أقصى مدى لها إلى حد كاد يدفع بعضوين من أعضاء حلف الأطلنطى إلى حافة الحرب . ثم جاء الحظر الأمريكى على السلاح لتركيا ، وما تبعه من ردود فعل غاضبة فى تركيا ليدفع الحكومة التركية إلى الاستيلاء على القواعد العسكرية المقامة على ترابها . وهكذا انهارت الثقة والتفاهم المتبادل بين تركيا والغرب الذى كان قائما بين الطرفين منذ ١٩٥٠ . وأصيبت تركيا بشعور مرير من « العزلة » إلا أن الاهتمام والعون الذى أسدته البلدان الإسلامية لتركيا فى محنتها كان سببا رئيسيا فى بداية صفحة جديدة من العلاقات مع العالم الإسلامى .

٣ - فتور العلاقات بين تركيا ومجموعة السوق الأوربية :

مع بدايات ١٩٧١ أخذت تركيا تضغط حثيثا على مجموعة السوق الأوربية لعدة أهداف :

(١) تحسين وتمديد الامتيازات التى منحتها اياها السوق الأوربية تعويضا عما خسرته تركيا كنتيجة لتوسيع رقعة السوق .

(٢) تخفيض التزامات تركيا نحو السوق ، خاصة فيما يتصل بحماية صناعاتها .

(٣) تحسين أوضاع العمالة التركية فى دول أوربا ، مع منحهم حرية الحركة داخل بلدان السوق .

ولما لم تجد تركيا استجابة مرضية لهذه القضايا المثارة بحجة أن السوق الأوربية نفسها كانت تمر بأزمة حادة ، فإن الانطباع الذى خرجت به تركيا حينذاك هو أن السوق لا تضع المصالح التركية فى اعتبارها . ومع تعمق هذا الشعور ، تولد الاقتناع بأنه ينبغى على تركيا أن تبحث لنفسها عن منافذ خارج السوق لحل مشاكلها .

٤ - الايديولوجية الإسلامية فى محيط السياسة الداخلية :

كان عام ١٩٧٠ عام عدم استقرار فى الحياة السياسية فى تركيا ، فقد شهد هذا العام حكومات ائتلاف متعاقبة تضم أحزابا متباينة الاتجاهات . على أن أغلب هذه الحكومات ، خاصة بعد الأزمة القبرصية ، كانت تسعى إلى تحول فى السياسة التركية بحيث تصبح أكثر استقلالية فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وقد لعب أحد الأحزاب التركية ذات الاتجاهات الإسلامية دورا رئيسيا فى هذا التوجه للحكومات الائتلافية ، إذ أصر على إيجاد منافذ جديدة للتعاون وبالدرجة الأولى مع العالم العربى وبقية البلدان الاسلامية .

وما من شك فى أن سائر الاحزاب السياسية فى تركيا كانت على وعى بالمقدرات الاقتصادية الهائلة للبلدان العربية ، خاصة تلك المنتجة للنفط ، وهذه البلدان تؤلف كتلة قوية سواء داخل أو خارج منظمة الاوبك ، اقتصاديا وسياسيا . وهكذا أصبح لزاما على تركيا أن تنمى من قنوات اتصالاتها وتعاونها مع هذه البلدان .

يضاف إلى ذلك أنه عندما فقدت بيروت دورها الحيوى المتميز كمركز اقتصادى ومالى لبلدان الشرق الاوسط نتيجة للحرب الاهلية التى اشتعلت فيها ، باتت تركيا تأمل فى أن تملأ هذا الفراغ ، وأن تصبح استانبول وريثة لبيروت . واخذت جميع الاحزاب التركية ، رغم تباين أساليبها ، تعقد الآمال على استغلال هذه « الفرصة التاريخية » تجاه العالم العربى .

٥ - تركيا والمؤتمر الاسلامى :

لعل خير دليل على توجه تركيا للتقارب مع العالم العربى هو انضمامها إلى منظمة المؤتمر الاسلامى . فلقد شاركت تركيا فى اجتماعات هذه المنظمة على مختلف المستويات ، ولكى تؤكد رغبتها الجادة فى توطيد هذه الروابط ، فإنها قامت باستضافة اجتماع المنظمة على مستوى وزراء الخارجية سنة ١٩٧٦ فى استانبول . وتهدف تركيا من وراء انضمامها إلى المنظمة ضمان تأييد اعضائها سياسيا ، وكذلك ، والاهم ، الدعم الاقتصادى من البلدان العربية . كذلك انضمت تركيا كعضو مؤسس إلى البنك الاسلامى للتنمية والذى تأسس أثناء انعقاد المؤتمر سنة ١٩٧٥ .

٦ - برنامج التوازن سنة ١٩٨٠ :

أعلن هذا البرنامج فى تركيا فى ٢٤ يناير ١٩٨٠ ، وقد تم اعداده بحيث يتوافق مع توصيات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ويهدف هذا البرنامج الذى تم تدعيمه بإجراءات اقتصادية عاجلة إلى إحداث توازن اقتصادى على المستويين الداخلى والخارجى ، وتوسيع نطاق السوق الحر ، وتوجيه الاقتصاد التركى نحو العالم الخارجى . وفى سبيل هذا التحول وفق هذه الخطوط ، انصب الاهتمام والتركيز على الصادرات التركية بحيث يطرد حجمها بقدر ملموس .

ولم تكن سياسات ترشيد الاستهلاك وتخفيض الأجور الا سبيلا لخلق توازن داخلى يمهد الطريق لدفع حجم الصادرات . كما وضع البرنامج عدة حوافز واجراءات لتشجيع التصدير ، ومن بينها : تخفيض سعر العملة فى بداية الامر ، وفى مايو سنة ١٩٨١ تم تعديل سعر صرف العملات الاجنبية على أساس يومى ، ثم اسقطت بنود كثيرة من دعم السلع . كذلك تقررت عدة حوافز لتشجيع التصدير ، فأزيلت العراقيل التى كانت تعوق عمليات تصدير السلع من لوائح وروتين . وقد نجحت هذه الخطوات فى دفع العلاقات الاقتصادية مع أقطار العالم العربى . ويعتبر عام ١٩٨٠ علامة على هذا « الانفتاح » الاقتصادى لتركيا قبالة العالم العربى بالدرجة الاولى والعالم الاسلامى بصفة عامة .

(٢) عرض موجز لعلاقات تركيا الاقتصادية والتجارية والمالية مع الوطن العربى :

٢ - ١ العلاقات متعددة الأطراف فى إطار منظمة المؤتمر الاسلامى :

بدأت العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان العربية فى الازدياد المطرد منذ سنه ١٩٧٤ . ولأسباب جغرافية تركزت هذه العلاقات أول الأمر مع البلدان العربية فى منطقة الشرق الاوسط ، على أنه فى السنوات الاخيرة اتسع نطاق هذه العلاقات ليشمل بقية البلدان العربية . وقد تم التعاون على المستويين الثنائى ومتعدد الاطراف . واكتسب هذا التعاون نشاطا وحيوية بعد أن انضمت تركيا إلى منظمة المؤتمر الاسلامى سنة ١٩٧٦ ، والذى تتمتع جميع البلدان العربية بالعضوية فيها . ومنذ ذلك الوقت تضطلع تركيا بدور رئيسى فى الانشطة الاقتصادية والمالية للمنظمة . فلقد تأسس أول رافد للبحوث الاقتصادية للمنظمة وهو « مركز الاحصاء والبحث الاجتماعى والاقتصادى والتدريب للبلدان الاسلامية » فى العاصمة التركية انقرة . كما اختيرت استانبول مقرا « لاتحاد الخبراء للبلدان الاسلامية و « رابطة تنمية مؤسسات التمويل » المنبثقة عن البنك الاسلامى للتنمية .

وقد تأكد الاعتراف بدور تركيا فى تطوير التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية بقرار القمة الاسلامية الثالثة سنة ١٩٨١ بانشاء « اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى » والتى فوضت فى وضع البرامج والمقترحات التى تؤدى إلى تقوية أواصر التعاون بين أعضاء المنظمة فى المجالات المختلفة ، وبتعيين رئيس الجمهورية التركية رئيسا لمجلس ادارة هذه اللجنة ، وذلك فى القمة الاسلامية الرابعة المنعقدة فى الدار البيضاء سنة ١٩٨٤ .

ومنذ انعقاد جلساتها الاولى فى نوفمبر ١٩٨٤ أخذت هذه اللجنة على عاتقها طرح ومتابعة عدة مشروعات جديدة تهدف إلى تقوية أواصر التعاون بين البلدان الاسلامية وترتكز المشروعات فى طابعها على أهداف واقعية قابلة للتحقيق ، بعيدا عن المشروعات الطموحة التى يصعب تنفيذها . وقد أخذت هذه الجهود تؤتى ثمارها فقد بدأ تنفيذ واحد من المشروعات المدرجة فى جدول اعمال اللجنة وهو مشروع « خطة التمويل التجارى طويلة الأجل » . وفى اثناء ذلك استضافت تركيا عددا من

المؤتمرات على مستوى الوزراء لمناقشة بعض الموضوعات التى تعطيها خطة العمل مكان الأولوية ، وهذه تتضمن : الامن الزراعى والغذائى ، والصناعة ، والنقل والاتصالات ، والطاقة ، والبنية التحتية .

والحق فإن تركيا ، وعلى وجه التحديد مدينة استانبول ، اصبحت اليوم من بين المراكز الرئيسية لنشاط التعاون الاقتصادى بين سائر البلدان الاسلامية .

٢ - ٢ علاقات تركيا التجارية مع البلدان العربية :

تأثرت تجارة تركيا مع البلدان العربية فى الثمانينات بعاملين أساسيين :

تمثل العامل الأول فى برنامج « التوازن » وفى تعديل الهيكل الاقتصادى بدءا من ٢٤ يناير ١٩٨٠ ، وأما العامل الثانى فقد نجم عن الحرب الايرانية العراقية . وقد كان العامل الأول حافزا لمسار اقتصادى وتجارى حر ، أدى إلى انتعاش حركة الصادرات التركية فى الثمانينات . وأما الحرب الايرانية العراقية فقد أدت إلى نشاط تجارى ملحوظ بين تركيا والعراق . على أن تركيا قد كانت حريصة على الإبقاء على توازن تجارى أيضا مع إيران ، انطلاقا من موقف تركيا الحيادى إزاء هذه الحرب . لقد قفزت الصادرات التركية ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ إلى نسبة ٣٤٥ ٪ ، وفى هذا الاطار الزمنى شهدت الصادرات التركية للبلدان العربية زيادة بلغت ٢٠٩ ٪ . وتقوم تركيا بتصدير العديد من السلع إلى البلدان العربية ، ويأتى فى مقدمتها المواد الغذائية . ولقد سجلت الصادرات التركية للعالم العربى بما مقداره ٥٦١,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ثم قفز الرقم سنه ١٩٨١ ليصل إلى ١,٧ بليون دولار . وفى السنوات التالية ، رغم بعض التقلبات ، وصل حجم الصادرات التركية للعالم العربى رقما هائلا وصل إلى ٢,٧ بليون دولار ، إلى أن صار١ر٢ بليون دولار سنة ١٩٩٠ (راجع جدول رقم ١) .

ومع أن اجمالى الصادرات التركية قد شهد ازديادا ملحوظا فى الثمانينات ، إلا أن نصيب البلدان العربية من هذه الصادرات لم يتعد نسبته ١٩,٣ ٪ سنه ١٩٨٠ ، ولكن السنوات التالية شهدت زيادة ملحوظة فى هذه النسبة بلغت ٣٦,٢ ٪ سنة ١٩٨١ ، ولكنها أخذت فى التناقص حتى صارت ١٣ ٪ فقط سنة ١٩٩٠ (جدول رقم ١) .

وقد توزعت الصادرات للبلدان العربية فى الثمانينات على الوجه التالى : كانت العراق فى المقدمة بنسبة ٣٢,١ ٪ من هذه الصادرات ، ويأتى بعدها العربية السعودية بنسبة ١٧,٣ ٪ ثم ليبيا بنسبة ٩,٩ ٪ (راجع جدول رقم ٢) .

ويجدر التنويه أيضا بأن عدد البلدان العربية التى كانت تركيا تصدر السلع اليها كان لا يتعدى خمس عشرة دولة سنة ١٩٨٠ ، بينما ارتفع العدد حتى وصل إلى العشرين سنه ١٩٩٠ . وإذا نظرنا إلى الواردات التركية من البلدان العربية ، فاننا نلحظ مسارا مشابها : فلقد بلغت قيمة الواردات من البلدان العربية سنة ١٩٨٠ حوالى ٢,٤ بليون دولار ، ثم وصلت ٣ بلايين دولار خلال العامين التاليين . وبدءا بعام ١٩٨٣ أخذ حجم الصادرات العربية لتركيا فى الانخفاض ليصل إلى ١,٨ بليون دولار ، ولكن الاعوام التالية شهدت انتعاشا حتى إذا وصلنا إلى سنة ١٩٩٠ نجد تركيا تستورد من البلدان العربية بما قيمته ٣,١ بليون دولار ، أى بزيادة بلغت ٢٧ ٪ مقارنة بأوائل الثمانينات (راجع جدول رقم ٣) .

وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن واردات النفط كانت تمثل السلعة الاساسية من هذه الواردات ، ويمكن تفسيرالتغير فى حجم القيمة بما طرأ من تقلبات فى أسعار النفط . ولقد تزايدت الواردات التركية من البلدان العربية من ٣٠,٨ ٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٣٤ ٪ سنة ١٩٨٢ ، ثم أخذت فى الانخفاض حتى وصلت ١٣,٩ ٪ سنة ١٩٩٠ (راجع جدول رقم ٣) .

وتمثل خارطة الواردات التركية من البلدان العربية صورة مشابهة للصادرات التركية إلى نفس البلدان ، إذ تجىء العراق فى المقدمة بحصة بلغت ٤٩,٢ ٪ ، تليها ليبيا بنسبة ٢١ ٪ ثم العربية السعودية بنسبة ١١,٩ ٪ (راجع جدول رقم ٢) . ويلاحظ أنه فى حين تناقص حجم الواردات من البلدان العربية فى الثمانينات ازداد عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا من ١٤ إلى ٢٠ دولة .

وفى إجمالى التجارة الخارجية لتركيا فى الثمانينات بلغت نسبة الصادرات التركية للبلدان العربية ٢٤ ٪ من هذا الاجمالى ، فى حين بلغت نسبة وارداتها من نفس البلدان ١٠,١ ٪ ، فقد بلغت قيمة الصادرات ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ إلى البلدان العربية ٢٠,١ بليون دولار مقابل ٢٧,١ بليون دولار قيمة الواردات (راجع جدول

رقم ٤) ، بمعنى أن العجز فى المدفوعات التجارية التركية لهذه المدة الزمنية بلغ ٦,٣ بليون دولار .

لقد عانت تجارة تركيا مع البلدان العربية عجزاً قدر بمبلغ ١,٩ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ثم أخذ هذا الرقم يتناقص حتى وصل إلى ٢٤٨ مليون دولار سنة ١٩٨٥ ، إلا أن الاعوام من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ شهدت فائضا تجاريا يتراوح ما بين ١٠٧ و ٥٩٠ مليون دولار ، ثم أخذ العجز فى الميزان التجارى فى الزيادة مرة أخرى سنة ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، مسجلا ٤٦٨ مليون دولار ، ثم ١,٤ بليون دولار على التتابع (جدول رقم ٤) .

لقد كشفت الدراسات الحديثة عن حقائق مهمة عن الصادرات التقنية التركية للبلدان العربية ، ومع أنه لا يوجد مفهوم محدد لهذه الصادرات « التقنية » ، إلا أنه يمكن اعتبار الانشطة التالية ضمن هذا الاطار : الصادرات ذات الصلة بالتركيبات والانشاءات ، التراخيص بالعمل ، الخدمات الاستشارية والفنية ، الاستثمار الاجنبى المباشر ، والسلع الرأسمالية .

ولو أخذنا بهذا المفهوم الأوسع ، فإن تركيا قد حققت تصدير النصيب الأكبر من صادراتها التكنولوجية إلى البلدان العربية ، ويمكن تفسير هذا النجاح النسبى بسبب توافر عدة ظروف مواتية : فبالاضافة إلى القرب الجغرافى والتشابه فى الاحوال المناخية ، يمكن القول إن الصلات الثقافية قد لعبت دورها أيضا فى هذا المجال . وتأتى مصر والعراق فى المقدمة لحصة بلغت ١٦٪ لكل منهما ، وتأتى الأردن والأمارات العربية المتحدة بعدهما بنسبة ٤٪ لكل منهما (راجع جدول ٥) .

وإذا تأملنا الأمر مليا يتضح لنا أن السر وراء اطراد حجم هذه الصادرات التكنولوجية يرجع إلى الخبرة الانتاجية التى أكتسبتها بعض الشركات التركية بعد أن طورت تكنولوجيتها تلافيا لبعض العيوب التى كشفت عنها السوق وتدخلات الحكومة . وتتميز الشركات التركية المصدرة لهذه التكنولوجيا بخبرة صناعية ذات وزن ، اكتسبتها من التكنولوجيا الاجنبية . كما أن هذه الشركات بذلت جهودا كثيرة فى البحوث التكنولوجية لتطوير إنتاجها ، وقد تأكدت هذه الحقيقة على ضوء ما كشفت عنه دراسة حديثة قامت بها جماعة شسترشيش لصالح هيئة التخطيط الوطنية .

٢ - ٣ علاقات تركيا بالبنك الإسلامى للتنمية وبالصناديق الأخرى :

تركيا عضو نشط وفاعل فى البنك الإسلامى للتنمية ، وهذا البنك مؤسسة رافدة تتبع منظمة المؤتمر الإسلامى ، وقد شاركت تركيا فى رأسمال هذا البنك سنة ١٩٧٥ بحصة مقدارها ١٠ ملايين دينار إسلامى ، لتصبح بذلك من بين الدول المؤسسة وعددها ٢٢ دولة . وفى سنة ١٩٨١ زادت تركيا من حصة مساهمتها لتصل إلى ٦٣,١ مليون دينار إسلامى تماشيا مع زيادة رأسمال البنك إلى ٢ بليونى دينار إسلامى .

وفى اجتماع مجلس إدارة محافظى البنك سنة ١٩٨٥ فى دكار ببنجلاديش ، زادت تركيا من حصتها لتصل إلى ١٦٠ مليون دينار إسلامى ، وبذلك صار ترتيب تركيا خامس أكبر الدول الأعضاء فى جملة أسهم البنك ، كما ازداد نصيبها من الأصوات من ١٥٠٠ فى البداية إلى ١٦,٥٠٠ ، الأمر الذى خول لها الحق فى العضوية الدائمة لمجلس الإدارة التنفيذى للبنك . وتبلغ حصة تركيا الحالية بالنسبة لإجمالى رأسمال البنك ٨,١٦٪ .

ومنذ تأسيس البنك حتى نهاية ١٩٩٠ استفادت تركيا استفادة كبيرة من التسهيلات التى يقدمها البنك للدول الاعضاء ، من قبيل ذلك استفادتها من بند تمويل الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة . ولقد استغلت تركيا هذا الحق فى وارداتها من النفط الخام والمنتجات البترولية ، وبلغ ما حصلت عليه من قروض حتى نهاية ١٩٩٠ ما يعادل ٨٦٥,٨ مليون دولار ، أى ما يعادل ١٣,١٪ من أجمالى الائتمانات فى هذا البند . أما فى مجال المعاملات العادية (أي القروض التى ترتكز على مشروعات) فقد حصلت تركيا على ٢٥٠,٦ مليون دولار كائتمان لصالح ٣١ مشروعا مختلفا . وبذلك تصبح تركيا أكثر الأعضاء استفادة من هذا الباب بحصة بلغت ١٠,٦ ٪ من إجمالى الائتمانات ، هذا وقد بلغ حجم القروض التى حصلت عليها تركيا من البنك الاسلامى لتمويل بعض المشروعات ٣٠,٨ مليون دولار (جدول رقم ٦) . ويتم هذا النوع من التمويل فى تركيا على شقين :

أ - يتولى البنك الاسلامى للتنمية تلبية احتياجات مؤسسات القطاع الخاص من العملة الاجنبية بالمشاركة معها فى الأسهم من خلال وساطة بنك التنمية الصناعية التركى : فمن خلال اتفاقيات ائتمانية منفصلة بين البنك الاسلامى

للتنمية وبنك التنمية الصناعية التركى امكن الحصول على مبلغ ٢١,٢ مليون دولار ، يجرى استغلالها على أساس المشاركة فى الاسهم مع بعض الشركات التركية مثل : بوتاس ، باقرصان ، ماردين اسبست ، ناساس ، طرابيزون كييم صنايع ، قارصوصان ستاس ، تام جيره .

ب - أما الشق الثانى فيتمثل فى مشاركة البنك الاسلامى للتنمية فى اسهم مؤسسات القطاع الخاص : فلقد ساهم البنك مع مؤسسة قرقلرايلى لصناعة الزجاج بمبلغ ٣,٢ مليون دولار ، ومع مؤسسة ارتيما بمبلغ -,٢ مليون دولار ومع مؤسسة البركة تورك بمبلغ ٢,٢ مليون دولار ، ومع بيت المال أوقاف تورك - كويت بمبلغ ٠٤٣, مليون دولار .

ولا يقدم البنك الاسلامى للتنمية مساهمات مالية فى الأسهم إلا إلى مؤسسات القطاع الخاص ، وهو حريص على الا تتجاوز حصة مشاركته عن ٣٠ ٪ من إجمالى نصيب المؤسسة من الأسهم .

وتهدف القروض التى تتم عبر بند « سماح الشراء » إلى توفير العملة الاجنبية لمؤسسات القطاعين العام والخاص ، وفى سنة ١٩٩٠ بلغ اجمالى القروض التى حصلت عليها تركيا ١٢٤,٧ مليون دولار من خلال هذا البند (راجع جدول رقم ٦) . يضاف إلى هذا حصول تركيا على قرض بمبلغ ٨١,١ مليون دولار تحت باب « البيع بالتقسيط » (راجع جدول رقم ٦ .) وجميع هذه الائتمانات قد حلت محل النظام القديم منذ ١٩٨٥ .

هذا وتشجيعا من البنك لتطوير التقنية فإنه يقدم قروضا طويلة الاجل لاجراء البحوث وتطوير المشروعات للدول الاعضاء ، وهى قروض ذات فائدة سنوية تتراوح بين ١ ٪ و ٣ ٪ مقابل رسوم الخدمات . وقد حصلت تركيا على ٣,٩ مليون دولار لأغراض البحث وتطوير المشروعات خصصت لمؤسستى تستاس ، وتوبيتاك . كذلك يقدم البنك الإسلامى قروضا طويلة الأجل لتمويل مشروعات البنية التحتية ولا يتقاضى إلا رسوم الخدمات لتغطية النفقات الإدارية ، وتتراوح فترة سداد هذه القروض بين ٢٥ إلى ٣٠ عاما . وقد حصلت تركيا من خلال هذا البند على ١,٣ ٪ فقط من إجمالى ائتمانات هذا البنك ، وهذا يعنى أن تركيا لم تستفد من هذا البند

الاستفادة الكافية ، وهذه القروض قروض ميسرة ويتم الحصول عليها على ضوء مستوى التنمية للدولة المدينة وايضا على ضوء دخلها القومى .

إن التحليل السابق يبين أن تركيا منذ إنشاء البنك الاسلامى للتنمية حتى نهاية سنة ١٩٩٠ قد استفادت كثيرا من تسهيلات هذا البنك ، وتعد تركيا فى الوقت الراهن من بين أكثر الدول الأعضاء استفادة من تسهيلات البنك ، إذ يبلغ حجم الائتمان المقدم لها ١,١١٦٤ بليون ، مما يمثل ١٢,٥ ٪ من إجمالى ائتمانات البنك الإسلامى للتنمية .

هناك وجه آخر من وجوه مشاركة تركيا فى انشطة البنك الاسلامى للتنمية ، وذلك من خلال الخطة التى تبناها البنك أخيرا وهى خطة « التمويل للتجارة الأطول أجلا » . وتهدف هذه الخطة إلى ترقية صادرات السلع غير التقليدية بين بلدان المنظمة الاسـلامية ، ويقوم البنك بالتمويل اللازم لمدد تتراوح بين ست وخمس سنوات . وقد شاركت ٢١ دولة من أعضاء المنظمة الاسلامية حتى الآن فى هذه الخطة ، باجمالى ١٥٣ مليون دينار اسلامى ، وتعتبر تركيا أكبر المساهمين بمبلغ ٦٠ مليون دينار اسلامى ، أى ما يعادل ٣٩,٢ ٪ من إجمالى راسمال الخطة . وحيث إن التمويل يتم بالقدر الذى يتناسب مع حجم مساهماتها لموارد الخطة ، فإن تركيا تتوقع أن تكون من أكبر المستفدين منها .

وإلى جانب الاستفادة من البنك الاسلامى للتنمية ، تحصل تركيا على تمويلات أخرى من مؤسسات مالية متعددة فى العالم العربى . وتجدر الاشارة إلى أن هذه العلاقات قد اطردت فى أعقاب سنة ١٩٨٠ : فلقد حصلت تركيا من الصندوق السعودى على قروض لخمسة مشروعات بلغت قيمتها ١٩٢,١٣ مليون دولار ، وحصلت من صندوق الكويت على ١١٢,٤١ مليون دولار لتمويل سبعة مشروعات ما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، كمـا قدم صندوق أبو ظبى مبلغ ٢٧ مليون دولار ، وقـدم صندوق الاوبك ٢٥ مليون دولار لتمـويل بعض المشـروعات فى نفس الفترة (جدول رقم ٧) .

وقد استفادت من هذه الاموال قطاعات كثيرة شملت النقل والاتصالات الدولية والطاقة (من كهرباء ونفط وغاز) ، ومرافق المياه والصرف الصحى ، والزراعة والثروة الحيوانية ، والصناعة والتعدين والطاقة .

٢ - ٤ الاستثمارات العربية فى تركيا :

بعد اتخاذ اجراءات تحرير الاقتصاد التركى سنة ١٩٨٠ وتبديل قوانين الاستثمار الاجنبى بضمان معاملة المستثمرين الاجانب بمثل المعاملة التى تطبق على المستثمرين الاتراك ، بدأ الرأسمال العربى يتدفق على تركيا . كذلك سمح للمواطنين العرب بحق الملكية الخاصة فى تركيا ، رغم معارضة المحكمة الدستورية لذلك . ويوضح جدول (ب) أن نسبة الاستثمار العربى من إجمالى الاستثمارات الاجنبية فى تركيا مع نهاية سنة ١٩٨٩ قد بلغت ٩,٣٤ ٪ ، ويأتى فى مقدمة المستثمرين العرب : العربية السعودية بحصة ٣,٨٤ ٪ ، تتلوها ليبيا ثم الكويت بنسب ١,٤٤ ٪ و ١,٣٥ ٪ على التوالى . أما إذا نظرنا إلى حصة الاسهم لرأس المال العربى فى إجمالى رأسمال الشركات الاستثمارية فإننا نجد صورة مختلفة : إذ تأتى الجمهورية العربية اليمنية فى المقدمة ، تتلوها البحرين فالسودان بنسب ٩٥,٥٩ ٪ ، ٩٥,٠٨ ٪ ، ٨٩,٤١ ٪ بالترتيب .

أما توزيع الاستثمار العربى فى تركيا من حيث القطاعات المستثمر فيها ، فإنها ايضا تقدم صورة تستحق التنويه : إذ يأتى فى المقدمة رأس المال المستثمر فى التجارة وقطاعات الخدمات أو يأتى بعد ذلك الاستثمار المصرفى والمتاجرة .

وتولى تركيا اهتماما خاصا لانشاء مصارف جديدة برأسمال مشترك مع الرأسمال العربى ، على أن تعمل هذه المصارف على تقوية الروابط التجارية بين الطرفين التركى والعربى ، وقد اتخذت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه بانشاء المصرف العربى التركى سنة ١٩٧٧ الذى تساهم فيه كل من تركيا وليبيا والكويت ، وقد منح هذا المصرف امتيازات خاصة لضمان ممارسة نشاطه دون معوقات . وقد افتتحت فروع لبعض المصارف العـربية فى تركيا مثل : البنك السـعودى الامريكى (سـنة ١٩٨٥) ، وبنك البحرين - الكـويت (١٩٨٦) ، والبنك التـركى الخليجى (١٩٨٨) . وفى اثناء ذلك أصدرت الحكومة التركية (سنة ١٩٨٣) ، قانونا يسمح بانشاء بيوت مال اسلامية ، وترتب على ذلك انشاء فرع لبنك فيصل الاسلامى ، وبيت البركة المالى ، وبنك الأوقاف التركى الكويتى ، وذلك على مدار الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ . نقطة أخرى توضح تطور الاستثمار العربى فى تركيا تمثلت فى إنشاء شركات قابضة ذات انشطة مختلفة ، وأولى هذه الشركات القابضة برأسمال مشترك

كانت الشركة التركية السعودية القابضة للاستثمار سنة ١٩٨٧ ، والتى بلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون دولار ، ويتوقع أن يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار ، وينصب نشاط هذه الشركة القابضة اساسا على مجالات، السياحة وتصنيع المنتجات الزراعية والتجارة . وقد أقيمت شركة مماثلة هى شركة الاناضول للاستثمار سنة ١٩٨٧ برأسمال أول بلغ ٤٠ مليون دولار ، ويملك صندوق ابو ظبى للتنمية الاقتصادية ٨٠ ٪ من حصة هذه الشركة ، بينما تخص النسبة الباقية شركاء اتراك . وتركز هذه الشركة نشاطها فى مجالات السياحة ، وتأمل فى زيادة رأسمالها إلى ١٥٠ مليون دولار لتتمكن من ممارسة انشطة صناعية وتجارية ايضا . وفى السنوات الاخيرة ساهمت الجزائر مع تركيا فى انشاء شركة أقدنيز القابضة والتى يقتصر نشاطها على مجال السياحة .

٢ - ٥ جهود تطوير البنية التحتية فى الأقطار العربية :

تولى تركيا اهتماما بالغا لانشاء خطوط أنابيب تربطها بالبلدان العربية المنتجة للنفط ، فهى تضمن لتركيا حاجتها من الطاقة النفطية من ناحية ، وتدر عليها دخلا مضمونا من العملات الاجنبية من ناحية أخرى . وتدرك الاقطار العربية المصدرة للنفط أن تصدير نفطها عبر أنابيب تمر فى الاراضى التركية لدول الغرب يوفر ميزات كبرى من الناحية العملية ومن ناحية التكلفة . ولقد أنشىء أول هذه الخطوط سنه ١٩٧٦ بين منطقة حقول البترول فى كركوك شمال العراق وبين جَيْهان المرسى البحرى فى خليج اسكندرونة . وهناك خط آخر تم مده حديثا يربط كركوك بنفس الخط السابق . وهذان الخطان معا يحملان ما يقرب من ٨٠ مليون طن من النفط سنويا . وتملك تركيا هذه الخطوط (بوتاس) وكل اصولها ومتعلقاتها الواقعة داخل الاراضى التركية .

وقد استتبع انشاء خط الانابيب التركى العراقى للنفط الخام قيام خدمات ثانوية تتضمن خدمات الموانىء وتسويق النفط الزائد على حمولات الناقلات . وتدرس تركيا حاليا بعض المشروعات لانشاء خطوط أنابيب أخرى جنبا إلى جنب مع دراسات لتحديد مسارات وبدائل وتسويق خط يزمع انشاؤه لنقل الغاز الطبيعى من قطر إلى تركيا ، وإمكان مد هذا الخط إلى الاقطار الاوربية ، وذلك فى حالة توافر السوق المناسب . وتعكف شركة بوتاس ايضا على انشاء خط لاستيراد الغاز

الطبيعى من الجزائر ثم معالجته إلى غاز طبيعى سائل ، وتقدر كلفة هذا المشروع بـ ٢١٧ مليون دولار .

وتوجد مشروعات أخرى للطاقة والغاز الطبيعى إلى جانب المشروعات المتصلة بالنفط : فلقد بدأت دراسات الجدوى لمشروع مشترك لشبكة كهربائية بين تركيا وسوريا والاردن ومصر والعراق ، ويطمح هذا المشروع فى تسويق قدر من هذه الطاقة الكهربية للاقطار الاوربية . وقد اعلن البنك الاسلامى للتنمية أنه سوف يساهم بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار لتمويل دراسة الجدوى لهذا المشروع . هذا وهناك بعض المبادرات لمد أنابيب للمياه تعرف باسم « خطوط السلام » بين تركيا والبلاد العربية . وفى مجال المياه ، فان تركيا هى أغنى بلدان الشرق الاوسط بفائض من المياة ، وتأتى لبنان فى المرتبة الثانية . والمعروف أن الشرق الاوسط بين المناطق التى تعانى من نقص المياه سواء لأغراض الاستهلاك أو لخدمة الزراعة والصناعة . أما الميـاه الجوفية فى المنطقة ، فإما أنها تستنفد بسرعة كما هو الحال فى الأردن ، وإما أنها باهظة التكلفة فى سبل استغلالها وتوزيعها ، وتنوى تركيا التخطيط لتحويل مياه نهرى سيحون وجيحون الواقعين كلية داخل حدود الاراضى التركية واللذين يصبان فى البحر الابيض المتوسط ، إلى البلدان العربية للاستفادة من هذه الميـاه . وتبلغ طاقة هذين النهرين ما يقرب من ٤٠ مليار متر مكعب من المياه ، ويمكن بهذا المشروع علاج مشكلة نقص المياه فى الشرق الاوسط . وطبقا لدراسات الجدوى الاولية ، اتضح أن وحدة التكلفة للمياه التركية المنقولة عبر خطوط الانابيب تعادل نفس التكلفة لتحلية المياه المالحة .

٢ - ٦ الاستثمارات التركية فى الأقطار العربية :

يبين الجدول رقم (٧) حجم الاستثمارات فى البلدان العربية ، وهى تشمل قطاعات البنوك والزجاج والانشاءات وصناعات الجلد مرتبة وفق الحجم القيمى لكل من هذه القطاعات . ويأتى فى مقدمة البلدان العربية للاستثمارات التركية دولة البحرين التى بلغ حجم الاستثمار فيها فى نهاية ١٩٨٩ مبلغ ١٥ مليون دولار ، ويأتى بعدها الاردن بمبلغ ١,٢ مليون دولار ، ثم العربية السعودية بمبلغ ١٦٦,٧ الف دولار. على أن هذه الارقام لا تقدم صورة واقعية لحجم الاستثمارات التركية فى العالم العربى : فالمعروف أن بعض الاستثمارات التركية قد تمت برأسمال تركى لم يتم

تحويله بطريقة رسمية أو مباشرة من تركيا . على أن تعديلا تشريعيا جديدا يتصل بأمر الاستثمار التركى فى الخارج سوف يساهم فى تأكيد الدلالة الاحصائية لهذا الاستثمار الخارجى : فلقد أدخلت تسهيلات فى التحويلات الخارجية للعملات الاجنبية لرجال الاعمال بمقتضى القانون الفرعى رقم ٢٠٤٤ فى ٢٥ فبراير ١٩٩٠، وينتظر أن يدفع هذا من حجم الاستثمار التركى فى الخارج .

٢ - ٧ المقـــاولات :

تطورت علاقات تركيا بالعالم العربى تطورا هائلا بتزايد عدد العطاءات التى رست على شركات مقاولات تركية بدءا من سنة ١٩٧٦ ، وخاصة فى العراق وليبيا والعربية السعودية . وقد كان للعائدات النفطية فى هذه البلاد أثر بالغ فى تنشيط حركة الانشاءات فى هذه البلاد (راجع جدول ١٠) . ومع نهاية عام ١٩٨١ ، بلغ حجم العطاءات التى رست على شركات تركية ٩ بلايين دولار (راجع جدول ١١) ، وفى يونيو ١٩٨٨ ارتفع الرقم إلى ١٦,٩ بليون دولار . والواقع أن شركات المقاولات التركية قد نجحت فى اقتناص نصيب وافر من المقاولات فى هذه الاسواق رغم المنافسة الشديدة لشركات مقاولات عالمية من أوربا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان وشرق اوربا .

على أن استكمال هذه البلاد لمشاريع البنية التحتية ، بالاضافة إلى انخفاض اسعار النفط ، قد أثر سلبا على نشاط شركات المقاولات التركية فى الاعوام الاخيرة . وللتعويض عن هذا ، اتجهت هذه الشركات إلى البلدان العربية الأخرى مثل الأردن والجزائر والتى مازالت فى حاجة إلى خبرة هذه الشركات . وفى حين اقتصر نشاط هذه الشركات أول الامر على بناء وحدات سكنية ، إلا أنها قد وسعت من نشاطها ليشمل انشاء الموانىء والمحطات الحرارية والمصانع . ويدلل رسو العطاء العراقى لبناء سد بخمى فى العراق على شكة انكا - ويبلغ حجم العطاء ٣ بلايين دولار - على اعتراف بالخبرة التركية المتزايدة فى مجال الانشاءات والهندسة . وإذا لاحظنا أن حوالى ٥٠ ٪ من إجمالى قيمة هذه المقاولات يتم تحويله إلى تركيا ، فإننا ندرك أن قطاع المقاولات يشكل موردا مهما للعملة الاجنبية التى تدعم الاقتصاد التركى .

٢ - ٨ العمالة التركية :

تمثل العمالة التركية عنصرا آخر يخدم الاقتصاد التركى : فبدءا من عام ١٩٧٤ وتركيا تصدر عمالتها للاقطار العربية المنتجة للنفط ، للقيام بالخدمات المختلفة المرتبطة بشركات المقاولات التركية . وقد أخذ حجم هذه العمالة فى الزيادة ما بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، إلا أنه بعد ذلك بدأ يتناقص للاسباب التى سبقت الاشارة اليها . ورغم ذلك فان العربية السعودية واقطار الخليج تتيح فرصا مواتية للعمالة التركية العادية وايضا لعدد وافر من الفنيين الاتراك .

ولسوء الحظ فإن الاحصاءات الخاصة بتصدير العمالة ليست على المستوى الذى يمكن الاعتماد عليه ، إلا أن التقديرات التقريبية تجعل حجم العمالة التركية فى العالم العربى مع بداية التسعينات ما بين ٢٥٠ و ٣٥٠ الفا من العمال . ولا شك أن هذه العمالة تمثل موردا مهما للعملة الاجنبية وللتوظيف ، فى وقت فقدت فيه العمالة التركية فى بلدان اوربا تميزها على العمالة من جنسيات أخرى .

(٣) ملاحظات ختامية :

١ - يبين التحليل السابق أن تركيا ، خاصة فى الثمانينات ، قد حققت تطورا ملموسا فى علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الأقطار العربية : من توسع تجارى إلى نشاط متزايد فى مقاولات الانشاءات . وهذا النشاط الاخير قد خطا بالعلاقات التجارية مع العالم العربى خطوات واسعة ، وأتاح فرصا للعمالة التركية . كما أن هذا التعاون قد وفر المناخ لزيادة الاستثمار العربى فى تركيا ، وأيضا - ولو إلى حد - إلى الاستثمار التركى فى هذه البلدان . كما أن تصدير الخبرة التركية لهذه البلدان قد اوجد مجالات جديدة للتعاون . وكان لدور تركيا الفعال فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، خاصة فى مجال الاقتصاد والمال ، وكذا لعلاقاتها الثنائية الوثيقة بهذه البلدان ، الاثر البعيد فى قيام بعض المؤسسات والهيئات وخلق قنوات جديدة للاتصال بين الطرفين . وخلاصة القول إن تركيا قد نجحت فى القيام بدور فعال فى اعادة توجه اقتصادها نحو البلدان العربية .

٢ - باستعراض هذه العلاقات من منظور « الطلب » وايضا من منظور الجانب العربى ، يتضح ان هذه الروابط المتزايدة - رغم اهميتها - ليست فى مأمن كامل . حقيقة ان تركيا قد ضمنت لنفسها موضع قدم ثابتا فى البلدان العربية ولكن ينبغى الاخذ فى الاعتبار انه لو اضطلعت تركيا بدور القنطرة الواصلة بين الغرب

والوطـن العـربى ، فإن هذه الروابط التركية العربية سوف تقف على أرض أكثر أمانا وصلابة .

٣ – بعد منتصف السبعينات ، سعت تركيا إلى ايجاد قاعدة ثلاثية الاطراف لتحقيق هذه القنطرة ، فطرحت صيغة يقوم فيها الغرب بتقديم الخبرة التكنولوجية اللازمة ، وتتولى فيها البلدان العربية – خاصة المنتجة منها للنفط – تقديم الدعم المالى اللازم ، فى حين تصبح تركيا المحط أو الموقع لتنفيذ المشروعات المشتركة ، نظرا لما توفر لها من خبرة مدربة . ولقد حدث فى السنوات الاخيرة أن عدل هذا التوجه بحيث تحل اليابان بدلا من المانيا الغربية (بسبب ترددها) فى هذا المشروع الكبير ، إلا أن هذا ايضا لم يكتب له التنفيذ بعد . وأمام الحالة الراهنة للأوضاع الاقتصادية الدولية ، خاصة بعد أن انكفأت السوق الاوربية على نفسها ، فإن اقامة هذه القنطرة اصبحت أمرا حيويا بالنسبة للمصالح التركية والعربية . ولكى تحقق هذه القنطرة افضل عائد منها ، ليتحتم أن تبنى على قواعد سليمة وصلبة وعلى درجة عالية من الكفاءة ، وهى مهمة ليست باليسيرة فى كل الاحوال .

٤ – إن سعى تركيا للانضمام إلى السوق الاوربية يفرض عليها أن تنظر إلى روابطها مع الوطن العربى من منظور جديد . وينبغى هنا التأكيد على أن الحكومة التركية والأحزاب السياسية الكبرى وكبار رجال الاعمال لا يرون فى هذه العضوية بالسوق بحال بديلا للروابط التركية العربية . بل على العكس ، فالجميع يرون أن الروابط التركية العربية سوف تكون عاملا مكملا لروابط تركيا مع اوربا ، وأيضا كهمزة وصل تسهل مصالح الأقطار العربية مع واحدة من الكتل الكبرى فى العالم ألا وهى السوق الاوربية المشتركة .

وفى هـذا الجـانب فإن الخبرة التى تأتت لتركيا من علاقاتها الطويلة مع اوربا سـوف تسـاعد حتما فى تسـهيل وتنشـيط العـلاقات بين الوطن العربى والسوق الاوربية .

ومع ذلك ينبغى أن نضع فى الاعتبار أنه لكى تضطلع تركيا بدور القنطرة بين السوق الاوربية والوطن العربى ، يجب على تركيا أن تستفيد أكبر الاستفادة من الفرص المتاحة لها مع الوطن العربى لترقية اقتصادها بخطى أسرع وأوثق . وفى نفس الوقت يتحتم على الشركاء العرب أن يجتمعوا على وحدة الهدف وعلى الارادة السياسية قبالة هذه الغاية .

جدول رقم (١) صادرات تركيا إلى الاقطار العربية (بملايين الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	Total in 1980-90
Algeria	8.47	30.78	124.96	127.42	127.52	108.98	177.55	141.88	218.62	236.80	201.10	1504.07
Bahrain	2.71	2.92	1.10	1.53	0.80	1.22	2.24	1.38	2.97	4.57	3.53	24.98
Egypt	20.30	72.14	145.03	70.20	140.78	140.99	145.17	138.77	184.60	136.83	160.10	1357.92
Iraq	134.79	559.00	610.44	319.56	934.38	961.37	553.27	645.26	986.12	445.31	214.50	6664.00
Libya	60.32	441.55	234.60	184.291	141.03	57.83	135.76	140.66	218.14	226.89	220.54	2061.61
Jordan	48.10	97.10	104.74	10.34	107.62	114.19	168.96	171.72	129.90	62.70	80.87	1196.24
Kuwait	50.12	70.95	86.92	86.95	105.41	116.02	120.83	247.28	198.79	167.49	92.21	1342.97
Lehanon	72.94	85.47	111.59	121.04	102.63	86.45	135.99	149.82	88.53	76.97	50.67	1082.10
Mauritania									0.31	0.36	0.03	0.70
Morocco	1.33	1.68	2.46	2.12	4.46	2.97	3.99	6.40	7.54	13.34	24.63	70.93
Oman			2.65	0.42	0.61	1.06	1.87	2.47	7.30	5.99	4.54	26.91
Qatar			3.91	7.23	8.63	8.43	13.07	13.38	11.13	8.66	6.11	80.55
Saudi Arabia	43.57	187.43	357.69	364.71	377.99	430.12	357.63	408.40	359.18	364.03	338.43	3589.38
Somalia		0.02	0.24	0.46		1.55	0.05	2.65	2.02	0.57	0.00	7.56
Sudan	1.66	7.06	5.76	4.36	2.80	5.13	7.01	4.80	39.63	42.86	21.36	142.42
Syria	102.92	129.41	63.15	58.90	61.66	55.80	62.13	60.61	142.98	176.74	194.49	1108.80
Tunisia	13.21	15.01	24.37	30.47	10.91	15.77	13.59	11.46	62.13	44.78	39.76	281.46
UAE	1.33	1.91	6.60	4.37	3.22	12.07	14.87	13.30	22.07	30.41	56.96	167.11
Yemen AR	0.13	0.24	0.71	0.64	0.70	3.34	0.78	2.18	12.49	2.31	26.64	50.16
Yemen PDR			0.13	1.04	2.39	0.10	3.56	2.81	13.31	3.08	0.00	26.42
Total Arab Countries	561.9	1702.67	1887.25	1496.05	2133.54	2123.39	1918.32	2465.23	2707.76	2053.70	1736.47	20786.28
Total Countries	2910.10	4702.90	5746.00	5727.90	7133.70		7456.70	10190.00	11662.02	11624.69	12959.29	88071.40
Share of Arab Conutries in Total Exports (%)	19.3	36.2	32.8	26.1	29.9		25.7	24.2	23	18	13	24

Source : Treasury and Foreing Trade Undersecreteriat, Foreign Trade Movements 1990, PP. 72-75 .

جدول رقم (٢) درجة التركز فى التجارة التركية (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

	Turkish Exports	Turkish Imports
Top Three Customers with Shares	Iraq (32.1) Saudi Arabia (17.3) Libya (9.9)	Iraq (49.2) Libya (22.0) Saudi Arabia (11.9)
Total Share of the Top Three	59.3	83.1

Saurce : Derived from Tables 1 and 3

جدول رقم (٣) واردات تركيا من الأقطار العربية ١٩٨٠ – ١٩٩٠ (بملايين الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	Total in 1980-90
Algeria	0.30	34.30	8.71	76.85	105.33	160.81	31.20	131.93	104.58	153.79	287.04	1094.84
Bahrain	0.60	2.90	0.03	0.08	2.40	1.80	19.00	1.80	4.26	3.42\	8.22	44.41
Egypt	24.04	2.79	0.78	25.01	4.43	6.89	16.98	12.64	12.30	12.02	36.83	163.71
Iraq	1237.35	1553.70	1417.46	946.55	993.96	1136.75	768.70	1154.03	1436.50	1649.75	1046.53	13341.28
Libya	778.37	789.43	889.62	793.36	660.89	620.81	292.24	304.74	78.89	286.24	487.09	5981.68
Jordan	19.88	25.86	7.51	11.16	5.45	13.04	9.63	19.08	26.09	34.79	34.11	206.6
Kuwait	131.61	106.72	92.39	168.47	97.54	98.38	208.95	74.52	89.05	80.51	53.92	1202.06
Lehanon	15.56	3.48	2.92	1.51	2.39	1.10	5.95	7.66	3.40	2.55	6.28	52.8
Mauritania					3.49			0.30	1.21	0.08	0.02	5.1
Morocco	17.41	39.33	46.75	72.84	121.68	59.82	71.61	73.37	75.77	27.55	97.95	704.08
Oman				0.02	8.40		0.60					8.82
Qatar				3.89	1.38	3.24	2.01	0.95	1.56	1.20	0.69	14.92
Saudi Arabia	105.83	401.39	506.84	268.79	215.76	226.23	175.73	168.05	228.66	211.98	723.63	3241.89
Somalia		0.01		0.07	0.07			0.03				0.18
Sudan	0.02		0.02	0.27	0.15	0.12	1.00	17.43	11.54	13.98	5.97	50.5
Syria	17,29	19.02	14.22	3.38	17.79	16.34	19.02	5.12	4.39	17.72	84.30	218.59
Tunisia	18.55	30.09	17.67	39.40	55.03	21.22	29.00	52.20	39.15	14.19	29.64	346.14
UAE	67.10		0.40		0.01	4.15	158.67	38.06	0.47	2.26	188.89	460.01
Yemen AR					0.40		0.10	0.02	0.12	0.20	0.19	0.85
Yemen PDR							0.50	0.40		2.26	0.23	1.39
Total Arab Countries	2,433,91	3,017.92	3,005.32	2,411.65	2,296.55	2,370.70	1,810.69	2,062.33	2,117.94	2,521.31	3,091.53	27,139.85
Total Countries	7,909.40	8,933.40	8,842.70	9,235.00	10,756.60	11,343.50	11,104.80	14,157.80	14,335.40	15,792.14	22,302.13	134,713.17
Share of Arab Countries in Tounl Exports (%)	30.8	33.8	34.0	26.1	21.3	20.9	16.3	14.6	14.8	16.0	13.0	20.1

Source : Treasury and Foreing Trade Undersecreteriat, Foreign Trade Movements, 1988 and 1990

جدول رقم (٤) صافى التجارة بين تركيا والأقطار العربية ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (بملايين الدولارات)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Turkey's total exports to	562	1,703	1,887	1,496	2,134	2,123	1,918	2,465	2,708	2,054	1,736
Turkey's total imports from	2,434	3,018	3,005	2,412	2,297	2,371	1,811	2,062	2,118	2,521	3,092
Net Tarde	(1,9720	(1,315)	(1,118)	(916)	(163)	(248)	107	403	590	(468)	(1,355)

Source : Derived from Treasury and Foreign Trade Undersecreteriat, Foreign Trade Movements, 1990 .

جدول رقم (٥)

نصيب الأقطار العربية من صادرات التكنولوجيا التركية

country	Number of contracts	Percent of total
Egypt	8	16%
Iraq	8	16%
Jordan	2	4%
United Arab Emirates	2	4%
Syria	1	2%
Libya	1	2%
Morocco	1	2%
Kuwait	1	2%
Saudi Arabia	1	2%
Other Countries	25	50%
TOTAL	50	100%

جدول رقم (٦)

المشروعات المقرة للبنك الإسلامى للتنمية (مصنفة وفق أسلوب التمويل)

١٩٧٦ - ١٩٩٠ (بملايين الدولارات)

	No	Loan	No	Leasing	No	Instalment Sale	No	Equity	No	Technical Assistance	No	Total ordinary operations	No	Foreign Trade Financing	No	GrandTotal
Turkey	2	10.250	12	124.646	8	81.109	8	30.718	1	3.9	31	250.653	55	865.787	86	1,116.400
Total	140	799.029	47	487.473	58	594.9	58	276.168	154	80. 398	474	2,359.648	531	6,600.001	1005	8,959. 650
Share of Turkey in Total (%)		1.3		25.6		13.6		11.1		4.9		10.6		13.1		12.5

Source : Islamic Development Bank, 1990, p. 135

جدول رقم (٧)

توزيع عمليات التمويل الموجهة إلى تركيا من مؤسسات التنمية العربية * ١٩٨٠ – ١٩٨٩ ** (بملايين الدولارات)

	1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986		1987		Total	Total
	No. of operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations	Amount	No. of Operations 1980 - 89	Amount
Abu Dhabi Fund	1	27.00															1	27.00
OPEC Fund			1	25.00													1	25.00
Saudi Fund			2	56.76	1	17.92	1	59.75			1	57.70					5	192.13
Kuwait Fund	1	10.83			1	1.75	2	39.10	1	16.66			1	22.71	1	21.36	6	112.41
Other																37.14		37.14
Total	2	37.83	3	81.76	2	19.67	3	98.85	1	16.66	1	57.7	1	22.71	1	58.5	13	393.68

Source : Compiled from Coordination Secreteriat at Arab Fund for Economic and Social Development, Financing Operations, 1984-89 and New Commitments of Development Financing Operations Extended to Developing Countries, 1980 -1984.

* بخلاف البنك الإسلامى للتنمية

** لا توجد أية عمليات فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

جدول رقم (٨)

رأس المال العربى المستثمر في تركيا – فى نهاية عام ١٩٨٩ (بملايين الليرات التركية)

Countries	Number of Firms involving Arab Capital	Total Capital of these Firms	Arab Capital invested in these Firms	Share of Arab Capital in Total Capital (%) 3/2	Share of Arab Capital in Total Foreign Capital (%)
Saudi Arabia	42	242,278	86,589	35.74	3.84
Libya	11	60,217	32,669	54.25	1.44
Kuwait	6	61,009	30,599	50.15	1.35
United Arab Emiratas	10	23,608	14,752	62.49	0.65
Syria	90	17,677	13,474	76.22	0.59
Bahrain	4	6,854	6,517	95.08	0.28
Lebanon	27	16,902	5,981	35.39	0.26
Qatar	4	10,487	5,783	55.14	0.25
IDB	8	52,326	4,837	9.24	0.21
Iraq	22	5,374	3,823	71.14	0.16
Egypt	5	3,944	3,309	83.90	0.14
Jordan	22	4,278	3,294	77.00	0.14
Sudan	1	944	844	89.41	0.03
Yemen Arab Republic	1	136	130	95.59	0.00
Dubai	1	125	100	80.00	0.00
Total	254	506,159	212,701	42.02	9.34

Source : State Planning Organization.

جدول رقم (٩)
الاستثمارات التركية في الأقطار العربية (بالدولار الأمريكى)

Name of Company	Sector	Country	Amount
Yapi Kredi Bankasi	Banking	Bahrain	15,000,000
Kaya Kardesler Cam	Glass	Jordan	1,292,570
Kask TAS.	Construction	Saudi Arabia	166,666
Cihaner Dericilik	Leather	Tunisia	100,000
Al Baraka Turk	Banking	Tunisia	400.000

Source : Ministry of Finance, Department of Treasury as of Dec, 31, 1989.

جدول رقم (١٠)

شركات المقاولات التركية العاملة فى الأقطار العربية فى عام ١٩٨٩

	Number of Turkish Companies
JAMAHIRIYA	42
SAUDI ARABIA	25
IRAQ	5
JORDAN	2
KUWAIT	1
BAHRAIN	1
TOTAL ARAB COUNTRIES	76
OTHER ISLAMIC COUNTRIES	12
TOTAL	89

Source : Turkish Contractors Association, 1990.

جدول رقم (١١)

الكمية التراكمية للعقود التى رست على الشركات التركية فى الأقطار العربية (ببلايين الدولارات)

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988 (June)
Libya	7.100	8.167	8.565	8.657	8.657	9.266	9.266	9.422
Saudi Arabia	1.130	3.302	4.125	4.567	4.954	4.959	4.959	4.959
Iraq	0.728	0.952	1.031	1.031	1.297	2.098	2.098	2.098
Jordan	0.043	0.043	0.108	0.108	0.168	0.185	0.185	0.185
UAE	0.039	0.039	0.039	0.039	0.051	0.051	0.051	0.051
Kuwait	0.012	0.016	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017	0.017
Algeria		0.037	0.037	0.037	0.037	0.037	0.037	0.037
Egypt			0.016	0.016	0.016	0.016	0.016	0.016
Yemen				0.100	0.111	0.111	0.111	0.111
Bahrain						0.001	0.001	0.001
Total	9.052	12.556	13.938	14.572	15.308	16.741	16.741	16.897

Source : Turkish Contractors Association.

ملحوظة :

مراجع الدراسة ، أدمجت فى قائمة المراجع فى نهاية الكتاب .

قائمة المراجع العربية والأجنبية ★

أولا: المراجع باللغة العربية

١ – ابن أبى أصيبعه . عيون الأنباء فى طبقات الأطباء – مصر : ١٨٨٢ .

٢ – ابن الأثير . الكامل فى التاريخ – بيروت : ١٩٦٥ – ١٩٦٧ .

٣ – ابن تغرى بردى . المنهل الصافى – مخطوط – نور عثمانيه . استانبول.

٤ – ابن الأعثم الكوفى . كتاب الفتوح – (مخطوط) . استانبول : أحمد الثالث .

٥ – ابن حنبل ، أحمد . المسند – القاهرة : ١٣١٣ هـ .

٦ – ابن خرداذبه . المسالك والممالك – ليدن : بريل ، ١٩٦٧ .

٧ – ابن خلدون . العبر وديوان المبتدأ والخبر – بيروت : ١٩١٣ .

٨ – ابن سعد . الطبقات الكبرى – ليدن : بريل ، ١٩١٧ – ١٩٢٨ .

٩ – ابن شاكر . فوات الوفيات / تحقيق احسان عباس – بيروت : دار صادر ، د . ت .

١٠ – ابن طيفور . كتاب بغداد – القاهرة : ١٩٤٩ .

١١ – ابن العماد . شذرات الذهب – بيروت دار احياء التراث ، د . ت .

١٢ – ابن كثير . البداية والنهاية – ط ٤ – بيروت : ١٩٨١ .

١٣ – ابن النديم . الفهرست / تحقيق جوستاو فلوكل – لايبزج : ١٨٧١ .

١٤ – ابن واصل . مفرج الكروب / تحقيق جمال الشيال – القاهرة : ١٩٥٣ .

* أعدها وصاغها ببليوجرافيا / محمد محمد عارف امين مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية

١٥ – ابو داود . السنن – القاهرة : ١٢٨٠ هـ .

١٦ – أحمد السعيد سليمان . التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة – القاهرة : ١٩٦١ .

١٧ – أحمد فواد متولى . الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته – القاهرة : ١٩٧٦ .

١٨ – ارما اوغلى ، فاخر . « المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة » – صحيفة Cumhuriyet التركية ، ٢٥ مارس ١٩٦٥ .

١٩ – أكمل الدين احسان اوغلى : الثقافة التركية فى مصر – (تحت الطبع) .

٢٠ – ———— دخول العلوم الحديثة الى العالم الاسلامى : محاضرات الموسم الثقافى الرابع لعام ١٩٨٨/٨٧ – أبو ظبى : مؤسسة الثقافة والفنون ، ١٩٨٨ .

٢١ – ———— دراسة اولية حول المؤسسات الصحية العثمانية فى سورية فى الحقبة الأخيرة – (تحت الطبع) .

٢٢ – ———— قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربى من خلال كتب التاريخ المدرسية المقررة فى مصر بين عامى ١٩١٢ – ١٩٨٠ .

٢٣ – البرت حورانى . الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث – جامعة اسكس ، ١٩٦٩ .

٢٤ – بكر فائق الصواف . العلاقات بين الدولة العثمانية واقليم الحجاز – القاهرة : ١٩٧٨ .

٢٥ – البلاذرى . فتوح البلدان – ليدن : دى غريه ، ١٨٦٦ .

٢٦ – البندارى . سنا البرق الشامى / تحقيق رمضان ششن – بيروت : ١٩٧١ .

٢٧ – البيهقى . تاريخ حكماء الإسلام / تحقيق محمد كرد على – دمشق : ١٩٤٦ .

٢٨ - الثعالبى . غرر ملوك العجم/ ترجمة هدايت محمود - طهران : ١٩٣٦ .
٢٩ - الجاحظ . رسائل الجاحظ / تحقيق عبد السلام محمد هارون - القاهرة : ١٩٦٤ .
٣٠ - ______ مناقب جند الخلافة وفضائل الاتراك / تحقيق فان فلوتن ، ترجمه للتركية رمضان ششن - انقره : ١٩٦٧ .
٣١ - الجبرتى . عجائب الآثار فى التراجم والاخبار - القاهرة : ١٢٩٦ هـ .
٣٢ - جوليان ، شارل اندرى . تاريخ افريقيا الشمالية من الفتح الإسلامى الى سنة١٨٣٠/ ترجمة محمد مزالى ، البشير بن سلامه - تونس : ١٩٧٨ .
٣٣ - حمد الله المستوفى . نزهة القلوب - طهران : ١٣٣٦ هـ .
٣٤ - دائرة المعارف الإسلامية - الطبعة التركية .
٣٥ - دراسات فى الآدب والتاريخ التركى المصرى : اعمال الندوة التى عقدت بالقاهرة تخليدا لذكرى العالم التركى محمد احسان فى ٢ - ٤ مارس ١٩٨٦ . القاهرة : ١٩٨٩ .
٣٦ - الديوان - لندن : ر . جاير ، ١٩٢٨ .
٣٧ - ______ باريس : در نبرغ ، ١٩٦٨ .
٣٨ - رمضان ششن . دور الاتراك فى الشام قبل السلاجقة - استانبول : ١٩٩٠ .
٢٩ - ______ نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا - بيروت : ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .
٤٠ - الزركلى . الاعلام - بيروت : ١٩٨١ .
٤١ - السبكى . طبقات الشافعية / تحقيق محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح الحلو - القاهرة : ١٩٦٤ . . ١٠ مج
٤٢ - السيوطى . بغية الوعاة / تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - ط ٢ - بيروت : ١٩٧٩ .

٤٣ – السيوطى.تاريخ الخلفاء – القاهرة : م . محيى الدين ، ١٩٥٢ .

٤٤ – صحيح البخارى – بولاق : ١٣١١ هـ .

٤٥ – صحيفة Milliyet التركية ، استانبول ، ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ و ٢ اكتوبر ١٩٧٠ .

٤٦ – الصفدى . الوافى بالوفيات – (مخطوطة) أحمد الثالث رقم ٢٩٢٠ .

٤٧ – طاشكوبرى زاده . الشـقائق / تحقيق أحمد صبحى فرات – استانبول : ١٤٠٥ هـ .

٤٨ – الطبرى . تاريخ الرسل والملوك – ليدن : بريل ، ١٩٦٥ .

٤٩ – عبد الجليل التميمى . « أول رسالة من أهالى مدينة الجزائر الى السلطان سليم الأول سنة ١٥١٩ » – **المجلة المغربية** ، تونس ، ع ٦ يوليو ١٩٧٩ .

٥٠ – عبد الرحمن الجيلالى . تاريخ الجزائر العام – ط ٤ – بيروت : ١٩٨٠ .

٥١ – عبد العزيز محمد الشناوى . الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها – القاهرة : ١٩٨٠

٥٢ –عبد الكريم رافق . بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى الى حملة نابليون – ط ٢٠ – دمشق : ١٩٦٨ .

٥٣ – عبد المنعم عامر ، محقق . واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى – القاهرة : ١٩٦٢ .

٥٤ – عزيز سامح . الاتراك العثمانيون فى افريقيا الشمالية / ترجمة عبد السلام أدهم – بيروت : ١٩٦٩ .

٥٥ – عماد الدين الكاتب . البرق الشامى / تحقيق رمضان ششن – استانبول : ١٩٧٩ .

٥٦ – ———— خريدة القصر / تحقيق شكرى فيصل – دمشق : ١٩٥٥ – ١٩٦٤ .

٥٧ – فريدون بك . منشـــآت الملوك والسـلاطين – (مخطوط) – مكتبة طوب قابى سراى باستانبول .

٥٨ – فيشر ، هربرت . اصول التاريخ الأوربى الحديث من النهضة الأوربية الى الثورة الفرنسـية / ترجمـة زينب عصمت وأحمد عبد الرحيم مصطفى – القـاهرة : ١٩٦٢ .

٥٩ – ———— تاريخ أوربا فى العصور الوسطى .

٦٠ – القزوينى . آثار البلدان – بيروت : ١٩٦٠ .

٦١ – لويس . برنارد : استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية / ترجمة سيد رضوان على – ط ٢ – السعودية : ١٩٨٢ .

٦٢ – مجلة تاريخ الشهر : Ayin Tarihi التركية : مارس ١٩٤٦ ، يونيو ١٩٤٦ ، يناير ١٩٤٧ ، فبراير ١٩٤٧ ، يناير ١٩٥٢ ، نوفمبر ١٩٥٢ ، فبراير ١٩٥٤ ، ابريل ١٩٥٤ ، اكتوبر ١٩٥٤ ، ديسمبر ١٩٥٤ ، يناير ١٩٥٥ ، فبراير ١٩٥٥ ، اغسطس ١٩٥٦ ، نوفمبر ١٩٥٦ .

٦٣ – محمد انيس . الدولة العثمانية والشرق العربى – القاهرة : ١٩٨٥ .

٦٤ – محمد بديع شريف وآخرون . دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة – القاهرة : د . ت .

٦٥ – محمد عبد المنعم الراقد . الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى .

٦٦ – محمد مصطفى زيادة . « نهاية سلاطين المماليك فى مصر » – **المجلة التاريخية المصرية** ، مج ٤ ، ع ٤ ، مايو ١٩٥١ .

٦٧ – محمود الكاشغرى . ديوان لغات الترك – استانبول : نشركلسلى رفعت ، ١٣٣٣ – ١٣٣٥ .

٦٨ – المسعودى . مروج الذهب – باريس : ب . مينارد ، ١٨٦٣ .

٦٩ – مسلم . الصحيح – استانبول : ١٣٣٢ هـ .

٧٠ – معمر بن راشد . كتاب الجامع .

٧١ – المقدسى . أحسن التقاسيم – ليدن : دى غويه ، ١٨٧٧ .

٧٢ – المقدم شاكر . تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا – بغداد : ١٩٥٧ .

٧٣ – مونتران ، روبير . « العلاقات بين القاهرة واستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصرمن القرن ١٦ حتى ١٨ » / ترجمة زهير الشايب – مجلة المجلة ، ع ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ .

٧٤ – ميتز ، آدم . الحضارة الإسلامية / ترجمة أبو ريده – القاهرة : مطبعة الخانجى ، د . ت .

٧٥ – نبيل عبد الحى رضوان . جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده – مكة المكرمة : ١٩٨٨ .

٧٦ – نشرة وزارة الخارجية « التركية » : ع ٣١ ، ابريل ١٩٦٧ / ع ٣٥ ، أغسطس ١٩٦٧ / – ع ٥٩ ، أغسطس ١٩٦٩ .

٧٧ – النصار . نشاة التدوين التاريخى – القاهرة : د . ت .

٧٨ – نعيم بن حماد . كتاب الفتن – (مخطوط) عاطف أفندى ، رقم ٦٠٢ .

٧٩ – ياقوت الحموى . معجم البلدان – بيروت : د . ت .

٨٠ – اليعقوبى . كتاب البلدان – ليدن : بريل ، ١٩٨٢ .

٨١ – ———— التاريخ : ليدن : هوتسما ، ١٩٨٣ .

ثانيا : المراجع باللغة التركية :

1 - AKCURA, Yusuf. Osmanli devlerinin dagilma devri, XVIII. Ve XIX. Asirlarda. - Ankara : 1988 .

2 - Aksin, Abdulhad. Ataturk un dis politika Ilkeleri. - Istanbul : 1966 .

3 - Armao¨glu, Fahir. Filistin Meselesi (the Palestine question) : 1984 - 1988. - Ankara : 1989.

4 - ----------------------- 20 Yüzyil Siyasi Tarihi : 1914 - 1990, Cilt 1: 1914 - 1980, Vol. II. 1980 - 1990 : (Political history of the 20th Century) . - Ankara : Türkiye Isbankasi Yayinlari, 1991 .

5 - Berkes, N. Türk Düsünüde Sorunu. Istanbul, 1975.

6 - Casusu, Ingiliz. Arminus Vambery'nin Gizli Raportarinda II. Abdul hamid ve Donemi. - Istanbul, 1983.

7 - Cosar, Omer Sami . "Orta Dogu'da harb" . - Istanbul, **Cumhuriyet.** (٣١ أكتوبر ١٩٥٦).

8 - Cumhuriyet: in its supplement entitled "Siyaset" (Politics), 25 May 1985.

9 - DPT. Türkiye - Islam ulkeleri dis Ticareli . - Ankara : 1985.

10 - Danismend, Ismail H. Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi. - Istanbul : 1950 .

11 - Demir, Hüseyin . Turkiye - Islam Ulkeleri dis Licareti : Bazi AT - COMECON ve Uzakdogu Ulkeleri ile Türkiye Ticaretinin . - Ankara : 1988.

12 - Disisleri Bakanligi Bülteni (Bulletin of News) . - Ankara : since 1963 .

13 - Disisleri Bakanligi Ortak Bildiriler Bülteni (Bulletin of Joint Communiques of the Turkish Foreign Ministry) . - Ankara : since 1961 .

14 - Divan, Aiye, Hard Orfisinde Tetkik olunan Mesele-I Siyasiye Hakkinda of Zahat. - Istanbul : 1332 .

15 - Düstur, 3. Tertip, cild 20, 5, 1530 - 1539 .

16 - Fenik, Mümtaz Faik. "Kral Faruk Misir, dan Uzaklasirken" . - Zafer, 28 Temmuz 1952 .

17 - ------------------------ "Misir'daki Darbenin icyüyü" . - **Zafar,** Ankara, 26 Temmuz 1952 .

18 - Gibb. Orta Asya'da Arab fütühati . Istanbul : 1930 .

19 - Gonlubol, et al. Dlaylarla Türk dis politikasi (Turkish foreign policy through the events) . - Ankara : 1987 .

20 - Gücüyener, Muallim Fuad. Yavuz Sultan Selim . - Istanbul : 1945 .

21 - Günver, Semih. Bilnmeyen Meslek (An Unknown Profession) . - Ankara : 1984 .

22 - Günver, Semih. Taninmayan Meslek (an unknown Profession) . - Ankara; 1984 .

23 - Hanioglu, S. Bin Siyasal Düsünür Olarak Dokyor Abdullah cevdet ve Dönemi . - Istanbul : 1982 .

24 - **Islam Ulkeleri Arasinda Ekonomik Isbirliqi ve Türkiye (Uluslarasi Seminer)** . Milli Produktivite Merkezi Yayinlari, Sayi : 274. Ankara : 1983 .

26 - Jön Turker in Törk dili ve Edebiyati Ansiklopedist, vol. 5. - Istanbul : 1982.

27 - Karal, Enver Ziya. Osmanli Tarihi nizam-l cedid ve tanzimat devileri 1789 - 1856. - Ankara, 1983 .

28 - ------------------------ Selim III ün halt - l Humayunlari. - Ankara : 1942 .

29 - Karasapan, Celal Tevfik. "Türkiye Disisleri Bakani'nin Kahire Ziyareti" . - **Orta** Dogu, Yil 7, Sayi 57, Ocak 1967 .

30 - Kemal Oke, M. Musul meselesi Kronolojisi (Chronology of the Mosul Question 1918 - 1926) . - Istanbul : 1987 .

31 - Kimosko, Michale. Araplar ve Hazarlar. - TM, III, 1930.

32 - Köprülü, M. Fuad. Osmanli imparatorlugu'nun Kurulusu. - Istanbul : 1981.

33 - ---------------------- Türk Edebiyati Tarihi. Ist. : 1981 .

34 - Kuran, A. B. Osmants Imparatoruganda Inkitab - Harehatlari ve Milli Mucadala. - Istanbul : 1959 .

35 - Kürkcüo¨glu, Ömer E. Turkiye'nin Arap Orta Dogü'suna Karsi Politikasi, 1945 - 1970. - Ankara : Siyasal Fakultesi Yayini, 1972 .

36 - Kutay, C. 31 Mart Ihtialinde Sultan Hamit. - Istanbul : 1965 .

37 - Mardin, Serif. Jön Türklerin Siyas : Finkirleri. - 2 nd ed. - Istanbul : 1962 .

38 - Marquarl . Eransehr . - Berlin : 1901 .

39 - Nur, Riza. Hurriyet ve Hilat Nosil Dogdu, Nasil Oldü. - Istanbul : 1334 .

40 - Oztürk, Kazim. Cumhubaskanlarinin Türkiye Büyük millet meclisihi Açis Konusmalari. - Istanbul : 1969 .

41 - PIAR. Dis Muteahhitlik Hizmetleri. - Ankara : 1984 .

42 - Rauf, Mohamed. Ittihad ve Terakki cemiyeti ne idi. - Istanbul : 1335 .

43 - Şeşen, R. Eski Alaplara göre Turkler. - Tm, XV .

44 - Şeşen, R. Hilafet ordusu'nun menkibeleri ve Türkler in fazileteri... . - Ankara : 1967 .

45 - ---------------------- Ibn Fazlan Seyahatnamesi terc¨msi . Istanbul : 1975 .

46 - ---------------------- Islam co¨grafycilarma göre Türker. - Ankara; 1985.

47 - ---------------------- Salahaddin Eyyubi devrinde Libya'da : Türkler. - **Tarih Dergisi,** Vol. XXXIII.

48 - ---------------------- Salahaddin Eyyubi ve devlet. - Istanbul : 1987.

49 - ---------------------- Türklerin faziletleri. - Ankara : 1967 .

50 - Shaw, Stanford. Osmanli Imparatoruglu ve modern Türkiye, Lorcüme : Mehmet Harmanci. - Istanbul : 1982 .

51 - Simsir, Bilal. "Fes Oloyi ve Türk - Misir Iliskilerindan bir Sayfa" : (The Fez incident and a page from Turco-Egyptian relations) . - Ankara : 1984.

52 - Soysal, Ismail. "Hatay Sorunu" : (The Hatay Question), Turk Tarih Kurumu, Beleten vol. XL IX. - Ankara : 1985.

53 - ------------------------ "Turk-Misir Siyasal Iliskileri" (Turkish-Egyptian Political relations) **Dis Politika** (Foreign Policy) March 1985, Ankara.

54 - Sukru, Mithat - Imporatorlugun Cöküsu - 19 - Istanbul : 1979.

55 - Togan, Z. V. Eftalitlerin mensei, ITED, IV.

56 - ------------------------ Unumi Türk Taritine Giris. - Istanbul : 1946.

57 - Tunaya, T. Z. Türkiye de Siyasi Partiler. - Istanbul : 1952.

58 - Turan, O. Türk cihan bakimiyeti mefkures. - Istanbul : 1970.

59 - Uzunçarsiti, Ismail H. Anadolu Beylikeri. - Ankara : 1969.

60 - ------------------------ Osmanli Tarihi. - Ankara : 1972.

61 - Welhausen. Arap devati ve sukutu : Ceviren F. Tçiltan. - Ankara : 1963.

62 - Yalcin, H. C. "Kanal meselesi ve Türkiye". - **Ulus**, 19 Augutos 1956.

63 - Yazici, Resat. Turkiye-Islam Ulkeleri : Anlasmalar ve Mevzuat. - Istanbul : 1982. 2 vols.

64 - Yildiz, Durann. Islamiyet ve Türkler. - Istanbul : 1976.

ثالثا : المراجع باللغات الأجنبيـة :

1 - AEP, LXXX (499), Layard to Salisbury, Therapia, 12 June 1879.

2 - AEP, CVI, Richards to curries, damascus, I April 1897 .

3 - Abdul Rahman, Abdul Rahim. "The Ottoman rule and its effect on Egyptien Society 223 - 1213/1517 - 1798". - **Journal of Asian and African Studies,** No. 13, 1977 .

4 - Abou Firas, R. Hallum . Palestine through documents. Istanbul : 1988 .

5 - Ahmed, F. "Great Britain relations with the young Turki 1908 - 1914". - **Middle Eastern Studies,** Vol. 2, 4 July 1966 .

6 - American Foreign Policy 1950 - 1955 : basic documents. - Washington : D. C., Department of State Pub., 1957 .

7 - Antonius, G. The Arab Awakening. - New York; 1934.

8 - As-Said, Gnl. Nuri. Arab independence and Unity. - (Op. 32200.953. 1) Ul.

9 - Azoury, N. Le Reveil de la Notion Adrabe dans l'asie Turquie. - Paris : 1905.

10 - Brockelmann, C. Geschichte der Arabischen Litterature. - Leyden : Brill, 1937 - 1949 .

11 - COMCEC. Report : Seventh session of the COMCEC, Istanbul, 6 - 9 October 1991". - Ankara : COMCEC Coordination Office, 1991 .

12 - Cahiers du GETC, Numero Special : "Kamalisme et le Monde Musulman. - Paris : 1987 .

13 - Çankçi, Emin. The Economic impact of Lemporary manpower migration in selected O. J. C. Countries. - Djedda : islamic Research and Training Institute, 1987.

14 - Chavannes. Documents, St. - Petersbourg : 1903 .

15 - Cleveland, L. "Ataturk viewed by his Arab Contemporaries : the Opinion of

Sati et Husri and Shakib Arslan". - **Journal of Turkish Studies**, Vol. 2/2 m, Wisconsin : Madison, 1982.

16 - Dawn, C. E. From Ottomanism to Arabism : essays on the origins of Arab Nationalism. - Illinois : 1973.

17 - A Decade of American Foreign policy - Basic Documents, 1941 - 1949. - Washington : D. C., Department of State, 1985 .

18 - Directorate of Press and Information, Türkish Review Quarterly Digest, 1990, Ankara .

19 - Dunlop. The History of the Jewish Khazars. - New York; 1967 .

20 - Durosell, J. B. Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. - 8th ed. - Paris : 1981 .

21 - Eisenhower, Dwight D. Waging Peace : the white House years. - New York : Doubleday & Co., 1965 .

22 - Encyclopedie de l'Islam. - Nouvel ed. - Leyden : Brill, 1960 - 1991 .

23 - Fleming, D. F. The Cold war and its oringins, 1917 - 1960. New York : Doubleday, 1961 .

24 - Folliot, Denise. Documents on international affairs, 1951. - London : Oxford Univ. Press. 1954 .

25 - Fontaine, André. Histoire de la guerre froide. - Paris : Fayard, 1967.

26 - Foreign Policy, Institute of Foreign Policy. - Special issue on Türkish - Arab relations. - Ankara; 1985 .

27 - Foreign Relations of the United States - Diplomatic papers 1941, vol. 3. - Washington : D. C., U. S. Government Printing Office, 1959 .

28 - ------------------------ 1952 - 1954, vol. 9 : The Near and Middle East. - Washington: D. C. Dedpartment of State Pub., 1986 . 2 vols .

29 - Foundation for Studies on Turkish-Arab Relations. Studies on Türkish -

Arab relations. - Annuals from 1986 to 1991, ISIS, Istanbul .

30 - Friedman, I. Germany Turkey and Zionism 1897 - 1918. - Oxford : 1977.

31 - Galanté, A. Encore un nouveau recueil de documents concernant l'histoire des Juifs de Turquie. - Istanbul : 1953 .

32 - Grammond, B. "L' Abolition du Caliphat vue par la Presse de Paris". - **Revue des Etudes Islamiques.** - Paris, 1982 .

33 - Güzel, Hassan Celal. "Turkey as a bridge between East and west, the economic challanges..". - **Turkish Review,** No. 6, 1986.

34 - HMSO Handbook, Mohammedanism in Aia, Vol. X, 1920, Abdulhamid .

35 - Hacettepe university, Institute of Turkey - Middle East Research Centre (Ankara), Conference Papers on Turkish-Arab relations in the past present and future. - Ankara : 1979 .

36 - Haim, S. Arab Nationalism; an authology . - Berkeley; 1962 .

37 - Heller, Joseph. British policy towards th Ottoman Empire 1908 - 1914. - London; 1983 .

38 - Hurewitz, J. C. Diplomacy in the Near and Middle East : Vol. 2, 1914 - 1956. - Princeton, N. J. : D. Van Nostrand, 1956.

39 - IDB. 15th Annual report 1989 - 1990. - Jeddah : Islamic Development Bank, 1990 .

40 - ---------------------- "Longer term trade financing scheme between member countries of the Organization of Islamic Conference". - Jeddah : Islamic Development Bank, 1990 .

41 - Ihsanoglu, Ekmeleddin, ed. Science and technology transfer from the west to Muslim World from the renaissance to the begining of the XXth Century. - Istanbul : IRCICA. (Under Print) .

42 - ILKIN, Selim. Turkey's attempts to approach to Islamic Countries after 1974. - **Die Turkei auf dem Weq in die EG,** Ed. W. Gumpel,

Oldenbourg, Munich, 1979 .

43 - Inalcik, Halil. The Ottoman Empire ... .

44 - Kalaycio¨glu, Sema. "Turkey's economic relations with the Arab World and the role of Arab banks in the Turkish economy" . - **Studies on Turkish - Arab relations,** Annual : 3, 1988. - Istanbul; 1989 .

45 - Kedourie, Elie. "Young Turks freemasons and Jews" . - **Middle Eastern Studies,** Vol. 7, January 1971 .

46 - Keesings Contemporary Archives 1946 - 1948 .

47 - Kirim, A. "Exports of industrial technology from Turkey to Islamic Countries". - **Journal of Cooperation,** Vol. 10, No. 3.

48 - Landau, J. M. "An Arab Anti - Turk handbill 1881" . - Turcia, **Revue d'Etudes Turques.**

49 ------------------------ Pan - Turkism in Turkey : a study in irredentism. - London : 1982 .

50 - Langer, William and E. Gleason. The Undeclared war. - New York : Harper, 1953 .

51 - Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs. - 4th ed. - Cornell Univ. Press, 1980 .

52 - Lewis, Bernard. The Emergence of modern Turkey. - 2nd ed. - London : 1986 .

53 - Lyautey, Pierre. Turquie moderne. - Paris : 1970 .

54 - Magnus, Ralph H., ed. Documents on the Middle East. - Washington: American Enterprise Institute, 1969.

55 - Mandel, N. J. The Arabs and Zionism before World War I. - California : 1967 .

56 - Manisali, Erol. "Turkey : an active partner in Western-Middle Eastern

economic relations". - Seminar Papers, n. p. Garanti; Bankasi, n. d.

57 - Manisali, Erol. "Turkey's place in Europe". - **International Girne Conferences,** Middle East Business and Banking Magazine pub.

58 - Mann, G. The History of Germany since 1789. - Middlesex; 1974.

59 - Memoirs of Turkish Statesman : 1913 - 1919. - London : n. d.

60 - Moore, John Norton, ed. The Arab-Israeli conflict : vol. 3, documents. - Princeton, N. J. : Princeton Univ. Press, 1974.

61 - El-Mouelhy, Ibrahim. Organisation et fonctionnement des institutions Ottomanes en Egypte : 1517 - 1917. - Ankara : 1989 .

62 - OPFOCP (2621), Grean to Granville, damascus, 17 September 1873.

63 - OPFOCP (5396), Doc. no. 13, Rosebery to thornton, Constantinople, 6 July 1886.

64 - OPFOCP (6775), Doc. no. 49, Admiralty to foreign Office, Admiralty, 5 July 1895.

65 - OPFOCP (5396), Doc. no. 311, Herbert to Salisbury, Constentinople, 4 November 1895.

66 - OPFOCP (8186), Doc. no. 150, Richard to O' Conor, Damascus, 19 november 1902.

67 - Osman Sayyid Ahmad Ismail Al-Bili. Prelude to the generals : a Study of some aspects of the reign of al-Muctasim. - Katar - Doha : 1989 .

68 - Özbudun, Ergun, ed. Perspective on democracy in Turkey. - Ankara : 1988 .

69 - PROFO. Turkey : Annual Report 1909 .

70 - Peters, Joan. From time inmemorial - The Origins of the Arab Jewish Conflict over Palestine. - New York : Harper & Row, 1984.

71 - Raymond, André. The Great Arab cities in the 16th Centuries. - New York : N. Y. Univ. Press, 1984.

72 - ---------------------- "The Ottoman conquest and the development of the great towns". - **International Journal of Turkish Studies,** Vol. 1, No. 1, 1979/80.

73 - SPO. **Turkey's technology transfer** Potentials. - Turkish Agency for Cooperation, State Planning Organization, Social Planning Organization, Social Planning Organization, Social Planning Department . - Ankara : 1990 .

74 - El Sadat, Anwar. In Search of identity : an autobiography, prologue. - London : 1987 .

75 - Schlesinger, Arthur M. The Dynamics of world power : a documentary history of the United States Foreign Policy 1945 - 1973. - New York : Chelsea House Pub., 1973 .

76 - Sezgin, F. Geschichte des Arabischen Schrifttums. - Leyden : Brill, 1967 - 1990 .

77 - Shaw, Stanford. History of the Ottoman Empire and modern Turkey, Vol. II. - London : Cambridge Univ. Press, 1977.

78 - Sosyal, Ismail. "Islamic conference and Turkey". - **Foreign Policy,** Ankara, June - Sept. 1984 .

79 - ---------------------- "1937 Saadabad Pact : Studies on Turkish-Arab-Saudi dostluguna ilk Adim" : Gazi Mustafa Kemal Faysal ben Abdulaziz Görüsmesi 1932" : The First step towards today's Turco-Saudi friendship meeting of Mostafa Kemal and Faisal Abdulaziz) Istanbul; 1986.

80 - ---------------------- "Seventy years of Turkish Arab relations and an analysis of Turkish-Iraqi relations; 1920-1990". - Studies on Turkish-Arab Relations, Annual 6, 1991. TAIV, Foundation for Studies on Turkish Arab Relations, Istanbul .

81 - Sosyal, Orhan. An Analysis of the Influences of Turkey's alignment with the West and of the Arab-Israeli conflict upon Turkish-Israeli and

Turkish-Arab relations 1947 - 1977. - Princetion : Princeton Univ., 1983.

82 - "Special Issue : Turkey : Turkeys economic ties with the Islamic Countries". - **Information Report,** 1989, Vol. 5, No. 18.

83 - State Planing Organisation. Possible areas of colladborations with the Gulf Countries. - Ankara : 1981.

84 - Stebbins, Richard P., ed. United States in World Affairs, 1957. - New York: Harper, 1958.

85 - Stevens, G. W. With the Conquering Turk. - New York; 1897.

86 - TÜSIAD. Turkish economy : a bridge between the Middle East and the West. - Istanbul, 1976.

87 - Thobie, Jacques and Salgur Kancal. "Turquie : Moyen-Orient Communaute Europeene" : Actes du colloque de Chantilly 15 - 17, Septembre 1987). - Paris : L'Harmattan, 1989.

88 - Toynbee, Arnold. Survey of International Affairs. - London : Oxford Univ. Press, 1927 .

89 - Turkish Yearbook of International Relations, 1960, 1961, 1965, 1966, 1968, 1969 - 70.-

90 - Yearbook of the United Nations 1948 - 49, 1967, 1980, 1981.-

91 - Zeine, Z. Arab-Turkish relations and the emergance of Arab Nationalism. - Beirut : 1985 .

★★★

المحتويات

تقديم ٧

الفصــــل الأول : التعارف الأول بين العرب والأتراك

(من البداية وحتى ظهور العثمانيين) ١١

الفصــل الثانى : العرب فى ظل الرابطة العثمانية ٦٧

الفصــل الثالث : الخروج العربى عن الدولة العثمانية ١٢٩

الفصــل الرابع : العلاقات العربية التركية بين الحربين (١٩١٩ - ١٩٣٩) ــــ ١٥٥

الفصل الخامس : العلاقات التركية العربية فى مرحلة المد القومى العربى

(١٩٤٥ - ١٩٧٠) ١٩٥

الفصل السادس : تركيا والصراع العربى الاسرائيلى ٢٥٣

الفصــل السابع : العلاقات التركية العربية فى ضوء التطورات السياسية

المعاصرة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) ٢٩٣

الفصــل الثامن : العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والاقطار

العربية فى الماضى القريب والتوقعات المستقبلية ٣٢٢

قائمة المراجع العربية والأجنبية ٣٥١

رقم الايداع / ١٦٤٩ / ٩٣

1 - S - B - N - 977 - 5187 - 54 - 0